الإصلاح في الأنظمة السياسية العربية

دراسة مقارنة بين مصر والمغرب أنموذجاً (2010-2013)

الدكتور
فهد عايد الغبين

دار جرير
للنشر والتوزيع

دار جرير
للنشر والتوزيع
www.darjareer.com

دار جرير
للنشر والتوزيع
www.darjareer.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الإصلاح في الأنظمة السياسية العربية

دراسة مقارنة بين مصر والمغرب أنموذجاً (٢٠١٠-٢٠١٣)

الإصلاح في الأنظمة السياسية العربية

د. فهد عايد الغبين

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2015/6/2634)

رقم التصنيف : 320.956

الواصفات:/ الأحوال السياسية//مصر // المغرب/

الطبعة الأولى 1437هـ - 2016م

حقوق الطبع محفوظة للناشر
All rights reserved

دار جرير للنشر والتوزيع

عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص التجاري
هاتف : ٤٦٥١٦٥٠ - فاكس : ٤٦٤٣١٠٥ - ٦ - ٠٠٩٦٢

ص . ب . : ٣٦٧ عمّان ١١١١٨ الأردن

E-mail: dar_jareer@hotmail.com

ردمك ISBN 978- 9957- 38 -357- 2

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة لدار جرير للنشر والتوزيع عمان- الأردن ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملا أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو وضعه على مواقع الكترونية أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطيا.

320.5
G4278

الإصلاح في
الأنظمة السياسية العربية

(دراسة مقارنة بين مصر والمغرب أنموذجاً ٢٠١٠-٢٠١٣)

الدكتور
فهد عايد الغبين

الطبعة الأولى
1437 هـ - 2016 م

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية
كتب عربي
(شراء)
رقم التسجيل ٩٠٧٢٢١

دار جرير
للنشر والتوزيع

الإهداء

"إذا خاصم النهر مجراه

ومسحت الكثبان آثار خفاف المرتحلين

أنت باقية رغم رحيل الجميع"

إلى روح والدتي الطاهرة

أهدي هذا الجهد المتواضع

عله يفي لها ببعض ما قدمته لي طول حياتي

الفهرس

الإهداء.. ٥

مدخل.. ١٥

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة.. ١٧

المبحث الأول: مفهوم السياسة المقارنة.................... ١٩

المطلب الأول: مفهوم المقارنة ١٩

المطلب الثاني: تطور السياسة المقارنة.............................. ٢٠

أولاً: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية (المنهج التقليدي) ٢١

ثانياً: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (المنهج السلوكي) ٢٣

ثالثاً: مرحلة ما بعد السلوكية (ما بعد الحداثة) ٢٥

السياسة المقارنة المعاصرة.. ٢٦

المبحث الثاني: تصنيف الأنظمة السياسية ٢٩

المطلب الأول: أسس تصنيف الأنظمة السياسية ٢٩

أولاً: الأسس التقليدية في تصنيف الأنظمة السياسية ٣٠

ثانياً: الأسس الحديثة في تصنيف الأنظمة السياسية ٣٢

المطلب الثاني: أسس تصنيف الأنظمة السياسية العربية........................ ٣٥

أولاً: التصنيف وفقاً لمصدر الشرعية ٣٥
ثانياً: معيار شكل الدولة ٣٧
ثالثاً: التصنيف حسب معيار النخب الحاكمة ٣٨
رابعاً: التصنيف حسب المعيار العسكري ٣٨
خامساً: التصنيف حسب معيار الأحزاب السياسية ٣٩
سادساً: التصنيف حسب نظام الحكم ٤٠
سابعاً: التصنيف وفقاً لمعيار الأيديولوجية ٤١

الفصل الثاني

الأنظمة السياسية الملكية العربية

مقدمة ٤٣
المبحث الأول: الأنظمة السياسية العربية الملكية: (مفهومها، ونشأتها) ٤٥
المطلب الأول: تعريف بالأنظمة السياسية العربية الملكية ٤٥
مميزات النظام الملكي العربي ٤٧
المطلب الثاني: نشأة الأنظمة السياسية الملكية ٤٨
أولاً: العوامل السياسية ٤٩
ثانياً: العوامل الاجتماعية ٥١
ثالثاً: العامل الديني ٥٢
المبحث الثاني: الأنظمة السياسية العربية الملكية (التحولات ومقومات البقاء) ٥٥
المطلب الأول: الأنظمة السياسية العربية التي تحوّلت من الملكية إلى الجمهورية ٥٥
أولاً: الحالة المصرية ٥٧
ثانياً: الحالة العراقية ٥٩

ثالثاً: الحالة اليمنية ٦٢
رابعاً: الحالة الليبية ٦٤
خامساً: الحالة السورية ٦٦
المطلب الثاني: الأنظمة الملكية العربية القائمة ٦٩
أولاً: الشرعية والفاعلية ٧٠
ثانياً: العقد الاجتماعي ٧١
ثالثاً: المشاركة السياسية ٧٢
رابعاً: العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان ٧٥
خامساً: عدالة توزيع القيم السلطوية ٧٦

الفصل الثالث

الأنظمة السياسية الجمهورية العربية

مقدمة ٧٩
المبحث الأول: تعريف الأنظمة السياسية الجمهورية العربية ونشأتها،وأهم مظاهرها خلال فترة الحرب البارده ٨٠
المطلب الأول: مفهوم الأنظمة السياسية الجمهورية العربية وظروف نشأتها ٨٠
أولاً: النظام الجمهوري العربي: مدخل مفاهيمي ٨٠
ثانياً: نشأة الأنظمة السياسية الجمههورية العربية ٨٤
المطلب الثاني: مظاهر الأنظمة السياسية الجمهورية العربية وعوامل استمرارها خلال فترة الحرب الباردة ٨٧
أولاً: مظاهر الأنظمة السياسية الجمهورية العربية خلال الحرب الباردة ٨٧

ثانياً: عوامل ثبات الأنظمة السياسية الجمهورية العربية واستمرارها خلال فترة الحرب الباردة ٨٩
١. العوامل الثورية والتصدي للاستعمار ٨٩
٢. الظروف السياسية التي مرت بها المنطقة ٩١
٣. عامل الحداثة والتخلص من النظم التقليدية ٩٢
٤. دور الجيش ٩٤
٥. الشخصية الكاريزمية والدعوة إلى القومية ٩٥
٦. نظام الحزب الواحد ٩٧
٧. طبيعة النظام الدولي خلال فترة الحرب الباردة ٩٨
المبحث الثاني: العوامل التي ساعدت على تأزيم بعض الأنظمة السياسية الجمهورية العربية في فترة ما بعد الحرب الباردة ١٠٠
أهم مظاهر النظام السياسي الجمهوري العربي خلال هذه الفترة ١٠١
المطلب الأول: العوامل الداخلية ١٠٣
أولاً: فشل الشعارات القومية التي نادت بها الأحزاب العربية ١٠٣
ثانياً: الشرعية في الأنظمة الجمهورية العربية ١٠٤
ثالثاً: تداول السلطة في الأنظمة الجمهورية العربية ١٠٥
رابعاً: نظام الحزب الواحد (حكم القلة) ١٠٦
خامساً: غياب الديمقراطية والتعددية السياسية ١٠٨
المطلب الثاني: العوامل الخارجية ١٠٩
أولاً: طبيعة النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة ١١٠
ثانياً: العلاقة بين الأنظمة الجمهورية العربية والاتحاد السوفيتي (سابقاً) ١١٣

ثالثاً: علاقة الأنظمة السياسية الجمهورية العربية بالغرب (أمريكا) ١١٤

الفصل الرابع

النظام السياسي الملكي العربي: (المغرب دراسة حالة)

المبحث الأول: النظام السياسي المغربي ١١٩
المطلب الأول: نشأة وتطوّر النظام، ومصدر شرعيته ١١٩
أولاً: نشأة النظام وتطوره ١١٩
ثانياً: شرعية النظام ومصادره ١٢٥
المطلب الثاني: التعددية السياسية، توزيع القيم وانتقال السلطة، طبيعة النظام.........١٢٨
أولاً: التعددية والمشاركة السياسية.......................................١٢٨
أهم الأحزاب الفاعلة فترة الملك الحسن الثاني ١٢٩
أ. كتلة الوفاق اليمينية ١٢٩
ب. الكتلة الديمقراطية (يسارية)..١٣٢
ج. أحزاب الوسط...١٣٤
أهم الأحزاب الفاعلة فترة الملك محمد السادس ١٣٥
حزب العدالة والتنمية (الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية سابقاً)............١٣٦
علاقة الحزب بالنظام ١٣٧
مبادئ الحزب..١٣٧
ثانياً: توزيع القيم السلطوية وانتقال السلطة.................................١٣٨
ثالثاً: طبيعة النظام السياسي ١٤١
المبحث الثاني: الإصلاحات السياسية في المغرب، وأثرها على استقرار وثبات النظام ١٤٦

المطلب الأول: فترة حكم الملك الحسن الثاني (١٩٦١ – ١٩٩٩) ١٤٦
المطلب الثاني: عهد الملك محمد السادس (١٩٩٩ – ٢٠١٣) ١٤٩
المطلب الثالث: ملامح الإصلاح في النظام المغربي.......................... ١٥٢
أولاً: التعديلات الدستورية التي أجراها الملك محمد السادس لعام ٢٠١١م......... ١٥٢
ثانياً: الإصلاحات الدستورية وأثرها على استقرار وثبات النظام في ظل الربيع العربي ١٥٥
تقييم لمسيرة الإصلاح في النظام السياسي المغربي.......................... ١٥٨

الفصل الخامس

النظام السياسي الجمهوري العربي (مصر دراسة حالة)

المبحث الأول: النظام السياسي المصري........................... ١٦٣
المطلب الأول: نشأة وتطور النظام، ومصدر شرعيته ١٦٣
أولاً: نشأة النظام وتطوره ١٦٣
ثانياً: شرعية النظام ١٦٧
المطلب الثاني: التعددية السياسية، توزيع القيم وتداول السلطة، وطبيعة النظام ١٧٢
أولاً: التعددية والمشاركة السياسية.. ١٧٢
ثانياً: توزيع القيم السلطوية وتداول السلطة ١٧٨
ثالثاً: طبيعة النظام السياسي ١٨٢
المبحث الثاني: المطالب الإصلاحية والنظام السياسي ١٨٩
المطلب الأول: الاستجابة وتقويض النظام في مصر ١٨٩
المطلب الثاني: الحزب الوطني الحاكم وتداعيات الربيع العربي في مصر ١٩١

أولاً: هشاشة النظام ١٩٢
ثانياً: الحزب الوطني الحاكم: (نشأته، علاقته بالنظام، مبادئه، سقوط الحزب) ١٩٢
أ. نشأة الحزب ١٩٢
ب. علاقة الحزب بالنظام ١٩٣
ج. مبادئ الحزب وتوجهاته ١٩٣
د. سقوط الحزب ١٩٤
المطلب الثالث: الإخوان المسلمون والوصول إلى السلطة (حزب العدالة والتنمية) .. ١٩٤
أولاً: نشأة جماعة الإخوان المسلمون ١٩٥
ثانياً: علاقة جماعة الإخوان بالنظام ١٩٥
ثالثاً: مبادئ وتوجّهات (حزب العدالة والتنمية) ١٩٦
رابعاً: سقوط الحزب وعودة العسكر ١٩٧

الفصل السادس

المقارنة والنتائج

المبحث الأول: مقارنة بين النظام الملكي والجمهوري العربي: (القبول والاستجابة) ٢٠١
مقدمة ٢٠١
أولاً: الشرعية ٢٠١
ثانياً: التعددية السياسية ٢٠٤
ثالثاً: التحوّل الديمقراطي ٢٠٧
رابعا: انتقال/ تداول السلطة ٢٠٩
خامساً: العقد الاجتماعي ٢١٢
سادساً: الإصلاح السياسي ٢١٤

سابعاً: توزيع القيم السلطوية.. ٢١٧

ثامناً: فاعلية الدستور ٢٢٠

تاسعاً: الاستقرار والثبات.. ٢٢٢

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ٢٢٤

الخاتمة ٢٢٧

المصادر والمراجع ٢٣١

أولاً: المراجع العربية.. ٢٣١

ثانياً: المراجع الأجنبية.. ٢٥٥

مدخل

هدف هذا الكتاب إلى التَعرُّف، على مدى القبول والاستجابة للإصلاح والتغيير، في الأنظمة الملكية والجمهورية العربية، وذلك بتحليل الأداء السياسي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ م. ومن أجل ذلك، وضعنا فرضية قائمة على مدى استجابة الأنظمة الملكية للإصلاح، انطلاقاً من فهمها لطبيعة العلاقة بينها و بين شعوبها، المبنية على العقد الاجتماعي، مقارنة بمستوى الاستجابة لتلك المطالب في الأنظمة الجمهورية. ولتحقيق هذه الفرضية فقد طرحنا الأسئلة التالية:

١. ما هي الأسباب التي مكّنت الأنظمة الملكية من المحافظة على ثباتها واستقرارها، في الوقت الذي عجزت فيه الأنظمة الجمهورية من تحقيق ذلك؟
٢. هل ما حدث في الوطن العربي من تغييرات، كان بسبب الفهم المختلف للأنظمة الملكية العربية، لمقتضيات المشاركة السياسية، وكذلك الاستجابة لمطالب الإصلاح، عنها في الأنظمة الجمهورية العربية؟
٣. هل لعبت مطالب التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، دوراً في تحقيق الاستقرار والتطوُّر السياسي؟

ويتيح استخدام المنهج المقارن، التَحكُّم في موضوع البحث، والدقة في الدراسة، والتعمُّق في جانب من جوانبه، وذلك بتتبع المتشابه والمختلف من الظواهر في الأنظمة الملكية والجمهورية، بعد تحليلها ومعرفة دلالتها السياسية. وبذلك فقد قام هذا المنهج بعقد مقارنة بين تلك الأنظمة استناداً على مبادئ: الاستقرار والثبات، والفاعلية، وتحقيق الشرعية، والتعددية السياسية، وانتقال أو تداول السلطة، وعدالة توزيع القيم السلطوية، والاستجابة للمطالب الإصلاحية، والعقد الاجتماعي، والتحوُّل ديمقراطي.

استطاعت هذه الدراسة الإجابة على الفرضية التي قامت عليها، من خلال نجاح الأنظمة الملكية وبشكل كبير، بالقبول والاستجابة لمطالب الإصلاح الذي طالبت به

شعوبها، مما حفظ بقائها واستمرارها، بينما لم تستطع معظم الأنظمة الجمهورية الصمود أمام المتغيرات الجديدة، لوجود إشكاليات في أصالة نشأتها وشرعيتها، مما زعزع استقرارها وثباتها.

أظهرت دراسة النظامين المغربي والمصري نتائج مهمة،حيث تبيَن أنَ الشرعية، والفاعلية، والعقد الاجتماعي، وتوزيع القيم السلطوية، وإدراك التحولات الداخلية والخارجية، التي تمتَعت بها الأنظمة الملكية، جعلتها مستقرة إلى حد كبير، لتحافظ على مكتسباتها، في حين ظهرت هشاشة بناء الأنظمة الجمهورية، التي لم تحقِّق القدر المعقول من القبول والاستجابة لتلك العوامل، مما جعلها عرضة لعدم الاستقرار.

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة

لم يخرج الدارسون لحقل السياسة المقارنة عن النموذج القديم الذي وضعه المفكر أرسطو، لذا ظلَت الدراسات المقارنة تركِّز على عملية تصنيف الحكومات، والاهتمام بشخص الحاكم ومدى شرعيته كأساس للمقارنة بين الأنظمة السياسية، إلَا أنَ حقل السياسة المقارنة، كان قد شهد تطوراً واسعاً ارتبط بتطور العلوم الاجتماعية، وذلك من خلال مروره بمراحل ثلاث:

أولاً: المرحلة التقليدية.

ثانياً: المرحلة السلوكية (الحداثة).

ثالثاً: مرحلة ما بعد السلوكية (ما بعد الحداثة).

وسيتم من خلال هذا الفصل تناول هذه المراحل الثلاث، وإسهامات المفكرين فيها ومعرفة أهم ما طرأ عليها من جديد، يمكن أن يفيد الباحثين في هذا المجال.

ولَما كانت الدولة الوحدة التكوينية الأساسية في علم السياسة، فقد أصبحت أحدى مرتكزات السياسة المقارنة، فكان لا بد من التعرَف على الأنظمة السياسية وأسس تصنيفها، حيث تعدَدت المعايير والأسس التي اعتمد عليها المفكرون في عملية التصنيف. كما أنَ الباحثون اعتمدوا في بدايات تصنيفهم للأنظمة السياسية على الجانب الشكلي دون الموضوعي. فنجد أنَ بعضهم تناول شكل الدولة، والبعض الآخر اعتمدوا على نظام الحكم، وآخرون تطرَقوا إلى معيار مصادر القوة. وتطورَت أسس التصنيف فيما بعد بتطوُّر علم السياسة، فبدأ الحديث عن الشرعية والنخب الحاكمة وجماعات المصالح والأحزاب.

أمَا على مستوى التصنيف للأنظمة العربية، فلم تختلف كثيراً في معاييرها عما سبق ذكره. إلَا أنَ طبيعة الأنظمة العربية وظروف نشأتها، جعلت بعض المعايير تسيطر على عملية التصنيف، كمعيار الشرعية، والمعيار العسكري، والنخب السياسية، وجماعات الضغط والأحزاب، ومدى تحقيق المشاركة السياسية، حيث أنَ معظم الأنظمة السياسية العربية تنحصر شكلا بين نظامين الملكي والجمهوري.

وعليه فإن عملية التصنيف للأنظمة السياسية يمكن أن تساعد الباحث في التعرُّف على النظام السياسي، وطبيعة التفاعلات التي تجري داخل الدولة، وقياس مدى شرعية هذا النظام، وتحقيقه للطموحات التي يسعى إليها المواطنين.

ومن هذا المنطلق فإنَ هذه الدراسة ستقوم بمعالجة هذا الفصل في ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: مفاهيم السياسة المقارنة.

المبحث الثاني: تصنيف الأنظمة السياسية.

وتوطئة لمعالجة الإطار النظري، فإن هذه الدراسة ستتناول في المبحث الأول مجموعة المفاهيم الرئيسية التي سترد في هذه الدراسة، وذلك تثبيتاً للفكر الذي سينتهجه البحث، لاستكمال معالجة مفهوم السياسة المقارنة وتطوِّرها ومراحلها. أمَا في المبحث الثاني فسيتناول تصنيفاً للأنظمة السياسية من حيث الأسس التقليدية والحديثة في التصنيف.

المبحث الأول

مفهوم السياسة المقارنة

المطلب الأول: مفهوم المقارنة

قبل الحديث عن السياسة المقارنة لا بدَ من التعرُّف على معنى مصطلح "المقارنة"، فالمقارنة كما يعرِّفها الباحثون أمثال جون ستيوارت ميل John Stuart Mill""، هي دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة". ويوضِّح ستيوارت أنَ المقارنة تمر بعملية وصف للظاهرة وتصنيفها ومن ثمَّ تفسيرها، والوصول إلى النتائج وتعميمها، وبقيت معظم الدراسات التي تناولت الدراسة المقارنة تدور حول هذا المفهوم. وتعتبر المقارنة من أساليب البحث العلمي الأساسية، ولا تقف المقارنة عند هذا الحد، بل تتعداه إلى الحديث عن المسبب الرئيس لهذه النتائج، وتأتي أهمية المنهج المقارن كونه يحدد آلية عمل الأنظمة السياسية ويسمح بتصنيفها[1].

أما مفهوم السياسة المقارنة فيعرِّفها كلاً من المفكرين روي مكريدس وبيرنارد براون Roy C. Macridis &Bernard E. Brown بأنها "الدراسة التي تقوم على محاولة الباحثين المقارنة بين العمليات السياسية في أنظمة مختلفة، أو بين دساتير معينة، أو بين أنظمة سياسية، من أجل توضيح القضايا التي تشغل بال المفكرين". ويذكر المفكران أنَ هنالك سؤالين يجب أخذهما بعين الاعتبار عند المقارنة وهما: كيف تتم عملية المقارنة؟ وما الذي سيتم مقارنته؟[2].

---

(١) عارف، نصر محمد، (٢٠٠٢م) ابستمولوجيا السياسة المقارنة، ط١، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع-بيروت، ص٩٣-٩٥.

(2) C. Macridis, Roy & E. Brown, Bernard, 1968, Comparative Politics Notes and Readings, third edition, The Dorsey press, Homewood, Illinois, Irwan-Dorsey Limited, Nobleton, Ontario, p5.

ويرى المفكران هاري إيستين ودايفد أبتر Harry Eckstein &David E. Apter، أنَّ السياسة المقارنة هي "دراسة التصنيفات السياسية لكل نوع من الأنظمة السياسية، دراسة أشكالها وتطورها، وملاحظة الاختلافات الكثيرة في طبيعة النظام السياسي محل الدراسة"(١).

أمّا جابرييل إيه آلموند وجي بنغهام باويل الابن Gabriel A. Almond &G. Bingham Powell، Jr فلقد عرَفا السياسة المقارنة على أنَّها "القدرة على وصف وفهم العمليات والتحولات السياسية في أي بلد، وذلك بتقديم مفاهيم ونقاط مرجعية من منظور أوسع. ويحفِّز أسلوب المقارنة على صياغة نظريات عامة عن العلاقات السياسية، كما أنّه يشجعنا على اختيار نظرياتنا السياسية، بمقابلتها بتجارب مؤسسات وأوضاع عديدة"(٢).

المطلب الثاني: تطور السياسة المقارنة

تعتبر السياسة المقارنة أحد فروع العلوم السياسية التي تسعى إلى دراسة الظاهرة السياسية للدول أي (أنماط الحكومات)، وقد ارتبط ظهورها بظهور مترادفات استخدمها علماء السياسة، كالحكومات المقارنة، والمنهج المقارن، والتحليل المقارن، إلَا أنَ تطوُّر مفهوم السياسة المقارنة مرّ بثلاثة مراحل: الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية (المدرسة التقليدية)، والفترة التالية لها (المدرسة السلوكية)، ومدرسة ما بعد السلوكية(ما بعد الحداثة).

---

(1) Eckstein‹ Harry & E. Apter‹ David ‹1963‹ Comparative‹ PoliticsThe Free Press Of Glencoe ‹p. 3

(٢) آلموند، جابرييل إيه والابن، جي بنغهام باويل، ١٩٩٨م، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ط١، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ترجمة هشام عبدالله-عمان، ص١٦.

أولاً: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية (المنهج التقليدي)

يعتبر أرسطو أبا المنهاجية المقارنة، حيث استخدم هذا الأسلوب في كتابه "السياسي" في القرن (٤ق.م)، كما درس أشكال وأساليب الحكم، وحاول معرفة أكثر أنظمة الحكم ميلاً للاستقرار إبَان الثورات التي مُنيَت بها اليونان، مستنداً على المنهج المقارن في الوصول إلى تلك النتائج. كما استخدم الأسلوب المقارن بعد أرسطو المفكر بولبياس، والذي كان قد أجرى مقارنة بين إمبراطوريتي الفرس واليونان، وفي عصر النهضة قام ميكافيلي بمقارنة رصد فيها أساليب وأنماط الحكم، التي تمكّن القائد من السيطرة على من دونه وتضمن له استقرار البلاد[1].

وكان للأعمال التي قام بها كل من المفكرين أمثال توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو، أثر واضح على تطوُّر السياسة المقارنة فيما بعد؛ فلقد تحدَث هوبز في القرن السابع عشر عن الدولة وسيادتها في كتابه"اللفياثان"، فكان من أوائل المفكرين الذين حاولوا إخراج المناهج السياسية التي تهتم بدراسة المجتمعات من بوتقتها في العصور الوسطى، إلى الحديث عن مناهج علمية ومنطقية. كما كان له دور في نظرية العقد الاجتماعي، حيث يرى فيها أنَ الأفراد يتنازلوا بموجب اتفاق بينهم وبين من يجدون فيه صفات الحاكم عن سلطتهم له، ويكون ذلك بالرضا الحر بينهم، لأن الفرد لا بد له من حاكم يستند إليه. أمَا المفكر لوك فلقد كان لكتاباته- في القرن السابع عشر- حول العقد الاجتماعي و"الحكم المدني"، والشرعية السياسية-أهمية في الفكر السياسي والسياسة المقارنة. ويرى لوك أنَ المجتمع السياسي يقوم على نظرية العقد الاجتماعي، وأنَ الشرعية للحكومة ما دامت مستمرة بالعمل لصالح المجتمع، أمَا إذا انحرفت عن طريقها وعن الأهداف العامة التي وجدت من أجلها تفقد شرعيتها. وفي القرن الثامن عشر- تحدَث روسو عن حكم الشعب والحرية والمساواة في مقاله "منشأ عدم المساواة"، وأشار إلى بعض

(١) المنوفي، كمال ، ١٩٨٧م، أصول النظم السياسية المقارنة ، ط١، شركة ربيعان للنشر- والتوزيع- الكويت ص١٩- ٢٠.

الحالات التي سادت في المجتمع، كسلطة الأخلاق والقانون؛ الذي كان من صنع طبقة معينة، اتّخذته لترسم طريقها إلى السيطرة[1].

جاء مونتيسكو في القرن الثامن عشر ليستخدم الأسلوب المقارن من خلال دراسته للسياسة والقانون، وبيّن أثر البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النظام السياسي. ومن ثم تبعه كارل ماركس في القرن التاسع عشر، مستخدماً الأسلوب المقارن بين النظم والمجتمعات، فقارن بين الظواهر المختلفة في المجتمع، وركّز على علاقات ملكية الإنتاج والطبقات، وكان فكره امتداداً لتطوُّر الفكر السياسي في أوروبا. وفي القرن التاسع عشر أيضاً، قام ماكس فيبر بدراسة مقارنة حول الأديان، لمحاولة معرفة العلاقة بينها وبين الدراسات المقارنة التي تجري بين النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فتكلَم فيبر عن أنماط السلطة، كالبيروقراطية والأبوية والحكم المقدّس[2].

وفي نهاية القرن التاسع عشر أصبحت الدراسات المقارنة ذات طابع نظري وقانوني. أمَا فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، فقد ظهرت النظم الشمولية، حيث توجَهت الأنظار إلى دراسة النظام النازي والفاشي والسوفييتي، وتميَزت هذه الفترة بسيطرة الطابع الشكلي والقانوني الغربي، وعدم الاهتمام بالتحليل والتركيز على الوصف. وغلب على هذه الفترة الجمود المنهجي، فلم يكن جمع المعلومات يسير وفق عملية منتظمة. ومن المناهج التي اعتُبرت الأقرب إلى المدرسة التقليدية، المنهج المؤسسي-القانوني، والذي نظر إلى شكل النظام ونُعت بأنه تجريدي، لأنَه يصعب في هذا المنهج فصل الأفراد عن المؤسسات فصلاً مطلقاً[3].

وهكذا وبالرغم ممَا وُصفت به هذه الفترة من جمود، إلَا أنَ الدراسات المقارنة التي قام بها المفكرين، اتَسمت بالتأكيد على الجوانب القانونية والشكلية للحكومات، وعلى

(١) نصر، محمد عبدالمعز، ١٩٨١م، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية-بيروت، ص٦٩-٧٠ و٧٦-٧٨ و٨١ و٨٨-٨٩ و٩٤.

(٢) عارف، نصر محمد، مرجع سابق، ص٩٠-٩٨.

(٣) المنوفي، كمال، مرجع سابق، ص٢٠-٢٤

طريقة تداول السلطة، والتي أصبحت الأساس في دراسة الحكومات المقارنة في وقتنا الحاضر[1].

ثانياً:مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (المنهج السلوكي)

لقد أدّى الجمود الذي رافق المرحلة التقليدية، إلى التفكير في شيء جديد غير الذي فكّر فيه التقليديون، فأصبح هنالك ثورة واحتجاج كردة فعل على المنهج التقليدي، كونه لم يستطع إعطاء فكرة واضحة وشاملة عن ماهية علم السياسة. فظهرت المدرسة السلوكية، ليصبح الفرد في هذه الفترة هو أساس التفاعل الاجتماعي. وكذلك انفتح علم السياسة على العلوم الاجتماعية الأخرى، بفضل إسهامات المفكرين أمثال دايفد إيستون وآلموند، فلم يقف الحديث عند حدود الشكل، والتاريخ ودراسة الحكومة والدولة، بل تعداه إلى التحليل على أساس أنّه وحدات سياسية متفاعلة. كما أسهم آلموند وفريد رجز في إدخالهم قضايا التنمية ضمن اهتمامات علم السياسة المقارنة، فتمّ استخدام المنهاجية المقارنة، حيث الحديث عن آلية عمل النظم السياسية، وقدرتها على حل المعضلات المختلفة التي يمكن أن تواجهها. وتميّزت هذه الفترة بظهور مفاهيم سياسية جديدة، غيرَت الاتجاه التقليدي القديم، حيث تنوّعت وتعدّدت المناهج المستخدمة في التحليل والدراسة المقارنة، إذ تحدّث آلموند عن منهج (الجماعة)، و(المنهج البنائي الوظيفي)، وسان سيمون عن النخبة (الصفوة)، وجاء كارل ماركس بمنهج (الطبقات)، أمّا إيستون فأدخل منهج (تحليل النظم)، من خلال مفاهيم كالمدخلات والمخرجات، وتطرّق سنايدر إلى منهج (صنع القرار)، وتناول دويتش مفهوم (الاتصال والتغذية الاسترجاعية). ومن شأن مقاربة هذه المناهج، أنها ستساعد الباحث على فهم الظاهرة السياسية بشكل أفضل[2].

لقد ارتبط مفهوم السلوكية بالحداثة التي كانت تفترض أنَ العالم سيتحول إلى نموذج صناعي موحد، تحكمه إما الرأسمالية أو الاشتراكية. وأصبحت بعض الدراسات

---

(١) عبدالقادر، عبدالعالي، ٢٠٠٧م، محاضرات النظم السياسية المقارنة، جامعة سعيدة-الجزائر، ص١٠.

(٢) المنوفي، كمال، مرجع سابق ص٢٥ – ٢٩ و ٥٩ .

المقارنة في هذه الفترة تهتم بعدالة توزيع القيم السلطوية، فخرج علم السياسة المقارنة من دائرة النظم الأوروبية، إلى التعامل مع النظم الأخرى خارج الإطار الأوروبي. وهكذا بدأ الدور الأمريكي أو ما عُرف "بالمدرسة الأمريكية" يظهر إلى حيز الوجود. وذلك من خلال تعدُّد الدراسات الأمريكية المقارنة، وظهور المدارس التي كانت تُعنى بهذا الجانب، ومن بينها"مدرسة شيكاغو للعلوم الاجتماعية"، حيث انتقل الكثير من العلماء الأوروبيين إليها، وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت الحاضن للثورة السلوكية. من هنا كان لا بد أن يرتبط تطوُّر السياسة المقارنة، بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الأمريكي[1].

لقد أدخل المنهج السلوكي وحدات للتحليل السياسي لم تكن معروفة من قبل، كوحدة **التحليل الإمبريقية**، حيث يرى "ايلو" أنَ سلوك الأفراد:هو الأساس في الدراسات المقارنة، وأنَ القاسم المشترك بين جميع الدراسات السلوكية لوحدات النظام هو الإنسان. فالمؤسسات السياسية لا يمكن فصلها عن الأفراد الذين يشكِّلونها، فكلٌ منهما يكمِّل الآخر، وعن طريق تحليل سلوك الفرد يمكن إزالة التعقيدات التي يمكن أن تواجهها الدراسات السياسية المقارنة، وأكَد "ايستون" أيضاً، أنَ السلوك السياسي للأفراد، هو محور التحليل السلوكي، فتحليل سلوك الأفراد هو تعبير عن الجماعات والمؤسسات السياسية التي ينتمون إليها، وهكذا فإنَ وحدات التحليل الإمبريقية التي جاء بها المنهج السلوكي، كانت قد غيَرت النظرة التقليدية للدراسات السياسية المقارنة، معتمدةً على الأساليب العملية والنظرية معاً، ومعايير القياس الكمي والبيانات. وهذه المظاهر الجديدة بحد ذاتها، تُعدُّ النواة التي أظهرت فيها بعد منهج ما بعد الحداثة وما بعد السلوكية[2].

من خلال ما تقدم يمكن القول بأنَّ الثورة السلوكية؛ تعتبر نقطة التحوُّل في حقل السياسة المقارنة، بحيث أصبحت المنهجية والمعرفة تحكُم هذه الدراسات، ورافق هذا

(١) عارف ، نصر محمد، مرجع سابق ص٢٦٠ و٢٨٣ و٢٨٦.

(٢) رشاد، عبدالغفار، ١٩٩٣م، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ص١١٩-١٢٢ و١٨٦.

التحوّل إسهامات المفكرين آنفي الذكر في المنهج المقارن. مما أخرجها من القالب التقليدي الوضعي إلى شكلها الجديد الذي ينظر إلى كل حالة لوحدها ويحاول تفسيرها.

ثالثاً: مرحلة ما بعد السلوكية (ما بعد الحداثة)

لقد أدت حالة عدم الرِّضا عن الدراسات البحثية السياسية، من قبل علماء السياسة في المرحلة السلوكية، إلى ظهور ثورة ما بعد السلوكية، وتمثّلت هذه الحالة في تحويل الدراسات السياسية إلى منهج علمي يعتمد على العلوم الطبيعية. وفي ضوء الانتقادات الموجّهة إلى المدرسة السلوكية، فلقد كان ينقصها الدقة في تطبيق الأدوات، التي كان يستخدمها العلماء في بحوثهم السياسية. كما أنَ التعميمات التي يمكن أن نطبّقها على الأفراد، بناءً على دراسة حالة فردية واحدة، ربما تكون بلا فائدة حقيقية، كونها ترتبط بمجموعة قيود مرتبطة بالفرد، ويمكن أن تُضعف عملية التعميم. ويرى "ديفد إيستون" أنَ الثورة القديمة والتي مثّلتها المدرسة السلوكية قد اكتملت، وأنَ هنالك ثورة جديدة في طريقها إلى علم السياسة، ويمكن تحديد طبيعتها، وهي ما بعد السلوكية، فهي لا تدعو إلى العودة للمرحلة التقليدية كلياً، أو التمسُّك بالمرحلة السلوكية أيضاً، ولكنَها تسعى إلى التجديد والإضافة، وإلى خلق حالة من "المواءمة" بين المرحلتين. كما أنها لا تعني التخلي تماماً عن المنهج التقليدي أو المنهج السلوكي، وإنّما الوصول إلى توليفة حقيقية بينهما، فهي تجمع ما بين علماء سياسيين تقليديين، وعلماء يتصفون بالدِّقة العلمية، فأصبح العلماء في هذه المرحلة يجمعوا في بحوثهم، بين ما توصّل إليه التقليديين من علوم كيفية، ومما جاءت به مرحلة السلوكية من علوم كمية، أي الاهتمام بما هو قديم وجديد[1].

ولا بد هنا من الإشارة إلى أنّه ومع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفييتي نهاية الثمانينيات، ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوَة عظمى سيطرت على العالم، انتهجت في سياستها نظاماً ليبرالياً رأسمالياً، حيث سيطرت الليبرالية الغربية على الدراسات المقارنة في هذه الفترة، فظهرت على غرار ذلك "المدرسة التبعية" في أمريكا

(1) المرجع السابق، ص١٨٦-١٨٨و١٩٧و١٩٩و٢٠١-٢٠٢.

اللاتينية، ومن ثَمَ أخذت بالانتشار في دول العالم، وهـي تعنـي؛ أنَ هنالـك دولاً متطـورة تسيطر على الاقتصاد والمواد الأولية والسوق العالمية، في حين أنّ هنالك دولاً أخرى تابعـة لها، لا يمكن لها أن تتطوَر بدون مساعدة الدول المهيمنة. وبهذا فقد قُسِّـم العـالم إلى أنظمـة سياسية متطوِّرة، وأُنظمة سياسية متخلفة، تبعاً لقوَة الدولة الاقتصادية. والمدرسـة التبعيـة تنظر في أسباب التخلف للدول التابعة، والذي بنتـه هـذه النظريـة عـلى أسـباب خارجيـة عُنيت بها الدول المتطورة[١].

لقد توصلت هذه الدراسات إلى تقسـيم الأنظمـة في العـالم، إلى دول العـالم الأول (المتقدمة)، ودول العالم الثـاني (الإتحـاد السـوفيتي سـابقاً)، ودول العـالم الثالـث (الـدول النامية). وبهذا يمكن القول بأن موضوعات السياسة المقارنة قد اكتملت، وأصبح التحليل المقارن يتناول مدخلات النظام ومخرجاته، بحيث توسعت الدائرة إلى التركيز على القضـايا الهامـة في الدولـة، فشـملت قمَـة النظـام، والعدالـة الاجتماعيـة، والصر اعات العرقيـة، والمطالبات الشعبية[٢].

السياسة المقارنة المعاصرة

حدثت تطورات كثيرة في حقل السياسة المقارنة من حيث المنهج والنظرية، وذلك خلال مرورها بمرحلة ما قبل السلوكية، والسلوكية، وما بعد السلوكية، حتى وصـلت إلى شكلها الحالي. فبعد أن كانت الدراسات تنصب على الطابع الشـكلي القـانوني، والوصـف دون التحليل في المرحلة التقليدية، خرجت السياسة المقارنة في المرحلة السلوكية مـن ذلـك الجمود المنهجي، إلى الحديث عن مقارنة النظم والمؤسسات، وأصبحت تتَجه نحو الشر ح والتحليل، حيث انفتحت على العلوم الاجتماعية الأخرى، وعاد الاهتمام في مرحلة ما بعـد

---

(١) أمين، سمير وآخرون، ١٩٩٢م، التبعية في عالم متغير، مؤسسة عيبال للدراسـات والنشر ـ قـبرص، ص٢٥٧-٢٥٨و٢٦٤و٢٦٨

(2) Lawrance, mayer, 1989, Redefining Comparative Politics", Promise) versus performance, London sage publication. p21-24

السلوكية بربط ما هو قديم بالحديث، ولكن بنمط وطرق تحليل جديدة. فظهرت قضايا جديدة محل اهتمام علم السياسة المقارنة، كالأحزاب، والسلوك السياسي، والسياسات العامة(1).

لقد لعبت كل من الأبعاد المعرفية؛ كالدراسات البحثية والواقعية دوراً هاماً في تطوُّر السياسة المقارنة المعاصرة، فعلى مستوى المحددات المعرفية، فقد كان للانتقال من النموذج التقليدي إلى السلوكي، ومن ثمّ إلى ما بعد السلوكي، أثر واضح على التطوُّر الذي شهدته السياسة المقارنة في مختلف العلوم الاجتماعية. أمّا على مستوى المحددات الواقعية، فكان لانتهاء الحرب العالمية الثانية أن ظهر الصراع الأيدولوجي بين المعسكرين الغربي والشرقي. وهذا من شأنه أن يفتح المجال للمقارنة، كونه أوجد نُظماً مختلفة يمكن التمييز بينها، سواء من حيث كونها نظاماً كاملاً(حكومات)، أو أنظمة داخل هذا النظام (الأحزاب والبرلمانات). وكان من نتائج الحرب الباردة تراجع النظام الاشتراكي، مقابل صعود النظام الليبرالي الغربي، وكذلك بروز مفهوم العولمة، ودخول مصطلحات وقيم جديدة، كانت بمثابة نقطة تحوُّل في حقل السياسة المقارنة. كما كان لاستقلال بعض الدول وتخلُّصها من الاستعمار، أن ظهرت دول وأنظمة جديدة، وسعَت المجال أمام الباحثين للمقارنة بين دول وأنظمة مختلفة(2).

من هنا وبعد انتهاء الحرب الباردة اتّجهت الدراسات الحديثة في السياسة المقارنة، على الأغلب، إلى التركيز على مفاهيم أخرى، كالتحوُّل الديمقراطي، وحقوق الإنسان،

---

(1) عارف، نصر محمد، 2006م، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة "التحول من الدولة الى المجتمع ومن الثقافة الى السوق"، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية عمان ص13-14.

H ,Chilcote ,Ronald ,2000, Comparative nquiry in Pollitics and Political Economy: Theories and, Issues, (Boulder:westview press. pp3-4

(2) المرجع السابق، ص14-17.

Howard. J. Wiarda ،1997, "corporatism and comparative politics, the other greatism", London and Newyork M. E. Sharpe ،pp3-4

والحراكات الاجتماعية، والإصلاح السياسي، وأشكال الحكم الجديدة، وقضايا الفساد، والأحزاب والدولة. وكذلك ظهر في هذه الفترة مفهوم "الحكم الصالح"؛والذي تندرج تحته جميع المفاهيم السالفة الذكر؛ وهو يعني إدارة السلطة بطريقة حديثة وبمشاركة سياسية، ويرتبط مفهوم التنمية بهذا المفهوم، من خلال الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والإدارة الرشيدة(١).

أما على مستوى الدراسات المقارنة في النظم السياسية العربية، فلقد تأثَرت بما جرى على الساحة السياسية الدولية والإقليمية، فكان لانتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتي (السابق)، أن ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوَة عظمى في العالم، تمثِّل نموذج الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية، وتنامت ظاهرة العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما كان للحرب الخليج الثانية، ولأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وما رافقها من تطورات غيَرت المشهد السياسي العربي، دورٌ في تغيير الخارطة السياسية في المنطقة العربية، لينعكس ذلك على طرق البحث العلمي وأساليبه في دراسة النظم السياسية العربية(٢).

لذا أسهمت المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الانتقال إلى التعددية السياسية والانفتاح السياسي، فظهرت مؤسسات المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية المختلفة.

(١) الفهداوي، فهمي خليفة، ٢٠٠٧م، الحكم الصالح: خيار استراتيجي للإدارة نحو بناء مجتمع المؤسسية والمواطنة العامة، مجلة النهضة، المجلد٨، العدد٣، ص٢٤-٢٦.

(٢) توفيق، ابراهيم حسنين، ٢٠٠٥م، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ص١١-١٢.

المبحث الثاني

تصنيف الأنظمة السياسية

لقد تعدَدت الأسس والمعايير المستخدمة في تصنيف الأنظمة السياسية، وذلك حسب نظرة المفكر السياسي والظروف التي رافقت تشكُّل الأنظمة. وسيتم من خلال هذا المبحث، تناول الأسس التي اعتمد عليها المفكرون في تصنيف الأنظمة السياسية، والمعايير التقليدية والمعاصرة في عملية التصنيف.

المطلب الأول: أُسس تصنيف الأنظمة السياسية

لا بد من الاعتراف أنّه من الصعوبة بمكان، وضع مقاييس ومعايير واحدة يجري الركون إليها في عملية تصنيف الأنظمة السياسية، حيث اختلفت الأسس التي اعتمد عليها المهتمون بدراسة تصنيف الأنظمة السياسية. فهنالك اتِّجاه اعتمد على معيار عدد الذين يتولون السلطة مثل "أرسطو"، وهناك من وضع الاقتصاد معياراً أساسيا للتصنيف مثل "كارل ماركس". كما جرى تقسيم الأنظمة إلى رأسمالية وأخرى اشتراكية. ويرى"ماكس فيبر" أنَ التميز بين الأنظمة السياسية يجب أن يخضع إلى مصدر الشرعية، ووفقاً لذلك فقد صنَف الأنظمة السياسية إلى(نموذج تقليدي، عقلاني، وكارزمي). وهناك من استند إلى مصدر السيادة فتمَ التميز بين نظم ملكية وأخرى جمهورية، وهؤلاء ممن اتَبعوا المدرسة الدستورية؛ التي لم تخرج عن هذا المنهج في دراستها للأنظمة السياسية. أمّا الدراسات التي ارتكزت على الظاهرة الحزبية، فقد صنَفت الأنظمة السياسية إلى نظم حزبية على أساس نظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين، وأنظمة متعددة الأحزاب[1].

ويميِّز البعض بين الأنظمة السياسية على أساس أسلوب توزيع السلطة

(١) عبدالقادر، عبدالعالي، مرجع سابق، ص٣٨-٣٩، وحمادي، شمران، ١٩٧٣م، أصل التفاوت في الاتجاهات السياسية في الناس، جامعة بغداد، ص٤٠.

السياسية؛حيث فرّقوا بين نظامين الفيدرالي، والكونفدرالي. كما يفرِّق آخرون بين الأنظمة الغربية(تعدد الأحزاب، حكم القانون)، وغير غربية (نظام الحزب الواحد، ضعف في الأداء السياسي القانوني)، ويميز "جابرئيل آلموند" بين النظم على أساس ما يتميَز به بنائها الوظيفي، ودرجة التماثل في الثقافة السياسية، فهنالك نظم (أنجلو-أمريكية، قبل الصناعية، الشمولية، والنظم الأوروبية القارية)، أمّا الذين قالوا بضرورة الاعتماد على صاحب القرار، فقد خلصوا إلى تقسيم الأنظمة إلى نظم رئاسية، ونظم برلمانية، وأُخرى مختلطة. (وستتعرض الدراسة لهذه المفاهيم وغيرها لاحقاً)[1].

وهكذا، فإنَ أي باحث يريد أن يتناول الأنظمة السياسية العربية، بالتحليل والتقويم والتوصيف سيجد نفسه واقفا أمام نموذجين: أحدهما ملكي ضمن معايير الأبوية والدستورية والحزبية والاتحادية، وثانيهما نظام جمهوري، يلزم تناوله الانكفاء على معيار الحزبية والانقلابية والعمل العسكري. لذا فأنَ عملية تصنيف الأنظمة السياسية مرَت بمرحلتين:

أولاً: الأسس التقليدية في تصنيف الأنظمة السياسية

ترجع التصنيفات الأولى إلى العهد اليوناني القديم، فلقد استند أرسطو إلى معيارين في تصنيفه للنظم السياسية، المعيار الكمي ويتعلق بمن يتولى السلطة، سواء كان فرداً أو جماعة أو مجموعة أفراد، والمعيار الكيفي؛ الذي يتعلق بالمصلحة التي من أجلها تمارس السلطة، مصلحة الحاكم أو مصلحة المحكومين. ووفقاً لهذين المعيارين، فقد صنَف أرسطو الحكومات إلى صالحة تعمل لصالح أفرادها، وتمثِّلها (الملكية، الأرستقراطية، والدستورية)، وحكومات فاسدة تعمل لصالح الحكام، وتمثِّلها (الاستبدادية، الأوليجاركية، والديمقراطية الغوغائية)[2].

---

(١) المنوفي، كمال، مرجع سابق، ص٤٩-٥١ .

(٢) الجوجو، عبدالله حسن ، ١٩٩٦م، الأنظمة السياسية المعاصرة، دراسة مقارنة، ط١، الجامعة المفتوحة، ص٣٥-٣٨.

وتصنِّف بعض الدراسات الأنظمة السياسية، وفقاً لعدد الأشخاص الذين يمارسون السلطة، حيث يفرِّقون بين نظامين، ملكي يحكمه فرد، وديمقراطي يُحكم بالأكثرية. وهذا التصنيف قريباً إلى حد ما، لما ذهب إليه أرسطو في تصنيفه للنظم السياسية، وهنالك تصنيف للأنظمة السياسية وفقاً للنخب الحاكمة، (نظام القلة، أو الكثرة). أمَا نظام القلة، فينقسم تبعاً لمصدر قوة الفئة الحاكمة إلى؛ النظام الأوليجاركي ومصدره الثورة، والنظام العسكري مصدره الجيش، وإذا كانت السلطة مصدرها المكانة الاجتماعية، كان نظاماً أرستقراطياً. أمَا نظام الكثرة، فيميِّز بين نوعين من الأنظمة، الديمقراطي حيث يفترض وجود مشاركة سياسية، والغوغائي الذي يرفض الأفراد فيه التقبُّل لأي نظام(١).

ويذهب البعض الآخر من أمثال "مونتيسكو" إلى تصنيف النظم السياسية، بناءاً على طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة التنفيذية وبين السلطة التشريعية، حيث تمَ التفريق هنا بين ثلاثة أنظمة؛ رئاسي، وبرلماني، ومختلط؛ يجمع بين الرئاسي والبرلماني(٢). وهنالك من ذهب إلى التمييز بين الأنظمة على أساس السلطة المدنية والسلطة العسكرية، فهنالك أنظمة يتولى الحكم فيها مدنيون مثل أغلب دول أوروبا، وأخرى يحكمها عسكريون كمعظم دول أميركا اللاتينية والدول النامية، وبعضها تختلط بين العسكريين والمدنيين، كالنموذج التركي حيث يلعب الجيش دوراً في الحياة السياسية من وراء ستار. (وقد اختلف الأمر مع مجيء حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢). وهنالك معيار آخر للتمييز بين النظم السياسية يعتمد على طريقة توزيع القوَة السياسية للسلطة، ويتم التفريق هنا بين النظم الفدرالية؛ وتكون السلطة فيها مقسَمة بين الحكومة المركزية والولايات أو المقاطعات مثل (الولايات المتحدة الأمريكية)، والنظام الكونفدرالي القائم على مبدأ المعاهدة، حيث لا وجود لحكومة مركزية، وإنَما تتم الممارسة للسياسة الخارجية من خلال التنسيق بين الدول الأعضاء (مثل

(١) أبوعامود، محمد سعد، ٢٠٠٨م، النظم السياسية في ظل العولمه، ط١، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ص٤٣-٤٤.

(٢) الجوجو، عبدالله حسن، مرجع سابق، ص٣٩.

الإتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والإتحاد الإفريقي)[1].

لقد جاءت دراسة نظم الحكم في الماضي منصبّة على استطلاع الجانب العضوي الشكلي دون الموضوعي. لذا رأينا أنَ أغلب الدراسات قد جاءت من قبل دارسين انتموا الى فروع القانون العام، وعليه فقد انصبَ الاهتمام في المعالجات على دراسة شكل الدولة والحكومة، وعلى الدولة من حيث نشأتها وأركانها وأنواعها، وحتى فناؤها. كما جرت دراسة الحكومات من حيث تكوينها وصلاحيتها الدستورية وسلطاتها، والقانون الأساسي من حيث وضعه وأنواعه، وأساليب تعديله وجموده ومرونته.

ثانياً: الأسس الحديثة في تصنيف الأنظمة السياسية

لقد أدى التطُّور المستمر في العلوم الاجتماعية، وما شهدته الدولة من تغيُّر على كافة المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، أن ظهرت أبنية وجماعات وأحزاب جديدة في النظام السياسي. فلم تعُد النظرة إلى التصنيفات التقليدية كما كانت بالسابق، وظهر مجموعة من المفكرين المهتمين بهذا الشأن، صنَفوا الأنظمة السياسية وفقاً للمعايير الحديثة، ويحاول البحث أن يقدِّم أهم أسس هذه التصنيفات ومنطلقاتها.

لم تركِّز بعض التصنيفات الحديثة للنظم السياسية على عدد الأنظمة، فذهب بعض المفكرين إلى التركيز على النموذج الثنائي، حيث قسّموا النظم إلى:"نظم ديمقراطية، ونظم ديكتاتورية"، و"نظم غربية، ونظم غير غربية"، ونظم "مدنية، وأُخرى عسكرية"، ويرى دعاة هذا الاتجاه مثل الباحث "ديفد أبتر" أن هذين النموذجين لا يمكن تعميمها، لأنَ هنالك ثمة اختلاف بين الأنظمة السياسية، حتى لو كانت متشابهة في أنظمتها، ممَا دعاه إلى دراسة النظم السياسية غير الغربية، ليجد من خلالها أكثر من نمط سياسي[2].

---

(١) بدران، ودودة واخرون، ٢٠٠٣م، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، ج١+٢، المكتب العربي للمعارف-القاهرة، ص١٤٨-١٥١.

(٢) نافعة، حسن وآخرون، ٢٠٠١-٢٠٠٢م، مقدمة في علم السياسة، الأيديولوجيات والأفكار والنظم السياسية، ج١، جامعة القاهرة، ص٢٥٩-٢٦٠.

أمّا المفكر "ماكس فيبر" فقد تناول تصنيف الأنظمة السياسية وفقاً لمصدر السلطة، وشرعيتها، وتمثل هنا الشرعية الرضى الحر من قبل المواطنين على السلطة، ومدى تقبل المواطنين لشخصية (القائد)، كونهم وصلوا إلى قناعات تامة من أنّه يعمل لمصلحتهم فيما يخطط وينفِّذ. وجاءت تصنيفات "فيبر" مقسّمه إلى ثلاثة أنماط: النمط الأول السلطة التقليدية؛التي تقوم على الأعراف والتقاليد، وبمقتضاها يحكم البعض بناءاً على وضعهم ومكانتهم الاجتماعية. وترتبط الشرعية أحياناً برابط عقائدي، تجعل من الحاكم حارساً ووالياً وأميناً للبلاد (كالسعودية، والأردن، والمغرب ، وإيران)، والتي تسمح لهم بالتأثير على الآخرين والتملُّك. والنمط الثاني السلطة القانونية وتستند هذه السلطة على قواعد وأسس قانونية عادلة، تحظى بقبول أغلبية فئات المجتمع، وتمثِّلها دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة. أمّا النمط الثالث السلطة الشخصية "الكارزمية"، والتي تتمتّع بصفات وخصائص غير موجودة في غيرها[1]، كشخصية "ستالين" في الإتحاد السوفيتي "سابقاً"، و"جمال عبدالناصر" في مصر، و"تيتو" في يوغسلافيا، و"نهرو" في الهند.

أما الباحث الفرنسي"مونتيسكو" صاحب كتاب "روح القوانين"، فقد صنَف الأنظمة السياسية وفقاً للقوانين التي تحكم الطبيعة البشرية، حيث كان لهذه القوانين دورٌ هامٌ في صياغة الكثير من الدساتير في العالم؛ ويقسِّم "مونتيسكو" أنظمة الحكم إلى ثلاثة أنواع :الملكية وتكون السلطة فيها بيد الملك أو الحاكم، والجمهورية وتكون إما ديمقراطية، أو أرستقراطية، والنوع الثالث من الأنظمة هو الاستبدادي، والذي تكون فيه السلطة بيد أقلية، بعكس الديمقراطية التي تعطي الحق للأغلبية الممثَلة بالمشاركة السياسية[2].

ويرى "جابرييل آلموند" أنَ معيار التفرقة بين الأنظمة السياسية، يعتمد على الوظائف التي يقوم بها النظام نفسه، حيث تلعب عوامل من مثل:تنظيم وضبط جماعات المصالح، والاتصالات السياسية دوراً هاماً في تصنيف الأنظمة السياسية. وهنالك عوامل أخرى تؤثر بشكل كبير على التمييز بين الأنظمة السياسية من حيث درجة المنافسة، وتشمل

(١) المرجع السابق، ص٢٤٥-٢٤٧.

(٢) عارف، نصر محمد، مرجع سابق، ص١٩١.

أنظمة(شمولية، شبه تنافسية، تنافسية)، ومن حيث درجة التحديث، وتشمل أنظمة (تقليدية، مختلطة، حديثة)(١).

وفي تصنيف آخر للأنظمة وفقاً لطبيعة النخب السياسية، تطرَق "دايفيد أبتر" لمعايرين تبعاً لمستوى التحديث والتنافسية، فصنَف الأنظمة السياسية إلى (الدكتاتورية، والأليجاركية)، وأنظمة (التمثيل المباشر، وغير المباشر) (٢). ومن أكثر التصنيفات الحديثة انتشاراً، هي تلك التي تعتمد في تقسيمها للأنظمة السياسية على مدى الشرعية للسلطة، وطبيعة المشاركة في صنع القرار، والامتثال للقانون، والقيود الموجودة على الأفراد.

وعليه توصلَ البحث إلى أنَ التصنيفات الحديثة للأنظمة السياسية قد اعتمدت على:

أولاً: وضع دساتير وقوانين، تضمن المشاركة السياسية للأفراد، والاستجابة لمطالبهم وحاجاتهم.

ثانياً: تفعيل هذه المواد الدستورية، والالتزام بها، وتحديثها.

ثالثاً: خضوع الحاكم للمساءلة الدستورية، من خلال الالتزام بأسس الشفافية والمراقبة.

رابعاً: تفصيل العلاقة بين الحاكم والمحكوم دستورياً.

رأت التصنيفات الحديثة، أنَ الأنظمة السياسية يجب أن تُدرس من حيث سلوكياتها، وممارساتها، ومدى استجابتها لمطالب شعوبها في الإصلاح والتغيير. ولذلك، فقد أصبح تصنيف الأنظمة، يقوم على أساس المضمون، دون الشكل. فصُنِّفت الأنظمة السياسية حديثاً إلى ديمقراطية، وغير ديمقراطية، وشرعية، وغير شرعية.

---

(١) زهرة وتيم، ١٩٨٨م، النظم السياسية العربية المعاصرة، منشورات جامعة قاريونس-بنغازي، ص٦١-٦٢ وKhadduri Majid، 1963, Modern Libya"Astudy in Political Development" Baltimore:the John Hopkins Press. P. 7

(٢) عبدالعالي، عبد القادر، مرجع سابق، ص٣٩-٤١ .

المطلب الثاني: أسس تصنيف الأنظمة السياسية العربية

كما رأى العديد من المفكرين السياسيين، أن يجري تصنيف الأنظمة السياسية وفقاً لعدد من المعايير- كما ذكرنا سابقاً- كذلك فعل الدارسون للأنظمة السياسية العربية، حيث انحصرت معاييرهم في تصنيف الأنظمة على أساس مصدر الشرعية، وشكل رئاسة الدولة، وأنواع النخب الحاكمة، والمعيار العسكري، وشكل النظام الحزبي، ونظام الحكم، ومعيار العلاقة بين السلطات، ومعيار الأيدولوجية، وستحاول الدراسة أن تتقصَى هذه المعايير وعلى النحو التالي:

أولاً: التصنيف وفقاً لمصدر الشرعية

الشرعية، تعني مدى تقبل الجماهير للسلطة الحاكمة، وشعورهم بأنَها تعمل لمصلحتهم فيما ترسم وتخطط له من سياسات تلبي رغبات الشعب، وتعتمد الشرعية في النظم العربية على مصادر مختلفة، كالمصدر التقليدي؛والذي يعني التزام القائد بتقاليد دينية، وأعراف قبلية متجذِّرة يحاول من خلالها تحقيق القبول والاستجابة من قبل المحكومين، إيماناً منهم أنَها تلبي طموحاتهم، ومن الأمثلة على ذلك المغرب والأردن، اللتان يرجع نسب قيادتها إلى النسل النبوي الشريف. كما أنَ هنالك أنظمة ملكية عربية أخرى تضفي على شرعيتها الجانب الديني والقبلي، لتبرير شرعية قيادتها كبعض دول الخليج العربي. وهنالك مصدر آخر للشرعية وهو الشخصية الكاريزمية، حيث يتمثَل هذا المصدر بوجود شخصية القائد، الذي تلتف حوله الجماهير بدعوى أنَه يعمل على تحقيق مطالبهم، ويسعى لتلبية احتياجاتهم، ومثَلت الأردن ومصر شخصية القائد الكاريزمية، كشخصية عبدالناصر في مصر، والملك حسين في الأردن - رحمهما الله- بالإضافة إلى ما سبق ذكره، هنالك مصدر قانوني يُعنى بمجموعة من القواعد والمؤسسات التي تنظِّم العملية السياسية. ويمكن أن تسعى بعض الشخصيات الكاريزمية، إلى القيام بإنشاء مثل هذه المؤسسات في مرحلة ما[1].

(١) ابراهيم، سعد الدين، ١٩٨٤م، "مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربية"، المستقبل العربي المجلد٦ العدد٦٢، ص٩٣-١١٨ (دوريات)

ومن الأمثلة على الشرعية الدينية التحالف الذي حصل بين آل سعود ومحمد عبدالوهاب، مؤسس الحركة الوهابية الدينية عام ١٧٤٤، وبما أنَ الحركة الوهابية لا تميز بين الشؤون الدينية والدنيوية، لذلك جمعت زعامة آل سعود بين السلطتين السياسية والدينية آنذاك، فملك السعودية هو إمام قبل أن يكون حاكماً للبلاد[١].

وهنالك مثالٌ آخر على الشرعية الدينية، وذلك عندما التفَت العشائر الأردنية حول الملك عبدالله الأول، عند قدومة إلى معان لمناصرة أخيه الملك فيصل في سوريا، قناعة منهم بمكانته الدينية- كونه من نسل الهاشميين الأشراف- وأنّه المدافع عن حقوقهم[٢].

وفي المقابل هنالك أنظمةٌ استندت في شرعيتها على أعذار مختلفة، من خلال الانقلابات العسكرية، كالانقلاب الذي قام به "حزب البعث" في سوريا عام ١٩٦٣م، وانقلاب "الضباط الأحرار" في مصر عام ١٩٥٢م، والانقلاب الغير دموي للرئيس السابق "زين العابدين بن علي" في تونس عام ١٩٨٧م، وغيرها من الانقلابات الكثيرة التي شهدها الوطن العربي. ومن الجدير بالذكر، أنَ قادة تلك الانقلابات كانوا قد منحوا أنفسهم الحق المطلق في إدارة البلاد، حيث حوَلوا تلك البلدان إلى ممالك خاصة بهم وبعائلاتهم، ومنهم من حكم بسياسة الحزب الواحد، التي مكنته من الاستمرار في السلطة لفترات طويلة[٣].

ومن الممكن أن نجد بعض الأنظمة السياسية تتمتَع بأكثر من مصدر للشرعية في نفس الوقت، وهذا الاتّجاه يمثّله النظام الأردني، حيث الشرعية القانونية-التقليدية بالإضافة إلى أن النظام السياسي الأردني، قد جاء تنفيذاً لعقد اجتماعي وقَعه المحكومون قبل الحاكم.

---

(١) شامية، جبران، ١٩٨٦م، آل سعود ماضيهم ومستقبلهم، رياض الريس للنشر والتوزيع-لندن، ص٢٢-٢٣.

(٢) موسى، سليمان، ١٩٩٠م، إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها، في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦، ط١، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، ص٧٨-٧٩.

(٣) خليل، نبيل خليل، ٢٠٠٨م، ملف الإنقلابات في الدول العربية المعاصرة، ط١، دار الفارابي-بيروت، ص١٢-١٤.

ثانياً: معيار شكل الدولة

يعني مصطلح "شكل الدولة" التركيب الداخلي للسلطة ومن يتولى الحكم فيها، سواء كانت بيد شخص واحد أو مجموعة أشخاص. ويختلف شكل الدولة عن شكل الحكومة، والتي تعني كيفية ممارسة الحكام للسلطة، وكثيراً ما تتشابه دولتان في الشكل وتختلف في حكوماتها. من هنا فإنَ تصنيف الأنظمة السياسية العربية على أساس شكل الدولة، يمكن أن يوصلنا إلى التفريق بين نوعين من أنظمة الحكم:النظام الملكي والنظام الجمهوري. حيث أنَ النظام الملكي تتولى فيه السلطة أسرة حاكمة تتوارث الحكم بيسر وسهولة، ضمن قواعد دستورية ثابتة. فليس هنالك تنافس على الحكم، كما تلعب الخبرة هنا دوراً هاماً، ويكون الشخص الذي يصل إلى الحكم مُعَد مسبقاً، كونه قد مارس العمل السياسي ضمن الدائرة التي كان يعيش فيها. ولا يقتصر دور الملك أو الحاكم في النظام الملكي على أداء مهام معينة ومحددة، وإنَما هو يملك ويحكم[1]، وينحصر هذا الشكل من أنماط الحكم في كل من الأردن والمغرب والسعودية والكويت وقطر والبحرين وعمان والإمارات.

أمَا النوع الآخر من أنظمة الحكم وفقاً لمعيار شكل الدولة، فهو النظام الجمهوري الذي يعتمد على الانتخاب المباشر، حيث أنَ أفراد الشعب ينتخبوا من يحكمهم (هناك عدد من الأنظمة الجمهورية العربية جاءت إثر انقلابات عسكرية على الملكيات التي كانت حاكمة)، وهنالك النظام الغير مباشر (البرلمان) لمن يتولى السلطة، وتتبنى معظم الدول العربية هذا النمط من الأنظمة، وخاصة بعد أن حصلت هذه الدول على استقلالها. وبالرغم من أنَ هذه الأنظمة نادت بقيم العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد شعوبها، إلاَ أنَ معظمها شهد انقلابات عسكرية وتحوُلات أوصلتها إلى نظام الحزب الواحد، وبالتالي لم تعرف النظم الجمهورية نمطاً محدداً في تداول السلطة. من هنا فأن معيار التفرقة بين النظام الملكي والجمهوري مرتبط

(١) الشرقاوي، سعاد، ٢٠٠٧م، النظم السياسية في العالم المعاصر، جامعة القاهرة، ص٧٩ و هلال، علي الدين، ٢٠٠٠، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، ص٥٨-٥٩ .

بالسلطة السياسية وكيفية تداولها، ومع أنَ النظام الجمهوري يعتمد على الانتخابات، إلاَ أنَ هذا الجانب قد ضعفت أهميته بعد أن اتَّجهت هذه الأنظمة إلى التعيين، وظهر الحديث هنا عن جمهوريات بالشكل ولكنها ملكيات في المضمون، لذلك غابت القواعد والأسس السليمة في تداول السلطة، ممّا أدى إلى عدم استقرارها[١].

ثالثاً: التصنيف حسب معيار النخب الحاكمة.

هنالك نوعان من النخب الحاكمة: حاكم ومحكوم، والنخبة تعني؛نفوذ جماعة بعينها حيث ينبغي في تصنيف الأنظمة السياسية العربية بناءً على معيار النخبة الحاكمة، التعرُّف على النخبة وتحديدها، وكيف تسير عملية التجنيد فيها سواء بالتعيين أم بالانتخاب، ومن ثَمَ التعرَف على الثقافة السياسية للنخبة، حيث أنَ هنالك نخب تقليدية وأخرى إصلاحية وثالثة ثورية، تبعاً لدورها السياسي في البلاد، وهنالك نوع آخر من النخب القومية والليبرالية والإسلامية والماركسية وفقاً لتوجهها الحزبي. وتظهر الدراسات أنَ هنالك تداخلاً كبيراً بين معايير تصنيف النخب العربية السياسية الحاكمة، فكثيراً ما نجد نظماً تحتفظ بنمط معين من الأيديولوجية الشكلية للنخب، مع أنها في الواقع العملي خرجت عن ذلك النمط[٢].

رابعاً: التصنيف حسب المعيار العسكري

شهدت معظم النظم السياسية نوعاً من التدخل العسكري في سياستها، بالرغم من إدعائها أنَ جيوشها غير مسيَسة. ويظهر تدخلها من خلال قمع كل ما من شأنه أن يؤثر على استمرار النظام، والقيام بانقلابات عسكرية للاستيلاء على الحكم، والضغط على

---

(١) زهرة وتيم، مرجع سابق، ص٢٢٢-٢٢٥ و هلال، علي الدين ، ٢٠٠٠م، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ص٥٨-٦٠ و٦٢.

(٢) المنوفي، كمال، مرجع سابق، ص٧٣-٧٤.

Easton David, 1968, The Theoritical Relevance of Political Socialization, Canadian Journal of Political Science. pp131-138

الدولة لتحقيق مصالح النخب والقيادات العسكرية، لذا فلا بد أن يكون للجيش دور في عملية صياغة وتصنيف النظام السياسي.

وعلى المستوى العربي فأن التمييز بين الأنظمة العربية تبعاً لمعيار دور الجيش السياسي، قد ظهر في الدولة القومية المصرية في خمسينيات القرن الماضي، وكذلك النموذج التحريري الذي تحوَل فيما بعد إلى القومي، كجيش التحرير الجزائري. كما يمكن تصنيف بعض النظم العربية من حيث مدى تدخل الجيش في السياسة إلى نموذج مدني كدول الخليج العربي، وآخر عسكري في بعض الدول العربية كمصر وسوريا، ونظم تجمع بين النظام المدني-العسكري، ومثَلته السودان (تحالف الترابي والبشير)[1].

وبالرغم من أنَ بعض النظم وُصفت بالمدنية، إلَا أن الجيوش كان لها أدوارٌ سياسية مختلفة فيها، كانت قد لجأت إليها هذه الأنظمة للوصول إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية، كما ضمن الجيش لتلك الأنظمة وجودها واستقرارها لفترات زمنية طويلة. وقد شهدت بعض هذه الأنظمة قيام تحالفات بين النخب السياسية الحاكمة والجيش، في عملية تبادل المنافع على مستوى الدولة.

خامساً: التصنيف حسب معيار الأحزاب السياسية

إنَ النظام الحزبي يبيِّن مدى المنافسة والتعددية الموجودة في النظام السياسي. حيث ظهر نظام الحزب الواحد ونظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب. والأنظمة العربية لم تعترف عملياً بالأحزاب السياسية، حتى أن بعضها قد تجاهلها تماماً، إلاَ أنَ الأحزاب فرضت نفسها على الواقع السياسي العربي في بعض الدول العربية، وبالتالي يمكن التمييز بين الأنظمة السياسية العربية وفقاً للمعيار الحزبي، وذلك بوجود أنظمة لا حزبية لا تعترف

(١) الخوري، فؤاد اسحق ١٩٩٠م، العسكر والحكم في البلاد العربية-دار الساقي-بيروت، ص١٠و٥٢ و حماد، مجدي ، ١٩٨٧م: العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ص٢٩٦- ٢٩٩ومعوض، جلال عبد الله، ١٩٩٩م، "التطور السياسي واتجاهاته ومشكلاته في الدول العربية في التسعينات"، ص١١٠ ومطر، جميل، ١٩٩٩م"العولمة والدولة:العسكر عائدون"، الحياة، الحلقة٢.

بالنظام الحزبي بحجة أنّه يمزق شمل الأمة كدول الخليج مثلاً، وهنالك نظام الحزب الواحد الذي لا يعترف إلاّ بحزبه، ويرى أنصاره أنّه عامل توحيد للأمة وسياستها وقرارها، ومن نماذج هذه الأنظمة مصر وتونس والجزائر وسوريا والعراق. كما أنَ هنالك نظام حزب القائد، وهذا النوع لا يوجد له أصول على مستوى الأنظمة الحزبية (ما عدا الإتحاد السوفييتي سابقاً والصين حالياً)، إذ تطوَر بالممارسة الحزبية، ويعتمد على وجود حزب قيادي، يحتوي على مجموعة أحزاب، لا تخرج عن أيديولوجيته (سوريا، أندونيسيا). وهنالك نظم حزبية تعددية مقيَدة تسمح بتعدد الأحزاب، مع بقاء الحزب الحاكم في مقدمتها، وهو قريب، "إلى حد ما"، في ممارساته من حزب القائد، بالإضافة إلى وجود نظام الأحزاب التعددية المطلقة، وهو عكس الأنظمة الحزبية المقيَدة، حيث يسمح بتعدد الأحزاب دون قيود، و يمثّل هذا النمط لبنان حيث لا تمنع أي اتجاه حزبي من التعبير عن نفسة[1].

وعليه فإنَ بعض الأنظمة السياسية العربية سعت إلى حظر الأحزاب أو تقييدها أو جعلها تحت سيطرة السلطة الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى عدم اعتماد هذا المعيار، إلى حد كبير، كمعيار صادق تقوم عليه عملية التصنيف.

سادساً: التصنيف حسب نظام الحكم

تُصنَف أنظمة الحكم وفقاً لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:أنظمة رئاسية وبرلمانية ومختلطة، حيث يقوم النظام الرئاسي على أساس أنَ هنالك دوراً فاعلاً للسلطة التنفيذية "الرئيس"في العملية السياسية، ويتمتع الحاكم أو الرئيس هنا بنفوذ قوي في الدولة، وهنالك تعاون ما بين البرلمان وبين السلطة التنفيذية في الشؤون الداخلية، وكلٌ منهما يحتاج الآخر، فيصبح هنالك نوع من التشارك في السياسة الداخلية للدولة. أمَا النظام البرلماني فهو مبني على أساس التوازن بين السلطات في المجالين الداخلي والخارجي. فالبرلمان له حق سحب الثقة من الحكومة، وتتمتَع الحكومة بحق حل البرلمان، فكلاهما له سلطة على

(١) هلال، علي الدين ، ٢٠٠٠م، مرجع سابق، ص٦٨-٧١.

الآخر، وشخص الملك أو الرئيس هنا مفصول عن الحكومة، وهنالك النظام المختلط والذي يجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني[1].

ويمكن القول بأن بعض أنظمة الحكم في الدول العربية، تكاد تكون قد تحوَلت مع مرور الوقت إلى نظم رئاسية، وخاصة الجمهورية منها، وذلك من خلال تقوية نفوذ الملوك والرؤساء وتوسيع صلاحياتهم، فلم يعد دور للبرلمان وأصبحت صلاحيات الحكام تتغوَل على عمل البرلمان، إلا أن هذه القاعدة لا يمكن تعميمها، في ظل وجود أنظمة عربية يوجد بها برلمانات مفعَلة، ولها دور على مستوى الدولة كالمغرب والكويت والأردن.

سابعاً: التصنيف وفقاً لمعيار الأيديولوجية

لعبت الطريقة التي حصلت فيها الدول العربية على استقلالها دوراً هاماً في أيديولوجيتها الرسمية، فهنالك دولاً خاضت تجربة كفاح أظهرت أيديولوجية ثورية مناهضة للاستعمار، مثَلتها الجزائر، وليبيا، والعراق، وسوريا، ومصر، ودولاً أُخرى كانت قد تبنَت أيديولوجية محافظة، من خلال التفاوض وعدم اللجوء للعنف في الحصول على استقلالها، والمحافظة على استقرارها، كدول الخليج والأردن والمغرب. ولكن لم تبق هذه الأيديولوجية المسيطر الوحيد على الساحة العربية، فلقد حدثت تطورات كان من شأنها تغيير أيديولوجية النظم العربية، وتأثُرها بالنموذج العالمي الجديد كهزيمة العرب أمام إسرائيل عام ١٩٦٧م، وحرب الخليج الأولى والثانية، وانتهاء الحرب الباردة، وانتشار العولمة، وسيطرة الليبرالية الرأسمالية على العالم. من هنا كانت الأيديولوجية سواء الثورية، أم المحافظة من المعايير التي ساهمت في صياغة عملية تصنيف الأنظمة السياسية العربية[2].

---

(١) المرجع السابق، ص٦٢-٦٤.

(٢) مطر، جميل وهلال، علي الدين، ١٩٧٩م، النظام الاقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية-بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص١١٤ و هلال، علي الدين، ٢٠٠٠م، مرجع سابق، ص٦٥-٦٦.

الفصل الثاني

الأنظمة السياسية الملكية العربية

مقدمة

ظهرت الأنظمة العربية وتطوَرت بمؤسساتها المختلفة، في بيئة عالمية قاسية مليئة بالصراعات، وقد انعكس ذلك على أنماط هذه الأنظمة وطبيعتها، وعلى العلاقات التي تربطها بشعوبها، من هنا يمكن القول أنَ الأنظمة السياسية العربية ولدت في أزمة. وعلى الرغم من حجم الموارد الموجودة في بعض البلاد العربية، إلَا أنَها لم تحقق أهدافها وطموحاتها على مر السنين، بسبب الخلافات المستمرة بين الأنظمة نفسها من جهة، وبين الأنظمة وشعوبها من جهة أخرى[١].

تعدَدت أشكال الأنظمة السياسية العربية بين الملكي والجمهوري والإمارة والسلطنة والجماهيرية، حيث عاشت جميعها واقعاً استعمارياً جعلها تختلف في طبيعتها وظروفها، وبعد مرور سنوات من الهيمنة الأجنبية عليها، وما صحبه من تخبُّط اقتصادي واجتماعي أدَى إلى عدم قدرتها على مواكبة تطلُّعات شعوبها، حيث انبثقت قيادات مختلفة في أيديولوجياتها، فتصاعدت حالة عدم تفهُّمها مع شعوبها، وكان لا بد لهذه الأنظمة بمختلف أيديولوجياتها من أن تصطدم بالواقع، فلم تتنازل الأنظمة العربية عن مواقفها القطرية الضيِّقة. وعلى مستوى الدساتير في البلاد العربية، فمعظمها يُظهر حالة من التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، إلَا أنَ واقع الحال يُظهر غير ذلك، فهنالك تغوُّل للسلطة التنفيذية على باقي السلطات في بعض الدول العربية، ولكن بعضها وُصف

(١) سعيد، محمد السيد، ١٩٩٢م، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص٣١-٣٢.

بالتدخل المقبول من أجل المصلحة العامة، وهذا يبدو جلياً في بعض الأنظمة الملكية العربية، حيث أُعطي الحاكم بعض الصلاحيات المطلقة[1].

ويمكن الحديث هنا على أنَ الأنظمة السياسية العربية تنوَعت من دولة إلى أخرى، تبعاً لظروفها وما مرَت به من تجارب، فمنها ما اعتمد على الشرعية الدينية كالأردن ودول الخليج والمغرب(ملكيات)، وبعضها قام على الشخصية الكاريزمية والثورية (مصر)، ومنها من استمدَ شرعيته عن طريق الانقلاب العسكري كسوريا واليمن وليبيا (جمهوريات)[2].

وسيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى النظام السياسي الملكي العربي، وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأول: الأنظمة السياسية العربية الملكية: (مفهومها، ونشأتها)

المطلب الأول: تعريف بالأنظمة السياسية العربية الملكية.

المطلب الثاني: نشأة الأنظمة السياسية العربية الملكية.

المبحث الثاني: الأنظمة السياسية العربية الملكية (التحولات ومقومات البقاء)

أولاً: الأنظمة السياسية العربية التي تحوَلت من الملكية إلى الجمهورية.

ثانياً: الأنظمة السياسية العربية الملكية القائمة.

---

(١) والي، خميس حزام، ٢٠٠٣م، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية:مع إشارة إلى تجربة الجزائر-مركز الدراسات الوحدة العربية، ط١ بيروت، ص٥٣-٥٤.

(2) C. Hudso ‹Michael ‹1977 ‹Arab Politics:the search for legitimacy ‹ London New Haven ‹CT:Yale University Press. p. 2

المبحث الأول

الأنظمة السياسية العربية الملكية: (مفهومها، ونشأتها)

لم تختلف الأنظمة الملكية السائدة في الوطن العربي، إلى حد ما، عن تلك الملكيات التي حكمت أوروبا قديماً، فمنذ القدم كان النظام الملكي هو الغالب في معظم بلدان العالم، تجمعهم قيم دينية وأبوية محافظة[1]. وتعود نشأة الأنظمة العربية الملكية إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى كنظام سياسي له أركانه، تطوَر مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي حدثت في المنطقة، إلى أن وصل إلى شكله الحالي[2]، وسيتم تناول مفهوم النظام السياسي الملكي العربي ونشأته ببعض التفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف بالأنظمة السياسية العربية الملكية

النظام الملكي؛ يعني أن يتولى الحاكم السلطة بالوراثة، فالملك يرث العرش عن آبائه وأجداده، ويطلق على من يتولى الحكم أسماء كالملك أو الحاكم أو السلطان أو الأمير. ولا بد هنا من الإشارة إلى أنَ معظم الأنظمة الملكية التي شهدتها بلادنا العربية، اعتمدت على وجود عقد اجتماعي مبني على القبول والرضى، يربط الحاكم بمن دونه ويستمد الحاكم سلطته بموجبه. وقد تمَ تصنيف الأنظمة الملكية وفقاً لطريقة إسناد السلطة ومسؤولية رئيس الدولة إلى نوعين:الملكية المطلقة، والملكية المقيَدة(الدستورية)، فالنظام المطلق؛هو الذي تتركز فيه جميع السلطات بيد الملك، بحيث يحكم البلاد من خلال قوانين، وهي بذلك تختلف عن الأنظمة الاستبدادية التي لا يوجد بها قانون يحكمها، حتى وإن وجد فيها قانون فإنَه يكون من صنع القائد، أمَا الملكية المقيَدة (الدستورية) ففيها يجري

---

(١) دوفرجيه، موريس، ١٩٩٢م، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع-بيروت، ص٣٢٥-٣٢٦ .

(٢) عبداللة، عبدالغني بسيوني، ١٩٨٥م، النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي:الدولة-الحكومة-الحقوق والحريات العامة-الدار الجامعية للطباعة والنشر-بيروت-١٩٢.

توزيع السلطات في الدولة بين الملك والمؤسسات المختلفة، وتسمَى بالدستورية المبنية على مبدأ الفصل بين السلطات[1].

لقد أخذت معظم الملكيات العربية بإيجابيات النظامين المطلق والمقيد، وابتعدت عن عيوبها، وهذا يشكل مصدر قوَة واستدامة لهذه الأنظمة، فتجد الحاكم يشارك في الحكم ضمن قوانين يتم التقيُّد بها، وفي وقت آخر يترك الأمر للحكومة والمؤسسات السياسية لاتخاذ القرار. وبالتالي فهو عامل توازن بين الحكومة وأفراد شعبه، يتدخل في الوقت الذي يجد فيه مصلحة للجميع. وتختلف الملكية التي تحكم في البلاد العربية عن مفهوم الدكتاتورية، حيث أنَ الملكية المطلقة يحكمها قانون والملكية المقيدة تتوزع فيها السلطات في الدولة، وهذا ما لم يتوفر في الدكتاتورية، والتي تتركَز فيها السلطة بيد شخص أو فرد لا يشاركه فيها أحد، بحيث لا يتقيَد بالدستور ولا بالقوانين داخل الدولة التي يحكمها[2].

كما أنَ للفكر الإسلامي أثراً واضحاً على مفهوم الأنظمة السياسية العربية وأيديولوجيتها، وخاصة الملكية منها، فالأنظمة العربية يجمعها الدين الإسلامي كدين دولة، وفي بعض الدول العربية اعتبرت الشريعة الإسلامية والقرآن دستورها الأساسي كالسعودية مثلاً والنظام السياسي الليبي قبل القذافي، كما أخذ النظام المغربي بفكرة الإمامة، وكانت التقاليد الإسلامية واضحة في النظام اليمني ما قبل ثورة ١٩٦٣م، أمَا في الأردن فقد التفَ الشعب حول الملك الذي ينحدر من سلالة الهاشميين الأشراف، وهذا ما أكسب حكام تلك البلدان شرعية دينية. ولمَا كان ديننا الإسلامي يدعو إلى استخلاف الإنسان في الأرض، حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، ولا يقصد بالخلافة هنا لفرد معين أو جماعة بعينها، وإنما يستخلف الله سبحانه وتعالى جميع المؤمنين بالله في الأرض، بحيث يكونوا هم مصدر

---

(١) ليلة، محمد كامل، ١٩٦٧-١٩٦٨م، النظم السياسية، الدولة والحكومة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر-بيروت، ص٥١٩-٥٢٠ و٥٣٣-٥٣٤.

(٢) عبدالله، عبدالغني بسيوني، مرجع سابق -ص٨٦-٨٧و٩٤-٩٦.

السلطة. وبما أنَ الأمة الإسلامية لا تستطيع ممارسة سلطاتها بنفسها، فكان لا بد من أن تفوِّض من يقوم بذلك بالنيابة عنها، ممَن يجدون فيه صفات الحاكم الفذ العادل[1]. من هنا جاءت شرعية الحكام في بعض البلاد العربية التي تحكم بالنظام الملكي.

مميزات النظام الملكي العربي:

على الرغم من إدِّعاء بعض الباحثين أنَ الأنظمة السياسية الملكية في وقتنا الحاضر، هي امتداد للأنظمة الملكية التي كانت تسود المجتمعات الأوروبية سابقاً، لا بل تشابهها، إلَا أنَ الملكيات العربية انفردت ببعض الصفات التي ميَزتها في هذه المرحلة عن غيرها من أنظمة الحكم، ويمكن أن نذكر بعضها على النحو التالي:

١- الطابع الديني المحافظ أسبغ على هذه الأنظمة صفة الاستقرار والثبات، وأعطاها نوعاً من الشرعية[2].

٢- انتهجت الأنظمة الملكية الأيديولوجية المنفعية العملية لصالح شعوبها، القائمة على أساس المشاركة السياسية المبنية على الاستجابة لمطالب الجميع[3].

٣- أنَ نظام الوراثة الذي تنتهجه الملكيات، نظام سلس في انتقال السلطة، حيث لا وجود للنزاعات التي عادة ما تصحب العملية الانتخابية في النظم الأخرى[4].

٤- وجود شخص الملك الذي يتمتَع بخبرة سياسية طويلة، يعمل على حفظ التوازن بين السلطات والتوفيق بين الاتجاهات الحزبية المختلفة[5].

---

(١) زهرة وتيم ، مرجع سابق، ص٢٢٢و٢٣٥ .

(٢) والي، خميس حزام، مرجع سابق، ص٩٥.

(٣) دفرجيه، موريس، مرجع سابق، ص٣٢٨-٣٣٠ .

(٤) ليلة، محمد كامل، مرجع سابق، ص٥٢٩-٥٣٠.

(٥) المرجع السابق، نفس الصفحات.

٦- تبنَت هذه الأنظمة، إلى حد ما، الحداثة والديمقراطية والتعددية والمشاركة السياسية، والخروج من البدائية التي كانت واضحة سابقاً في هذه الأنظمة[١].

٧- الأنظمة الملكية تمتلك مرونة سياسية لإجراء الإصلاحات السياسية في الدولة. وقدرة على إدارة الأزمات التي يمكن أن تعتريها، بسبب العقلية الأبوية التي تتمتَع بها هذه الأنظمة، حيث غالباً ما تبتعد عن الحكم المباشر، وتذهب إلى التعامل مع مطالب الجماهير عن طريق الحكومة وأعضائها[٢].

وهكذا فلقد تحَرَر الملك الحاكم من ضغوطات القوى العسكرية والأحزاب، التي مثَلت تشتتاً واضحاً في الأنظمة الجمهورية. ولا يعني هذا التقليل من القوى الحزبية ونجاعتها، بقدر ما يعني أنَ التجربة الحزبية العربية، قد ألحقت ضرراً بالسلم الاجتماعي في الدولة العربية.

المطلب الثاني: نشأة الأنظمة السياسية الملكية

يعود نشوء معظم الأنظمة السياسية العربية إلى الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى. فبعد أن تخلَصت البلاد العربية من السيطرة العثمانية، ووقعت تحت الاستعمار البريطاني والفرنسي، عملت الدول الاستعمارية على إقامة أنظمة سياسية في بعض البلدان العربية، انقسمت بين الملكية والجمهورية وبدوافع جيوسياسية[٣]. وما يهمنا هنا بالتحديد هو الحديث عن الأنظمة الملكية، أمَا الأنظمة الجمهورية فستتناولها في فصل آخر لاحقاً.

ظهر النظام الملكي في المنطقة العربية في ظل الاستعمار، لذا تبلورت رؤى الدول الاستعمارية حيال هذه الأنظمة، من خلال جعلها تتشابه مع نمط الأنظمة الغربية كما حدث في مصر أيام الخديوي، حيث دعمت بريطانيا قيام النظام الملكي المصري. وكان

---

(١) كيالي، ماجد ، ٢٠١٢م، مشروعية الثورات العربية في النظم الجمهورية والملكية، مجلة شؤون عربية، باحث فلسطيني-سوري، العدد١٥١، ص ٢٨.

(٢) المرجع السابق، ص٢٦.

(٣) زهرة وتيم، مرجع سابق، ص١١٥.

للدول المستعمرة دور في إقامة ملكيات في الأردن، وفي سوريا لفترة قصيرة إلى أن جاء الفرنسيون وحوَلوها إلى النظام الجمهوري، وهذا ما تـمَ في أيضاً في المغرب أيام الحكم الفرنسي. أمَا فترة التحرُّر من الاستعمار واستقلال الدول العربية، وهي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، فلقد شهدت انقلابات عسكرية عديدة حوَلت بعض الأنظمة من الملكية إلى الجمهورية، كما حصل في مصر والعراق وليبيا واليمن(١).

وهكذا فلقد مرَت البلاد العربية بمتغيرات سياسية واجتماعية ودينية، كانت قد ساعدت على تبلوُر الأنظمة السياسية الملكية بشكلها الحالي. حيث تباينت في مدى تأثيرها على تشكيل النظام، إذ لا يمكن إغفال أيٍّ منها عند دراسة نشأة الأنظمة السياسية الملكية، لذلك لا بد من مقاربة تلك المتغيرات ودراستها على النحو التالي:

أولاً: العوامل السياسية

جاء الحكم العثماني إلى البلاد العربية في فترة كانت فيها المنطقة ممزقه، وتعيش حالة من التفكك والاستهداف الخارجي، تحكمها فئات مختلفة كالصفويين والمماليك والزيديين والأسبان، والإيطاليين وغيرهم، شهدت خلالها مظاهر الولاء للدولة العثمانية، المتمثِّلة بالخليفة التركي في استانبول، فمعظم سكان البلاد كانوا من المسلمين، إذ جمعهم رابط الدين الإسلامي، الذي كان أساس الدولة العثمانية. وكان للحكم العثماني دور في إبعاد الأطماع الاستعمارية عن المنطقة طيلة فترة حكمهم. ونحن هنا لسنا بصدد الكشف عن مزايا أو مساوئ الحكم العثماني، بقدر معرفة الدور الذي لعبه العثمانيون في توحيد أقطار الوطن العربي ضمن إطار سياسي، بعد أن كانت تعيش حالة من التشرذم والتباعد آنذاك(٢).

---

(١) موقع الكتروني، بو العشة، فرج، ليبيا وطننا، نحو نهاية النظام الرئاسي.
htm/http://www. libya-watanona. com/adab/bulasha/fb28027a تاريخ المشاهدة ١٣-٦-٢٠١٣م.

(٢) الشيخ، رأفت غنيمي، ١٩٨٣م، في تاريخ العرب الحديث، ط٤، -دار الثقافة للطباعة والنشر- القاهرة، ص٣٤-٤٠.

وعلى أثر دخول دول الاستعمار الغربي ممثَلة (ببريطانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا) إلى الوطن العربي، فقد ربطت الدول المستعمرة شؤون البلاد العربية بسياستها، من خلال إبرام المعاهدات والاتفاقيات مع الإدارات المحلية وشيوخ القبائل والوجهاء. بدأت المراسلات التي عُرفت بمراسلات (الحسين – مكماهون) في عام ١٩١٥م، والتي أبدت السلطات البريطانية فيها دعمها لاستقلال البلاد العربية والوقوف إلى جانب العرب ضد الأتراك، وسبق هذه المراسلات لقاء القاهرة عام١٩١٤م، بين الأمير عبدالله بن الحسين وكتشنراً أحد الضباط البريطانيين الكبار هناك للتعرُّف على موقف البريطانيين من الثورة العربية. وأثناء وقائع هذه الفترة كانت كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا قد توصلوا في مايو عام ١٩١٦م إلى عقد معاهدة سريَة، يجري على أساسها تقسيم الوطن العربي وجواره بينهم. حيث أعطى هذا الاتفاق فرنسا كلٍّ من سوريا حتى حلب وصولاً إلى كيليكيا وشمال العراق وقسم من بلاد الأناضول، كما أعطيت بريطانيا حق توسيع نفوذها على سواحل فلسطين، وحصلت روسيا على قسم كبير من بلاد الأناضول والقسطنطينية وجزءاً من الأرض على ضفتي البوسفور[1].

وبعد الاتفاقية الأولى جاءت اتفاقية (سايكس – بيكو) بين بريطانيا وفرنسا في آذار عام ١٩١٦م، والتي كانت أكثر وضوحاً فيما يتعلَق بتقسيم العالم العربي وحسب مصالح تلك الدول، فوقعت كل من(الأردن سوريا العراق ومعظم بلاد الخليج العربي) تحت السيطرة البريطانية، كما وقعت أقطار شمال إفريقيا كالمغرب تحت الحكم الفرنسي، وليبيا تحت حكم الايطاليين، وسعت بذلك دول الاستعمار إلى إقامة أنظمة تحاكي أنظمتها كما سبق ذكره، كالنظام الملكي في بريطانيا والجمهوري في فرنسا. وهكذا بدأت الدول العربية في ظل الاستعمار تعاني من تردي الوضع السياسي وعدم وجود دولة، لذا بدأت تبحث عن استقلال ذاتي من السيطرة الاستعمارية، فظهرت الحركات المناوئة للاستعمار بشتى أشكالها، ونتج عن حركات النضال التي شهدها الوطن العربي ودول شمال إفريقيا، أن

---

(١) صالح، نجيب، ١٩٨٥م، تاريخ العرب السياسي ١٨٥٦-١٩٥٦م، ط١، دار إقرأ-بيروت، ص١٧٧و١٨٠و١٨٦-١٨٧.

حصلت الدول العربية على استقلالها. كما كان للحربين العالمتين دورٌ في إضعاف قوى الاستعمار المتحاربة، بالإضافة إلى عزيمة العرب على النهوض ببلادهم ضد المستعمر. سارعت الشعوب العربية إلى التحرُّر والتخلص من الاستعمار، لتكوِّن دولها بالرغم من معاناتها لسنوات عدَه من مشكلات الاحتلال[1].

كان لمرور المنطقة العربية بتلك المتغيِّرات، أن أخذت تتشكَل أنظمة سياسية وفقاً للتركيبة الداخلية التي تتمتَع بها البلاد، فظهر النظام الملكي كنظام للحكم في بعض الدول العربية واستمر حتى وقتنا الحاضر.

ثانياً: العوامل الاجتماعية

إنَ التركيبة الاجتماعية العربية المحافظة التي يتمتَع بها المجتمع العربي، ميَزته عن غيره من الشعوب الأُخرى، وتجلَت بوحدة الدين واللغة والأصل والعادات والتقاليد. لذلك، وبالرَغم ممَا تعرَض له العرب من غزو مستمر على مر التاريخ، إلَا أنَ تلك الروابط لم تزل متماسكة، فبقيت أصالة الجنس العربي وثقافته وحضارته ثابتة، حتى وإن وجدت بعض الفوارق بين المجتمعات العربية فإنَها تكاد تكون بسيطة خلَفها الاستعمار، وبالرغم من اختلاط العرب بغيرهم من أجناس، إلَا أنَه لم يؤثِّر على الشخصية العربية، وهذا ما جعلنا ندرك حقيقة انتمائهم وولائهم إلى أمة واحدة[2].

إنَ النظام العربي يعتبر نظاماً أبوياً في بعض أشكاله، والمقصود بذلك أنَ هنالك رابطاً أبوياً يربط الفرد بمجتمعه، وهذا الرابط إنَما كرَسه وقواه العلاقة التي تربَى عليها الفرد بين أسرته وقبيلته. والفرد من خلال هذا النظام يستطيع أن يتحرك بسهولة في المجتمع ويلقى آذاناً صاغية. وعليه فإنَ ولاء الفرد لمجتمعه نابعٌ عن قناعته بأن هذا النظام

---

(١) العمري، احمد سويلم، ١٩٦٩م، النظم السياسية الحديثة للدول العربية، مكتبة الانجلو المصرية-القاهرة، ص٢٤٤-٢٤٧.

(٢) فودة، عز الدين، ١٩٦٦م، المجتمع العربي، ط٢، دار الفكر العربي-القاهرة، ص٤٢ وعيسى، علي احمد، ١٩٦١م، المجتمع العربي، دار المعارف بمصر-القاهرة، ص١٧.

سيُلبّي له حاجاته وسيوَفِّر له الحماية والإحساس بالرضى. وبالرغم من إحساس البعض بأن النظام الأبوي يعكس شيئاً من القسوة والتسلط، إلّا أنّه في الواقع ينطلق من شدة حرص القائد صاحب التجربة والرؤية الشمولية على سلامة الجماعات وحسن توجيهها وحمايتها والابتعاد بها عن الصراعات الداخلية والتمزُّق، وصيانتها من الانهيار عموماً. وهكذا فإنَ الولاء في الأنظمة الملكية هو شعور كل فرد في الدولة بأنّه صاحب مصلحه، وذلك بعد أن تعلّم عبر التجربة الصعبة أنّه لا شك واصلٌ إلى هدفه المنشود، ضمن قانون يهدف من العقاب إلى تحقيق الإصلاح(١).

من هنا فقد ظهرت البيعة بشكل واضح في بعض الأنظمة السياسية الملكية، ويعود ذلك إلى القاعدة القبلية والدينية التي إستندت إليها تلك الأنظمة، بالإضافة إلى توافر شروط معيَنة في شخص الحاكم، منها على سبيل المثال العدالة والإسلام والبلوغ والحكمة والنسب وغيرها، وهذا من شأنه أن يشكِّل قناعة لدى الجماهير بأنَ هذه الأنظمة هي الأصلح والأنسب لهم، فرأوا بضرورة مبايعة هذه الأنظمة كالنظام المغربي والأردني والسعودي وغيرها(٢).

وقد استطاعت عقلية النظام الأبوي وثقافتها أن تصل بالأنظمة إلى الحفاظ على مقدرات الدولة وسلامتها. لذا نجد أنَ الأنظمة الملكية العربية الحالية، قد سلمت إلى حد كبير من الفوضى والاضطراب اللّذان سادا في كثير من الأنظمة الأخرى. كما أنَ الأنظمة الجمهورية العربية،هي الأخرى لم تبتعد عن الأخذ بالعقلية الأبوية في محاولتها تأكيد سيطرتها على الحكم، وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الذي يليه.

ثالثاً:العامل الديني

لقد كان للدين الإسلامي دورٌ كبيرٌ في بلورة مفهوم الدولة وإظهارها إلى حيز

---

(١) شرابي، هشام، مرجع سابق، ص٦٤-٦٦.

(٢) آل محمود، أحمد محمود[؟-١٩]، البيعة في الإسلام تاريخها وأقسامها بين النظرية والتطبيق، دار البارق للنشر- عمان، ص٨٥-٩٠

الوجود، والذي يتوافق في كل مفاصله مع مقتضيات الدولة الحديثة، وبالتالي تحدَث عن النظام السياسي ووصفه بأنه نظام توافقي بين الحاكم والمحكوم، يقوم على التبادلية في الولاء وتحقيق المصلحة العامة. كما حدَد الشروط التي يجب توافرها في الحاكم (الخليفة) كالعدالة والنزاهة والشفافية(١).

ولقد رسَخ سيدنا أبو بكر (رضي الله عنه) تلك الشروط، عندما أعلن في أول خطبة رسمية له "لقد وليت عليكم ولست بخير منكم"(٢)، وكذلك أكَد سيدنا عمر(رضي الله عنه)عندما قال"من رأى منكم فيَ اعوجاجاً فليقوِّمه، فرد عليه أعرابي: "والله لو رأينا فيك اعوجاجاً لقوَمناه بحد سيوفنا"، فرد سيدنا عمر "الحمد لله الذي جعل في أمَة محمد من يقوِّم عمر"(٣). وهكذا فقد جمع الإسلام العرب ووحَدهم، وكانت هذه الوحدة هي النواة التي مهَدت لقيام أنظمة سياسية عربية إسلامية، تقوم على البيعة التي هي جوهر حق المشاركة السياسية. لذلك أجمع المسلمون منذ أن ظهر الإسلام على أن يختاروا من بينهم خليفة عادلاً يولونه تدبير شؤونهم بالنيابة عنهم بما يراه في مصلحتهم. وبذلك فإنَ الإسلام يعتبر عامل استقرار ووحدة للأمة العربية، خاصة أنَه جاء بلغة تفاهم واحدة تقوم على حكم القرآن الكريم وصحيح السنة النبوية الشريفة.

لقد نظر البعض إلى الدين على أنَه موضع خلاف بينهم؛أي يمكن أن يكون داخل الجماعة الواحدة ديانة أو أكثر، وبالتالي من الصعب أن يكون للدين دور في ظهور الأنظمة السياسية العربية. لذا كان لانتشار الإسلام السريع أن أزال الخلافات بين الغالبية العظمى من الناس، وأصبحوا يعملوا بأُسسه ومناهجه المبنية على البيعة والولاء للخليفة الحاكم(٤).

---

(١) حاطوم، نور الدين، ١٩٦٨م، يقظة القومية العربية، معهد البحوث والدراسات العربية-القاهرة، ص٣٩٩-٤٠٠ .

(٢) الصلابي، علي، ٢٠٠٢م، أبو بكر الصديق، دار الإيمان-الإسكندرية، ص١٦٨-١٦٩.

(٣) الطنطاوي، علي، ١٩٥٩م، أخبار عمر، دار الفكر الإسلامي الحديث، ص٣٣١-٣٣٢.

(٤) بخيت، عبد الحميد، ١٩٦٧م، المجتمع العربي الإسلامي، ط٢، دار المعارف-القاهرة، ص١٤٢ .

وبالتالي بدا أنَ للموروث الديني أثر في الأنظمة السياسية القائمة في الوطن العربي، ولقد انعكس تأثير الدين الإسلامي على الأنظمة السياسية العربية، من خلال العلاقة التي تربط ما بين الحاكم والمحكومين، إذ ظهر جلياً أنَ العلاقة التي ربطت بينهم في الإسلام هي علاقة البيعة والاستخلاف لشخص الحاكم، لذا كان لا بد أن يظهر أثر ذلك في الأنظمة السياسية الملكية العربية فيما بعد، حيث ظهرت مكانة الملك الروحية، وتقدير أفراد شعبه له من منطلق أنّه خليفة المسلمين وإمامهم، وأنَ ولائهم له ولاءً دينياً، كما أنَ هذه المكانة الدينية تجعل الجميع يلتزموا بطاعته، وعدم الخروج عليه باعتباره حامي الدين[1]. وتمثّل كل من الأردن والمغرب هذا الاتّجاه، كما أسلفنا سابقاً، حيث أنَ شرعية الحكام، فيهما ترتكز على أساس ديني يرتبط بنسل النبي (صلى الله عليه وسلَم).

ويمكن القول أنَ ما تتميَز به بعض الأنظمة السياسية الملكية العربية كالأردن والمغرب من علاقة أبويةاً مبنيَة على عقد اجتماعي حر ومبايعة بين الحاكم والمحكومين، مستقاة من العلاقة التي كانت موجودة بين الخليفة والمسلمين أيام حكم الدولة الإسلامية.

---

(١) لاندو، روم، ١٩٦٣م، تاريخ المغرب العربي في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة- بيروت، ص٣٨ .

المبحث الثاني

الأنظمة السياسية العربية الملكية (التحولات ومقومات البقاء)

لقد مرَت الأنظمة العربية بمجموعة من المتغيرات السياسية والاجتماعية منذ نشأتها تبعاً لظروف المنطقة العربية، وهذه المتغيرات كان لها دور في تحوُّل بعض الأنظمة من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري. وسيحاول هذا المبحث معرفة أسباب ذلك التحوُّل ومقوِّمات بقاء واستمرار الأنظمة الملكية.

المطلب الأول

الأنظمة السياسية العربية التي تحوَلت من الملكية إلى الجمهورية

عاشت المنطقة العربية حالة من عدم الاستقرار السياسي في الفترة التي تلت مرحلة الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت الحركات القومية والحزبية والتحررية التي أفرزتها حالة التفاعلات التي سادت البلاد العربية. وكان من الطبيعي أن تتشكَل الحركات المطالبة بالإصلاح والتغيير احتجاجاً منها على الوضع القائم، وقد تطوَرت الأحداث إلى أن أصبح هنالك انقلابات على الحكم غلب عليها الطابع العسكري، حيث اختلفت تلك الانقلابات التي شهدتها البلاد العربية في أشكالها ودوافعها، إلَا أنَ من أهم تلك الدوافع هو الرغبة في التغيير، وإحساس قادة تلك الانقلابات بأنَهم يمتلكون السلطة والرأي السديد في العمل لمصلحة البلاد. وممّا يلاحظ أنَ بعض تلك الانقلابات أدَى إلى تغيير طبيعة النظام القائم، والبعض الآخر أبقى على ذلك النظام كما هو واكتفى بتغيير أشخاص النظام[1].

وما يهمنا في هذه الدراسة هو البحث في بعض الدول العربية، التي كانت تُحكم بالنظام الملكي ومن ثمَ تحوَلت إلى النظام الجمهوري، من حيث أسباب ذلك التحوُّل

---

(١) خليل، نبيل خليل، مرجع سابق، ص١١-١٢و٢١-٢٢.

ودوافعه؟، وهل كان للأفضل أم للأسوأ؟. ومن الدول العربية التي شهدت تحولاً في أنظمتها السياسية، مصر والعراق واليمن وليبيا وسوريا. حيث كان التغيير فيها جميعاً عن طريق الانقلاب العسكري، باستثناء سوريا فقد أنهى الاستعمار الفرنسي- النظام الملكي فيها.

أولاً: الحالة المصرية

بدأ النظام الملكي المصري في سلالة محمد علي باشا الألباني الأصل، وانتهى بحكم الملك فاروق وعائلته، فقد وصلت أسرة محمد علي إلى الحكم في مصر- لتحرير البلاد من سيطرة الاستعمار الفرنسي، حيث عُرف المشهد السياسي في تلك الفترة بأنه مليء بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسعي نحو الاستقلال، بالإضافة إلى قضية فلسطين المحورية. فكان التفكير منصباً على كيفية الخروج من تلك القضايا، وكان من آثار الهزيمة التي مُنيَ بها الجيش المصري في قضية فلسطين، أن برز الجيش بوجه جديد فتعامل مع المستعمر البريطاني بعنف، حتى أصبح دوره واضحاً في الحياة السياسية، وخاصة بعد أن كان الجيش قد أُبعد عن الحياة السياسية لأكثر من خمسين عاماً منذ عهد الاستعمار. لذلك ظهر إلى حيز الوجود تنظيم عسكري عُرف "بالضباط الأحرار"، يؤمنون بأنَ السلطة حقٌ مكتسب، استطاع هذا التنظيم أن يطيح بالحكم الملكي في مصر إثر الثورة التي قاموا بها في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م. وتسلَمت المؤسسة العسكرية بذلك إدارة البلاد، وأُعلنت الجمهورية كنظام حكم، وبذلك انتهى العهد الملكي لأسرة محمد علي باشا[(١)].

ولا بد هنا من ذكر الدور الذي لعبته الإدارة الأمريكية في انقلاب مصر، فلقد سعى موظفو الخارجية الأمريكية إلى متابعة ما يجري على الساحة المصرية، وذلك من خلال التدخل غير المباشر في شؤون البلاد الانتخابية، ومحاولة دعم الشخصية التي يروا فيها ما يحقق مصالحهم. ومما جعل مصر محط اهتمام الأمريكيون، ذلك أنَ أي تأثير فيها ينعكس على الدول المجاورة، كونها دولة لها ثقلها في المنطقة العربية. وكان الرئيس الأمريكي آنذاك

---

(١) خليل، نبيل خليل، مرجع سابق، ص٣٦-٣٧ و٣٩.

روزفلت يتمتَع بشخصية فريدة ومؤثِّرة على من حوله، ويُذكر أنّه كان يتابع المخططات الأمريكية بنفسه، حيث كان يهمُّه تفاصيل ما يفكر به الضباط المصريين وعلى رأسهم عبدالناصراً وبذلك كانت أمريكا ومن أجل أطماعها في الشرق من أكثر الداعمين لنظام عبدالناصر فيما بعد(١).

لقد كان لحدث إسقاط النظام الملكي في مصر صدىً كبيراً، إذ كان الأول من نوعه في البلاد العربية، وما لبث أن توالت الانقلابات العسكرية في البلدان المجاورة، كالعراق (١٩٥٨م)، واليمن الشمالي (١٩٦٢م)، وليبيا (١٩٦٩م)، وبالرغم من أنَ مبادئ الثورة في مصر كانت تقوم على الديمقراطية، إلاَ أنَ أول ما قامت به هو منع الأحزاب السياسية في عام ١٩٥٣م، وأصبحت البلاد يسيطر عليها الدكتاتورية العسكرية الشمولية، وخاصة بعد استلام جمال عبدالناصر مقاليد الحكم، وانتهت بذلك التعددية التي ميَزت أواخر فترة حكم أسرة محمد علي باشا. وفي عام ١٩٧٦م أُعيد العمل بالأحزاب السياسية، إلَا أنَ حجم الحرية لم يكن كما كان أيام الحكم الملكي، فكانت حرية شكلية أو صورية. وبالنظر إلى دستور مصر عام ١٩٢٣م، أيام الملك فؤاد، فقد كان من الدساتير التي عُنيت بالحريات العامة. ويذكر فيليب مانسيل، أن "النظام الملكي المصري كان نظاماً رائعاً جداً وقوياً ولديه قاعدة شعبيه كبيرة"، حيث شهدت مصر نمواً اقتصادياً كان يعادل النمو الاقتصادي في دول متقدمة. ويُذكر أنَ المجالس التشريعية التي شهدتها مصر أيام الحكم الملكي، كانت من أكثر المجالس حرية في المنطقة العربية، واحتلَت الصحافة مكانة في تلك الفترة، كما كان هنالك انتخابات برلمانية وُصفت بالحرة(٢).

وعند قيام الثورة ضد الملك فاروقاً الذي كان قد خلف والده، وجدنا أنَ الملك كان مستعداً للاستجابة لمطالب الجيش، ولكنَ العسكريين رفضوا أيَة مساومات معه

(١) كوبلاند، مايلز، ١٩٧٠م، لعبة الأمم، ط١، انترناشونال سنتر-بيروت- تعريب مروان خير، ص٨٠و٨٢و٨٥و٨٧.

(٢) موقع الكتروني (حكام مصر من أسرة محمد علي باشا). http://ar. wikipedia. org/wiki/ تاريخ المشاهدة ٢٠-٦-٢٠١٣م.

بدعوى أنَ السلطة حق مكتسب لهم، فكان بقاؤه في البلاد ربَما يؤثر على مسيرة الثورة. كما ذُكر أنَ الملك فاروق لم يهرب وإنَما أُرغم على مغادرة البلاد بالقوة، حتى أنَه سافر وهو قلقٌ على مستقبل مصر. وما يميز رحيل هذا الملك أنَه غادر وهو يدعو بالتوفيق للبلاد، ومما ذُكر عنه أنَه قال"أنَ الجيش ليس ملكي، وإنَما هو ملك مصراًومصر وطني، وإذا كان الجيش قد رأى أنَ نزولي عن العرش يحقق الخير لمصر فإني أتمنى لها ذلك"(١).

بعد أن تحوَلت مصر إلى الجمهورية بقوة السلاح، أثبت الواقع والتجارب بأنها ليس بأفضل حالاً من سابق عهدها (الملكية). وبالرغم مما نُسب إلى الملك الفاروق من مساوئ، فإنَ الثورة المصرية حاولت أن تنقل البلاد إلى وضع أفضل حسب رؤية الضباط الأحرار. إلَا أنَ الوضع الجديد في مصرلم يستطع أن يلبي الطموحات التي كانت معوَلة عليه من قبل الجماهير، حتى أنَ بعض المواطنين رأوا أنَ الحكم الجديد أخذ بالتحوُل نحو الدكتاتورية.

ثانياً: الحالة العراقية

بدأت الملكية في العراق عندما توِّج الملك فيصل الأول ملكاً عليها في فترة الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢م. حيث كان أساس الحكم دينياً في نسل الشريف حسين بن علي قائد الثورة العربية الكبرى، كما كان العراق هدفاً لدول الغرب لوجود النفط فيه. جاء بعد الملك فيصل الأول الملك غازي لفترة لم تكن طويلة انتهت باغتياله، وتمَ تمليك الحكم لابنه فيصل الثاني ليتوَج ملكاً على العراق تحت وصاية خاله الأمير عبدالإله، حيث انتهت فترة حكمه هو الآخر بانقلاب عسكري قام به مجموعة من الضباط على رأسهم عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف في ١٤-تموز- ١٩٥٨م. وبذلك انتهى الحكم الملكي في العراق وأُعلنت الجمهورية. والملاحظ أنَ ظروف الانقلاب وتبعاته لم تختلف كثيراً عمَا حصل في مصر(٢).

---

(١) سالم، لطيفه محمد١٩٩٦م، فاروق وسقوط الملكية في مصر-(١٩٣٦-١٩٥٢)، ط، مكتبة مدبولي- القاهرة، ص٩٩٣و١٠١٤و١٠١٦و١٠١٨.

(٢) خليل، خليل أحمد، ٢٠٠٣م، التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر-لبنان-ص٢٧.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، **هل هذا التحوُّل كان له ما يبرره؟ وهل كان لمصلحة العراق والعراقيين أم لا؟**

لقد علَل منظمو انقلاب العراق أسبابهم على الأحوال المتردية التي كانت تعيشها البلاد، في ظل علاقة النظام السياسي بالمستعمر البريطاني، حيث ادَعوا فساد السلطة واحتكارها من قبل فئة معينه، وضعف المشاركة السياسية وكبت الحريات العامة، إلَا أنَهم كانوا قد تأثَروا بانقلاب مصر وما حقَقته الثورة في الوصول إلى السلطة، بالإضافة إلى استغلالهم للضعف الذي كانت تعاني منه حكومة نوري السعيد آنذاك. والملاحظ أنَ هذه الاحتجاجات ظهرت بعد وفاة الملك فيصل الأول، كما أنَها كانت تخالف في طرحها الفترة التي حكم بها الملك فيصل، فلقد شهدت تلك الفترة مرحلة من البناء السياسي على الرغم من الوجود الإنجليزي، حيث عمل الملك على الموازنة بين ما يمليه عليه الواجب الوطني وبين علاقته مع الإنجليز. كما ظهرت الدعوة إلى إنشاء التيارات الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني مع حياة برلمانية. وتمتَع الملك فيصل بشخصية مميَزة استطاع من خلالها السيطرة على الوضع السياسي! فتحقَق الاستقلال قبل وفاته ودخل العراق عضواً في عصبة الأمم عام ١٩٣٢م. وبالرغم من الصعوبات والمشاكل التي واجهت الملك فيصل الأول، إلَا أنَ عهده يُعد الأفضل في تاريخ العراق. ولا بد هنا من الاعتراف بالضعف السياسي الذي شاب الفترة التي تلت مرحلة حكم الملك فيصل الأول. وبالرغم من طموحات الملك غازي القومية وكرهه للإنجليز، إلَا أنَه لم يملك حنكة الملك فيصل الأول في تسيير الأمور. وجاءت فترة حكم الملك فيصل الثاني التي شهدت الانقلاب على الحكم من قبل مجموعة من الضباط العراقيين، مستغلين فترة عدم الاستقرار السياسي الذي كانت تعاني منها البلاد[1].

---

(١) موقع إلكتروني- الحيدري، إبراهيم ٢٠١١م، الحكم الملكي في العراق-محاولة لبناء دولة حديثة، جريدة إيلاف-لندن- www.elaph.com/wep/oponion/2011/7/672147html. تاريخ المشاهدة ٢٤-٦-٢٠١٣م

وجدير بالذكر أنَ انقلاب عبدالكريم قاسم جاء منهياً للإتحاد الهاشمي بين الأردن والعراق، وحسب القانون الدولي كان بمقدور الأردن أن يحاول التدخل لإنهاء الانقلاب العسكري، إلَا أنَ الملك حسين(رحمه الله) استبعد هذه الفكرة، واعترف بالنظام الجديد بعد أربعة عشر يوماً في(٢٨- تموز-١٩٥٨م)، على أساس أنَ ما حدث هو شأنٌ عراقي داخلي.

لم تُظهر ممارسات النظام الجمهوري في العراق بأنَه أفضل حالاً من النظام الملكي، فبعد أن انتصر الضباط في معركتهم ضد القصر الملكي، بدأ الصراع السياسي بين التيارات المذهبية المختلفة داخل النظام الجديد، بالإضافة إلى المنافسة على الحكم، وقد عُرفت المرحلة التي حكم بها عبدالكريم قاسم بالحكم الفردي والعزلة، فجميع السلطات في البلاد كانت بيده، كما عمل على إقصاء من يقف في وجهه، ففقد النظام مصداقيته وتشوَهت صورته، وتكرَر المشهد بانقلاب عسكري آخر ضد عبدالكريم قاسم أدَى إلى الإطاحة به واستلام عبدالسلام عارف الحكم، ومن الطبيعي أن تكون هذه النتيجة السلبية، كون الجيش قد تدخل في الحياة السياسية للوصول إلى السلطة. كما أنَ ضباط الجيش كانوا يريدون السلطة بأي شكل ولو بالاستلاب. ولقد ظهرت آثار الحكم العسكري فيما بعد بالإخلال بالنظام المدني، وقيامه بالإبادة البشرية وإنهاء التداول السلمي للسلطة ومناكفة الإرادة العامة[1].

وهكذا يمكن القول بأنَ فترة النظام الملكي في العراق، وعلى الرغم ممَا كان يشوبها من بعض الانتقادات، إلَا أنَها شهدت استقراراً وثباتاً بُني على أساس ديني، فلم تشهد صراعاً على الحكم، كما كان تداول السلطة فيها يسير بطريقة منظَمة وبدون أي خلاف، بعكس ما شهده العراق خلال الحكم بالنظام الجمهوري، والذي منذ أن ظهر والعراق يشهد الصراعات والنزاعات على الحكم.

---

(١) ثابت، عادل، ١٩٩٩م، النظم السياسية-دراسة للنظم الرئيسية المعاصرة ونظم الحكم في بعض البلدان العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر-الإسكندرية، ص١٤٧و١٤٨.

ثالثاً - الحالة اليمنية

جسَدت العائلة الدينية المتمثِّلة في الإمامية الزيدية تجربة الحكم الملكي في اليمن، فبعد صراع ضد الدولة العثمانية قاده الزيديون، بقيادة الإمام يحيى حميد الدين، بدءاً من عام ١٨٩٢م، ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى، تسلَم الإمام يحيى مقاليد الحكم وأُعلن عن قيام "المملكة المتوكلية اليمنية" في شمال اليمن. بينما جنوب اليمن بقي يكافح ضد الاستعمار البريطاني، ومع مقتل الإمام يحيى حميد الدين في ثورة عام ١٩٤٨م، جاء بعده ابنه الإمام أحمد ثم خلفه الإمام البدر، واستمر حكم الزيديين حتى عام ١٩٦٢م، عند قيام عبدالله السلال قائد الحرس الملكي آنذاك بانقلاب عسكري على الحكم الإمامي وبدعم خارجي من مصر، حيث تمَ إعلان الجمهورية العربية اليمنية(١).

لقد تميَز نظام الحكم في "المملكة المتوكلية اليمنية" بالقبلية والعشائرية واستناده إلى الدين أثناء فترة حكم الزيديين. فمنذ القدم انقسمت القبائل اليمنية بين المؤيد والمعارض لحكم الإمام الزيدي. فمنها ما كانت يرتبط بالحاكم بروابط عقائدية، تنبع عن قناعات دينية على أنَه ظل الله في الأرض، وأخرى مؤيدة ومناصرة للثورة والنظام الجمهوري. وتعود أسباب هذا الانقسام إلى عدم وعى القبائل اليمنية وجهلها الاجتماعى. بالإضافة إلى أنَ المجتمع اليمنى لم يكن يدرك بعد ما هو في مصلحته وما يصبُّ في المنفعة العامة. من هنا لم تكن تلك القبائل التى وقفت إلى جانب الثورة، قد اتَخذت موقفها بناءً على قناعات وفهم لما يجري على الساحة السياسية، وإنَما سيطرت عليها جماعات قبلية كانت تسعى إلى السلطة والمكاسب بأي شكل من الأشكال(٢).

لقد استند قادة الثورة اليمنية إلى مجموعة من الأسباب، التي جعلتهم يقومون بالانقلاب ضد الحكم الملكي، كسوء الأحوال الاقتصادية والتخلف الاجتماعي والتحكم

(١) خليل، خليل أحمد، مرجع سابق، ص٢٦.

(٢) الظاهري، محمد محسن، ١٩٩٦م، الدور السياسي للقبيلة في اليمن-١٩٦٢-١٩٩٠، ط١، مكتبة مدبولي-القاهرة، ص١٣٣-١٣٦

بالبلاد من قبل شخص الإمام. حيث وصفوا الحكم بالإقطاعي، كما رأوا أنَ حكم الزيديين أيام الإمام يحيى حميد الدين عزل اليمن عن العالم الخارجي، لذا حاول هؤلاء الثوار إخراج اليمن من تلك الظروف، وتجلَى ذلك من خلال القيام بانقلاب وتحويل البلاد إلى الحكم بالنظام الجمهوري[1]. ولكن يأتي السؤال هنا وهو إلى أي مدى حقَقت الثورة والانقلاب على الحكم الملكي طموحات الشعب ومطالبه بالإصلاح والسعي نحو الأفضل؟

يبدو أنَ الصراع الجمهوري كان قد ظهر جلياً بعد قيام الثورة، حيث تمثَل في التنافس على السلطة والحرب الأهلية، وما نجم فيما بعد عن آثار وجود القوات المصرية في اليمن. كما أصبحت التناقضات واضحة بين اليسار واليمين. فعند قيام الرئيس السلال يسانده المصريون بإلغاء دور القبائل وتهميشها واستبعادها سياسياً، فقد قامت القبائل بمواجهة ذلك بالرفض وبدأت المواجهة بينهما، ومع استمرار الجمهوريين في الوقوع بأخطاء كثيرة، وفي ضوء عدم توفر العدل وسوء معاملة القبائل اليمنية، بدأت القبائل تساند وتدعم أركان النظام الملكي السابق وتدعوا إلى العودة إليه[2].

ومن وجهة نظر المؤلف فإنَ أي نظام يسعى إلى التغيير، يجب أن يكون نحو الأفضل ومن جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وما حصل في اليمن من تحوُل نحو الجمهورية، كان قد حقَق بعض النواحي الإيجابية اقتصادياً، ومحاولة لمواكبة التطورات المجتمعية، إلَا أنَ النظام الجمهوري كان وما يزال يقع في أزمة سياسية ونزاع على السلطة، وهذا ما لم يشهده النظام أيام الحكم الملكي، والذي تميز باستقرار السلطة وتوفُر الأمن، وهما ما تسعى إليهما الأنظمة في وقتنا الحاضر.

---

(١) علي، صادق عبده، ١٩٩٢م، الحركات السياسية والاجتماعية في اليمن ١٩١٨-١٩٦٧، ط١، دار الكتاب الحديث للطباعة والترجمة والتوزيع-بيروت، ص١٦٦.

(٢) عفيف، احمد جابر، ١٩٨٢م، الحركة الوطنية في اليمن، دراسة ووثائق، ط١، دار الفكر دمشق، ص٣٢-٣٣

رابعاً: الحالة الليبية

شهدت ليبيا كغيرها من الدول العربية عهداً من الاحتلالات، بدأ بالعهد العثماني إلى أن استعمرها الإيطاليون سنة ١٩١١م. واستمر حكم الطليان حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث وقعت كغيرها من بلدان العالم العربي تحت الانتداب البريطاني والفرنسي، إلى أن استقلت عام ١٩٥١م كمملكة دستورياً تحت اسم (المملكة الليبية المتحدة) وعلى رأسها الملك محمد إدريس السنوسي. وبقيت ليبيا تحكم بالملكية حتى ١-أيلول-١٩٦٩م، حيث قام مجموعة من الضباط الليبيون بقيادة العقيد معمر القذافي بالانقلاب على الحكم الملكي وإعلان الجمهورية(١).

عُرفت العائلة السنوسية التي حكمت ليبيا أيام الملكية بالعلم والورع والتقوى، والأسرة السنوسية تنحدر من نسل سيدنا علي بن أبي طالب (كرَم الله وجهه). حيث كان لها دور كبير في استقلال ليبيا من المستعمر الإيطالي. ولقد بُنيت العلاقة التي كانت تربط الملك بأفراد شعبه على قناعة وقبول بهذا الحاكم، حتى أنَ الليبيين كانوا قد أجمعوا فيما بينهم وبايعوا الملك على الحكم، وكان ذلك في مرسوم كُتب في ٢- كانون الأول-١٩٥٠م، ومما ذُكر في ذلك المرسوم "فإننا نادي بسمو الأمير محمد إدريس السنوسي ملكاً دستورياً للمملكة الليبية المتحدة، ونرجوا من جلالته أن يتفضَل ويقبل ذلك"(٢).

ويعود قبول الشعب بالدعوة السنوسية، كونها دعوة صادقة بريئة تدعو إلى سبل الإسلام الحنيف، كما خاض زعماؤها نضالاً مريراً ضد الاستعمار والظلم والاستبداد التي كانت تسود البلاد. وتميَزت الفترة التي كانت تعيشها البلاد أيام الملك محمد إدريس السنوسي، بأنها النواة الحقيقية للدولة الديمقراطية. لذا فما أن أُعلن استقلال البلاد وتسلَّم السنوسي الحكم حتى نُظِّمت الانتخابات النيابية في البلاد، التي شارك فيها الليبيون جميعهم في أجواء حرة ديمقراطية، وأصبحت ليبيا عضواً في جامعة الدول العربية عام

---

(١) خليل، خليل احمد، مرجع سابق، ص٣١-٣٢

(٢) المدني، عمر، ١٩٩٨م، بناة المجد العربي في إفريقيا، الدار المتحدة للنشر والتوزيع-بيروت، ص٩٨.

١٩٥٤م، ومن ثَمّ عضواً في الأمم المتحدة عام ١٩٥٥م، كما حققت الدولة تطوراً اجتماعياً ملحوظاً وأُقيم العدل في البلاد، فركّز الدستور على حقوق المواطنين وحرياتهم، ونشر تعاليم الدين الحنيف لإقامة حكم إسلامي يستند إلى شريعة الله[١].

لقد وجد الشعب في السنوسي الشخص المناسب ليحكمهم، فأقاموا معه عقداً وبايعوه على الحكم. فلم تشهد البلاد نزاعاً ولا منافسة على الحكم، ووُصفت تلك الفترة بالمستقرة. ومنذ أن سقط النظام السياسي الملكي عام ١٩٦٩م، وأُعلن عن قيام الجمهورية برئاسة العقيد معمر القذافي، وليبيا تعاني من الحكم الدكتاتوري الاستبدادي، ولقد استند القذافي إلى شبكة أمنية قوية لحماية ثورته والإبقاء على النظام، تمثّلت في الكتائب الأمنية التابعة له، وانتهج أيضاً أيديولوجية كان قد خطّها بنفسه في (الكتاب الأخضر)؛ معتمداً على مجموعة من الافتراضات والأُسس، التي يرى فيها منهجاً لحكم (الجماهيرية)، وهو بذلك يوجِّه انتقادات لأدوات الحكم كافة ، بدعوى أنها غير نافعة[٢]. ومن أهم ما جاء في الكتاب الأخضر، أنّه وصف المجلس النيابي بالسلبية، حيث رأى أنَ "التمثيل تدجيل"[٣]، لأنّه لا سلطة تنوب سلطة الشعب، واستعاض النظام القذافي عن المجلس النيابي باللِّجان والمؤتمرات الشعبية كأساس للمشاركة السياسية. وكونَ النظام لم ينجح في تطبيق نظريته، فلم يستطع استقطاب كافة أفراد الشعب الليبي بالمشاركة من خلال هذه المؤتمرات واللجان الشعبية، والتي وصلت فيها المشاركة ٢٪ كحد أعلى، حيث تكمن المشكلة في أنَ أعضاء المؤتمرات الشعبية ليسوا على دراية تامة بما يجري على أرض الواقع، ولا يتعدى دورهم حد الموافقة أو الرفض لأي مشروع يُطرح للمناقشة. لذلك أثبت مشروع القذافي فشله في تطبيق نظريته على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ما سبق، فلقد تميزت فترة الحكم

(١) المرجع السابق، ص٩٩ و١٠٥ و١٠٧-١٠٨

(٢) عقل، زياد، ٢٠١١م، مجلة السياسة الدولية، عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، العدد١٨٤، المجلد٤٦، ص٧٠-٧٢.

(٣) القذافي، معمر، ١٩٨٤م، الكتاب الأخضر، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر-طرابلس، ص١٥.

بالنظام الجمهوري بعدم الاستقرار وانتشار الفساد والفقر، وسيطرة النخب التي تنتمي إلى القذافي على مؤسسات الدولة، وتغييب المؤسسات السياسية والاعتماد على فئة معينه في صنع القرارات(١).

يبدو أنه لم يكن هنالك رغبة حقيقية عند النظام الليبي للإصلاح. حيث حُكمت البلاد بقوة السلاح، مما أدى إلى انتشار التخلف والجمود في البلاد، وبالتالي انهيار مفهوم "الدولة". وهذا ما جعل الشباب الليبي يعبِّر عن غضبه في ثورته الأخيرة في ١٧ - فبراير - ٢٠١١م، والتي أدت إلى إسقاط نظام القذافي.

خامساً: الحالة السورية

ما أن انتهت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م وزال الحكم العثماني، حتى تحرَكت دول الاستعمار الأوروبي وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا للسيطرة على سوريا، وكان قد ناضل الأمير فيصل بن الحسين طويلاً ضد العثمانيين حتى تمَ إجلائهم من المنطقة، وذلك قرابة عام ١٩١٨م. وهكذا فقد حكم الأمير فيصل سوريا الداخلية، بينما حكم الفرنسيون سوريا الساحلية. وعلى أثر انعقاد الجلسة الأولى للمؤتمر السوري عام ١٩١٩م، اختير الأمير فيصل ليكون ملكاً على البلاد، حيث استمرَ حكم الملك فيصل إلى منتصف عام١٩٢٠م، حتى أُجبره الفرنسيون على ترك البلاد والمغادرة إلى العراق. ومما يلاحظ في الحالة السورية، أنَ زوال الملكية لم يكن عن طريق الانقلاب العسكري كما حصل في بعض الدول العربية، وإنّما عن طريق المستعمر الفرنسي. وشهدت البلاد خلال عهد الانتداب عدة حكومات؛ (حكومة هاشم الأتاسي، وحكومة شكري القوَتلي)، ولكن الصبغة الاستعمارية كانت تطغى على تلك الحكومات، من خلال التدخل المباشر في إدارة شؤون البلاد. كما مرَت سوريا بظروف صعبة خلال فترة الاستعمار، أدَت إلى تقسيم البلاد إلى دويلات وتمزيق جيش الملك فيصل، وكثُرة الإعدامات ومحاولة طمس اللغة العربية

(١) عقل، زياد، مرجع سابق، نفس الصفحات.

وإحلال اللغة الفرنسية مكانها، وعلى أثر ذلك قامت الثورات المناوئة للاستعمار في أرجاء البلاد كافة، حتى نالت سوريا استقلالها في ١٧ نيسان ١٩٤٦م[1].

بقيت حكومة القوَتلي تحكم البلاد بعد الاستقلال حتى ٣٠- آذار- ١٩٤٩م، إلى أن قام حسني الزعيم بالانقلاب العسكري عليه وأطاح بحكومته في نفس العام. وتميَز حكم الزعيم بعلاقته مع الفرنسيين والأمريكان، والقبول بالحلول السلمية فيما يخص القضية الفلسطينية. كما أنَ أسلوبه في ممارسة السلطة كان يميل إلى الاهتمام بجماعة معينة، تربطه بهم علاقات عائلية، حيث ظهر عليه الترف وتمجيد الذات. وبدت مظاهر الاستبداد والتسلُط تظهر في ممارساته حتى على أقرب الناس إليه، وبذلك فشلت سياسة الزعيم في إدارة البلاد، فحصل الانقلاب العسكري بقيادة سامي الحناوي ومجموعة من الضباط، حيث أطاحوا بحكم الزعيم في ١٤- آب -١٩٤٩م. وعلى أثره أُنتخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، ولم تختلف فترة حكمه للبلاد عمن سبقوه، فقد مارس فرض القيود والتضييق على الحريات، وشهدت فترته محاولة للإتحاد مع العراق لم تتكلَل بالنجاح، في ظل الانقسام بالرأي بين مؤيد ومعارض للمشروع، وانتهت هذه المحاولة بانقلاب العقيد أديب الشيشكلي في ١٨ كانون الأول ١٩٤٩م. استمرَ حكم الشيشكلي حتى غادر البلاد تحت الضغوط الشعبية في ٢٥- شباط -١٩٥٤م. وعاد هاشم الأتاسي للحكم لفترة لم تكن طويلة، ومن ثم تبعه القوَتلي، حيث شهدت فترته الوحدة مع مصر- تحت اسم " الجمهورية العربية المتحدة" في عام ١٩٥٨م[2].

لم تستمر الوحدة بين مصر وسوريا أكثر من ثلاثة أعوام، فالجيش الذي صنع الوحدة هو من أطاح بها، فقام بانقلاب لتغيير الأوضاع السيئة التي كانت تمر بها البلاد. وكان على رأس قادة الانقلاب السوري، المقدم عبالكريم النحلاوي في ٢٨- أيلول-

(١) المعلم، وليد، ١٩٨٥م، سوريا ١٩١٨-١٩٥٨ التحدي والمواجهة، ط١، مطبعة عكرمة-دمشق، ص٥-٦و١٠-١١و٤٠.

(٢) بشور، امل، ٢٠٠٣م، دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر، ط١، توزيع جروس برس- طرابلس، ص١٥٢و١٥٦-١٥٧و١٥٩و١٦٣و١٦٨و١٧٢.

١٩٦١م، حيث تمَ الانفصال عن مصر وجرى تعديل اسم الجمهورية من "الجمهورية السورية" إلى "الجمهورية العربية السورية". وفي ٨- آذار- ١٩٦٣م وقع انقلاب عسكري بقيادة حزب البعث تسلَم على أثره أمين الحافظ جميع السلطات في البلاد. وحدثت في هذه الفترة صراعات على السلطة، انتهت بانقلاب عسكري آخر في ١٢- تشرين الثاني- ١٩٧٠م، والذي أوصل عائلة الأسد إلى السلطة، وما زالت تحكم حتى وقتنا الحاضر(١).

إنَ استمرار التدخل العسكري لم يؤدِّ إلى ثبات النظام واستقراره، بل إلى مزيد من الانقلابات على غرار بعضها. وهذا ما حدث في الحالة السورية، فلقد وجدت القوة العسكرية أنَ لديها القدرة على إحداث تغيير سريعاً وإخراج البلاد من تخلف الماضي إلى حاضر أفضل دون إعطاء أي دور للمؤسسات المدنية، وهذا ما نتج عنه إتِّساع الفجوة بين الحاكم وأفراد شعبه. وثبت أن التغيير لا يمكن أن يتم بالفوقية والإجبار، وإنَما بمشاركة شعبية ونظام ديمقراطي واعٍ(٢).

وهكذا فإنَه من الملاحظ أنَ سوريا منذ أن انتهى الحكم الملكي فيها على يد الفرنسيين، حتى عام ١٩٧٠م ومجيء حافظ الأسد إلى الحكم، لم تشهد استقراراً كاملاً بل مرَت بمرحلة من الانقلابات العسكرية المتلاحقةً التي مثَلت ظاهرة التفكك وعدم الاستقرار. استمرَ حكم حافظ الأسد حتى ١٠- حزيران-٢٠٠٠م، حين توفي واستلم الحكم بعده ابنه بشار(٣). وفي سبيل توريث بشار الأسد للحكم، فقد اجتمع مجلس الشعب بعد وفاة حافظ الأسد لإجراء تغيير دستوري في المادة (٨٨) من الدستور، حيث أقرَ تحديد عمر الرئيس بأربعة وثلاثين عاماً بدلاً من أربعين عاماً، وذلك ليتوافق مع عمر بشار الأسد لاستلام الحكم، الأمر الذي اعتبرته المعارضة شائبةٌ دستورية. كما يُلاحظ أنَ سوريا

---

(١) موقع إلكتروني- (تاريخ الدساتير السورية-الموسوعة السورية – ماض عريق ومستقبل مشرق) http://wikisuriya.org/index. php تاريخ المشاهدة ٣٠-٦-٢٠١٣م.

(٢) بشور، امل، مرجع سابق، ص١٧٣-١٧٤ .

(٣) حداد، غسان محمد رشاد، ٢٠٠١م، من تاريخ سوريا المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦ أوراق شامية، ط١، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية-عمان، ص٢٥٤-٢٥٥.

في عهد الجمهورية شهدت هزات كثيرة كان سببها كثرة الانقلابات، وكان آخرها الثورة على نظام بشار الأسد؛ أي أنَ النظام الجمهوري لم يحقق لسوريا ما كان منشوداً منه[1].

وبالمحصلة فإن فترة الحكم الملكي في سوريا بالرغم من قصرها، والمؤثرات الخارجية المتمثِّلة في الاستعمار الفرنسي، إلَا أنها اتَسمت بالاستقرار وسيادة الأمن، حيث "صدر دستور البلاد في عام ١٩٢٠م، ومن أهم ما جاء فيه؛أنَ سوريا ملكية مدنية نيابيّة عاصمتها دمشق ودين ملكها الإسلام، وكفل الدستور المساواة بين جميع السوريين، وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب، والمشاركة في النشاط السياسي"[2]. لكنَ الفترة التي جاءت بعد الحكم الملكي كانت قد شهدت دخول البلاد في معترك سياسي وطائفية وحكم عسكري، لم تستطع الخروج منه لفترات طويلة، تمخض عنها انقلابات عسكرية متكرِّره، فلم يعد هنالك رابط يمثِّل طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

من هنا وكما تناولت الدراسة سابقاً في حالات مشابهة لسوريا، فإنَ حكم الدكتاتوريات قد ولَى، ولا بد أن تُبنى علاقة قوية بين الحاكم والشعب، تعتمد على المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية. وفي ظل نظام الحكم الجمهوري، لم نجد حكماً ديمقراطياً حراً يلتزم بالاستجابة لمطالب المواطنين، ويحقِّق الإصلاح السياسي المنشود، فالسمة الغالبة عليه هي عدم الاستقرار والصراع على السلطة، وهذا إلى حد ما، يمكن أن تكون الأنظمة الملكية قد تفوقت عليه.

المطلب الثاني: الأنظمة السياسية الملكية العربية القائمة

لقد أثبت الواقع السياسي والاجتماعي في العقود الستة المنصرمة من عمر الأنظمة السياسية العربية، أنَ الأنظمة الملكية كانت أكثر فاعلية واستجابة لمطالب شعوبها. حيث أنها لم تُبن على أُسس ثورية ولا حتى انقلابية. كما أبقت هذه الأنظمة سياسة الانفتاح على

---

(١) زيادة، رضوان، ٢٠٠٥م، السلام الداني، المفاوضات السورية الإسرائيلية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، ص٧٠٠.

(٢) بشور، وديع، ١٩٩٤م، سوريا صنع دولة وولادة أمة، دار اليازجي-دمشق، ص٣٣٦.

شعوبها وبعيداً عن الفوضى(١). ويعد العقد الاجتماعي والعدالة والشرعية والفاعلية، التي تربط الحاكم بالمحكوم، من أهم العوامل التي ساهمت في استمرار النظام الملكي وبقائه. وظهر هذا النمط من الأنظمة في كل من، الأردن، والمغرب، والسعودية عموماً، من خلال استنادها إلى الشرعية الدينية والقبلية في حكمها بالإضافة إلى تبنيها سياسة تحديثية، سعت من ورائها إلى التوفيق بين العامل الديني والتطوُّر الحضاري(٢). وهكذا فقد وجدنا أنَ الأنظمة الملكية أكثر مصداقيةً والتزاماً في طرحها لمشروع الإصلاح السياسي، وعدالة توزيع القيم السلطوية في بلدانها. وبذلك أخذ النظام السياسي الملكي العربي طريقه إلى الاستقرار والثبات.

ويمكن أن نوضِّح بعض العوامل التي ساهمت في بقاء الأنظمة الملكية واستمرارها، مع العلم بأنَ هذه العوامل ينطبق بعضها على دولة، ولا ينطبق البعض الآخر على دولة أخرى، لكن ستتم مناقشة هذه العوامل بشكل عام وعلى النحو التالي:

أولاً: الشرعية والفاعلية

لقد ارتبط مفهوم الشرعية بالفاعلية، فهما معياران يمكن من خلالهما قياس مدى استقرار النظام السياسي، لأنَ عدم كفاءة النظام ستؤدي إلى فقدانه لشرعيته، كما أنَ كفاءة النظام بدون شرعية يستند إليها لا تكفي، بل ستقود النظام السياسي إلى حالة من عدم الرضا. فالشرعية: تعني أن يقبل المحكومين بالحاكم ويشعروا أنَهم شركاء في صنع القرار السياسي. وبالتالي قناعتهم بكفاءة النظام (الفاعلية) وقدرته على الإنتاج، وتهيئته لظروف وسبل العيش الكريم لمواطنيه وتحقيق طموحاتهم. من هنا وبالرغم مما وُجه للأنظمة السياسية الملكية من انتقادات، إلَا أنَ معظمها قد استند إلى شرعية دينية وقبلية محافظة، كما تميَز بعضها بوجود شخصية القائد الكاريزمية، وهذا ما أعطاها قدرةً على التحرك بهدوء

---

(١) موقع إلكتروني، الأمير، يحيى، ٢٠٠٥ - الحوار المتمدن- أمام الخراب الديمقراطي العربي . . ملكيون. . أم ديمقراطيون خُدَج-. العدد:١٠٧٢. http://www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=29432 تاريخ المشاهدة ٣-٧-٢٠١٣م.

(٢) والي، خميس حزام، مرجع سابق، ص١٠٨-١٠٩.

وعقلانية في مواجهة التحديات، الأمر الذي جعل هذه الأنظمة تبحث عن مصادر أُخرى تعزِّز فيها شرعيتها وفاعليتها، من خلال مواكبة الحداثة والتطور في أساليب الحكم، وبناء أجهزة مدنية وعسكرية متطورة، وتوفير الخدمات الاجتماعية وفرص العمل للمواطنين، والاعتماد على أسس وقواعد سلسة في انتقال السلطة، والمحافظة كذلك على التوازن بين القوى الاجتماعية داخل البلاد، وإقامة علاقات خارجية ناجحة(1).

وتعتمد كل من الأردن والمغرب على المصدر التقليدي في شرعيتهما، والذي يقوم على أساس ديني إسلامي (النسب إلى نسل النبي صلى الله علي وسلَم)، وقبلي عشائري إو كليهما معاً. كما ويعتمد النظامان السعودي والعماني في شرعيتهما على المذهب الحنبلي- الوهابي والمذهب الأباضي. أمَا الأنظمة الملكية الأربعة التي يمثلها الخليج العربي، فإنَها تستمد شرعيتها من المصدر القبلي والعشائري بشكل كبير، مع الأخذ بمظاهر التطوُّر الاجتماعي المختلفة(2).

لقد سبق أن تطرَقت الدراسة في فصل سابقاً إلى أنَ الأنظمة السياسية الملكية العربية يتمتَع بعضها بشرعية دينية وعقد اجتماعي طوعي، وبعضها قبلي محافظ، كما أنَ أساس العلاقة بين الحاكم والمحكوم تقوم على الرضا والقبول الحر. ويرى بعض المفكرين أنَ تحقيق الشرعية لا يتم بدون توفر السيادة والعدالة الاجتماعية والمساواة؛أي أن يكون أداء النظام يصب في مصلحة ومعتقدات مجتمعه. ولقد نجحت"إلى حد ما"معظم الأنظمة السياسية الملكية العربية في تحقيق ذلك، من خلال الاستجابة لمطالب مواطنيها وتحقيق ما يسعون إليه، ممَا يعني تكريس مفهوم المشاركة السياسية بين الحاكم والمحكومين(3).

---

(1) القطاطشة، محمد، ٢٠٠٦م، مصادر الشرعية السياسية في الأنظمة العربية، مؤتة للبحوث والدراسات، ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد٢١ العدد٢، ص١٧٧و١٨٢.

(2) إبراهيم، سعد الدين، مرجع سابق، ص١٠٦.

(3) عبدالقادر نعناع، ٢٠٠٧م، حركة القوميين العرب - إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية، ص٤و١٠و١٨. تاريخ المشاهدة ٦-٧-٢٠١٣م.

http://www.alkawmiyeenalarab. net/news. php?action=view&id=18

ويمكن القول أنَ الشرعية والفاعلية كمفهومين مترابطين، يلعبان دوراً هاماً في استقرار النظام السياسي وثباته. وهذا يقودنا إلى أنَ معظم الأنظمة الملكية العربية ومنذ خمسينيات القرن الماضي، تمتَعت بشرعية دينية وقبلية أو كاريزمية، ومنها ما جمع بين الطابع الديني والكاريزمي معاً، كما أنَ حكامها لم يأتوا إلى السلطة بقوة السلاح، وإنّما من خلال البيعة والعقد الحر المبني على رضى الطرفين. لذا كانت فاعليتها ظاهرة من خلال إعطاء حجم للحرية والمشاركة السياسية، والتوزيع العادل للقيم السلطوية، والعدالة الاجتماعية، ومحاولة التغيير بما ينسجم والمصلحة الوطنية.

ثانياً: العقد الاجتماعي

تلعب سلامة "العقد الاجتماعي" دوراً بارزاً في حل المشاكل التي يمكن أن تنجم عن التنافس على السلطة، وذلك أنَ القرار السياسي مبني على المشاركة السياسية، فالأفراد هم الذين يختارون من يحكمهم وذلك بالرضى والتعاقد الحر. كما أنَ هذا العقد يمنح الملك الشرعية ليحكم الشعب. وذهب "روسو" إلى أنَ العقد الاجتماعي يمكن أن يكون أداة للتغلب على التعسُّف والظلم والمصالح الخاصة والمنازعات على الحكم، فيصبح التوافق والانسجام هو السمة البارزة التي تميز النظام السياسي. فالعالم متغيِّر حيث لا يستطيع الفرد أن يستمر دون عوائق تمنعه من تحقيق ما يريد، مما يشجِّعه على التعاقد الذي من شأنه أن يحميه وممتلكاته، وبذلك يصبح الفرد حراً يخضع للإرادة العامة التي لا يمكن تجزئتها أو التنازل عنها أو حتى تفويضها[1].

وهكذا، فإنَ الدولة؛ هي عبارة عن تجمُّع بشري جاء نتيجة اتفاق واعٍ بين الأفراد والحاكم، وسلطة الملك أو الحاكم هنا جاءت من خلال موافقة ورضا الناس، وتنازلهم عن حقهم في حكم أنفسهم إلي الحاكم، فالعقد له طرفان الحاكم والشعب، ولا يجوز لأي طرف الإخلال بشروط العقد، ولا بد أن يعكس أداء الحاكم للسلطة ما تطمح وتفكر به

(١) روسو، جان جاك، ٢٠٠٤م، في العقد الاجتماعي أو مبادئ الحق السياسي، ط٢، دار المعرفة للنشر- ساحة برشلونة-تونس، ص٥و٧.

رعاياه. وبذلك يعتبر العقد الاجتماعي أساس العلاقة التي تربط بين الشعب والحكومة. لذا ظهرت فكرة العقد الاجتماعي في ملكياتنا العربية على غرار ذلك العقد الذي تحدَث عنه "روسو"، حيث كان له دورٌ ايجابيٌ في إبعاد البلدان العربية الملكية عن دائرة النزاع على السلطة، وتحقيق سيادة القانون والمؤسسات وحرية الفرد ونبذ الظلم والفساد في المجتمع(١).

ويمكن القول أنَ الأردن والمغرب من الأنظمة السياسية الملكية العربية، التي تجلَى فيها مفهوم العقد الاجتماعي جليا. فالنظام الملكي الأردني منذ نشأته، قام على أساس عقد بين الهاشميين وبين أفراد الشعب، فالشيوخ والوجهاء كانوا قد طلبوا من الشريف حسين بن علي بأن يرسل لهم أحد أبنائه ليحكمهم، لذا بقيت العلاقة منتظمة بينهما تقوم على أساس الرضا بين الطرفين(٢)، وكذلك النظام الملكي المغربي فلقد بُنيت العلاقة بين الحاكم والمحكومين على أساس عقد اجتماعي، فالحاكم يلقب بأمير المؤمنين كونه ينحدر من أسرة الأشراف العلوية التي تورثه البركة، من هنا جاءت مبايعة الحاكم في النظام المغربي(٣).

يعتبر العقد الاجتماعي من أهم مقوِّمات بقاء واستقرار الأنظمة السياسية الملكية العربية، فعلاقة الحاكم بأفراد شعبه علاقة أبوية يضمن من خلالها حماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم، وهذا ما ميَز النظام السياسي الملكي العربي وأعطاه صفة البقاء.

ثالثاً - المشاركة السياسية

يعني مصطلح المشاركة السياسية؛ تلك النشاطات والأعمال الإرادية التي يقوم بها الفرد في الدولة، بحيث يكون له دور في الحياة السياسية، من خلال المشاركة في اتخاذ

(١) عبدالمجيد، احمد فؤاد عبدالجواد، ١٩٩٨م، البيعة عند مفكري أهل السنة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث، دراسة مقارنة في الفلسفة السياسية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، ص٢٥٢-٢٥٣و٢٦٤-٢٦٥.

(٢) زهرة، عطا محمد، ٢٠٠٩م، النظام السياسي الأردني، ط١، المكتبة الوطنية-عمان، ص٢٤.

(٣) مرزة، إسماعيل، ١٩٦٩م، القانون الدستوري دراسة مقارنة للدستور الليبي ودساتير الدول العربية الأخرى، دار صادر، منشورات الجامعة الليبية-بيروت، ص٢٤٨.

القرارات والتأثير في السياسات التي تقوم بها الدولة. ويتوقف حجم المشاركة السياسية للفرد على مدى توفير الدولة الفرص الحقيقية له، وعلى ما تتمتع به الدولة من أسس وقواعد سياسية من شأنها أن تنمّي ذلك الجانب[1].

يعتبر عدم الاستقرار السياسي من المعوِّقات الرئيسية لعملية المشاركة السياسية، وقد شهدت معظم البلدان العربية ذات الطابع الجمهوري، في الفترة الأولى من تشكُّلها- بعد انقلاب بعضها على النظام الملكي- سلسلة من الانقلابات، جعلت أنظمتها تعاني من عدم الاستقرار، وبالتالي أصبحت مؤسسات الدولة غير قادرة على إرضاء الناس وتحقيق تطلُّعاتهم، بالإضافة إلى ذلك لم يكن بمقدور الأنظمة الجمهورية التي سيطر عليها حكم الفرد، من أن تنمِّي مفهوم المشاركة السياسية[2].

ويُعد النظام الملكي في المغرب من الأنظمة التي تتميَز بوجود مجال سياسي كبير للتعددية السياسية والحزبية والمشاركة بالحكم، بالإضافة إلى وجود معارضة نشطة في إطار القوانين والتشريعات المنظِّمة لهذه العملية. وليس معنى ذلك أنَ النظام المغربي يمارس المشاركة السياسية بشكل كامل، لكنَ خطواته نحو الديمقراطية والتعددية السياسية، تُعد خطوات متواصلة تتوافق مع التطوُّر المجتمعي الداخلي والتحوُّلات الدولية، في سبيل مواكبة الإصلاح السياسي الذي تطمح إليه الشعوب[3].

ولَمّا التزم الميثاق الوطني الأردني لعام ١٩٩١م بالديمقراطية وسيادة القانون، فلقد استمدَ شرعيته من إرادة الشعب، فكانت المشاركة السياسية واعتماد الكفاءة والفاعلية هما عنوان النظام، وأصبح الشعب يشارك في صنع القرارات، ولقد انتهج الملك عبدالله الثاني

(١) العمران، عامر، ٢٠١٢م، الشباب العربي وأزمة المشاركة السياسية بين الواقع والطموح، مجلة أقلام جديدة، العدد٤٦، ص٦١-٦٢.

(٢) بطرس، رعد عبودي، ١٩٩٦م، أزمة المشاركة السياسية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، المجلد ١٨، العدد٢٠٤، ص٣٠-٣١.

(٣) إبراهيم، سعد الدين، ١٩٨٩م، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، ط١، منتدى الفكر العربي-عمان، ص١١٥.

في الأردن طريقاً نحو الديمقراطية والتعددية السياسية، من خلال تركيزه على الأحزاب وتنظيم سير العملية الانتخابية(1).

من هنا كان الأردن من البلدان العربية القليلة في المنطقة التي شهدت دور ملحوظ للمشاركة السياسية في الدولة.

وتعتبر الكويت والبحرين من الدول الملكية الأقرب إلى إمكانية تحقيق المشاركة السياسية وممارسة الديمقراطية، كون الكويتيين تعاقدوا على الدستور مع العائلة الحاكمة، حيث ركَزوا فيه على مبدأ الشورى والمشاركة السياسية، وكان ذلك في دستور عام ١٩٦٢م، أمَا تجربة البحرين فهي قريبة من الكويت، من حيث تعاقد الشعب مع الأسرة الحاكمة على دستور البلاد عام ١٩٧٣م، وقد تمَ التركيز فيه على الديمقراطية والتعددية السياسية أيضاً، إلاَ أنَ تجربتهم لم تدم طويلاً، وما زالت المطالب الشعبية لإعادة العمل بنص ذلك الدستور حتى يومنا هذا، ويبدو أن بوادر الاستجابة لتلك المطالب بدأت بعمل استفتاء على ميثاق وطني، يمكّنهم من العودة إلى دستور عام ١٩٧٣م(2).

وهكذا وفي ظل استقرار معظم الأنظمة العربية الملكية، وعدم ميلها إلى العنف واحترام سيادة القانون، فلقد وجدنا أنَ هذه الأنظمة فتحت المجال لأفرادها بأن يختاروا قائدهم، وأن يشاركوا في القرار السياسي للدولة، وسعت إلى إدخال كل ما هو حديث إلى الدولة، وأكَدت على مفهوم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. من هنا تميزت الأنظمة العربية الملكية عن الجمهورية في جوانب كثيرة وكان موضوع المشاركة السياسية أحدها.

---

(١) السباتين، بكر محمود، ٢٠٠٥م، معطيات الازدهار في فكر جلالة الملك عبدالله الثاني بين أصالة الدستور وحداثة الرؤى، دار سباتين للنشر والتوزيع-عمان، ص١٢٦و١٢٩.

(٢) الكواري، علي خليفة وآخرون، ٢٠٠٢م، الخليج العربي والديمقراطية، :نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، ص٥٨و٦٠.

رابعاً: العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان

إنَ هيكل الدولة الذي ليس بمقدوره أن يكـون نظامـاً قـادراً عـلى حماية حقـوق المواطنين، وتعميق قيمة المشاركة السياسية الشعبية في صنع القرارات السياسـية، والتركيـز على مبدأ المساواة بين المواطنين، لن يحقـق معنـى العدالـة الاجتماعيـة، بـل سـيظل عُرضـة للانهيار، ولن يتوانى مثل هذا النظام عن استخدام القمع ومنع الحريات العامة[1].

وفي الوقـت الـذي حصـلت فيـه الـدول العربيـة عـلى اسـتقلالها وتخلَصـت مـن الاستعمار، بقي بعضها يعاني مـن نقـص في الأوضـاع الفكريـة والسياسـية والاقتصـادية، والتي أثَرت على تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية[2]. ولَمّا كانـت الطريقـة التـي وصـلت بهـا بعض الأنظمة الجمهورية إلى الحكم لا تحتكم إلى أُسس سليمة في تداول السلطة، بل كانت القوة هي المعيار، فلقد ظلَت هذه الأنظمة تخاف على سلطتها، حيث ترى أنَ تقديم أيٌّ نوع من التنازلات للشعب، لن يكون في صالحها، لذا لجأت إلى الحكم الفردي، الذي قـام عـلى منع الحريات العامة وغياب العدالة الاجتماعية، وتمثّل سوريا هذا النمط من أنظمة الحكم، حيث يسيطر على الحكم منذ سنوات عديدة حزب البعث العربي الاشـتراكي، ولا يسـمح للأحزاب الأخرى بمنافسته على السلطة، فانتهج الحزب الحاكم سياسة القمع والتهمـيش لمن هم من خارج الحزب، واعتمد على عسكرة الدولـة لاسـتمرار نظامـه، فغابـت بـذلك العدالة وحقوق الإنسان، التي هي جوهر العملية السياسية لأي نظام يسعى للبقاء[3].

أمَا الأنظمة الملكية العربيةأ فلقد مرَت هي الأخـرى بـالظروف الاسـتعمارية التـي داهمت المنطقة، ولكن ما يميز الملكيات العربية أنَها استقلت واختارت مـن يحكمهـا، فلـم

---

(١) كاي، ياشي، ١٩٩٨م، "العولمة"، حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، مجلـة رواق عـربي، المجلـد٣، العدد٩، ص٢٩.

(٢) سمارة، إحسان، ١٩٩١م، مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعـاصر، ط٢-دار النهضـة الإسلامية-بيروت-ص٥.

(٣) عبدالشافي، عصام، ٢٠١١م، الثـورة المكبوتـة:عوائق التغيـير الشـامل في السـعودية وسـوريا، مجلَـة السياسة الدولية، المجلَد٤٦، العدد ١٨٤، ص٩٧.

تكن القوة هي المعيار في الوصول إلى السلطة، ولا ننسى هنا أنَ بعض حكام الملكيات العربية، قد اتَخذ نهجاً غير الذي تبناه الجمهوريون، فكانوا أقرب إلى تحسُّس مشاكل شعوبهم وإمكانية القيام بالإصلاحات السياسية، وتفعيل دور الفرد في المجتمع، وتوزيع الحقوق والواجبات على المواطنين، ثمَ بدأ هؤلاء الحكام الاتصال بالعالم الخارجي، ومحاولة إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى بلادهم، ولقد أبدى النظام الملكي المغربي عن نيته المبكرة في الإصلاح والتغيير منذ استلام الملك محمد السادس الحكم، وفتح الأبواب للطوائف المختلفة في التعبير عن آرائها ومطالبها، مما أفضى إلى تغييرات في الدستور شملت مطالب الجماهير، ووضع البلاد على الطريق الصحيح في التنمية وحقوق الإنسان[١].

خامساً: عدالة توزيع القيم السلطوية

يرى "ديفيد إيستون" أنَ من واجب الدولة القيام بتوزيع الموارد التي يحتاجها أفراد المجتمع، ويرغبون بالحصول عليها. كما يضيف بأنَ أي نشاط توزيعي للقيم يتم خارج نطاق الدولة فهو غير قانوني، بل يجب أن يتم تحت إشراف مؤسسات الدولة، من هنا فقد ركَز "إيستون" على البعد المؤسسي الإلزامي في توزيع القيم السلطوية في المجتمع، وربط ذلك بالقانون. وأشار "إيستون" أنَ توزيع المادة "القيم" يجب أن يكون بالتساوي بين الأفراد، بحيث لا تحابي الدولة طرف على طرف آخر[٢].

ويرتبط مفهوم العدالة بمبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد في المجتمع الواحد، والتي يوصل في النهاية إلى التوازن الاجتماعي على مستوى النظام السياسي، ويمكن تحقيق العدالة الاجتماعية، عن طريق توزيع عادل للقيم في الدولة، وبالتالي فإن سوء التوزيع

---

(١) موقع إلكتروني- قوي، بوحنية، ٢٠١٣م، (الجزائر-المغرب-موريتانيا) في ظل الربيع العربي: إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي؟ http://www. bouhania. com/news. php?action=view&id=229 تاريخ المشاهدة ٨-٧-٢٠١٣م.

(٢) موقع إلكتروني- مدونة د. عبدالله الفقيه٢٠٠٩م، http://dralfaqih. blogspot. com/2009/10/blog-post_13. html تاريخ المشاهدة ١٠-٧-٢٠١٣م.

للقيم يركِّز السلطة والثروة في يد جماعة معيَنة، تتحكَم في مصير الأغلبية. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى فساداً اجتماعياً قد يوصل النظام إلى طريق مسدود[1].

والذي ينظر في الأنظمة العربية الملكية، يجد أنَ إرادة التوزيع العادل للقيم كانت متوفرة لديها، فربمَا كانت محاولات النظام المغربي والأردني نحو الإصلاح والتغيير، دليل على نية هذه الأنظمة في البحث عن مشروع العدالة التي تطمح إليها الشعوب. وتتميَز هذه الأنظمة بوجود عقد اجتماعي مع أفرادها يحتِّم عليها الاستجابة لمطالب جماهيرها. لذا كان لا بد للحاكم الذي منحه الشعب ثقته، أن يتحرى العدل في توزيع السلطات والموارد في البلاد، وبعكس ذلك كانت بعض الأنظمة الجمهورية العربية.

---

(١) منصور، أحمد إبراهيم، ٢٠٠٧م، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية مقارنة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ص١٣٨-١٣٩.

الفصل الثالث

الأنظمة السياسية الجمهورية العربية

مقدمة

من المعروف تاريخياً أنَّ النظام الجمهوري جاءت به الثورة الأمريكية، التي رفضت نظام حكم المستعمر البريطاني الملكي واختاروا النظام الجمهوري. وهكذا ظهر نظام سياسي جديد لم يكن معهوداً من قبل[1]. كما أنّه حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وفي عام ١٩٢٠م، لم يكن بالعالم سوى ثلاث جمهوريات، الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وهاييتي، أمّا على مستوى النظام العربي، وكما أسلفنا في الفصل السابق، فلقد ظهرت الأنظمة الجمهورية في معظم البلاد العربية بعد أن دخل الاستعمار الغربي إليها، فعملت دول الاستعمار على استنساخ نموذج لنُظمها في البلاد العربية التي سيطرت عليها، ليسهل عليها حكمها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَ بعض الأنظمة الجمهورية العربية، كانت نتاج انقلابات على الحكم الملكي الذي كان يسود المنطقة[2].

وستتم مقاربة هذا الفصل في مبحثين وعدد من المطالب:

المبحث الأول: تعريف الأنظمة السياسية الجمهورية العربية ونشأتها وأهم مظاهرها خلال فترة الحرب الباردة.

المبحث الثاني: العوامل التي ساعدت على تأزيم بعض الأنظمة السياسية الجمهورية العربية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

---

(١) موقع إلكتروني- بو العشة، فرج، مرجع سابق.

(٢) عبدالله، عبدالغني بسيوني، مرجع سابق-ص١٩٢.

المبحث الأول

تعريف الأنظمة السياسية الجمهورية العربية ونشأتها، وأهم مظاهرها خلال فترة الحرب الباردة

المطلب الأول

مفهوم الأنظمة السياسية الجمهورية العربية وظروف نشأتها

أولاً: النظام الجمهوري العربي: مدخل مفاهيمي

النظام الجمهوري؛ هو النظام الذي يتم فيه اختيار رئيس الدولة عن طريق الانتخاب، حيث يبقى في ذلك المنصب لفترة معينه، وتختلف هذه الفترة من بلد إلى آخر حسب ما ينص عليه الدستور، كما ويُطلق على من يتولى الحكم اسم "رئيس الجمهورية"، وتتحدَد اختصاصات وصلاحيات الرئيس بموجب الدستور[1]. والرئيس هنا مسؤول عن الأعمال التي يقوم بها والجرائم التي يرتكبها، مثله مثل أفراد المجتمع، وتجري عملية انتخاب رئيس الجمهورية إمَا بواسطة الشعب أو البرلمان أو هيئة خاصة، وغالباً ما يتم انتخاب الرئيس بواسطة الشعب بطريقتين:الطريقة الأولى وهي (الطريقة المباشرة) وتتم دون تحديد لعدد مرات انتخابه، وقد استخدمتها ألمانيا عام١٩١٩م وبعض الدول العربية مثل تونس عام ١٩٥٩م والجزائر عام ١٩٧٦م. أمَا الطريقة الثانية: (الطريقة الغير مباشرة) ويجري فيها الانتخاب على مرحلتين بحيث يقوم الناخبون كخطوة أولى بانتخاب من ينوبهم، ويقوم المندوبون بدورهم بانتخاب رئيس الجمهورية، وقد اتَبعت هذا النوع من الانتخاب الولايات المتحدة الأمريكية، وما يؤخذ على هذه الطريقة أنَه يفتح المجال للرئيس ليمارس صلاحياته بفردية، كونه من اختيار الشعب الغير مباشر ، وهذا ما حصل

---

(١) عجيله، عاصم أحمد، وعبدالوهاب، محمد رفعت، ١٩٩٢م، النظم السياسية، ط٥، ص١١.

في بعض الدول العربية مثل سوريا ومصر، إذ انحاز الحكام إلى أحزابهم التي ينتمون إليها، وكما حصل أيضاً في دول أميركا اللاتينية عندما تحوّلت بفعل هذا النظام الانتخابي إلى دكتاتوريات(1).

أمّا النوع الثاني لانتخاب رئيس الجمهورية، فهو انتخاب الرئيس عن طريق البرلمان، والذي أخذت به فرنسا سابقاً عام ١٨٧٠م. إلّا أنّنا لم نجده في أنظمتنا العربية سوى في مصر، حيث يقوم هنا مجلس الشعب بترشيح من سيتولى الرئاسة. ويؤخذ على هذا النوع أنّه يُضعف سلطة الرئيس ويجعله دائماً تحت ضغط البرلمان وحزبه. أمّا النوع الثالث فهو انتخاب الرئيس بواسطة هيئة خاصة، وتتألف عادة من البرلمان ورئيس المحكمة الجنائية والجيش ورئيس الوزراء ورجال الدولة المشهود لهم بالخبرة والدراية السياسية. وقد استخدمته اسبانيا سابقاً، كما شهدت بعض الدساتير العربية طريقة تشبه "إلى حد ما" هذا النوع من الانتخاب، مثل الدستور السوري (١٩٧٣م)، حيث اشترك حزب البعث الاشتراكي ومجلس الشعب والناخبون لاختيار رئيس الجمهورية. كما واتّبعت العراق في عام (١٩٩٥م) طريقة تقوم على مشاركة أكثر من جهة في اختيار الرئيس، فبعد أن يُرشّح مجلس قيادة الثورة أحد أعضاءه، يُعرض على المجلس الوطني لإقراره، ومن ثَم يتم طرحه في استفتاء شعبي عام(2).

لقد عرفت بعض الدول العربية النظام الجمهوري في المرحلة التي تلت استقلالها، ووُصفت بالأنظمة التحررية والمقاومة للاستعمار، فكان لحداثة ميلاد الدولة أن منحها ذلك الدعم الجماهيري، فعُقد عليها الكثير من الآمال وخاصة بعد خروجها من أيدي المستعمرين، وأصبحت أداة الخلاص للنيل من العدو المحتل لفلسطين، كما وتمتّعت النخب السياسية في بعض تلك الأنظمة بقدر من التَقبُّل الشعبي، كون سياساتها كانت

---

(١) الخطيب، نعمان أحمد، ١٩٩٩م، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، ط١، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص٢٠٣.

(٢) علوان، عبدالكريم، ٢٠٠٦م، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع-عمان، ص١٣٣-١٣٨.

تحمل رياح الثورة والتغيير ومناوئة الغرب وأمريكا، وهكذا فلقد استخدم النظام الجمهوري العربي تقنيات سياسية متنوعة لتثبيت نفسه، واستطاع أن يستمر ويحرز قبولاً جماهيرياً لفترة لا بأس بها حتى نهاية الحرب الباردة(١).

ومع الظروف التي مرّت بها المنطقة بعد انهيار الإتحاد السوفييتي، كالنظام العالمي الجديد وتراجع دور القضية الفلسطينية، وضعف الدور القومي الذي نادت به هذه الأنظمة، وظهور أميركا على الساحة العالمية كقوة عظمى، لم تعد الأنظمة الجمهورية تتمتَع بالقوَة والدعم الجماهيري، كما هو بالسابق، ممّا أضعف دورها ومساندة الجماهير لها.

أثبتت الدراسات العلمية التي تناولت هذه المواضيع، بأنَ الفجوة بين السلطة السياسية وممثلي التيارات الأُخرى في الأنظمة الجمهورية العربية، أخذت بالاتساع خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين وما بعدها، ويعود ذلك إلى تراجع دور المجتمع المدني والقضاء على الأصوات المعارضة، كما أنَ هذه الأنظمة تعاملت مع قضية التحوُّل الديمقراطي، التي أصبحت مطلباً عالمياً بمنتهى الاستخفاف والتهرب، بالرغم من مطالبات شعوب تلك البلدان المستمرة بالحرية والعدالة والاجتماعية، وكان هذا من شأنه أن يوجد تفاوتاً طبقياً بين الطبقة الحاكمة وبين أفراد المجتمع، ممّا انعكس سلباً على الواقع السياسي في تلك البلدان. من هنا يمكن القول بأنَ الأنظمة الجمهورية العربية ما زالت تقوم على الفلسفة الشمولية القديمة، فهناك جمود في ممارستها للسلطة، ولا توجد نيّه حقيقية لديها في الوقت الحالي للتغيير(٢).

يبدو أنَ الأنظمة الجمهورية العربية قد فقدت مصداقيتها أمام شعوبها، وذلك من خلال فشلها في تحقيق الشعارات التي تبنتها خلال العقود الخمسة المنصرمة، والذي كشف بدوره للشعوب أنَها تقبع تحت حكم أنظمة عسكرية شمولية، تعمل لصالح حكامها

(١) بلقزيز، عبدالإله، ٢٠١٠م، أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي، المستقبل العربي، المجلد٣٣، العدد٣٧٨، ص٨٦-٨٧.

(٢) يسين، السيد، ٢٠٠٦م، أزمة السلطة في العالم العربي، جريدة القبس الكويتية، العدد١٢٣٢٧.

وتسعى من أجل استمرارها، فلجأت إلى منع الحريات وسلب الثروات وتغييب المجتمع المدني، ممَا أدى إلى مزيد من الاحتقان في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما هو الحال في (سوريا أثناء حكم الأسد، والعراق في أيام صدام، واليمن فترة حكم صالح، وليبيا أثناء حكم القذافي، ومصر زمن مبارك، وتونس في أيام بن علي)[1].

وفي حقيقة الأمر، فأنَ البلدان العربية لم تشهد نُظماً جمهورية حقيقية تقوم على إرادة شعوبها، كالجمهوريات الحقيقية التي قامت في أوروبا وأميركا، فالاعتقاد السائد لدى حكام تلك الجمهوريات أنَّ السلطة مُلك وحق مكتسب وأنَ الحاكم يملك الجمهور، وأن وصولهم للسلطة جاء بجهد شخصي- معياره القوة، هذا الاعتقاد لامتلاك السلطة والسيطرة على البلاد اصطدم بالفلسفة الرأسمالية والشيوعية القائمة على تنظيم علاقة الجمهور بالنظام السياسي، فنتج عن ذلك وجود أنظمة أحادية قوة الحزب، عملت على تفريغ التعددية الحزبية من مضمونها، واستمرت لفترات طويلة في بعض الأحيان بالرغم من عدم شرعيتها[2].

إنَ الأصل الذي تستند إليه الشرعية في الأنظمة الجمهورية هو الشعب، والأنظمة الجمهورية العربية استندت على قاعدة ثورية انقلابية، نتيجة الظروف الاستعمارية التي مرَت بها البلاد، سعت من خلالها إلى تكريس أيديولوجية عند الأفراد بأنَها تهتم بشؤونهم ومصالحهم، وبالرغم من اكتساب هذه الأيديولوجية مصداقية عند الجماهير، كونها ركَزت على مبادئ الوحدة والحرية والاشتراكية، ألَا أنَها تخلَت عن مبادئها فيما بعد، وتحوَلت إلى نظم دكتاتورية تدَعي الديمقراطية، سيطر عليها حكم الفرد وحزبه، وسعت إلى الاحتفاظ

(١) موقع إلكتروني-أبرامز، إليوت، ٢٠١٢م، لماذا صمدت الملكيات وانهارت الجمهوريات أمام الربيع العربي؟، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية- القاهرة- html/ الدوريات / الامتصاص الصدمات /Rcssmideast. org/reviews تاريخ المشاهدة ٢٨-٧-٢٠١٣م.

(٢) خليل، خليل أحمد، مرجع سابق، ص٣٨ و٤٤.

بالسلطة وعدم الاكتراث للجماهير، وعكست السلطة انحيازها إلى حزبها دون الآخرين، ممّا أدى إلى توفُّر بيئة خصبة للنزاع على السلطة(1).

ثانياً: نشأة الأنظمة السياسية الجمهورية العربية

مرّت الأنظمة الجمهورية العربية بظروف سياسية واقتصادية ودولية مشابهة، إلى حدٍ ما، لتلك الظروف التي أحاطت بنشأة الملكيات التي تعرضنا لها في الفصل السابق. غير أنّه لا بدَ من التطرُّق هنا إلى كيفية ظهور الأنظمة الجمهورية العربية، حيث كان أغلبها قد ظهر كنتيجة لانقلابات عسكرية على الأنظمة الملكية. فلقد كان للثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦-١٩١٨م وما نتج عنها من التحرر من حكم العثمانيين، دور كبير في بداية بلورة النظام السياسي العربي، لكن هذا المشروع كان قد اصطدم بالمشروع الاستعماري، فظلَت فكرة الاستقلال بالبلاد العربية من المستعمر محط اهتمام الجماهير العربية وشغلهم الشاغل(2).

لم تكد البلاد العربية أن تتخلص من حكم الدولة العثمانية حتى وقعت تحت الاستعمار الأوروبي، وعلى الرغم من مساوئ الحكم العثماني إلّا أنّه كان قد حافظ، إلى حد ما، على مقومات الوحدة القومية في المجتمع العربي، أمّا الاستعمار الأوروبي، فلقد سعى إلى تقطيع كل ما يصل بين العرب من أواصر، وفرض أنواعاً مختلفة من الاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية، لكنَ هذا التقسيم الذي قام به المستعمر لم يكن له أن يدوم، فظهرت في ظل الظروف الاستعمارية حركات تنادي بالاستقلال في جميع الأقطار العربية، وعمَت الصحوة وأيقن العرب ضرورة التخلص من الاستعمار الأجنبي. فبدأ النضال نحو التحرر والاستقلال يأخذ طريقه، واستمرَت الحركات المناوئة للاستعمار في الفترة الواقعة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية. وبعد الحرب العالمية الثانية حصلت

---

(١) والي، خميس حزام، مرجع سابق، ص١١١.

(٢) أبوالشعر، هند غسان، ١٩٩٩م، بناء الدولة العربية الحديثة تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق، مطابع الدستور التجارية، ص٢٠-٢١.

معظم الدول العربية على استقلالها، وأصبحت تتمتع بنوع من السيادة ونظام الحكم، فبعضها كان يحكم بالنظام الملكي، وبعضها بالنظام الجمهوري، وذلك يعود إلى طبيعة نظام حكم المستعمر من جهة، وإلى الانقلابات التي حدثت في بعض الأنظمة وتحوَلت على أثرها إلى نظم جمهورية من جهة أخرى[1].

وهكذا فلقد عملت الأنظمة الجمهورية العربية على مقاومة الاستعمار، حتى نال معظمها الاستقلال، لذا شعرت فيما بعد بمدى الخطر الذي تشكله إسرائيل عليها، كونها قد مرَت بتجربة استعمارية مريرة. وهذا الخطر جعل البلدان العربية تضافر جهودها للاستمرار في الوقوف بوجه العدو الذي يداهم المنطقة. وكان للهزيمة التي منيَت بها الدول العربية في عام ١٩٦٧م، دور في الانتقال من حالة الصراع الداخلي في النظام إلى توحيد الجهود أمام العدو الإسرائيلي. من هنا ومن خلال المتغيرات التي مرَت بها المنطقة، فقد اكتسب النظام العربي الجمهوري قوَة جعلته يستمر لعقود، بالرغم من سيطرة نظام الحزب الواحد عليها وبدعم مباشر من الجيش والقوى الثورية المناصرة للنظام[2].

ولمَا امتلكت بعض هذه الأنظمة قاعدة شعبية بفضل شعاراتها الثورية والتحررية، أعطت نفسها الحق بالمضي قدماً نحو تغيير المنظومة الاجتماعية التي أفرزها الاستعمار. واعتبرت ما تقوم به أنَما هو في مصلحة البلاد وتحريرها من الوصاية الأجنبية، لذا كان الاعتماد على نظام الحزب الواحد والجيش مبرراً يقود هذه الأنظمة إلى الإصلاح، وإخراج البلاد من مظاهر الهيمنة الاستعمارية التي سادت طويلاً. ولكن مشروع الإصلاح الذي نادت به هذه الأنظمة اصطدم بواقع استمرار نفوذ الجيش في النظام الجديد، لذا لجأ قادة هذه الأنظمة إلى محاولة استمالة الجيش بوسائل متعددة لإبقائه في حالة ولاء لها[3].

---

(١) طربين، أحمد، ٢٠٠٠-٢٠٠١م، تاريخ المشرق العربي المعاصر، ط٧، منشورات جامعة دمشق، ص٥٧٩-٥٨٠.

(٢) الزين، سمير أحمد، مرجع سابق، ص٢٧-٢٩.

(٣) دوفرجيه، موريس، مرجع سابق، ص٣٥٥و٣٧٣.

ولا بد من التأكيد هنا على الدور الذي لعبه الإتّحاد السوفييتي "سابقاً" في المنطقة العربية. فلقد انقسم العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين، المعسكر الشرقي (الشيوعي/ الاشتراكي) والمعسكر الغربي (الرأسمالي/ الليبرالي). وتشكّلت بعض الأنظمة العربية حسب نفوذ هذين المعسكرين في المنطقة، ونتج عن ذلك ظهور أنظمة عربية جمهورية ارتبطت بالنظام السوفييتي الذي اعترف بها ودعم انقلاباتها العسكرية، مما أعطاها نوعاً من البقاء خلال فترة الحرب الباردة، لكنَ هذه الأنظمة كانت قد فقدت ذلك الدعم بعد انتهاء الحرب الباردة وهيمنة أمريكا على الساحة العالمية كقطب أوحد[1].

إنَ المعضلة الحقيقية التي وقعت بها الأنظمة الجمهورية العربية، طريقتها في الوصول إلى السلطة، حيث اختلفت بين الانقلاب أو الاغتيال أو العزل أو الإجبار أو الإقصاء، وبهذا فلقد فشلت هذه الأنظمة في بناء شرعيتها رغم الدعم الخارجي لبعضها، مع أنَ بعضها استمر في الحكم لفترات طويلة، لكنَها استندت إلى حكم الحزب الواحد والعسكر. حتى أنَ الانتخابات وهي تُعد الآلية السليمة لتداول السلطة فيها لم تكن منصفة لأطراف المعارضة إذ يبدو أنَ الأنظمة الجمهورية لم تعرف التداول السلمي للسلطة، ولا يبدو أنَ هناك رئيساً في النظم الجمهورية مستعداً للتنازل عن السلطة بناءً على رغبة الشعب، وبالتالي فإنَ أنظمتنا الجمهورية حتى ولو استمرت لفترات طويلة، لن تسلم من الانقلابات والاغتيالات إذا لم يتم تداول السلطة من خلال نص دستوري وتعددية حزبية، قائمة على التنافس الحر يكون المواطن فيها هو الحكم[2].

---

(١) موقع إلكتروني- فواز أحمد بن فرحان، المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي في ظل الثورات العربية. تاريخ المشاهدة ١-٨-٢٠١٣م http://twitmail. com/email/365539825/1/

(٢) موقع إلكتروني-خربوش، صفي الدين، ١٧-٥-٢٠٠٦م، جريدة المعرفة، تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات.

http://www. aljazeera. net/home/print/ تاريخ المشاهدة ٥-٨-٢٠١٣م

المطلب الثاني

مظاهر الأنظمة السياسية الجمهورية العربية
وعوامل استمرارها خلال فترة الحرب الباردة

أولاً: أهم مظاهر الأنظمة السياسية الجمهورية العربية خلال الحرب الباردة

لقد تميّزت هذه الفترة بمظاهر عـدَة، كانـت قـد سـاعدت بشـكل أو بـآخر عـلى استمرار الأنظمة الجمهورية العربية في الحكم طيلة فترة الحرب الباردة. ويمكن أن نُجمـل بعضها على النحو التالي:

١- الأصل أنَ معظم الأنظمة الجمهورية العربية جاءت لتحاكي الشكل والجوهر الحقيقي للنظام الجمهوري العالمي، والذي يقضي بأن رئيس الجمهورية يتولى منصبه بالانتخاب وفق إرادة الشعب ولمدة محددة، لكنَ الواقع أثبت أنَها جمهوريات شكلية(١).

٢- لقد نصَت معظم دساتير الجمهوريات العربية على أنَ الرئيس لا يتمتَع بامتيازات خاصة، كما أنَه مسؤول سياسياً وجنائياً أمام القانون، إلَا أنَ ذلك لم يُعمل به(٢).

٣- انتهجت بعض الأنظمة الجمهورية العربية أيديولوجية ثورية تنادي بالقومية والتحرُّر، على اعتبار أنَ ذلك يعطيها شرعية ومبرراً للاستمرار بالسلطة(٣).

٤- لقيت حركات التحرُّر في الجمهوريات العربية دعماً من الإتحاد السوفييتي، حيث كانت بداية تلك العلاقات المشتركة عام ١٩٢٦م في جدة، ومن ثمَ في مصر عام ١٩٤٣م،

---

(١) خليل، محسن، ١٩٨٧م، القانون الدستوري والنظم السياسية، مكان النشر(د. م)، ص٣٦٧.

(٢) كلثوم، فيصل، ٢٠٠٤-٢٠٠٥م، دراسات في القانون الدستوري والنظم السياسية، ط١، منشورات جامعة دمشق، ص٣٠٨.

(٣) والي، خميس حزام، مرجع سابق، ص١١٣.

تلتها العراق وسوريا ولبنان، وعلى غرار ذلك فلقد بقيت هذه الأنظمة مدعومة من السوفييت على مدى فترة الحرب الباردة، مما أمدَ في عمر تلك الأنظمة[١].

٥- اتَسمت الأنظمة الجمهورية العربية بمعاداتها للغرب ممثلا بأمريكا، كونها الداعم الأساسي لليهود في المنطقة، وهذا من شأنه أن ينمِّي شعور الجماهير بمساندة هذه الأنظمة[٢].

٦- وجدت الأنظمة الجمهورية العربية أنَ تحرير البلاد من الهيمنة الاستعمارية، إنَما يعني إصلاح المنظومة الاجتماعية، حتى لو اعتمدت على حزب معين أو الجيش لتحقيق ذلك[٣].

٧- تبنَت الأنظمة الجمهورية العربية شعارات كانت تنادي بضرورة الدفاع عن القضية الفلسطينية وما يتعلَق بها، ممَا جعل هذه الأنظمة محط تقدير واهتمام الجماهير العربية، وبذلك حافظت على بقائها واستمرارها لسنوات عديدة[٤].

٨- اعتماد بعض الأنظمة الجمهورية العربية على الجيش بدرجة كبيرة في المحافظة على استمرار واستقرار النظام، وذلك بحجة الإعداد للوقوف في وجه المشروع الصهيوني، ممَا أعطاها نوعاً من الدعم الجماهيري[٥].

---

(١) نافعة، حسن، ١٩٩٢م، العرب وانهيار الإتحاد السوفييتي، قراءة سياسية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد٢٠، ص٢٧ -٢٨و٣٠.

(٢) الطحلاوي، أحمد، ٢٠٠٥م، مفهوم معاداة السامية بين الايدولوجيا والسياسة والقانون:الأبعاد والتداعيات المستقبلية، مجلة النهضةالمجلد٦، العدد٢، ص١٩٣-١٩٤.

(٣) دوفرجيه، موريس، مرجع سابق، ص٣٧٣.

(٤) بوتفليقه، عبدالعزيز وآخرون، ٢٠٠١م، النظام العربي إلى أين، ط١، منتدى الفكر العربي-عمان، ص٥٥و٧١و٧٧.

(٥) موقع إلكتروني- سليمان، منذر، ٢٠٠٤م، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، الحوار المتمدن، العدد٨٢٠. www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=17576 تاريخ المشاهدة ٨-٨-٢٠١٣م.

ثانياً: عوامل ثبات الأنظمة السياسية الجمهورية العربية واستمرارها خلال فترة الحرب الباردة

ساهمت عدة عوامل بشكلٍ أو بآخر في استمرار النظام الجمهوري في البلاد العربية ، كالعامل الثوري والتصدي للاستعمار، والعامل السياسي، والعامل التحديثي والتخلص من النظم التقليدية، والدور العسكري، والعامل (الكاريزمي – القومي)، والعامل الاقتصادي، لذا يرى الباحث ضرورة دراسة تلك العوامل كما يلي:

١- العوامل الثورية والتصدي للاستعمار

لم تختلف الثورات التي اجتاحت البلاد العربية بعد الحرب العالمية الثانية عن بعضها البعض في الشكل، فلقد أدرك جيل الثورة الجديد خيبة الأمل من السياسة التي كانت تتَبعها السلطة آنذاك، وبطئ التقدم الذي كان يرفضه هذا الجيل من أجل خلق مجتمع يواكب الحضارة والتطوُّر. ممّا أدى إلى نشوب خلافات بين الجيل الحديث والقديم، ولجأ الجيل الجديد إلى أساليب متنوعة للتعبير عن مطالبهم وطموحاتهم، وعندَما عجزت محاولاتهم عن إصلاح السلطة، اندفعت فئة من ضباط الجيش للإطاحة بالحكم[١].

وبالإضافة إلى ذلك فلقد تأثَر عدد من المفكرين والسياسيين والقادة العرب بما حقَقته الثورة الأمريكية عام ١٧٧٦م، والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، من إحداث تغيير في الدولة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتخلُّص من النظام الملكي القديم وإحلال النظام الجمهوري مكانه[٢].

وهكذا فقد شهدت البلدان العربية الواقعة تحت الاحتلال كفاحاً شعبياً، كان هدفه القضاء على القوى الاستعمارية المتسلِّطة والوصول إلى دولة ذات سيادة ونظام حكم

---

(١) خدوري، مجيد، ١٩٧٤م، العراق الجمهوري، ط١، الدار المتحدة للنشر، ص٨-١٠و٢٨.

(٢) موقع إلكتروني- محمد، بهاءالدين، ٢٠١١م، الثورة والديمقراطية، الحوار المتمدن-العدد: ٣٤٠٦ http://www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=264635 تاريخ المشاهدة ١٠-٨-٢٠١٣م.

مستقلين، على غرار تلك الثورات التي حدثت في أمريكا وفرنسا. وعلى الرغم من اختلاف الطابع الجغرافي للمناطق العربية الواقعة تحت الاحتلال، إلّا أنّها اشتركت جميعها في نفس الهدف والغاية وهو التخلُّص من الاستعمار، حيث كان للثورات العربية أثَر على بعضها البعض، فاندلعت الثورة المصرية عام ١٩١٩م، والثورات السورية من عام ١٩١٩-١٩٢٧م، والثورة العراقية ١٩٢٠-١٩٤١م، والثورة الفلسطينية ١٩٢١-١٩٣٦م، وثورة ليبيا ١٩٢٣-١٩٢٦م، وكان قادة هذه الثورات يرون أنّها ستخلِّصهم من حكم الاستعمار، وسيختاروا نظام حكم لبلادهم، فكان لها صدىً كبيراً بين الأوساط العربية لما قدمته من تضحيات وبطولات. كما لقيت هذه الثورات استحساناً وقبولاً بين الجماهير، كونها نادت بالحرية والنيل من المستعمر. وقد توَصلت هذه الثورات إلى حصول معظم البلدان العربية على استقلالها، وإخراج قوى الاستعمار منها، فاستقلّت العراق عام ١٩٣٢م، وكذلك استقلت سوريا ولبنان عام ١٩٤٦م، كما استقلَت ليبيا عام ١٩٥١م، والسودان عام ١٩٥٥م، أمّا مصر وتونس فلقد استقلتا عام ١٩٥٦م، وفي عام ١٩٦٠ استقلت موريتانيا والصومال، ونالت الجزائر استقلالها عام ١٩٦٢[1].

ومن هنا فإن العامل الخارجي والمتمثِّل بالاستعمار، كان له دور في إيقاظ العرب وتنبيههم إلى الواقع الذي كانوا يعيشونه، فبعد أن كانت البلدان العربية تفتقد السيادة والحكم الذاتي، وتئن تحت وطأة الاستعمار، حصلت على استقلالها وأصبح لها نظاماً مستقلاً، سعت من خلاله إلى إثبات ذاتها وتحديد كيانها والمشاركة في المحافل الدولية والإقليمية[2].

ومن الملاحظ على الأنظمة الجمهورية العربية، أنّها كانت قد أشغلت شعوبها بقضايا التحرر والاستقلال، وأنستهم قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية الفعلية. وقد

---

(١) صبَاغ، ليلى، ٢٠٠١م، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، جامعة دمشق، ص٣١٤-٣١٦.
(٢) المرجع السابق، ص٣١٠.

ساعدها ذلك في إطالة عمرها، في الوقت الذي تجاوزت فيه الأنظمة الملكية العربية هذه العقبات نسبياً، واستقر العمل بها على أساس وحدة المصير والهدف بين الحاكم والشعب.

٢- الظروف السياسية التي مرّت بها المنطقة

شهدت أقطار الوطن العربي تنافساً استعمارياً في القرن العشرين، بدءاً بالدولة العثمانية، ومن ثمَ الاستعمار الأوروبي للمنطقة. وهذا الواقع كان قد أخضع شعوب البلدان العربية للقبول بسياسات الحكم المفروضة عليهم. وفي ظل هذه الظروف الصعبة التي كان يواجهها العرب، تشكّلت كيانات احتجاجية ثورية تطالب بالاستقلال وطرد المستعمر، حيث استخدمت أساليب مختلفة في ذلك، فثارت الجماهير العربية ضد المستعمر، ففي بلاد الشام قامت مظاهرات حاشدة قادها المثقفون والفلاحون ضد الفرنسيين منذ بداية عام ١٩١٩م، كما انتفضت الجماهير العراقية ضد الإنجليز في عام ١٩١٨م، وقامت احتجاجات شعبية في فلسطين عام ١٩٢٠م ضد الظروف السياسية في البلاد، وفي مصر جاءت الاحتجاجات متنوعة في طابعها بين الوطنية والاقتصادية والاجتماعية(١).

وهكذا فلقد استمرَت الحركات الاحتجاجية في بعض البلدان العربية، حتى بعد استقلالها وخروج قوى الاستعمار منها، لأنَ سياسات بعض الحكام الذين وصلوا إلى السلطة بعد الاستقلال، لم تكن تختلف كثيراً عن الممارسات السابقة في عهد الاستعمار، إذ بنت هذه الاحتجاجات مواقفها على قضايا الحرية والقومية ومعارضة السياسات العامة للدولة، والممارسات الفردية للسلطة الحاكمة.

ويظهر من خلال عرض الاحتجاجات التي حدثت في المنطقة العربية، على اختلافها وتنوعها خلال القرن العشرين، أنها استطاعت أن تحقق شيئاً من مطالبها، والمتمثّلة في الاستقلال ومعارضتها لأنظمة الحكم القائمة، ودعمها للانقلابات التي جاءت بأنظمة حكم جمهورية، استطاع معظمها أن يستمر في الحكم لعقود من الزمن.

---

(١) وهبه، ربيع وآخرون، ٢٠١١م، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، ص٩٢-٩٣و٩٩و١٠٥و١٠٧.

ولا بد هنا من الإشارة إلى القضية التي شغلت الشارع العربي في تلك الفترة، وهي **القضية الفلسطينية**، حيث كان لها دور فاعل في تحريك اتجاهات الأنظمة الجمهورية العربية نحو القومية والوحدة السياسية، فلقد كان لقيام الكيان الصهيوني على أراضي فلسطين، أن أصبحت الأنظمة العربية تنظر إليه على أساس أنّه تحد خارجي، يهدِّد المنظومة العربية، لذا سلكت الأنظمة الجمهورية طرقاً مختلفة لمواجهة هذا التحدي، اتَفقت في بعضها واختلفت في البعض الآخر، إلَا أنَ هذه الأنظمة كانت قد لقيت تأييداً ومساندة من شعوبها، فكانت القيادة الناصرية في مصر تمثِّل الأمل للفلسطينيين بالتحرُّر، كما كان للنظام السوري دور في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين في الجبهة الشمالية، بالإضافة إلى الدعم المعنوي والمادي للمقاومة الفلسطينية من الأنظمة العربية الأخرى كالعراق، وعندما وجدت بعض هذه الأنظمة، أنَ العمل العربي المشترك وقف عاجزاً تجاه القضية الفلسطينية، في ظل التأثيرات الخارجية والصراعات الداخلية، أخذت القطرية تسيطر على مسلكها، وبدأ نظام البعد الواحد يسيطر على أعمالها، حيث نظر كل نظام إلى موقف الآخر بأنّه خيانة بحق القضية، وفي الوقت الذي عقدت فيه الشعوب العربية الكثير من الآمال على تلك الأنظمة، كانت قد استغلَت ذلك لاستمرار نظامها لسنوات عديدة[1].

٣- عامل الحداثة والتخلص من النظم التقليدية

رافق الغزو الأوروبي للوطن العربي في القرن العشرين حركات إصلاحية تحديثية، كانت قد تأثَرت بالفكر والنهضة الغربية وبالحضارة العلمية والتصنيع، وكانت هذه الحركات تنادي بنبذ كل ما هو تقليدي وقديم، وتسعى لبناء البلاد العربية على أسس نهضوية حديثة، فلقد كان للحملة الفرنسية على مصر(١٧٩٨-١٨٠١م) أثر واضح في فتح أبواب الحضارة الغربية على الوطن العربي، بما قدَمته من علماء ودور علم على غرار المجاميع العلمية الفرنسية. كما تُعد البعثات العلمية من الروافد التي أعطت أبناء الوطن

(١) شعبان، أحمد وآخرون، ٢٠٠١م، فلسطين والعالم العربي، ط١، مكتبة مدبولي-القاهرة، ص٢٤-٢٧و٣٠.

العربي الفرصة للإطلاع على تجربة الغرب والانفتاح على حضارتهم. في المقابل كان هنالك استعانة بالخبرات الأوروبية، كما فعل محمد علي باشا في اعتماده على الإيطاليين والفرنسيين، وكان لظهور المدارس الحديثة في البلدان العربية على غرار المدارس الأوروبية دور في انتشار العلم والثقافة فأصبحت نظرة هؤلاء المثقفين للمجتمع ومؤسسات الدولة تختلف عن النظرة التقليدية القديمة(1). ومع انتشار الأفكار والمفاهيم الحديثة بين أوساط المجتمع العربي من المفكرين السياسيين والمثقفين والموظفين، بدأت تلك الأفكار تنعكس على الواقع السياسي والاجتماعي العربي، وذلك بضرورة التحرُّر من كل ما هو تقليدي والاتجاه نحو الحداثة والتطوُّر.

لقد نظر المنظّمون للثورات العربية إلى النظام الملكي بأنّه لا يناسب حاجة العصر، المتمثِّلة في الدعوة إلى الديمقراطية وحكم الشعب. ووجدوا أنَ النظام الجمهوري هو الملبي لتلك الطموحات في ظل تجارب أوروبية وأمريكية سابقة، لذا لجأوا إلى النظام الجمهوري كنظام حكم لبلدانهم.

ويرتبط **الاقتصاد** بالتنمية، حيث تلعب الظروف الاقتصادية دوراً مميزاً في تغيير حياة المجتمعات وتحقيق طموحاتها، وهكذا فلقد اتَصف الاقتصاد العربي في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى بالتخلف، مقترناً بعدم الاكتفاء الذاتي، "إلى حد ما". انتقل الاقتصاد في الفترة التي تلت الحقبة العثمانية إلى مرحلة التبعية الاقتصادية. ويمكن القول بأنَ التغيُّر الاقتصادي في البلاد العربية كان قد ناضل للتحرُّر من أمرين:الأول ما خلفته الدولة العثمانية من تراجع في الاقتصاد، والثاني الوضع الذي فرضته دول الاستعمار وهو التبعية الاقتصادية(2).

---

(1) ياسين، نمير طه، ٢٠١٠م، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط١، دار الفكر للنشر والتوزيع-عمان، ص١٢٨-١٣٢.

(2) الدجاني، برهان، ١٩٨٩م، الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل، ج٢، الناشر:الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة-عمان، ص٥٧-٥٨.

مرّت الثورات الاحتجاجية في المنطقة العربية بمراحل مختلفة، فمنها ما سبق مرحلة الاستعمار الأوروبي للمنطقة العربية، والمرحلة التي رافقت الدخول الاستعماري للمنطقة، وفترة الثورات التي حصلت بعد الاستقلال، والواضح أنَ هذه الاحتجاجات تنوّعت مطالبها من فترة إلى أُخرى، إلّا أنها اشتركت جميعها في طبيعة مطالبها ضد السياسات الاقتصادية التي كانت تنتهجها السلطات آنذاك. فشهدت فترة الحكم العثماني ثورات ضد الاقتصاد المتردي الذي شهدته البلاد العربية، كما ظهرت الاحتجاجات في ظل الوجود الاستعماري، حيث وُصفت هذه الفترة بمرحلة الدخول الرأسمالي إلى المنطقة، فثار العمال والفلاحون ضد أوضاعهم الاقتصادية المتدهورة، استمرت هذه الثورات الاحتجاجية إلى ما بعد الاستقلال، والذي أصبح الاقتصاد العربي فيها تابعاً للاقتصاد الغربي(1).

أنَ الأوضاع الاقتصادية المتردية التي شهدتها منطقتنا العربية، خلال الحقبة الزمنية التي سبقت الحرب العالمية الأولى حتى فترة ما بعد الاستقلال، كان لها دور مميز في التأثير على جماهير الشارع العربي، حيث ساعدت وبشكل كبير على تأجيج الثورات ضد سياسة الحكام ونظام الحكم، وكان من نتائج تلك الثورات الانقلاب على نظم الحكم القائمة، وإقامة نظم سياسية جمهورية كانت قد وعدت شعوبها بتحقيق الكثير من النجاحات.

٤- دور الجيش

إنَ المنطقة العربية كانت وما زالت تمرُّ بظروف حرب قاسية، والمؤسسة العسكرية كأحد مؤسسات الدولة في بلداننا العربية، فإنّها تنهض بدور كبير على مستوى الأمن الوطني الداخلي والخارجي، ومع تنامي دور الجيش وتحقيقه لبعض الانتصارات، فلم يكتفِ بالدور الطبيعي الذي أُنيط به، بل تعدى ذلك إلى الدخول بأدوار سياسية داخل الدولة، حتى أصبح الجيش أداة بيد الحكام، شأنه شأن مؤسسات الدولة المدنية، وهذا يقودنا إلى التفريق بين دور الجيش في الدول الديمقراطية وبلادنا العربية، حيث لا يتعدى

(١) وهبة، ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص٧٤.

دوره في دول الغرب حدود الحفاظ على أمن البلاد وسيادتها، والالتزام بطاعة الرئيس المنتخب، أمّا الجيش في أنظمتنا الجمهورية العربية فلقد تحوّل من جيش الدولة إلى جيش السلطة، فاستخدمته لأغراض دعم أنظمتها واستمرارها، والتدخل في الحريات العامة وحقوق المواطنين في بعض الأحيان، وكذلك تغلغل في الحياة السياسية والاجتماعية، وأصبح سلطة منفصلة عن الدولة، وفي هذه الصورة أصبح الجيش هو من يستولي على السلطة بدلاً من أن يكون تحت إمرتها[1].

والملاحظ على معظم الانقلابات التي جاءت بالجمهوريات أنّها ذات طابع عسكري، سعت للقضاء على كل ما يتعلّق بالنظام القديم، وأفرزت أنظمة جمهورية عربية تدّعي الديمقراطية، وهذه كانت نقطة التحوُّل في الواقع السياسي العربي. ولعلّنا ندرك هنا أنَ الجيش كان هو المؤسسة الأكثر تنظيماً وقوة، مقابل التيارات السياسية الأخرى في معظم البلدان العربية الجمهورية[2]. ففي مصر كان الجيش أداة بيد السلطة فترة حكم مبارك ومن حكم قبله، وفي سوريا حمى الجيش نظام الأسد لعقود، كما وقف الجيش في العراق مع نظام صدام، وفي ليبيا مع نظام القذافي إلى مرحلة ما.

٥- الشخصية الكاريزمية والدعوة إلى القومية

لقد رافق فترة الاستعمار الأوروبي حركات مقاومة شعبية شملت معظم بلدان الوطن العربي، وكان على رأس تلك الثورات قادة نادوا بشعارات تحمل مبادئ الحرية والقومية العربية، وعُرفوا فيما بعد بشخصياتهم الكاريزمية، فمنذ أن وقعت المنطقة العربية تحت الاحتلال، وهؤلاء الزعماء يكافحون من أجل استقلال بلدانهم، حيث أخذت تتبلور لديهم عقائد ثورية أكدت على مبادئ الحكم الجمهوري في البلاد العربية[3]. ومع نهاية

---

(١) داده، أحمد ولد وآخرون، ٢٠٠٢م، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٤و١٦-١٨و٢٠-٢٣.

(٢) خليل، نبيل خليل، مرجع سابق، ص ١٢و٢١ -٢٢.

(٣) خدوري، مجيد، مرجع سابق، ص٦٦

الحرب العالمية الثانية واستقلال معظم بلدان الوطن العربي من السيطرة الغربية، بدأ قادة تلك الثورات يظهروا على الساحة السياسية، حيث وصل معظمهم إلى سدة الحكم.

ومن الشخصيات التي ظهرت وكان لها تأثير كبير على تغيير الواقع السياسي في مصر والمنطقة العربية عامة، جمال عبدالناصر قائد ثورة الضباط الأحرار ضد الحكم الملكي في مصر، ويُعَد من أبرز القادة العرب الذين نادوا بالقومية، ففي ٢٣ يناير ١٩٥٢م قام جمال عبدالناصر وبعض رفاقه في السلاح بانقلاب عسكري ضد النظام الملكي، وأقاموا نظام جمهوري في مصر، وفي ظل الأجواء العربية المتوترة بدأ جمال عبدالناصر بالدعوة إلى القومية ودعم القضية الفلسطينية، مما أظهر شخصيته كقائد كاريزمي، فكان له دور بارز في دعم الثورة الجزائرية، وعمل أيضاً على تشجيع الثورة العسكرية العراقية للقضاء على الحكم الملكي في عام ١٩٥٨م، ودعم الثورة العسكرية في اليمن بقيادة عبدالله السلال ضد الحكم الإمامي الملكي عام ١٩٦٢م[١]. مع العلم أنَ المؤلف يتفق مع المقولة التي ذهبت إلى أنَ حقيقة انشغال الجيش المصري في دعم ثورة اليمن، كانت قد أضعفت القوة العسكرية المصرية في مواجهة العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧م[٢].

ومن القادة العرب الذين تمَتعوا بالشخصية الكاريزمية الحبيب بورقيبة، الرئيس التونسي "سابقاً"، والذي حكم البلاد منذ عام ١٩٥٧م حتى ١٩٨٧م، وكانت قناعاته ومبادئه نابعة من التزامه بالتضحية من أجل بلاده، ولقد سهَلت شخصيته المميزة الطريق عليه لإيصال رسالته للجماهير، فهو يمثل الرجل السياسي المتمرِّس، وما أن أوصل بورقيبة البلاد إلى الاستقلال عام ١٩٥٦م حتى أقام الجمهورية التونسية، وعُرف بحبه للسلطة الفردية والحزب الواحد، وكان يرى أنَ تعدُّد الأحزاب يولِّد الصراع على الحكم[٣].

(١) جبران، عيسى، ٢٠٠٨م، أعظم الشخصيات في التاريخ، سياسية، علمية، اجتماعية، فلسفية، دينية، ط١، الأهلية للنشر والتوزيع، ص٣٦٤-٣٦٦.

(٢) المقالح، عبدالعزيز، ١٩٨٣م، عبدالناصر واليمن، فصول من تاريخ الثورة اليمنية، ط١، دار الحداثة-بيروت، ص٧٠-٧١.

(٣) السبسي، الباجي قائد، ٢٠١١م، الحبيب بورقيبه المهم والأهم، دار الجنوب للنشر-تونس، - ص٣٨٢-٣٨٦.

ويُعَد صدام حسين من الشخصيات القيادية التي اكتسبت مكانة كبيرة في الوطن العربي، فمنذ وصوله إلى سدة الحكم في العراق عام ١٩٧٩م بشكل فعلي، عُرف بوقوفه إلى جانب القضايا القومية العربية وخصوصاً القضية الفلسطينية، وكان كذلك من القادة الذين تأثروا بالفكر الناصري فتمتَع بشخصية كاريزمية جاذبة، وكان له دور فعَال في الإنقلاب الذي قام به حزب البعث عام ١٩٦٨م، والذي نادى بالقومية والتقدُّم الاقتصادي والأفكار الاشتراكية، حيث وصل على أثره إلى أن يكون نائباً للرئيس أحمد حسن البكر. إلّا أنّ البكر كان غير قادرٍ على إدارة شؤون البلاد، ولذلك دعم حزب البعث صدام للوصول إلى السلطة عام١٩٧٩م، فأعاد تشكيل النظام الجمهوري وأصبح رئيساً على العراق، من هنا فلقد كان له دور في توطيد النظام الجمهوري لفترة طويلة وصلت أكثر من ربع قرن[1].

ومن الشخصيات الأخرى التي اكتسبت شهرة على مستوى الوطن العربي والعالمي، الرئيس السابق للجزائر أحمد بن بيلا، ويعتبر أول رئيس للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال عام ١٩٦٢. وهو أحد قادة الثورة الشعبية المسلحة في الأول من نوفمبر عام ١٩٥٤م ضد الفرنسيين، حيث استعانوا بالفكر الناصري في ثورتهم. اكتسبت شخصيته القيادية الفذَة تأييداً ومساندة من قبل الشعب الجزائري، حيث لم تحجبه السنين التي قضاها في السجون الفرنسية عن ممارسة نشاطه النضالي، فعرف بوطنيته ودفاعه عن فلسطين والقضايا العربية، ويكون بذلك "بن بلة" قد ناضل من أجل استقلال بلاده وتوطيد معالم الحكم الجمهوري الذي استمر حتى اليوم[2].

٦- نظام الحزب الواحد

لقد استند أنصار الحزب الواحد في الأنظمة الجمهورية العربية خلال فترة الحرب

(١) جبران، عيسى، مرجع سابق، ص٣٧٤-٣٧٥.

(٢) ميرل، روبير، ١٩٧٩م، مذكرات أحمد بن بلة، ط١، منشورات دار الآداب-بيروت، ص٦و١٠و١٤.

الباردة إلى الفكر القومي ورفض وجود الطبقات في المجتمع والدعوة إلى وحدة الأمَة. فوجدت هذه الأنظمة أن احتكارها للحياة السياسية والاجتماعية إنّما يصب باتجاه إجراء إصلاحات في بلدانهم، دون إعطاء أي اهتمام للتناقضات الموجودة في المجتمع(١).

على الرغم من النقد الذي تعرضت له تجربة الحزب الواحد منذ ظهورها، إلّا أنّها لاقت أنصاراً كثيرين لها في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، فكان الأخذ بنظام الحزب الواحد في تلك الحقبة جزءاً من موجة التحرُّر والقومية العربية، وتجربة لمستقبل جديد. فقُدِّم هذا الحزب على أساس أنّه عامل للاستقرار، ومعالج للصراعات التي يمكن أن تنشأ بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة. إذ يرى أنصار الحزب أنَّ التحديات المتعدِّدة التي مرَت بها المنطقة العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية تعتبر عوامل مؤثرة في الاتِّجاه نحو نظام الحزب الواحد، كما يمكن تحقيق الديمقراطية داخل الحزب نفسه دون حاجة لوجود تعددية سياسية، وبذلك فلقد أصبح نظام الحزب الواحد من المفاهيم السياسية لمعظم الأنظمة الجمهورية العربية، التي أعطت هذه الأنظمة قوة للاستمرار في الحكم(٢).

٧- طبيعة النظام الدولي خلال فترة الحرب الباردة

ما أن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى بدأت مرحلة جديدة من النظام الدولي، عُرفت بثنائية القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية – الإتحاد السوفييتي)، حيث اتَسمت هذه الفترة بالحرب الباردة، التي قَسَمت جُلِّ العالم إلى معسكرين الغربي والشرقي منذ العام ١٩٤٧-١٩٩١م، وفي تلك الأثناء كان الإتحاد السوفييتي قد نظر إلى تلك الحركات التحرُّرية والقومية بقلق واهتمام بالغين، خشية استغلالها من قبل الولايات المتحدة

(١) حرمل، محمد، ١٩٨٧م، من الحزب الواحد التعددية: مسيرة مجيدة لتحقيق البديل الديمقراطي، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ص٥٦.

(٢) هادي، رياض عزيز، ١٩٩٥م، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة-بغداد، ص٥٠-٥٢.

الأمريكية. لذا بدأ الإتحاد السوفييتي بتكثِّيف وجوده في هذه البلدان، وذلك بدعم هذه الحركات بشكل واضح، حيث وجدها آلية للوقوف في وجه الإمبريالية والاستعمار الغربي. فوقف إلى جانب مشروع الإتحاد بين سوريا ومصر (الجمهورية العربية المتَحدة) عام ١٩٥٨م، كما رَحب بقيام اتِّحاد الجمهوريات العربية بين مصر-وسوريا وليبيا عام ١٩٧١م، وكذلك دعم سوريا ومصر عسكرياً خلال العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧م، وهكذا استمرَ الدعم السوفييتي للجمهوريات العربية عسكرياً وسياسياً، للحد من هيمنة الغرب عليها ممَا أعطى السوفييت ميزات استثمارية، وكذلك قوَى ومكَن هذه الجمهوريات من الاستمرار والثبات رغم ضعف شرعيتها(١).

وانطلاقاً من اهتمام المعسكر الاشتراكي السوفييتي بالمنطقة العربية، فلقد دعم مواقف بعض الأنظمة الجمهورية، وكان مما ساعد السوفييت في تقبُّل العرب لهم أنَهم لم يساهموا بشكل مباشر في النزاعات التي حصلت في البلدان العربية، فلم يكن للسوفييت دور في الاستعمار، بعكس الغرب الذي كان قد لطَخ نفسه بتهمة الاستعمار. وبذلك وجدت الجمهوريات العربية السوفييت داعماً لها للمضي-بمشروعها نحو الاستقلال والتحرُّر، وعليه استمرَت هذه الأنظمة طيلة فترة الحرب الباردة بإعطاء شعوبها الأمل في مستقبل أفضل(٢).

---

(١) الشيخ، نورهان، ٢٠١٣م، موقف الإتِّحاد السوفيتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، ص١٧-٢٠.

(٢) لاكور، والتر، ١٩٥٩م، الإتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ط١، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر-بيروت، ص١٩٢و٣٤٤-٣٤٥و٣٥٢.

المبحث الثاني

العوامل التي ساعدت على تأزيم بعض الأنظمة السياسية الجمهورية العربية في فترة ما بعد الحرب الباردة

منذ فترة استقلال الدول العربية وتبلور أنظمتها السياسية، اتبَعت العديد منها نُظماً جمهوريةً للحكم. حيث تبنَت سلطاتها السياسية ممارسات لم تكن تحاكي معايير النظم الجمهورية العالمية. وكذلك عجزت عن تلبية تطلُّعات شعوبها في الإصلاح والتنمية، وبذلك كافح المجتمع المدني من أجل التغيير، فقدَمت الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني برامج إصلاحية، كما عبَرت الجماهير وبطرق مختلفة عن مطالبها، إلاَ أنَ هذه المطالب لم تلق استجابة من الأنظمة الجمهورية العربية، فبقيت الشعوب ترضخ لنظم استبدادية تمثَلت في الممارسات القمعية ضد أبنائها(١).

لقد أثبتت الفترة الماضية من عمر الأنظمة الجمهورية العربية، أنَ السياسة انخفضت من مستوى الاهتمام بالمسائل العامة إلى الخاصة، وإلى التركيز على طبقة بعينها، والميل إلى مصالح الحزب الحاكم، فلقد وصل الاستبداد والتهميش ذروته في هذه الأنظمة، وذلك من خلال إلغاء دور المجتمع المدني في المشاركة السياسية، وبذلك فقد ألغت الدولة نفسها. كما أكَدت العقود الخمسة الماضية تفرُّد الأنظمة الجمهورية العربية بالسلطة، ممَا أفقد الحزب الحاكم قدرته على التعامل مع الواقع، أو الاعتراف بوجود المعارضة، فظلَت هذه الأنظمة غير قادرة على قبول تطلُّعات المجتمع الحديث، وبذلك أصبح الحزب الشمولي الحاكم في هذه الأنظمة ، عقبة في طريق النمو وقبول التغيير الذي يطمح إليه المجتمع المدني(٢).

---

(١) عوض، محسن، ٢٠١١م، الانتقال إلى الجمهورية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي، والفعل الثوري، المستقبل العربي، مج٣٤، العدد٣٨٨، ص٥٠-٥١.

(٢) المديني، توفيق، ٢٠١١م، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، المستقبل العربي، العدد مج٣٣، ع٣٨٦، ص١٢٣-١٢٤.

وفي ظل هذه الظروف التي تعاني منها أنظمتنا الجمهورية العربية، فكان لا بد من ظهور الحركات الثورية الطامحة للتغيير والمطالبة بالحرية، والمشاركة بوضع سياسات الدولة وتحقيق العدالة للجميع. وهذا من شأنه أن يُضعف النظام السياسي بالدولة، ويجعله عُرضةً لعدم الاستقرار.

وقبل تناول العوامل التي ساعدت على تأزيم الأنظمة الجمهورية العربية في هذه المرحلة، لا بد في البداية من التطرُّق لأهم المظاهر التي غلبت عليها، والتي كان لها دور مباشر في عدم استقرار هذه الأنظمة وثباتها.

أهم مظاهر النظام السياسي الجمهوري العربي خلال هذه الفترة

لقد تجلَت عدة مظاهر في الأنظمة الجمهورية العربية من خلال إدارتها للعملية الانتخابية التي يستمد منها الرئيس شرعية حكمه. فقد اختلفت هذه المظاهر عن الشكل الحقيقي للأنظمة الجمهورية، لذا كان لا بد من مقاربتها وعلى النحو التالي:

١- يحدِّد الدستور في الأنظمة الجمهورية العربية الامتيازات والصلاحيات التي يتمتع بها الرئيس وبشكل واضح وصريح. ولكن عملياً هذا غير معمول به في هذه الأنظمة، حيث أنَ الرئيس يتمتع بامتيازات مطلقة(١)، مع فارق أنَه في الأنظمة الملكية العربية تُرسم هذه الامتيازات والصلاحيات على أساس الرضا الحر من قبل المواطنين والحاكم.

٢- طريقة اختيار الرئيس في النظم الجمهورية العربية يمكن أن تؤدي إلى نشوء مزيد من المنازعات بين الأحزاب المختلفة، وحصول المشاكل الداخلية وسيطرة حزب معين على الانتخابات من خلال التزوير واستخدام القوة كما هو الحال في بعض الدول العربية(٢).

٣- ما يلاحظ على الأنظمة الجمهورية العربية، أنَ رئيس الجمهورية كان ينحاز إلى حزبه أو

---

(١) كلثوم، فيصل، مرجع سابق، نفس الصفحة.

(٢) الزعبي، خالد، ١٩٩٦م، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، ط١، المركز العربي للخدمات الطلابية-عمان، ص١٢٤.

طائفته ضد الأحزاب والطوائف الأخرى في البلاد، ممّا يولِّد الاحتقان لدى الآخرين ضد الحزب الحاكم[1].

٤- سعت معظم الأنظمة الجمهورية العربية إلى الاحتفاظ بالسلطة والسيطرة على البلاد بقوة السلاح، فلم يكن للأحزاب الأُخرى المعارضة أي دور في ظل وجود الحزب الحاكم[2]. كما أنَها انتهجت سياسة محاولة توريث الأبناء للحكم، فبعضها نجح في ذلك كما هو الحال في سورياً وبعضها الآخر فشل كما في مصر أيام حكم حسني مبارك، واليمن أيام علي عبدالله صالح.

٥- هنالك فجوة بين الرئيس والمحكومين في الأنظمة الجمهورية العربية، حيث لا يوجد رابط أو صلة بينهما، كما أنَ هذه الأنظمة لا تمتلك المرونة السياسية في التعامل مع جماهيرها وإجراء الإصلاحات المناسبة. لذا من الطبيعي أن تبقى هذه النظم مضطربة من داخلها[3].

٦- بالرغم من ولادة تجربة حزبية لا بأس بها في بعض الأنظمة الجمهورية العربية. إلَا أنَ الرئيس بقي رهن ضغوطات حزبه الحاكم والقوى العسكرية، والتي أدت بدورها إلى زعزعة النظام وعدم استقراره[4].

٧- فشل شعارات الحركة القومية العربية التي نادت بمبادئ التحرُّر والاستقلال في تحقيق أهداف شعوبها[5].

---

(١) مقابلة مع السفير المغربي بالأردن-مبنى السفارة المغربية تاريخ٢-٧-٢٠١٣م.

(٢) المديني، توفيق، ٢٠١١م، مرجع سابق، ص١٢٣-١٢٥.

(٣) كيالي، ماجد، مجلة شؤون عربية، مرجع سابق، نفس الصفحات.

(٤) البدري، حسن، ١٩٨٠م، في الوحدة والتعاون العسكري العربي، المستقبل العربي، المجلَد ٢، العدد ١١، ص٩-١٠.

(٥) علوش، ناجي، ١٩٩٧م، الحركة العربية القومية في مائة عام ١٨٧٥-١٩٨٢ الإصدار الأول، دار الشروق للنشر والتوزيع-عمان، ص٥٩٤.

أمّا أهم العوامل التي كان لها دور مباشر في تأزيم الأنظمة الجمهورية العربية، والتي أوصلتها إلى مرحلة من عدم الاستقرار ومن ثَم الانقلاب على الحكم وتغيير النظام، فسيجري تقسيمها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية وعلى النحو التالي:

المطلب الأول: العوامل الداخلية

تعرَضت الأنظمة الجمهورية العربية منذ قيامها حتى وقتنا الحاضر، إلى مجموعة من المؤثرات الداخلية التي أضعفت عملية ثباتها، واستمرارها. حتى وصلت إلى مرحلة من عدم تقبُّل الجماهير لسير العملية السياسية، فخرجت الثورات الاحتجاجية منادية بإسقاطها، ولضرورات الدراسة، لا بد من تناول أهم هذه العوامل بالتفصيل وكما يلي:

أولاً: فشل الشعارات القومية التي نادت بها الأحزاب العربية

شهد النظام العربي منذ خمسينيات القرن الماضي حركات قومية نادت بالوحدة والتحرُّر من الاستعمار، تجلَت معظمها في الجمهوريات العربية، حيث تمكَنت هذه الحركات من إثبات نفسها، خاصة في مسألة حلف بغداد عام ١٩٥٥م، وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦م، والتصدي للعدوان الثلاثي على مصر في نفس العام، والوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨م، وكانت الجماهير العربية قد لعبت دوراً هاماً في هذا المضمار، إلَا أنَه ومع هزيمة عام ١٩٦٧م بدأ دور تلك الحركات يضعف وأخذت الإخفاقات المتكررة تهدد بقائها، حيث انهارت الوحدة السورية المصرية عام ١٩٦١م، وظل التيار العام يشير إلى أنَ هذه الاتفاقيات والقمم التي كانت تجري بين العرب ليس لها فاعلية[1].

وهكذا فلقد فشلت الحركة القومية في تحقيق أهدافها وإرادة أمَتها العربية في الوحدة والتحرُّر. إذ كانت أهدافها وهمية، فلم تكن تمتلك القدرة النظرية والعملية للقيام بذلك، كما لم تعش الشعارات التي نادت بها هذه الحركات طويلاً، وقد تمَثل ذلك في تبدُّد شعارات جمال عبدالناصر القومية بسبب ضعف برامجها وعدم قدرتها على قراءة الواقع. كما

(١) بوتفليقه، عبدالعزيز وآخرون، مرجع سابق، ص٦٢-٦٦ .

أدَت عملية المبالغة في استخدام شعارات الأنا وتمجيد الهوية العربية إلى الابتعاد عن القضايا الأساسية التي كانت تدور في المنطقة والتي فرضتها التطورات العالمية، فلم يستطع الفكر القومي إقامة موائمة بين ما هو موجود على أرض الواقع من متغيرات على الساحة العالمية والإقليمية وبين شعاراته فبقي جامداً في مكانه[1].

ثانياً: الشرعية في الأنظمة الجمهورية العربية

تعرَضت الأنظمة الجمهورية العربية لموجة من رياح التغيير، أثَرت على سياساتها الداخلية والخارجية، لأنَ معظمها استند إلى شرعية انقلابية. لقيت هذه الأيديولوجية قبولاً بين أفراد الشعب، متأثرة بكاريزما بعض القادة وفكرهم الثوري، كونها ركَزت على معاني العدل والمساواة والحرية والاستقلال، ولكن الملاحظ أنَ ممارسات هذه الأنظمة وشعاراتها، جعلت الجماهير تنسى القضية الأساسية التي ثارت من أجلها وهي المشاركة السياسية، وأشغلتها بالقضايا القومية، لكنَ المهم هنا أنَ هذه الأنظمة كانت تدرك حقيقة أنَ اعتمادها على أيديولوجية ثورية انقلابية سيجعلها عرضة لعدم الاستقرار والتغيير[2].

قد يجد البعض في الأيديولوجية الثورية مصدراً يمثِّل عقداً اجتماعياً بين الأنظمة والشعب، من خلال التزام الأنظمة بتحقيق مجموعة وعود وأهداف قومية ووطنية، مقابل احتكارها للسلطة. بعكس الأنظمة الملكية فقد كان العقد بينها وبين أفرادها بالتراضي الحر. وبالتالي كان مستوى تحقيق الأنظمة الملكية للإصلاحات مقبولاً لدى شعوبها، في حين ما حقَقته الأنظمة الجمهورية لا يتعدى المستوى الأدنى من الوعود التي أعطتها للجماهير. إنَ ممارسات الأنظمة الجمهورية السياسية والاقتصادية، لم تكن ترتكز على أُسس موضوعية، فكانت كثيراً ما تصل إلى مرحلة العجز في تحقيقها. كما تمتَعت معظم الأنظمة الجمهورية العربية ببعض الدعم الجماهيري فترة الحرب الباردة، إلَا أنَها كانت

---

(١) علوش، ناجي، مرجع سابق، ص٥٤٥-٥٤٦و٥٩٤-٥٩٥و٦٢٠.

(٢) القطاطشة، محمد، مرجع سابق، ص١٨٢-١٨٣.

فاقدة لشرعيتها كونها نظرت إلى السلطة بأنها حق اكتسبته بالقوة، فحوَلت البلاد إلى ملكية خاصة دون النظر إلى ما تعانيه شعوبها[1].

ثالثاً: تداول السلطة في الأنظمة الجمهورية العربية

يُعد موضوع تداول السلطة من المشاكل التي تسيطر على الأنظمة الجمهورية العربية، وبالرغم من أنَ معظم دساتيرها دعت إلى الإصلاح السياسي، فعملت على تحديد هذا المفهوم وآلياته، إلَا أنها عانت كثيراً على المستوى التطبيقي من عدم وجود التزام بتلك الدساتير، فقامت معظم هذه الأنظمة بتعديل التشريعات والقوانين التي لا تخدم الحزب الحاكم. وبذلك تعدَدت مظاهر الاستيلاء على السلطة في الأنظمة الجمهورية، كالانقلابات العسكرية والثورة والاغتيال والإعفاء والإقصاء. وغلب على هذه الأنظمة الحكم الفردي والنخب المقرَبة، حتى وصل بعضها إلى الاستقرار المسيطر عليه من حزب واحد، فلم يعد للجماهير أي دور بالرغم من أنَ هذه الثورات قام بها الشعب من أجل تحقيق مطالبه[2].

كان أمام الأنظمة الجمهورية فرصة في إعادة بناء نظام جديد على أساس صحيح بعد اعتلائها السلطة. إلَا أنَ عملية البناء لم تختلف عما سبقها، فظلَت هذه الأنظمة ضعيفة وغير فاعلة، كذلك كان للتدخل الخارجي دوراً في تداول السلطة، سواء كانت السلطة موالية للغرب أو غير موالية، لأنَ ذلك يعتمد على مصالح تلك الدول من السلطات الحاكمة، والملاحظ أنَ التدخل الخارجي في الأنظمة الملكية- في ذات السياق- جاء محدوداً، لأنَ انتقال السلطة فيها محسوم بمن سيتولى الحكم وراثياً دستورياً. أمَا في الأنظمة الجمهورية فلا يُعرف من سيأتي إلى السلطة، وبالرغم من استخدام بعضها أساليب وطرق مختلفة لإحداث إصلاحات، إلَا أنها كانت شكلية لا تمس جوهر عملية تداول السلطة، كما

(١) والي، خميس حزام، مرجع سابق، ص١١٣و١١٥-١١٦.

(٢) الحضرمي، عمر حمدان، ٢٠٠٦م، تداول السلطة والدساتير في الأنظمة السياسية العربية، دراسات:العلوم الإنسانية والإجتماعية، مج٣٣، ع٣، ص٤٦٧، و٤٧١-٤٧٢.

كان لعدم مصداقيتها في تنفيذ وعودها أن انعدمت الثقة بها، فكان لا بد لهذه الشعوب في النهاية من رفض تلك الأنظمة(1).

يُذكر أنَ الحالة الوحيدة التي شهدت تداولاً سلمياً للسلطة في الأنظمة الجمهورية العربية كانت في السودان بعد الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٥م. حيث انحاز الجيش للشعب وكان على رأسه الفريق أول "عبدالرحمن سوار الذهب"، فعند استلامه للحكم للفترة الانتقالية لم يسع إلى الاحتفاظ بالسلطة، بل اتَفق مع القوى السياسية التي شاركت في الانتفاضة أن تكون مدة رئاسته سنة واحدة (١٩٨٥-١٩٨٦م)، ويسلِّم السلطة بعدها وهذا ما حدث فعلاً(2).

رابعاً: نظام الحزب الواحد(حكم القلَة)

لم تعرف البلاد العربية العمل الحزبي الحقيقي من قبل بسبب التركيبة الإجتماعية والدينية، فلقد كان لهيمنة الحكم العثماني ثـمَ الاستعماري الغربي بالإضافة إلى الخطر الصهيوني، دور في تقسيم البلاد، وعلى أثر ذلك نشأت وتطوُّرت الأحزاب السياسية في المنطقة العربية، للتعبير عن رفضها لحكم المستعمر، وتشكِّل بذلك تكتلات تنادي بحقوق الجماهير في الاستقلال والحرية. فانتشرت الأحزاب في أنظمتنا العربية، وغالباً ما كانت تسعى هذه الأحزاب إلى الوصول إلى سدة الحكم، وعندما وصلت إلى السلطة سيطرت على معظم الأنظمة الجمهورية ظاهرة عُرفت بنظام الحزب الواحد، حكمت لفترات طويلة من عمر هذه الأنظمة(3).

---

(١) زرنوقه، صلاح سالم، ٢٠١٢م، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي(منذ الإستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٣٦، ص١٢٢و١٢٤-١٢٦.

(٢) العباسي، سرحان غلام حسين، ٢٠١١م، التطورات السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٣-٢٠٠٩ دراسة تاريخية وثائقية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، ص٢٠.

(٣) هادي، رياض عزيز، ١٩٩٥م، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص١٩و٤٥-٤٧و٤٩.

وظاهرة نظام الحزب الواحد تقتضي وجود حزب واحد مسيطر، له الحق القانوني (كما وضعوه) والفعلي بالعمل في البلاد. وهي راسخة في الأنظمة الجمهورية منذ خمسينيات القرن الماضي، فكانت البداية في مصر حيث ظهر حزب هيئة التحرير (١٩٥٣-١٩٥٦م)، ثمَ الإتحاد القومي، وجبهة التحرير في الجزائر عام (١٩٥٤م)، وفي تونس الحزب الحر الدستوري الجديد عام ١٩٥٦م، وغيرها من نماذج الحزب الواحد التي ظهرت في الدول العربية الجمهورية في فترة لاحقة، كحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا، والذي ما زال يحكم حتى الآن، وفي العراق حيث انتهى بسقوط الدولة عام ٢٠٠٣م، وكذلك في مصر تحت إسم "الحزب الوطني"، حيث انتهى بسقوط حسني مبارك عام ٢٠١١م. ويرى أنصار الحزب الواحد، أنَه يحقق الوحدة ويبعد النزاعات على السلطة، وأنَه الحل الوحيد للتنمية السريعة[1].

إنَ الواقع العملي لنظام الحزب الواحد يختلف عمَا ادعاه أنصاره، حيث أنَ العمل السياسي والسلطة في نظام الحزب الواحد محصوران في قادته وأعضائه، كما يسيطر الحزب على البرلمان والحكومة، فلا يسمح لأيٍّ من الأحزاب الأخرى بمنافسته، فتصبح عملية الانتخاب عملية شكلية، ويسعى الحزب بذلك إلى التخلُّص من غير المرغوب بهم في الدولة، ممَا يؤكِّد تفرُّده بالسلطة و بمؤسسات الدولة ضمن أيديولوجية يرسمها أعضاءه[2].

إنَ واقع الأنظمة الجمهورية التي تبنَت نظام الحزب الواحداً قد فشلت في تقديم الحلول السياسية والاجتماعية لشعوبها لتنفرد بالسلطة المطلقة. فعلى الرغم من شعبيتها في بداية حكمها، إلَا أنَها تهاوت عندما أصبحت فكرة الحزب الواحد مقدَسة لا يجوز الخروج عليها. كما هو الحال في مصر وليبيا واليمن وتونس والعراق.

---

(١) المرجع السابق، نفس الصفحات.

(٢) الخطيب نعمان أحمد، ١٩٩٤م، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، جامعة مؤتة- الكرك، ص٢٥٩-٢٦٠.

خامساً: غياب الديمقراطية والتعددية السياسية

أشغلت الأنظمة الجمهورية - كما أسلفنا سابقاً - شعوبها بقضايا التحرر والاستقلال، فكان اهتمام الحركات القومية بهذا الأمر مبرراً لها لتأجيل الديمقراطية وعدم إدراجها ضمن أولوياتها، كما أنَ معظم الأنظمة الجمهورية كانت قد انسجمت مع التيارات الشيوعية والاشتراكية في الشرق، والتي بدورها وقفت ضد الديمقراطية، حيث رأى الماركسيون أنَ الديمقراطية تؤدي إلى سيطرة الطبقة البرجوازية على باقي أفراد الشعب. كذلك ادَعت الأنظمة الجمهورية أنَ عملية النضج السياسي لم تكتمل في دولها لممارسة الديمقراطية(1). بالإضافة إلى ذلك فقد رأت هذه الأنظمة أنَ التعددية السياسية تؤثر سلباً على الوحدة الوطنية، لكن الواقع أثبت أنَ الوحدة الوطنية لم تصمد أمام التحوُلات الاجتماعية والسياسية والنزعات الاستقلالية وتغييب لغة الحوار والتعددية التي واجهتها الأنظمة الجمهورية، فوقعت انقسامات داخل أحزاب السلطات الحاكمة مثل (تونس والجزائر)(2).

ويُعزى في بعض الأحيان غياب الديمقراطية في الأنظمة الجمهورية إلى ظهور الزعامات السياسية، التي كانت قد لقيت شعبية واسعة بين الناس وذلك من خلال مواقفهم القومية، وهذا ما جعلهم يستمرون في الحكم لفترات طويلة دون الانتباه إلى ممارساتهم، لتتولَد نظم قمعية تحارب الحريات العامة، ولا تسعى لوضع أساس للبنية الديمقراطية(3)، فاستبعدت ممارسة التعددية بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية والخوف من الوقوع في خطر الخصوصيات(4).

(1) الكتبي، ابتسام وآخرون، ٢٠٠٤م، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، ص٥٣ .

(2) عبدالله، ثناء فؤاد، ٢٠٠١م، الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، ص١٧٩-١٨٠ .

(3) عبيد، منى مكرم، ١٩٩٩م، إشكالية تداول السلطة في العالم العربي:خبرة الماضي وآفاق المستقبل، المنتدى-عمان، المجلَد١٤، العدد١٦٥، ص٥.

(4) الكواري، علي خليفة، ٢٠٠١م، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي، المجلَد ٢٣، العدد٢٦٤، ص١٠٤-١٢٥.

إنَ فشل الزعامات وانتشار الفساد قد أثَر على استقرار الأنظمة الجمهورية، ليتحوَل معظمها إلى أنظمة قمعية تمارس الاضطهاد ضد شعوبها، بدلاً من الإيفاء بالوعود التي أطلقوها في شعاراتهم(١).

وكان للإدراك السلبي للديمقراطية- من قبل البعض- ربطهم ما حصل في الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥م) من انقسامات كان سببها الديمقراطية، وكما هو الحال أيضاً عندّما حُل البرلمان في الكويت عام ١٩٧٦م وخشية تكرار تجربة لبنان(٢).

والحقيقة أنَ واقع الأنظمة الجمهورية لا يُظهر تمسكاً حقيقياً بالديمقراطية والتعددية، وما زالت بعض الاعتقادات لدى الأنظمة الجمهورية بأنَ المجتمعات العربية لم تصل إلى مرحلة النضوج السياسي ليتم تقبل الديمقراطية والتعددية فيها.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

لقد واجهت المنطقة العربية منذ عشرينيات القرن الماضي وضعاً استعمارياً عمل على تقسيم البلاد العربية وإخضاعها لإرادته، لذا فلقد تركزت الاحتجاجات والحركات الثورية ضدها(٣). وفي ظل هذه الظروف دخلت الأفكار الشيوعية على البلاد العربية، كالحزب الشيوعي المصري في عام ١٩٢٠م، والحزب الشيوعي في سوريا ولبنان عام ١٩٢٥م، وفي العراق عام١٩٣٥ م، وفي الجزائر عام ١٩٣٦م، أمَا في السودان فكان في عام ١٩٤٦م، حيث تأثَر الأخير بالحزب الشيوعي المصري ولكنه أخذ بفكرة "سودنة الفكر الشيوعي" بما يتطابق ومعالم المجتمع السوداني. كما لم تعترف هذه الأحزاب بفكرة قيام

(١) يعقوب، محمد حافظ، ١٩٩٢م، العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي، ط١، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية-رام الله، ص١١٢.

(٢) النجار، غانم، ٢٠٠١م، واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج، المستقبل العربي، المجلَد٢٤، العدد٢٦٨، ص٩٣.

(٣) المديني، توفيق وآخرون، ٢٠٠٣م، الأحزاب والحركات الشيوعية والماركسية العربية، ج١، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية-دمشق ، ص٥٦.

الوحدة العربية، وبعد أن حصلت معظم الدول العربية على استقلالها، وما رافقها من أحداث كالعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وانتصار ثورة العراق ١٩٥٨م، وظهور الحركات الشعبية المنادية بالتحرر السياسي والاجتماعي والاقتصادي، غيرَت الحركات الشيوعية موقفها من الوحدة العربية؛ فاعترفت الأحزاب الشيوعية بالقومية العربية والوحدة[1].

تبنَت بعض الأحزاب في الأنظمة الجمهورية أفكار الحركة الشيوعية(الماركسية)، التي ظهرت في الإتحاد السوفيتي عام ١٩١٧م على يد كارل ماركس، والتي ارتكزت على دعم الحركات القومية والتحررية. تمتَعت بعض الأنظمة الجمهورية الاشتراكية بخصوصية، فوجدت أنَ هنالك تقارباً في مبادئها وأفكارها مع الفكر الشيوعي، فربطت نفسها بالشيوعية الماركسية[2]، بالمقابل هنالك أنظمة جمهورية عربية أخرى، كانت قد اتجهت نحو الشيوعية الغربية كالجزائر؛ حيث كانت مرتبطة بالحزب الشيوعي الفرنسي[3].

وفي ظل علاقة الأنظمة الاشتراكية العربية بالشيوعية، لا بد أن نبحث في هذا المطلب طبيعة هذه العلاقة، من خلال دراسة طبيعة النظام الدولي في هذه الفترة، والعلاقة بين الأنظمة الجمهورية العربية والإتحاد السوفيتي، ومعادات هذه الأنظمة للرأسمالية الغربية المتمثِّلة بالولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: طبيعة النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة

ما أن انتهت الحرب العالمية الثانية وبدأت مرحلة الحرب الباردة، حتى انقسم العالم إلى نظام ثنائي القطبية، المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي ممثلاً بالإتحاد السوفيتي "سابقاً"، وظهر الأخير كدولة اشتراكية في العالم، دعمت

---

(١) المديني، توفيق، ١٩٩٠م، القضية القومية في وعي الحركة الشيوعية العربية، الوحدة، المجلد ٦، العدد٦٨، ص١٦٤-١٦٦.

(٢) المديني، توفيق وآخرون، ٢٠٠٣م، مرجع سابق، ص٣٤و٤٠-٤٣و٦١.

(٣) المديني، توفيق، ١٩٩٠م، مرجع سابق، ص١٦٤.

قيام العديد من الدول في أوروبا الشرقية والصين وآسيا وكوبا، حيث انتهجت هذه الدول نُظماً سياسية واجتماعية مختلفة عمّا كان سائداً وقت الاستعمار ومغايراً للنظام الرأسمالي الغربي. وتمكّنت من إعادة الإعمار والتخطيط لبلدانها على أسس أيديولوجية وسياسية واحدة. وهكذا ومع انتشار النظام الاشتراكي في تلك الدول، تشكّل ما يعرف ب"المعسكر الاشتراكي"، الذي يوازي المعسكر الرأسمالي الغربي وينافسه، وهذا من شأنه أن أثار حفيظة الولايات المتحدة على نظامها الرأسمالي، حيث وجدت في النظام الاشتراكي أنّه "العدو" الرئيسي لها ولا بد من القضاء عليه وإنهائه. استمرّت الحرب الباردة بين القوتين العظميين وشملت دول العالم الثالث، حيث بقي الإتحاد السوفيتي يدعم البلدان ذات الطابع الاشتراكي، والولايات المتحدة الأمريكية تدعم الأنظمة الرأسمالية الموالية لها(1).

وهكذا انبعثت الاشتراكية كنظام عالمي على نطاق واسع، وظهرت الجمهوريات الاشتراكية المنادية بالإصلاحات الشاملة في الدولة ونبذ الاحتلال والظلم، ومناهضة البرجوازية، وبالرغم من أن الحركة الاشتراكية كانت قد اصطدمت بأصحاب المذهب الرأسمالي، الذين يسيطرون على وسائل الإنتاج، إلّا أنّها لقيت دعماً لنفوذها من فئة العمال والفلاحين، حتى قويت شوكتها، وبذلك تكون الثورة الاشتراكية قد حققت تقدُّماً على الرأسمالية الغربية، سعت من خلاله إلى تحقيق مصالح مشتركة، وكان مما ساعد وبشكل مباشر على ظهور الدول الاشتراكية، ذلك الدور الذي قام به الإتحاد السوفيتي في أوروبا وآسيا، حيث استولت الأفكار والمبادئ الشيوعية على عقول الجماهير، كما أنَ الدول التي تحرَرت من الاستعمار ظهرت فيها ثورات تنادي برفض أنظمة الحكم القديمة، فلم تعد الظروف الجديدة تخدم البرجوازيون كما كان من قبل في عهد الاستعمار، بالإضافة إلى أنّه كان لهزيمة اليابان وألمانيا من قبل السوفييت، أن فتحت المجال لمكافحة الرأسمالية بشكل أكبر من قبل أفراد الشعب، الذين عانوا من ظلم الرأسمالية(2).

---

(1) عبدالفتاح، سميح، ١٩٩٦م، انهيار الإمبراطورية السوفيتية، الإصدار الأول، دار الشروق للنشر والتوزيع-عمان، ص٢٣-٢٤و٣٤.

(2) كيرنتسوف، فيدوروف، ١٩٧٦م، عصر انهيار الرأسمالية وتطوُّر الاشتراكية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر-بيروت، ص٣١و٣٣-٣٤و٣٦-٣٧.

وكانت المنطقة العربية قد تأثرت بتلك المتغيِّرات، فظهرت الأفكار الاشتراكية في الأنظمة الجمهورية، ووثَقت صلتها بالإتحاد السوفيتي كراعي للمنظومة الاشتراكية العالمية، وبذلك انسجمت مع الأيديولوجية الاشتراكية كونها خادمة لمصالحها ومتَفقة مع أفكارها، في حين لم تتَفق مع الرأسمالية الغربية القائمة على الاحتكار. كما ظهرت الأحزاب الشيوعية التي تبنَت النموذج الماركسي في البلدان العربية،كجزء من العالم الاشتراكي، حيث التقت المبادئ والأفكار الشيوعية لهذه الأحزاب مع الأنظمة الجمهورية العربية ذات الطابع الاشتراكي[1].

في ظل هذه التطوُّرات انتهجت الولايات المتحدة سياسة سعت بها إلى تقويض دور الاشتراكية في العالم، وخاصة في البلدان النامية التي تخلَصت من الاستعمار حديثاً، وتبنَت الأيديولوجية الاشتراكية. فقد عمل النظام الأمريكي على إيجاد صيغة توافقية بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، لاحتواء النظام الاشتراكي ومن ثم إنهاءه تدريجياً، وبرَرت الرأسمالية ذلك بأنَ الاشتراكية؛ ما هي إلَا نظاماً صناعياً ذو أيديولوجية اشتراكية. وهكذا حاول النظام الأمريكي أن يقرِّب وجهات النظر بين النظامين، ورأى أنَ هذا التوافق سيتحوَل مع مرور السنين وتقُدم التكنولوجيا واستغلال نقاط ضعف النظام الاشتراكي، إلى سيطرة للنظام الرأسمالي في ظل غياب الحريات العامة في الأنظمة الاشتراكية. وبذلك سعت أميركا إلى السيطرة على البلدان النامية التي يمكن أن تمد البلدان الاشتراكية بمصادر القوة وإعادة خلق نوع من التبعية لها، من خلال سيطرتها على الأسواق ورأس المال ومحاربة الوحدة بين الدول النامية والاشتراكية[2].

لقد أفضى الصراع الطويل بين قوى الشمال والجنوب عمَا كان يخطط له الأمريكيون، حيث ترجم على أرض الواقع بسقوط الإتحاد السوفيتي وانهيار الشيوعية معه

---

(١) بريماكوف، أفجيني، ١٩٨٥م، الشرق بعد انهيار النظام الاستعماري، دار التقدم-موسكو، ص٥٤ و٥٧-٥٨.

(٢) أمين، سمير وآخرون، ١٩٩٢م، العرب في عالم أحادي القطب، دار كنعان للدراسات والنشر-دمشق، ص١١٣-١١٥.

بعد انتهاء الحرب الباردة. وهذا بدوره جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على العالم بنظامها الرأسمالي، أمّا الجمهوريات العربية التي كانت قد تبنَت الأيديولوجية الاشتراكية، فإنَ الإتحاد السوفيتي حامل لواء الشيوعية كان قد انهار ولم يعد لديها ما تحتمي به، بالإضافة إلى أنَ أيديولوجيتها لم تعد تتَفق مع النظام الرأسمالي الغربي الجديد، لذا عاشت هذه الأنظمة في حالة من عدم الاستقرار، حتى أنَ بعضها كان قد تشبث بالاشتراكية رغم زوالها.

ثانياً: العلاقة بين الأنظمة الجمهورية العربية والإتحاد السوفيتي "سابقاً"

أظهر الإتحاد السوفيتي نشاطاً بالغ الأهمية تجاه تطبيق الشيوعية في المنطقة العربية في الفترة التي تلت الاستعمار الغربي لها. وكان في منظور السوفييت أنَ ذلك سيؤدي إلى التغلُب على الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً، وأنَ مشروع الشيوعية سيغزو العالم بأكمله. لقي هذا المشروع بعض الدعم من الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية، إلَا أنَ أياً من تلك الدول لم تظهر عن أيديولوجية شيوعية صراحة، وإنَ ما حصل في الأنظمة الجمهورية العربية أنَها اتجهت نحو الإتحاد السوفيتي لأنَ مصالحها تتَفق معه(1).

نجح الإتحاد السوفيتي سياسياً وحزبياً في التقارب مع بعض الأنظمة الجمهورية العربية، وظهر ذلك في انسجام الجمهوريات العربية مع الأفكار الشيوعية، كتبنِّيها لنظام الحزب الواحد. فالحزب الواحد عند الجمهوريين يمثِّل حزب وحدة وطنية، ولا يمثل طبقة بذاتها بل الشعب بأكمله، فهو يضمن استقرار النظام ويمنع النزاع على السلطة بين الأحزاب، كما أنَه لا ينسجم مع الأفكار الليبرالية للديمقراطية الرأسمالية(2).

ومن المتغيرات التي ظهرت على الساحة الدولية، وكان لها دور في توجُّه الجمهوريات العربية نحو إقامة علاقات مع الإتحاد السوفييتي، هو إنشاء الدولة اليهودية

---

(1) زبينجو، بربجسنكي، ١٩٨٩م، الفشل الكبير، ميلاد وموت الشيوعية في القرن العشرين، مركز الكتب الأردني، ص٢٦٧-٢٦٨.

(2) هادي، رياض عزيز، مرجع سابق، ص٤٦-٥١.

عام ١٩٤٨م، وبدعم من دول الغرب ممثَلة ببريطانيا، ثمَ الولايات المتحدة الأمريكية، فلقد بدأ ذلك ينعكس على انتماءات الأنظمة الجمهورية العربية، من خلال معاداتها للنظام الرأسمالي الأمريكي وانتهاجها للأيديولوجية الاشتراكية. وبالرغم من أنَ هزيمة العرب عام ١٩٦٧م كانت قد شكلت تغيُّراً في توجُّهات الأنظمة الجمهورية العربية، إلَا أنَ ذلك لم يكن لينهي العلاقة تماماً بين هذه الأنظمة والسوفييت، بل ظلَت العلاقة قائمة حتى بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي وكما هو الحال في سورية[١].

فقدت معظم الأنظمة الجمهورية بانهيار الإتحاد السوفييتي، قوَة عظيمة كانت تقف معها وتساندها. كما في النظام العراقي والليبي واليمني ومصر- نسبياً، فواجهت العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتمَ تهميش دورها دولياً خصوصاً في ظل وجود القطب الأوحد على رأس هرم السياسات الدولية، الداعم للرأسمالية والدولة اليهودية، ولذلك وصلت هذه الأنظمة إلى حالة من عدم الوضوح في ايدولوجيتها السياسية المتَبعة، مما أثَر على ثباتها واستقرارها[٢].

ثالثاً: علاقة الأنظمة السياسية الجمهورية العربية بالغرب(أميركا)

لم تتناغم الأنظمة الجمهورية العربية مع الديمقراطية الغربية التي جاء تطوُّرها بشكل تدريجي وساعدتها ظروفها في الوصول إلى هذه المرحلة من التقدُّم المبني على وجود المعارضة والرأي العام كأساس في بنية النظام وتداول السلطة. وفي ظل وجود أنظمة جمهورية عربية تميل إلى تركيز السلطة والثروات في يد فئة معينة، فإنَه من الصعب الانسجام بينها وبين الديمقراطيات الغربية. ومن الواضح أنَ الطرق والأساليب التي انتهجتها الدولة الاشتراكية، كانت تلتقي مع ما تطمح إليه الأنظمة الجمهورية العربية، كمحاولة

---

(١) موقع إلكتروني- شبكة البصرة، الأحد ٢ كانون الأول ٢٠١٢م، المسألة الشرقية. . . تأصيل تاريخي، http://www. albasrah. net/ar_articles_2012/1212/qarib_021212. htm تاريخ المشاهدة ٢٠-٨-٢٠١٣م.

(٢) ربيع، جمال، ١٩٩٣م، ماركسية العرب وانهيار السوفييت، ط١، ص١٦٨-١٧

هـذه الأنظمـة الإسراع في التنميـة والسـيطرة عـلى الاقتصـاد وتوجيهـه لتحقيـق العدالـة الاجتماعية[1].

لقد أدّى ظهور الاشتراكية في المنطقة العربية بعـد انهيـار الأنظمـة الاسـتعمارية إلى تغيُّرات جذرية في العلاقات الدوليـة، حيـث شـهدت تقاربـاً بـين البلـدان الجمهوريـة - الخارجة من الهيمنة الغربية- مع النظام الاشتراكي، لذا أظهرت الأنظمة الجمهورية عدائها للنظام الرأسمالي الذي كان يشـكِّل خطـراً عـلى مبادئهـا وأفكارهـا، كـما أنـه يُعـد الـداعم الأساسي لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين. مـن هنـا بـدأت الرأسـمالية ممثَلـة بالولايـات المتحدة الأمريكية بمحاولة إيجاد حلول بديلة لإعادة استقطاب الدول التـي خرجـت عـن فلكها وربطت نفسها بالاشتراكية. فقامت باستغلال الظروف الاقتصـادية لتلـك الـدول، إلَا أنها أخفقت كثيراً في هذه المرحلة جراء اشتداد الحركات المقاومة للرأسمالية، لذا لجـأت بعدها إلى طرق أخرى تعيد فيها سيطرتها على البلدان العربية، كـالتَحكم بمصـادر الغـذاء الأساسية، ونشر الشركات متعددة الجنسيات مـع زيـادة الاسـتثمارات في المنطقـة العربيـة بشكل يربط المنطقة بمصالحها، فساعدت هـذه الشرـكات عـلى تشـكُّل صـيغة اسـتعمارية جديدة، لكنها غير مكتملة في ظل ظهور النفط، وبـالرغم مـن عـودة النظـام الرأسـمالي إلى الظهور من جديد في المنطقة العربية وخاصةً بعد انهيـار الاشـتراكية، إلَا أنَ ذلـك لا يعنـي انتصاراً كاملاً له، فتطوُّر الأنظمة الجمهورية العربية له نزعـة خاصـة بتعقيداتـه وعلاقاتـه السياسية والاقتصادية العالمية، وهذا من شأنه أن يقوِّض النظام الرأسمالي[2].

من خلال ما تقدم يبدو أن معظم الأنظمة الجمهوريـة العربيـة كانـت قـد ربطـت نفسها بالمبادئ والأفكار الاشتراكية، وانسجمت بعض الأحـزاب الشـيوعية العربيـة مـع النظـام الشـيوعي الماركسيـ، وهكـذا اسـتمرَت معظـم البلـدان العربيـة ذات الأنظمـة الجمهورية طيلة الفترة التي تلت استقلالها حتـى انهيـار الإتحـاد السـوفيتي عـام ١٩٩١م،

---

(١) الجمل، يحيى، ١٩٦٩م، الأنظمة السياسية المعاصرة:الديمقراطية التقليدية، الـدكتاتوريات الفرديـة، الأنظمة الماركسية، دول العالم الثالث، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع-بيروت، ص٢٩٣-٢٩٥

(٢) بريماكوف، أفجيني، مرجع سابق، ١١٧--١٣٢و١٦٣و١٩٣-١٩٤.

منتهجة المذهب الاشتراكي ورافضة الديمقراطية الرأسمالية، ومع انهيار الإتحاد السوفيتي وسيطرة الرأسمالية الديمقراطية الليبرالية على العالم، أصبحت توجُّهات الأنظمة الجمهورية العربية غير واضحة، فلقد انهارت الشيوعية التي كانت تساند بعضها، كما لا تستطيع أن تنسجم هذه الأنظمة مع الرأسمالية الغربية.

الفصل الرابع

النظام السياسي الملكي العربي: (المغرب دراسة حالة)

يلتفت في هذا الفصل إلى دراسة حالة قائمة من بعض الأنظمة السياسية الملكية العربية، لتكون دراسة تحليلية ومقارنة على ما ورد في متن دراسته، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: النظام السياسي المغربي (النشأة والتطوُّر، الشرعية، التعددية والمشاركة السياسية، توزيع القيم السلطوية وانتقال السلطة، وطبيعة النظام).

المبحث الثاني: الإصلاحات السياسية في المغرب وأثرها على استقرار وثبات النظام.

المبحث الأول

النظام السياسي المغربي

المطلب الأول :نشأة وتطوُّر النظام، ومصدر شرعيته

أولاً: نشأة النظام وتطوره

"إنَ الحياة البشرية قديمة جداً في المغرب أفالمغرب كان يعج بالسكان منذ عصور ما قبل التاريخ"، والأصل السلالي للسكان المغاربة لا يعود إلى منبت واحد، فلقد توافد عليه هجرات عديدة، وامتزجت تلك الأقوام مع بعضها لتكوِّن الإنسان المغربي. ومع وصول الفتوحات الإسلامية إلى المغرب في القرن السابع الميلادي زمن الخليفة الأموي الثاني يزيد بن معاوية، وبقيادة القائد العربي المسلم عقبة بن نافع، فلقد تمَ تحرير البلاد من البيزنطيين، وبدأ يظهر مبدأ الملكية الوراثية المبنية على البيعة، وهكذا انتشر الإسلام واللغة العربية- لغة القرآن في البلاد، وتوحَدت معظم القبائل التي كانت تقطن المغرب على أسس العقيدة الإسلامية، كالبربر الأكثر انتشاراً والجرمان والسلت والفينيقيين والرومان والأفارقة والعرب المسلمين[1].

ومع وصول إدريس بن عبد الله المحض العلوي الهاشمي، وهو من ذرية علي بن أبي طالب "كرم الله وجهه" إلى المغرب الأقصى، أسَس دولة الأدارسة في شمال المغرب سنة٧٨٨م، وقد مات مسموماً جاء بعده إدريس الثاني الذي أسس مدينة فاس وعدد المدن الإسلامية الأخرى سنة ٧٨٩م، واستطاع نشر الإسلام ومحاولة النهوض بالبلاد[2] وفي

---

(١) عسّه، أحمد، ١٩٧٤-١٩٧٥م، المعجزة المغربية، ط١، دار القلم للطباعة-بيروت، ص١-٢و١٢-١٧.

(٢) فورمورين، بيير، ٢٠٠٢، مغرب المرحلة الانتقالية، ط١، منشورات طارق-الدار البيضاء، ص١٠.

القرن الحادي عشر جاءت دولة المرابطين بقيادة يوسف بن تاشفين، وأسسوا دولتهم وعاصمتها مراكش سنة ١٠٦٩م[1].

وصل الموحدون إلى الحكم بقيادة عبدالمؤمن بن علي في سنة ١١٣٠م، واستطاعوا بسط نفوذهم على المغرب الأقصى كاملاً. وبعد أن أخذت دولة الموحدين تضعُف وصل إلى الحكم قبيلة أمازيغية عُرفوا بالمرينيون، حيث حكموا المغرب ابتداءاً من العام ١٢٥٨م ولأكثر من قرنين. ثمَ حكم بعدهم الوطاسيون منذ عام ١٤٧١م ولبضعة قرون، إلى أن عادت العائلة السعدية والتي تنحدر من نسل النبي، "صلى الله عليه وسلَم"إلى الحكم سنة ١٥٥٥م، تساندها بعض التيارات الدينية، لكنَهم لم يسلموا من خطر المعارضة الداخلية التي أنهت حكمهم، وبذلك وصل العلويون إلى الحكم في العام ١٦٦٦م، حيث أُعلن عن مولاي رشيد سلطاناً في نفس السنة خلفه مولاي إسماعيل، وبذلك استطاعت العائلة العلوية توطيد نفسها في البلاد وبدعم من التجمعات الدينية، وبعض القبائل الأمازيغية. ولكن الفترة التي تلت وفاة مولاي إسماعيل وتسلُّم أبناءه السلطةَ شهدت تعرُّض البلاد للنهب لفترة ثلاثون عاماً(١٧٢٧م-١٧٥٧م)[2].

تسلَم الحكم محمد الثالث حيث عُرف بسياسته الحكيمة في إدارة شؤون البلاد. خلفه المولى يزيد الذي عمل في فترة حكمه على إلغاء سياسة التهجير للشعب التي انتهجها والده، واستأنف القتال مع الأسبان محاولاً استرجاع سبته ومليله، إلَا أنَ ذلك لم يتحقَق. وجاء بعده المولى سليمان (١٧٩٢م-١٨٢٢م)، وقد تميَزت فترة حكمه بتمسكه بالإسلام الصحيح، تبعه المولى عبدالرحمن حيث حكم البلاد ثلاثة وثلاثين عاماً، عمل خلالها على الوقوف مع الجزائريين ضد الاستعمار الفرنسي، والتعاون مع البريطانيين لدعم استقلال المغرب. وفي العام ١٨٥٩م وصل السلطان محمد الرابع الذي حاول النهوض بالبلاد لكنَ الظروف الخارجية كانت أقوى من ذلك[3].

---

(١) موقع إلكتروني- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تاريخ المغرب / http://ar. wikipedia. org/wiki تاريخ المشاهدة ١٣-٢-٢٠١٤م.

(٢) فورمورين، بيير، مرجع سابق، ص١١-١٣.

(٣) عسّه، أحمد، مرجع سابق، ص١٠٨-١٢٩.

بويع السلطان مولاي الحسن الأول على الحكم بعد وفاة والده محمد بن عبدالرحمن في العام ١٨٧٣م. ومما عُرف عنه أنّه كان مؤهلاً لتحمُّل المسؤولية وإدارة البلاد، إلّا أن مساعيه لم تتحقَق بشكل كامل في ظل مواقف الدول الاستعمارية المناوئة لذلك، جاء بعده المولى عبدالعزيز حيث تمت مبايعته في العام ١٨٩٤م وتميَزت فترة حكمه بتحقيق تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية، ولكن مع تزايد الضغوط الأجنبية تدهورت الأوضاع انتهى الأمر بالاحتلال ووفاة السلطان عبدالعزيز في العام ١٩٠٨م، وفي نفس العام تمت مبايعة السلطان مولاي عبدالحفيظ بشرط مقاومة المحتل وعدم التعاون معه، إلّا أنّ محاولاته في مقاومة المستعمرين انتهت بتوقيع اتفاقية الحماية عام ١٩١٢[1].

شهدت الفترة التي جاء بها المولى يوسف خلفاً للمولى عبدالحفيظ منذ عام ١٩١٢م كفاحاً مسلحاً ضد الفرنسيين والأسبان، اتَسمت بعدم تخليه عن النظام الملكي الذي حاول البعض الإطاحة به من أمثال الأمير عبدالكريم، الذي نظر إلى إقامة حكم جمهوري في الريف. استمرَت مقاومة المولى يوسف للمستعمرين إلى أن وصل محمد الخامس إلى الحكم في ظل وجود الاحتلال، فحمل بذلك رسالة التحرير بالتعاون مع الحركة الوطنية الداخلية والحزب الوطني. وظل المغربيون بقيادة الملك محمد الخامس يناضلون من أجل رفع الحماية الفرنسية والإسبانية عن بلادهم، إلى أن تحقَق لهم ذلك في عام ١٩٥٦، والملاحظ على النظام المغربي أنّه ومنذ فترة استقلاله كان قد شرع في البدء بإصلاحات دستورية ومشاركة سياسية وحزبية[2].

وصل الملك الحسن الثاني إلى الحكم في عام ١٩٦١م، ومما عُرف عنه تبنِّيه للنموذج الديمقراطي الغربي، الذي يقوم على مبادئ الحرية والعدالة والتعايش السلمي واحترام

---

(١) العلوي، زين العابدين، ٢٠٠٨م، المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني، الجزء الأول، المطبعة والوراقة الوطنية-مراكش، ص١٣و٢٠٦-٢٠٧و٢١١و٣٠١.

(٢) عسّه، أحمد، مرجع سابق، ص١٦٥ و١٨٥-١٨٧ و١٨٩ و١٩٥ و٢١٥ و٢١٩ و٢٩٩ و٣٠١ و٣١١ و٣١٤ و٣١٧.

الحريات العامة، وبالرغم من أنّ والده كان يشجِّعه على إقامة ملكية دستورية، لكن الحسن الثاني رأى أنّ الدستور في البلاد لا يمكن أن يُفرض من قبل الملك أو الشعب، وإنّما من خلال التعاون المتبادل بينهما، فعمل على تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين من خلال حصول المواطن المغربي على حقوقه كاملة، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية، كما وجد أنّ الأحزاب السياسية هي السبيل الوحيد إلى التقدم والتطوُّر، فعمل على تقوية علاقاته معها، ومكّنها من المشاركة السياسية على الرغم من ميل بعضها إلى التطرُّف في أيديولوجيتها، كحزب (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية). وبالإضافة إلى ذلك تمتّعت المعارضة المغربية بانتقاد الملك والحكومة في خطاباتها السياسية ولم يُتّخذ أي إجراء ضدّها، كما ركّز الملك على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الشباب والمرأة. وهكذا شمل الإصلاح في عهد الملك الحسن الثاني قطاعات مختلفة، كالخدمات الاجتماعية، والقضاء والبنية التحتية وبالرغم من عدم تحقيق جميع تلك الإصلاحات بسبب قلة الموارد، إلّا أنّها بقيت أفكاراً قيد التنفيذ في المستقبل(١).

لقد كان للسياسة التي انتهجها الملك الحسن الثاني دوراً مميزاً في تطوُّر المغرب. فلقد قامت الدولة في عهده على أساس خدمة الشعب والمحافظة على سمة الاستقرار، لذا عمل على منع نظام الحزب الواحد وذلك بمقتضى الدستور، وكان لهذا القرار دلالات متعددة أهمُّها التعددية والمشاركة السياسية، كما أدخل المغرب إلى مجموعة الدول المدافعة عن الحرية وحقوق الإنسان، فانحاز إلى مبادئ مؤتمر باندونغ، وكانت من أولوياته إيجاد اقتصاد حر ومنفتح ينسجم مع مبادئ الليبرالية. ومن القضايا العربية التي شغلت الملك فترة حكمه القضية الفلسطينية، حيث ترأس (لجنة القدس)، ولطالما نادى بحقوق الفلسطينيين ونصرتهم(٢).

---

(١) لاندو، روم، ١٩٩٩م، الحسن الثاني ملك المغرب، ط٢، ص٢٨ و١٤٣-١٤٨ و١٨٠.

(٢) مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠٠٠م، فكر الحسن الثاني أصالة وتجديد، الجزء الأول-مطبعة المعارف الجديدة-الرباط، ص١٥٩ و٤٢٣-٤٢٧.

فرضت التغيُّرات الدولية التي شهدتها تسعينيات القرن الماضي، كسقوط الإتِّحاد السوفييتي وجدار برلين وتنامي القوى الغربية الرأسمالية في العالم، نفسها على التحُّولات السياسية في المنطقة العربية. حيث تفاعلت المملكة المغربية مع هذه المتغيِّرات وكذلك مع المتغيِّرات الداخلية، في شأن العمل الديمقراطي والمشاركة السياسية(1).

جرى في عهد الحسن الثاني تعديلين دستوريين متتالين ١٩٩٢م، و١٩٩٦م، وجاء هذان التعديلان تحت تأثير ضغط القوى الداخلية، خصوصاً "الكتلة الديمقراطية"، التي شكَلت تياراً معاكساً نتيجة الاختناق السياسي، الناجم عن تقزيم المؤسسة الملكية لدور الأطراف الأساسيين، الممثِّلين لتيارات الحركة الوطنية، واستبدالهم بأحزاب سياسية موالية للملكية. وكان للكتلة الديمقراطية دور في خلق تحدِّيات جديدة في وجه المؤسسة الملكية تحت عنوان الديمقراطية التي تمَ تغييبها عن الساحة الحزبية. وفي سبيل تعزيز مسيرة الديمقراطية، جاءت تعديلات دستور ١٩٩٢م لإحياء الثقة بين الملكية والأحزاب السياسية؛ تمهيداً لإقرار دستور عام ١٩٩٦م، الذي كان يهدف إلى فتح المجال لأحزاب المعارضة الوطنية في الكتلة الديمقراطية بالمشاركة السياسية، ونتيجة لذلك جاء عبدالرحمن اليوسفي- من المعارضة- كوزير أول في حكومة عام ١٩٩٨م، وكان أهم ما جاء في دستور عام ١٩٩٦م، اعتماد نظام المجلسين (النواب والمستشارين)، حيث ينوبا عن الأمَة في حقِّهم في التصويت. وهكذا ومع إختلال موازين القوى بين مكونات الكتلة الديمقراطية والمؤسسة الملكية، انتهت هذه المرحلة بتقوية أركان المؤسسة الملكية من جديد، وتراجع طموحات الكتلة الديمقراطية في الوصول إلى ملكية دستورية برلمانية(2).

تسلَم الملك محمد السادس مقاليد الحكم في المغرب خلفاً لأبيه بعد مبايعة الشعب لهاولقد شعر من البداية أنَ موقعه كملك، يُلزمه اتباع سياسة عادلة تجاه شعبه. فكان شغله

(١) ولدالحاج، شعيب عمر، ١٩٩٨م، التحوُّل الديمقراطي في المغرب الأسباب الداخلية والخارجية، شؤون الأوسط، العدد٧١، ص١٢٨-١٢٩.

(٢) موقع إلكتروني- جنداري، إدريس، ٢٠١١م، الإصلاحات السياسية في المغرب وسؤال الدولة المدنية، الحوار المتمدن، العدد٣٣٧٨،

الشاغل نقل البلاد إلى مصاف الدول المتقدمة، المتمتِّعة بالديمقراطية الحقيقية، بحيث لا تطغى فئة على أُخرى، وكان ذلك يتطلَّب الشروع بإصلاحات شاملة، ويبدو أنَ التركيز على الشأن الداخلي أخذ مساحة واسعة من الإصلاحات التي قام بها الملك، كما في الحقل الاجتماعي، وقضية الفساد، وإعادة هيكلة الاقتصاد، والجانب الديني، والإعلام، والنظام الانتخابي، فعمل على تشكيل نظام "الوحدات" التي تساند الحكومة في مشاريعها الإصلاحية، وهي عبارة عن فرق عمل يترأسها شخصيات ذوات خبرة ودراية في إدارة شؤون البلاد، كما منح الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني حقوقها في التعبير عن نفسها، دون أن يكون هنالك صراع على السلطة بين الأحزاب(١).

ومما يجدر الإشارة إليه أنَ الفترة السابقة شهدت اضطرابات سياسية داخلية، حيث تنازعت الأحزاب على السلطة، وكاد أن يؤدي ذلك إلى قطيعة بين النظام وتلك الأحزاب، إلَا أنَ قدوم الملك محمد السادس للحكم، كان له دور في تقريب وجهات النظر بين الأحزاب والنظام، خصوصاً بعد فشل بعض الأحزاب اليمينية في تلك الفترة من البقاء في المنافسة السياسية البرلمانية(٢).

لقد عكست فترة حكم محمد السادس تفاعل معظم الأحزاب، اليمينية واليسار مع الحياة السياسية، فظهر(حزب العدالة والتنمية) الذي تأسس في عام ١٩٦٧م، بعد انشقاقه عن حزب الحركة الشعبية ويمثِّل اليمين المحافظ، ويعود كذلك إلى أصول إسلامية، واستطاع أن يفوز بمقاعد انتخابية أكثر من منافسيه على الساحة السياسية، كحزب (الاستقلال) اليميني، و(حزب الإتِّحاد الاشتراكي) اليساري، وهكذا بدأت مرحلة جديدة من التعددية في عهد الملك محمد السادس، ستتطرَق إليها بشيء من التفصيل لاحقاً(٣).

---

(١) مزراري، عبدالهادي، مرجع سابق، ص٣و١٠و٣٣و٣٩-٤١.

http://www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=26076 تاريخ المشاهدة ١٥-١١-٢٠١٣م

(٢) المرجع سابق، ص١٦-١٩.

(٣) موقع إلكتروني-الجابري، محمد عابد، ١٩٩٣م، اليمين واليسار اليوم. . . بأي معنى؟

http://www. aljabriabed. net/GAUCHE1. HTM تاريخ المشاهدة ٢٢-١١-٢-١٣م.

وفي محور آخر عمل العاهل المغربي على التصدي للإشكاليات التي كانت تواجه التنمية، وتحول دون بناء جسور الثقة بين السلطة والشعب. فأقام ميثاقاً تعاقدياً جديداً بينهما، تلتزم فيه السلطة بأدوار ومسؤوليات واضحة تجاه المواطنين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال الاهتمام بالإنسان وسيادة القانون، وما زال الملك محمد السادس، منذ تسلُّمه للحكم حتى وقتنا الحاضر، يسعى من أجل مغرب أكثر إنسانية ومشاركة سياسية، مغرب متصالح مع شعبه، مغرب يسعى إلى التجديد والقبول بالرأي والرأي الآخر[1].

ثانياً: شرعية النظام ومصادره

يُعد النظام السياسي المغربي من أقدم الأنظمة الملكية، ويعتمد على شرعية مصدرها الدين الإسلامي والتاريخي بالإضافة إلى البعد القبائلي. إذ يعود نسب الأسرة الحاكمة المغربية إلى نسل النبي "صلى الله عليه وسلَم". ولَمَا تحدَث الدستور المغربي عن الإسلام باعتباره ديناً للدولة، فإنَ ذلك يقود إلى الحديث عن إمارة المؤمنين، وهذا ما حدَده الدستور في الفصل التاسع عشر بتسميته للملك أميراً للمؤمنين[2]. وأمير المؤمنين ليس لقباً مستحدثاً لأغراض شكلية، إنَما تتجسَد فيه مظاهر تحمُّل المسؤولية الدينية والسياسية والاجتماعية، ومن أبرز مظاهر الإمارة الدينية، أن يكون أمير المؤمنين على علم بالأحكام الشرعية، وكل ما يتعلَق بها من حلال أو حرام، وكذلك يستند أمير المؤمنين في حكمه إلى علماء يهدونه النصح والرشد، وهو بدوره يشجعهم على أداء وظائفهم في هداية المجتمع ونصحه. والملكية في المغرب تعتز بهذه الخصال الحميدة المستندة إلى الدين الإسلامي الحنيف، حيث ظهر دور العلماء في المجالس العلمية والفقهية والدراسات القرآنية، وعليه كان للشرعية الدينية أصلاً متجذِّراً في النظام السياسي المغربي[3].

---

(1) خيرالله، خيرالله، ٢٠٠٧م، المغرب في عهد محمد السادس ماذا تغير، ط١، دار الساقي-بيروت، ص١١و١٠٩.

(2) إبراهيم، سعدالدين، ١٩٨٤م، مرجع سابق، المستقبل العربي، ص١٠٦-١٠٧.

(3) النبهان، محمد فاروق، ١٩٩٢م، خصوصية النظام السياسي في المغرب، مجلَة دعوة حق، العدد٢٨٨.

وهذا من الخصائص المميِّزة للنظام السياسي المغربي، الذي توارثته الأجيال الحاكمة جيلاً بعد آخر، وبذلك فقد ارتكز النظام المغربي على الإسلام والملكية الدستورية ووحدة الأرض، ممّا أعطاه شرعية قانونية أمام الشعب. كما أنَ الطبيعة التوافقية التي يمتاز بها النظام أعطته سمة التوازن والانسجام مع الأطياف كافة. أمّا سلطة الملك كأميراً للمؤمنين فإنَه يُعد حكماً بين الجماعات السياسية داخل النظام السياسي، وسمة التحكيم التي يتمتَع بها الملك جاءت من إجماع الجماهير عليه، ومنحه سلطة كافية تخوِّله القيام بذلك، دون تحيُّز أو محاباة لجهة دون الأخرى(١).

لقد أعطت المكانة الرمزية التي يتمتَع بها الملك شرعية للحكم، فهو مصدر للتبرُّك كونه شريف النسب ومؤيَد من الله تعالى، كما يرى المغاربة. بايع الشعب الملك وأقاموا معه عقداً اجتماعياً، والبيعة هنا تصبح واجباً شرعياً في أعناق العلماء، لينوب الملك عن الشعب في إدارة شؤون البلاد بما يحقِّق المصلحة العامة، كما أنَ المكانة الرمزية لا بدَ أن تحتكم إلى نصوص دستورية محددة. ولا بدَ من التأكيد على أنَ شرعية النظام الملكي المغربي، ليست متمثِّلة فقط في الجانب الديني وإنّما هنالك شرعية تاريخية(٢).

امتدَ تاريخ المغرب على مدار اثني عشر قرناً، خاض من خلالها النظام السياسي الكثير من التجارب الصعبة، واستطاع أن يتخطاها وأن يخرج منها. وممّا يزيد من شرعية النظام المغربي، أنَه واضح وثابت، تنتقل فيه الملكية بالوراثة، فالملكية بالمغرب لصيقة بالاستقرار الأمني والسياسي(٣).

---

(١) ضريف، محمد، ١٩٩٦م، المغرب في مفترق طرق قراءه في المشهد السياسي، ط١، منشورات المجلَة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ص١٠و٧١و٨٣و٨٦و٩٠.

(٢) موقع إلكتروني-كياس، عبدالنبي٢٠١١م، توزيع السلطات في النظام المغربي على ضوء دستور ١٩٩٦م، أطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العام- جامعة محمد الخامس-الرباط، منشورة على الموقع الإلكتروني-موقع العلوم القانونية، http://www. marocdroit. com تاريخ المشاهدة ٣٠-١١-٢٠١٣م.

(٣) هند عروب، ٢٠٠٧م، الملكية تستشير صانعيها، ، مقالة من مجلة وجهة نظر، العدد٣١، ص٣٣.

ويعود البعد التاريخي للشرعية في المغرب إلى اثني عشر قرناً، ويعتبر عاملاً فاعلاً وأساسياً في النظام المغربي، وذلك بتجذُّره في مختلف المصادر الداعمة للشرعية، فكل البحوث والنظريات الأكاديمية تشدِّد على أهمية البعد التاريخي في شرعية النظام القائم، لما له من دور لا يقل في أهميته عن البعد الديني والقبلي والدستوري. والشرعية باعتبارها البعد الحقيقي للنظام؛ فلا بدَ لها من بعد تاريخي يجسِّد تطورُّها وامتدادها عبر الزمان، لذا فإنَ الملكية في المغرب تضرب جذورها العميقة من خلال مصادرها التشريعية، ومن أهمِّها المصدر التاريخي. إنَ تتبّع النظام الملكي المغربي في الإطار الدستوري، يكشف عن تميِّزه بخاصية ذاتية يتعذَر وجود مثيل له في الدساتير العربية والعالمية، تبعاً لمصادر الشرعية الخاصة به. وإنَ هذه الصفة الخاصة بالملكيات في دساتيرها لا ترتبط فقط بقضايا التحوِّل الديمقراطي عموماً، بل بطبيعة النظام السياسي وعراقته وتقاليده وشخصيته المميَزة بعيون أبناءه، فطبيعة الإنسان المغربي على مدار العصور حتى وقتنا الحالي، استطاعت أن تتكيَف مع الملكية بنظامها وأبعادها الشرعية، ممّا جعلها رمزية شعبية تسود ولا تحكم. وعليه فإن تنازل الملك عن بعض صلاحياته الدستورية نابعاً عن عمق العلاقة القائمة بين النظام والشعب، وعاملاً حاسماً في قوَة تمسُّك الشعب بالنظام القائم، وهذا ما نجحت به الملكية في المغرب، من خلال توطيد علاقتها بالقبائل المغربية والشعب بعمومه[1].

أمّا البعد القبلي فالمملكة المغربية تتمتَع ببعد قبلي متميِّز بتركيبته الاجتماعية المتماسكة، فالقبيلة هي "أعلى قمَة في النظام السياسي والاجتماعي" كما أفاض مؤرخ المملكة المغربية، عبدالوهاب بن منصور. لعب النظام القبلي في المغرب دوراً كبيراً في الحياة العامة، باعتباره المشكِّل للقاعدة الشعبية المغربية، فهو محور النشاطات السياسية والاقتصادية والتطوُّر الفكري والاجتماعي، والنظام المغربي في بعده المُصغَر يتمثَل بعلاقة الفرد بقبيلته، فهي التي تحميه وترعى شؤونه وتنصره، بالمقابل يعتَز الفرد بها ويخلص لها ويتغنَى بأفضالها وبطولاتها، وبمكانتها على غيرها من القبائل، إنَ المتعمِّق في تفاصيل النظام المغربي يجد في بعده القبلي صورة واضحة في علاقاتها وتكويناتها، فمجال القبيلة الجغرافي يجسِّد حدود

---

(١) كياس، عبدالنبي ٢٠١١م، مرجع سابق.

الدولة المغربية بمكوناتها. كما أنَ رئيس القبيلة (الشيخ) تجتمع عليه الكلمة، كذلك يجتمع المغاربة على الملك فهو شيخ القبيلة وحكيمها الذي يرمز إلى دينها. وهكذا فلقد أعطى البعد القبلي كونه مصدراً لشرعية النظام واستقراره وثباتها الإمكانية للنظام المغربي من البناء عليه ودمجه في النظام الحديث(1).

ومهما كانت قوة الشرعية في النظام السياسي، إلَا أنَ النظام يبحث دائماً إلى تعزيزها، لذا سعى المغرب في سبيل ضمان استمرار استقراره السياسي لإيجاد مصادر أُخرى تدعِّم شرعيته، تمثَلت بالتعديلات الدستورية والانتخابات الشرعية الدورية التي تصب في مصلحة المواطن، وقانون للأحزاب متجدِّد يفتح المجال أمام التعددية والمشاركة السياسية وفاعلية النظام من خلال إيلاء مؤسسات الدولة عناية خاصة، والعمل على تحسين أدائها تجاه المواطنين(2).

المطلب الثاني

التعددية السياسية، توزيع القيم وانتقال السلطة، طبيعة النظام

أولاً: التعددية والمشاركة السياسية

بعد تتبُّع النظام السياسي المغربي، تبيَن أنَه قائماً على المشاركة السياسية، فالبيعة للملك لا تتم إلَا من خلال العقد بين الحاكم والمحكومين، والممارسة السياسية لا تسير إلَا من خلال نظام الجماعة الذي منح الشعب سلطة مراقبة الحاكم والمسؤولين. ولقد عرف المغرب الأحزاب السياسية منذ عهد الاستعمار الفرنسي والإسباني، حيث تغلغل الاستعمار في البنية السياسية للبلاد، فتأثَرت المغرب بالنماذج الحزبية الفرنسية، وكانت هذه بداية

(1) موقع الكتروني- المؤرخ عبدالوهاب بن منصور قبائل المغرب2013م http://tribus-maroc. blogspot. com تاريخ المشاهدة 5-12-2013م.

(2) عبدالفتاح، نشأت، 2009م، رسالة ماجستير بعنوان: الانتخابات والمعارضة في المغرب: بين التحوُّل الديمقراطي واستمرارية النظام السلطوي، (1997-2007)، ص33-37.

ظهور الأحزاب بشكلها الحديث، فتأثر بها العديد من الممارسين للعمل السياسي آنذاك[1]. وظهر على غرار ذلك أحزاب مختلفة مثل كتلة العمل الوطني عام ١٩٣٤م، وحزب الاستقلال عام ١٩٤٣م، والحزب الشيوعي المغربي عام ١٩٤٣م، وحزب التقدم والاشتراكية عام ١٩٤٣م، وحزب الشورى والاستقلال في عام ١٩٤٦م، والإتّحاد الوطني للقوات الشعبية في عام ١٩٥٩م، والإتّحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في عام ١٩٥٩م، وحزب الحركة الشعبية -الدستورية-الديمقراطية عام ١٩٦٧م، ومنظمة الشبيبة الإسلامية عام ١٩٦٩م، والتجمع الوطني للأحرار عام ١٩٧٨م، وحزب الإتّحاد الدستوري عام ١٩٨٣م، وغيرها من الأحزاب التي ركَزت من خلال برامجها على مبادئ الحرية والتعددية والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية وتحرير البلاد[2].

وفي سبيل توضيح الدور السياسي الذي قامت به الأحزاب السياسية المغربية، فإنَ هذه الدراسة ستتعرَض إلى بعض الأحزاب الفاعلة، من حيث نشأتها وعلاقتها بالنظام ومبادئها فترة حكم الملك الحسن الثاني والملك محمد السادس .

أهم الأحزاب الفاعلة فترة الملك الحسن الثاني

عاشت المغرب فترة الحسن الثاني حياة حزبية ترجع نشأتها إلى ما قبل الاستقلال، لذا لعبت تلك الأحزاب دوراً كبيراً في استقلال المغرب، إلَا أنَ السنوات الأخيرة شهدت نشوء أحزاب جديدة وأحزاب أخرى انشقَت عن أحزاب قديمة، بتسميات متقاربة وبمبادئ وتوجُهات شديدة التشابه إلى حد المطابقة، لذا نستعرض هنا بعض التكتلات الحزبية اليمينية واليسارية والوسط وذات التوجُه الإسلامي .

أ. كتلة الوفاق اليمينية: وتضم الأحزاب التالية:

---

(١) شقير، محمد، ٢٠٠٥م، الفكر السياسي المغربي المعاصر، مطابع إفريقيا الشرق-المغرب، ص٥٨-٥٩و٦١و١١٩-١٢٠.

(٢) سارة، فايز، ١٩٩٠م، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب، ط١، رياض الريس للكتب والنشر-لندن، ص١١-١٢و٣٣و٥٨و٩٠و٩٣و١٠٢و١١١و١٥٥.

(1)حزب الحركة الشعبية:

تأسس هذا الحزب عام ١٩٥٩م على يد المحجوبي أحرضان وعبدالكريم الخطيب، إلّا أنَ الصراعات الداخلية أدَت إلى استقالة الخطيب واستفرد أحرضان بالحزب، حتى أُقيل في العام ١٩٨٦م[١].

(2)حزب الإتّحاد الدستوري:

أسسه المعطي بوعبيد- رئيس الوزراء السابق- بدعم من القصر سنة ١٩٨٣م، وذلك للترشُّح للانتخابات التي عقدت عام ١٩٨٤م، خلفه في قياده الحزب جلال السعيد، ويرأسه حالياً محمد عبيد[٢].

(٣) الحزب الوطني الديمقراطي:

تأسس في عام١٩٨١م بزعامة محمد أرسلان الجديدي بعدما انشقَ عن التجمُّع الوطني للأحرار، وقد اعتمد عليه الملك كثيراً أثناء توليه منصب رئاسة الحكومة، وبعد وفاة أرسلان أصبح عبدالحميد قادري رئيساً للحزب[٣].

(٤) الحركة الديمقراطية الاجتماعية:

تأسس عام ١٩٩٧م برئاسة محمود عرشان بعد استقالته عن الحركة الوطنية الشعبية وما زال رئيساً له، وحصل هذا الحزب على ٣٢ مقعد في انتخابات عام ١٩٩٧م[٤].

علاقة الكتلة بالنظام

تشكَلت هذه الكتلة من الأحزاب السياسية اليمينية المدعومة من القصر، حيث

---

(١) واتر بوري، جون، ١٩٨٢م، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ط١-بيروت، دار الوحدة، -٢١٨-٢١٩.

(٢) سارة، فايز، مرجع سابق، ص٢٠٢.

(٣) المرجع السابق، ص٩٨.

(٤) موقع إلكتروني- سالم، أحمد ولد أحمد، ٢٠٠٤م، الأحزاب السياسية المغربية، http://www. aljazeera. net/home/print/ تاريخ المشاهدة ١٠-١٢-٢٠١٣م.

اجتمعت على مبادئ حفظ النظام الملكي في وجه الأحزاب اليسارية ذات الأيديولوجيات المعارضة، فوسّعت نشاطاتها في مختلف أنحاء البلاد بطبقاتها البرجوازية والعمالية والفلاحين، من أجل خلق طبقة من القيادات الشعبية المهيّأة والمنتمية للملكية، واستطاع بذلك القصر أن يحُدّ من تلك القوى المعارضة محاولاً استيعابها[1].

مبادئ الكتلة

تتمحور مبادئ وأهداف الكتلة حول الخطوط العريضة التالية[2]:

١- مبدأ الديمقراطية الاجتماعية.

٢- التمسُّك بالدين الإسلامي الحنيف ومحاربة كل أشكال التطرُّف والإرهاب.

٣- الدفاع عن الثوابت والمقدسات العليا للبلاد وحماية المؤسسات الدستورية تحت ظل الملكية الدستورية.

٤- تنظيم المجتمع وفقاً لدستور المملكة والنهوض بأعباء مجتمع ديمقراطي حديث.

٥- الإعتناء بالشباب وتشجيعه على الانخراط في العمل السياسي.

٦- دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة في إطار المساواة.

٧- ترسيخ دولة العدل والقانون والمحافظة على الحريات العامة وحقوق الإنسان.

٨- القضاء على الفساد بكل أشكاله .

٩- الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وتحرير الأراضي المغتصبة بما فيها سبتة ومليلية والجزر المجاورة لها .

١٠- المحافظة على الهوية المغربية وفي مقدمتها الأمازيغية لغة وثقافة.

١١- تقوية العلاقات مع العام الخارجي .

---

(١) بن بركة ، المهدي، ١٩٦٦م، الاختيار الثوري في المغرب، ط١، دار الطليعة-بيروت، ص١٨١-١٨٣.

(٢) موقع إلكتروني-الموقع الإلكتروني للحزب-النظام الأساسي لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، http://partimds. ma/?page_id=35 تاريخ المشاهدة ٢١-١٢- ٢٠١٣م .

ب - الكتلة الديمقراطية (يسارية)

تضم هذه الكتلة مجموعة من أحزاب المعارضة حيث شكّلت حكومة عام ١٩٩٨م وهي:

(١) حزب الإتّحاد الاشتراكي للقوات الشعبية:

تأسّس عام ١٩٧٥م بقيادة عبد الرحيم بوعبيداً بعد انفصاله عن الإتّحاد الوطني للقوات الشعبية ذو التوجُّهات الإشتراكية المعارضة، حيث أصبح القوَة السياسية الأهم في المغرب مع بداية التسعينيات، وذلك كان سبباً في اختيار الملك الكاتب العام للحزب رئيساً للوزراء عقب فوز الحزب في انتخابات عام ١٩٩٧م(١).

(٢) الاستقلال:

وهو من أقدم الأحزاب الوطنية المحافظة تأسّس عام ١٩٤٤م، ويعتبر امتداداً لحركة التحرير، وكانت له مشاركات في الحكومات المتعاقبة منذ الستينيات والسبعينيات، انظم في تحالف أحزاب المعارضة لمساندة الإتّحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، وحقَق نجاحاً كبيراً في انتخابات ١٩٩٧م كثاني أكبر حزب في عدد المقاعد، وعليه فقد شارك في حكومة عبدالرحمن اليوسفي عام ١٩٩٨م ويرأس الحزب الآن عباس الفاسي(٢).

(٣) التقدُّم والاشتراكية:

تأسّس عام ١٩٧٤م وهو وريث الحزب الشيوعي المغربي، الذي تأسس عام ١٩٤٣م وقاده علي يعته حتى عام ١٩٩٧م، حيث تخلَى الحزب عن النهج الشيوعي عام ١٩٩٥م وشارك في انتخابات ١٩٩٧م، كما حصل على تسعة مقاعد في مجلس النواب(٣).

---

(١) سارة، فايز، مرجع سابق، ص٥٨.

(٢) موقع إلكتروني-الموقع الرسمي لحزب الاستقلال http://istiqlal. ma/ar/?page_id=3561 تاريخ المشاهدة ٢٩-١٢-٢١٣م.

(٣) موقع إلكتروني- الموقع الرسمي لحزب التقدم والاشتراكية- http://calameo. com/books/002443506ab88f2875f88 تاريخ المشاهدة ٢٩-١٢-٢١٣م.

(٤) منظمة العمل الديمقراطي الشعبي:

أَسَسه محمد بن سعيد آيات عام ١٩٨٣م، وهو حزب صغير ذو اتِّجاه ماركسي-لينيني، حصل على أربعة مقاعد في مجلس النواب عام ١٩٩٧م، حيث شهد هذا الحزب انقسامين داخليين أحدهما احتفظ بنفس الاسم، والآخر باسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وفي عام ٢٠٠٢م اتَّحدت المنظَمة مع ثلاث أحزاب يسارية، وهي الحركة من أجل الديمقراطية، والديمقراطيون المستقلون، والفعاليات اليسارية المستقلَة، تحت اسم "حزب اليسار الاشتراكي الموحَد"(١).

(٥) الإتِّحاد الوطني للقوات الشعبية:

تأَسَس في عام ١٩٥٩م على يد المهدي بن بركة، وعبدالرحيم بوعبيد، ومحمد بصري، وهو حزب صغير نسبياً تأَثَر بانفصال جناحه اليساري، الذي أَسَس الإتِّحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وهو غير ممَثَل في مجلس النواب(٢).

علاقة الكتلة بالنظام:

تميَزت علاقة الأحزاب المعارضة ذات الطابع اليساري مع النظام بالتوتُّر لفترات طويلة، حيث أُقصيت من المشاركة السياسية في تشكيل الحكومات، فقد انتقدت هذه الأحزاب سياسة النظام في الاعتماد على الأحزاب الموالية لها، ككتلة الوفاق وتحالفها في بعض الأحيان مع تيار الوسط، الأمر الذي جعل النظام يبدو في شكله السياسي مقيَداً وبعيد كل البعد عن الإنفتاح السياسي. وبقيت الأحزاب اليسارية المعارضة في هذا الإطار حتى العام ١٩٩٣م، عندما عرض عليها الملك الحسن الثاني وعلى رأسها الكتلة الديمقراطية، فكرة التناوب على السلطة وكذلك المشاركة في الحكومة، حيث رأت هذه الأحزاب هذا العرض مناسباً لتوجُّهاتها حالياً، وأعلنت عن رغبتها بالمشاركة فيها، فصدر

---

(١) موقع إلكتروني-سالم، سيدي أحمد ولد أحمد، ويكيبيديا الإخوان المسلمين، الأحزاب السياسية، http://www. ikhwanwiki. com تاريخ المشاهدة ٢٩-١٢-٢١٣م.

(٢) المرجع السابق.

على أثره عفوا سياسياً شاملاً عن المعارضين، سمح للأحزاب بالمشاركة الفاعلة في الانتخابات والحكومة[1].

مبادئ الكتلة:

تركّزت مطالب "الكتلة الديمقراطية" في هذه المرحلة فيما يلي:[2]

١- تكريس مبادئ العصرنة داخل المؤسسات الدستورية المغربية.

٢- التأكيد على دور الملك كحكم وحاكم.

٣- ضرورة خلق مجلس دستوري تناط به مهمة مراقبة دستورية القوانين.

٤- توسيع اختصاصات مجلس النواب من خلال المطالبة بالتنصيب البرلماني للحكومة، والمساءلة النيابية للوزراء، وتحديد الأجل لتنفيذ أمر بالقانون، وخلق لجان تقصي الحقائق، ومنع حل البرلمان عند الإعلان عن الحالة الاستثنائية .

ج - أحزاب الوسط:

لا تختلف أحزاب الوسط عن الأحزاب اليمينية الموالية، سواء في مبادئها أو في علاقتها بالنظام. إلّا أنها وقفت على مسافة بعيدة نسبياً عن اليمين، وذلك بمؤازرتها لبعض أفكار اليسار؛ وهي التجمُّع الوطني للأحرار، الذي أسسه رئيس الوزراء الأسبق وصهر الملك أحمد عصمان عام ١٩٧٨م كحزب وسط موالي للملك، ويتكوَن من الطبقة البرجوازية الصناعية والتجارية، حيث تألّف عند تأسيسه من مجموعة من النواب، الذين فازوا في انتخابات عامي ١٩٧٦-١٩٧٧م، وشارك هذا التجمُّع في حكومة التناوب برئاسة اليوسفي. أمّا حزب الوسط الآخر فهو الحركة الوطنية الشعبية، أسّسها المحجوبي عام ١٩٩١م بعد انفصاله عن زعامة الحركة الشعبية، ومثّل الحزب في انتخابات ١٩٩٧م

---

(١) دياب، أحمد، ١٩٩٨م، الانتخابات التشريعية المغربية، مجلة السياسة الدولية، المجلد٣٤، العدد١٣٢، ص١٩٣-١٩٤.

(٢) زين الدين، محمد، ٢٠٠٤م، الإصلاحات الدستورية والسياسية في مغرب التسعينات، مجلة فكر ونقد، المجلّد٧، العدد٦٤، ص٦٧.

٤٠ نائباً من الحركة، وشاركوا كذلك في حكومة التناوب (أحزاب الكتلة، وأحزاب الوسط) برئاسة اليوسفي[١].

أصبح تحقيق الديمقراطية مطلباً أساسياً في النظام المغربي بعد الاستقلال عام ١٩٥٦م. إذ كان للنخب السياسية دور كبير في تنمية هذا التوجُّه، وذلك من خلال الحركات الحزبية التي انتشرت بشكل ملحوظ. وارتبط بذلك الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإقامة نظام ديمقراطي. رأى الملك الحسن الثاني أنَ الديمقراطية اللامركزية هي خير وقاية من الدكتاتورية. ويؤكِّد الدستور المغربي أنَ السيادة للأمَة، فالمؤسسات والنقابات والأحزاب تنوب عن الجماهير وتساعد الدولة في تنظيمهم. وأكَد الملك على ضرورة التوافق بين النظام السياسي ومؤسسات الدولة، من خلال إيجاد جهات ذات طابع لا مركزي تمثِّل الأقاليم في البلاد. وبذلك يكون الملك قد فتح المجال أمام الجميع للمشاركة والتعددية، وقطع الطريق على نظام الحزب الواحد. كما أخذت حقوق الإنسان مساحة واسعة من اهتمامات الملك، وبذلك يكون الحسن الثاني قد خطى خطوات ناجحة نحو الديمقراطية والمشاركة السياسية وسيادة القانون[٢].

أهم الأحزاب الفاعلة فترة الملك محمد السادس:

مع تسلُّم الملك محمد السادس الحكم عام ١٩٩٩م، فقد استمر على نهج والده في عملية الإصلاح والتجديد. حيث أظهرت سياسته اهتماماً ملحوظاً بالأحزاب السياسية وفتح لها المجال بأن تعمل بحرية، كما أنَه علَق الآمال على العملية الانتخابية، والتي نظر إليها على أنَها الطريق نحو إفراز قوى سياسية حقيقية. وظلَ عدم تدخُّل الملك محمد السادس في عمل المؤسسات السياسية، يمثِّل خطوة نحو عهد ديمقراطي جديد، فجاء استقبال الملك لزعماء الأحزاب التي نجحت في انتخابات ٢٠٠٢م، كرسالة إلى الجماهير والمؤسسات السياسية، بأنَ المغرب دخل مرحلة جديدة هي لغة الأرقام الانتخابية،

(١) موقع الكتروني- سالم، سيدي أحمد ولد أحمد، مرجع سابق.

(٢) مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مرجع سابق ص١٣٧ و١٥٦، ١٤٦-١٥٧.

والتنافس الحر (التعددية المفتوحة)، وكانت أحزاب المقدمة في تلك الفترة ممثلة بالإتحاد الاشتراكي والاستقلال والتجمع الوطني للأحرار والعدالة والتنمية[1].

استمرَت الأحزاب التقليدية ما بعد الاستقلال في لعب أدوارها السياسية في حياة المملكة الثالثة، التي اعتلاها رجل يخلو من الألقاب، غير منحاز إلى اتجاه سياسي دون الآخر، فتجاوز العمل السياسي في عهده حدود الطبيعة السياسية لأي بلد، من حيث عدد الأحزاب التي تشكّلت منذ توليه مهام المُلك، وستتحدث هنا عن حزب العدالة والتنمية، بعدما تطرقنا إلى بعض الكتل والأحزاب التقليدية الفاعلة في عهد الملك الحسن الثاني، والتي- ما زالت- مستمرَة في نشاطها السياسي في عهد الملك محمد السادس[2].

حزب العدالة والتنمية (الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية سابقا):

تشكَل هذا الحزب بطريقة غير مألوفة عن تشكُّل الأحزاب عامة، فبعدما فشل منظِّموه في تأسيس حزب "التجديد الوطني" عام ١٩٩٢م ذو التوجُّه الإسلامي، سمح عبدالكريم الخطيب الكاتب العام للحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية لمجموعة من "الإصلاح والتجديد" بممارسة العمل السياسي في إطار الحزب، بشرط العمل كأفراد وليس كتنظيم، وبدخول تلك المجموعة في الحركة جرت تعديلات على اسمها حتى تُعبِّر عن التشكيل الجديد لها، وفي أواخر عام ١٩٩٨م أصبح هذا التشكيل السياسي يُعرف بحزب "العدالة والتنمية"، وهو إسلامي معتدل أطلق عليه المراقبون للعملية السياسية "إسلاميو القصر". إلّا أنّه لم يشارك في حكومة التناوب عام ١٩٩٧م، وكان يعتبر نفسه معارضة ناصحة لحكومة اليوسفي[3].

---

(١) مزراري، عبدالهادي، مرجع سابق، ص١٦-١٧.

(٢) خيرالله، خيرالله، مرجع سابق، ص٣٩-٤٠.

(٣) موقع إلكتروني-الكحل، سعيد، ٢٠١٢م، حزب العدالة والتنمية من معارضة الحكومة إلى رئاستها، الحوار المتمدن، العدد٣٦٠٥ - http://www. ahewar. org تاريخ المشاهدة ١٠-١-٢٠١٤م.

علاقة الحزب بالنظام:

كان أغلب قيادات الحركات الإسلامية قبل اندماجهم في "حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية"، أعضاء في "الحركة الشبابية الإسلامية" المناهضة للملكية، والساعية لإقامة نظام بديل عنها، لذا لم تثق الدولة بدور هذه القيادات المتشددة في ضبط العملية السياسية داخل إطار المؤسسات الدستورية، وإن رخَصت لها تأسيس أحزاب بمسمى غير ديني، لهذا كُلِّف الدكتور الخطيب بعملية دمج هذه القيادات الإسلامية في قواعد اللعبة السياسية، مما يسهِّل إدراجهم في مؤسسة الدولة، ومنذ عام ١٩٩٩م أصبح "حزب العدالة والتنمية" جاهزاً ليكون حزباً ولاعباً في الساحة السياسية ومؤثِّراً في المعادلة السياسية[١].

إنَ النمط البراغماتي الذي انتهجه الحزب قد أثَّر في كثير من المحاور والقضايا الهامة في الدولة، بدءاً بمدونة المرأة وانتهاءًا بالدستور الجديد، كما أظهر الحزب مرونة كبيرة تجاه الأحداث الإرهابية التي عمَت المغرب في عام ٢٠٠٣م، واستطاع تجاوز هذه المحنه بالرغم من تحميله المسؤولية المعنوية لتلك الأحداث، وذلك بترويجه ودعمه للتنظيمات المتشددة. تنامت العلاقة بين الحزب والحكومة باتِّجاهات متقاربة ومختلفة، فدخل الحزب انتخابات عام ٢٠٠٢م، و٢٠٠٧م، حيث حقق نتائج جيِّدة فيهما تعبِّر عن شعبيته. عمل النظام والحزب على تقريب وجهات النظر رغم الاختلافات الكبيرة في بعض النواحي، فأوكل تشكيل الحكومة لهذا الحزب بعد فوزه بالأغلبية[٢].

مبادئ الحزب:

لقد سعى "حزب العدالة والتنمية" من خلال مرجعيته الإسلامية وفي إطار الملكية الدستورية إلى تحقيق الأهداف التالية[٣]:

---

(١) موقع إلكتروني- موقع حزب العدالة والتنمية المغربي-http://www. pjd. ma/secretaire-general/page- تاريخ المشاهدة ١٣ -١-٢٠١٤م.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

١- المشاركة في بناء دولة حديثة ديمقراطية والاعتزاز بتاريخ المغرب وحضارته الإنسانية.

٢- ترسيخ قيم العدالة والحرية والمشاركة السياسية، ووضع المصالح العليا فوق كل اعتبار.

٣- إظهار العمق الحضاري للعمل السياسي بالتعاون مع كافة التيارات النهضوية والإصلاحية.

٤- إنَ مشروع النهضة مسؤولية كل أفراد الأمَة بمختلف قواها الاجتماعية والفكرية والسياسية، ضمن إطار احترام الهوية الثقافية والحضارية.

٥- الالتزام بالحوار في منظومة البلاد الثقافية وبالتواصل مع الحضارات الأخرى.

٦- أن ترتكز جميع المشاريع الإصلاحية على المرجعية الإسلامية، بحيث تنسجم مع قيم البلاد الحضارية والثقافية، مع احترام الخصوصيات اللغوية والعرقية.

٧- تحقيق العدالة الشاملة بين الأفراد والجماعات ومؤسسات الدولة من خلال مجتمع متكافئ في الفرص.

٨- تنمية الإنسان المغربي في جميع المجالات الفكرية والسلوكية والروحية.

استمرَت عملية الإصلاح السياسي في البلاد، إلَا أنَ وتيرة الإصلاح لم تعُد كما كانت في السابق، وذلك بسبب المتغيِّرات الدولية والإقليمية التي تعيش المغرب في محيطها. فهي مطالبة بالإسراع في عملية التغيير، لذا جاء الخطاب الملكي في العام ٢٠١١م مستبقاً ومدركاً مطالب الشارع في الإصلاح بإجراء انتخابات مبكرة، وواعداً بنظام سياسي ديمقراطي متطوِّر، يرسم خارطة الطريق للأحزاب والمؤسسات السياسية في الدولة[1].

ثانياً: توزيع القيم السلطوية وانتقال السلطة

أكَد الدستور المغربي على أنَ المغاربة متساوون أمام القانون. كما ضمن الدستور

(١) المالكي، حبيب، ٢٠١٢م، الانتقال السياسي تجربة مغربية، ط١، المركز الثقافي العربي-المغرب، ص٢٠٦-٢٠٨.

حق التمتُّع بالحقوق والواجبات، وكفل حرية الرأي والمساواة بين الرجل والمرأة. اهتم دستور الدولة المغربية الحديثة منذ نشأته عام ١٩٦٢م بالتوزيع العادل للقيم السلطوية بين أفراد المجتمع، وحاول الموازنة بين السلطات الممنوحة للملك والسلطات التي تملكها مؤسسات الدولة. فلم يسُد الحكم الفردي في البلاد، بل أشترك الشعب في القرار السياسي. وفي حقيقة الأمر فإنَ الملك أو الرئيس في معظم الديمقراطيات يتمتَع ببعض الاختصاصات التي تمكِّنه من المشاركة بالحكم. وقد مُنح الملك في المغرب بعض هذه السلطات عن طريق التعاقد الحر مع أفراد الشعب، وأقرَتها دساتير الدولة ممَا جعل العملية السياسية تسير بتوازن وثبات(١).

وجاء مشروع "الجهوية المتقدمة" التي عبر عنها الملك محمد السادس في خطابه عام ٢٠١٠م، ليعكس مدى تمسُّك النظام السياسي بضرورة إعادة التوزيع العادل للقيم السلطوية بين الدولة والجماعات السياسية التي تمثِّل أفراد الشعب؛أي توزيع الاختصاصات في الدولة بشكل يرضي الجميع. ولتحقيق ذلك دعى الملك إلى انتخاب مجالس جهوية، ومنح رؤسائها سلطة لامركزية لتنفيذ أعمال مجالسهم. ونظراً لذلك عمل النظام المغربي على إبرام عقد اجتماعي جديد بينه وبين جماهيره، من شأنه أن يُعيد النظر في الصلاحيات الممنوحة للمؤسسات السياسية ويعززها، والسماح للجميع بالمشاركة الفعلية في إدارة شؤون البلاد. وأن يتم تكريس هذه الجهود ضمن الدستور لإعطائها درجة عالية من الأهمية، ولتصبح قواعد ثابتة تنظِّم السلطة بين مختلف القطاعات السياسية في الدولة. وهكذا فإنَ التوزيع العادل للسلطة وتقبُّل الجماهير والنخب السياسية لذلك، من شأنه أن يشكل أحد مصادر استمرارية النظام واستقراره(٢).

وبذلك فلقد خطى النظام السياسي المغربي خطوات ناجحة نحو إعادة توزيع السلطات في الدولة، وخاصة بعد التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١م، التي عملت على

(١) مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مرجع سابق، ص١٤٧و١٤٩.

(٢) مالكي، أمحمد، ٢٠١٣م، قراءة في الهندسة العامة للدستور المغربي الجديد(٢٠١١)، مجلَة تبيُّن، المجلَد١، العدد٤، ص٨٨و٩٢.

إعادة النظر في سلطات الملك والبرلمان والسلطات الأخرى وتوزيعها بعدالة وتوازن معاً[1].

أمّا قضية انتقال السلطة في المنطقة العربية، فإنّ تاريخ معظم الأنظمة العربية وخاصة الجمهورية منها لم يكن منسجماً مع التداول السلمي للسلطة، فلم يكن هنالك معايير محددة تنظّم العملية وكان المعيار عادة ما يكون القوة، ولم يكن غريباً على بعض الأنظمة التي جاءت بعد الانقلابات العسكرية، أن تتجه نحو فكرة الحزب الواحد في ممارساتها السياسية. وعليه فإن مستقبل انتقال السلطة بشكل سلمي في البلدان العربية، ارتبط بوجود دستور ينظّم ذلكأ ويعبّر عن إرادة الشعبأ ويضمن الحقوق والحريات، ويفتح المجال للمشاركة السياسية، على أن يلتزم به الجميع طوعاً[2]. وتعتبر التجربة المغربية منذ صدور دستور عام ١٩٦٢م الذي نص على آلية انتقال السلطة؛ النموذج الحقيقي الذي يمثّل ذلك .

وهكذا فمنذ أن وصلت الأسرة العلوية في المغرب إلى الحكم، وجدت بنية حكم وثوابت للممارسات السياسية، فاستطاعت بذلك توحيد الصفوف وإجلاء المحتل، إلّا أنّه كان هنالك بعض الصراعات على السلطة بين الأمراء من الأسرة الحاكمة العلوية، فحدث صراع بين أبناء المولى إسماعيل وخلاف بين أخوة المولى سليمان، وصراع ما بين المولى عبدالعزيز وعبدالحفيظ، حيث لم تكن أسس انتقال السلطة مقننة، فكان اختيار السلطان لولي عهده الذي عادة ما يكون خليفته يجلب المشاكل، ومع صدور دستور عام ١٩٦٢م،

---

(١) بلقزيز، عبدالإله، ٢٠١١م، المغرب والانتقال الديمقراطي قراءة في التعديلات الدستورية: سياقاتها والنتائج، المستقبل العربي، المجلد٣٤، العدد٣٩٢، ص٤٧-٤٨.

(٢) موقع إلكتروني- الجندي، شذى ظافر، ٢٠١١م، نحو إستراتيجية وطنية للدولة المدنية-المفاهيم-التداول السلمي للسلطة-٤-الحوار المتمدن-العدد ٣٥٦٠، عن الموقع الإلكتروني . http://www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=285201 تاريخ المشاهدة ١٧-١-٢٠١٤م.

فقد جرى ضبط عملية انتقال السلطة، وأصبحت العملية منذ ذلك الوقت تسير بسلاسة داخل الأسرة العلوية(١).

لعبت عوامل كثيرة في التحكُّم بعملية انتقال الحكم، كعراقة التقليدا وبنية النظام والخوف من المغامرة، والتغيير نحو مجهول. كما وجد دعاة التغيير، أنَ الانتقال السلمي للسلطة من شأنه أن يخلق فرصة جديدة وبإمكانات متطورة نحو ملكية دستورية. فانتقال الحكم من ملك إلى آخر ضمن إطار العائلة العلوية ليس إلَا نهاية لمرحلة وبداية لمرحلة جديدة. فدستور عام ١٩٦٢م ومن خلال الفصلين التاسع عشر والعشرين عمل على توظيف نص دستوري لانتقال السلطة، مع وجود البيعة المضَمرة ضمن فضاء "إمارة المؤمنين"(٢).

ثالثاً: طبيعة النظام السياسي

لقد عُرف النظام السياسي المغربي بطبيعته الخاصة، حيث ينص الدستور الحالي في الفصل الأول على أنَ نظام الحكم ملكي دستوري ديمقراطي برلماني واجتماعي، إذ يبقى اكتمال النموذج بهذه الصيغة مرهوناً بالممارسات السياسية على مستوى السلطة الحاكمة(٣).

يعتبر الدستور المغربي الوحيد من بين بلدان المنطقة العربية الذي يحظر نظام الحزب الواحد، وهذا يقودنا إلى حقيقة أنَ الملك في المغرب لا يرتبط بأيٍّ من الأحزاب السياسية، ومن شأنه أن يفتح المجال أمامه لمزيد من الحرية والمرونة في الممارسة السياسية، والقيام بدور الحكم بين المؤسسات والأحزاب السياسية. بالإضافة إلى ذلك، فإنَ الابتعاد عن

---

(١) موقع إلكتروني- مغرس- نقلاً عن جريدة المساء المغربية ٩-٨-٢٠٠٨م، انتقال السلطة داخل الأسرة العلوية كان محفوفاً بالصراعات إلى غاية إقرار دستور عام ١٩٦٢ ، عن الموقع الإلكتروني http://www. maghress. com/almassae/12656، تاريخ المشاهدة ٢٠-١-٢٠١٤م.

(٢) أتركين، محمد، شتاء ٢٠٠٨م، النظام السياسي المغربي بعد حدث الاستخلاف وهم الانتقال الديمقراطي ووضع "خيبة الأمل"، المجلَة العربية للعلوم السياسية، العدد١٧، ص٥٥-٥٨.

(٣) مراحي، عبدالجلال، ٢٠١٢م، السياسية الخارجية في الدستور المغربي، المجلَة العربية للعلوم السياسية، العدد٣٥، ص٥٨-٥٩.

حكم الحزب الواحد، ساعد المغرب على انتقال السلطة بشكل سلمي، دون أن يقود ذلك إلى صدام بين الحكومة والملك[1].

سعى المغرب منذ القرن التاسع عشر نحو عملية الإصلاح، فمنذ عهد السلطان محمد الرابع ١٨٥٩م مروراً بالحسن الأول كانت محاولات الإصلاح قائمة، حيث تمثَلت في العمل على تطوير الجيش، وإصلاح النظام المالي والإداري، والاستفادة من الخبرات الخارجية. إلّا أنّه ومع تزايد التدخلات الأجنبية في شؤون البلاد، تراجعت عمليات الإصلاح. لكن المهم هنا أنَ الدولة السلطانية احتفظت بمبادئها وثوابتها المتمثِّلة في السلطة والإمامة. ومع إقرار نظام الحماية على المغرب في العام ١٩١٢م التزمت فرنسا ببرامج إصلاحية للنهوض بالبلاد، وذلك بطلب من النظام(المخزن) والحركات الوطنية. وإزاء هذا التقارب بين النظام والحركات الوطنية آنذاك، فقد تُرجم ذلك بعريضة تنادي بالاستقلال عام ١٩٤٤م. خرج المغرب بعد الاستقلال بنظام سياسي يتَسِّم بالازدواجية، بين تيار تقليدي متمسك بالنموذج المخزني للدولة، وتيار يميل إلى التجديد والتحديث. لكن النهج التحديثي لم يتخلى عن الثوابت التقليدية القديمة، وكان من أولويات الدولة بعد الاستقلال تبني نظام ديمقراطي يعمل على إنشاء مؤسسات سياسية ديمقراطية، ومحاولة إجراء انتخابات حرة، ووضع دستور ينظِّم العمل السياسي في البلاد. وبذلك تمَ تشكيل "المجلس الوطني الاستشاري"، وكُلِّفت المعارضة الممثَلة بأحد رموزها آنذاك (عبدالله إبراهيم)، بتشكيل الحكومة عام ١٩٥٨م، وهذا بدوره يمثِّل استجابة النظام السياسي الجديد لبناء مجتمع ديمقراطي يحتكم إلى إرادة الشعب وسيادة القانون[2].

بقيت العلاقة التي ربطت النظام الملكي بالشعب مستقرة، إلى حد ما، حتى بعد ظهور دستور عام١٩٦٢م، وبداية التوجه نحو بناء الدولة على أسس حديثه. وعلى الرغم من ذلك وقعت خلافات على بعض الممارسات السياسية للنظام، فنادت الأحزاب السياسية بضرورة زيادة حجم المشاركة الشعبية في القرار السياسي. وفي هذه المرحلة أظهر

---

(١) عبدالله، ثناء فؤاد، مرجع سابق، ص٢٥٦-٢٥٨.

(٢) الكتبي، ابتسام وآخرون، مرجع سابق، ص١٨٧-١٩٥.

النظام السياسي مرونة مع المعارضة، فعمل على إنهاء الخلاف معها، وقام الملك الحسن الثاني بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإنهاء فترة الأحكام الاستثنائية التي كانت تسود البلاد، حيث أُجريت الانتخابات على المستوى المحلي وتشكّل البرلمان. اتّسم النظام السياسي فترة حكم الملك الحسن الثاني بالحرص على الانتقال بالبلاد إلى حياة آمنة، وذلك من خلال الإصلاحات الدستورية المستمرة، التي تلبي مطالب الشعب وإشراك المعارضة في الحكم، والوصول إلى دولة القانون والمؤسسات(١).

مع تسلُّم الملك محمد السادس الحكم عام ١٩٩٩م قرر إيلاء الشأن الداخلي جلَّ اهتماماته، وذلك بالتعاون بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والاعتماد على العمل الميداني كعنوان للمرحلة الجديدة. والملاحظ أنَ الملك ومن خلال التغييرات التي قام بها، لم يتخلَى عن الجيل القديم تماماً، ليبقي على العلاقة التي تربط الحقبتين(الحسن الثاني ومحمد السادس)(٢).

تركَزت سياسة الملك محمد السادس على النهج الديمقراطي، وبناء جسور الثقة بين المواطن والسلطة، والاهتمام بالتنمية والتعددية السياسية بجميع أشكالها، وكذلك العدالة الاجتماعية وأحكام الدستور، وبذلك استجاب لمطالب الجماهير محاولاً القيام بالإصلاحات التي تلبي طموحاتهم، وكان آخرها تعديل دستور البلاد عام ٢٠١١م وإشراك المعارضة في الحكومة(٣).

أبدى النظام المغربي اهتماماً كبيراً بقضايا القومية العربية كالقضية الفلسطينية، وحرب الخليج والعمل العربي المشترك باعتباره جزءاً من الأمّة العربية، وكذلك حرصه على تلبية اتجاهات الجيل الجديد من الشباب نحو القضايا العربية، وتفعيل دورهم في الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني(٤).

---

(١) اليازغي، محمد، ١٩٩٩م، التجربة السياسية المغربية الراهنة، محاضرة أُلقيت في منتدى عبدالحميد شومان الثقافي-عمان، ص١٠١-١٠٤.

(٢) مزراري، عبدالهادي، مرجع سابق، ص٣٦-٣٧.

(٣) خيرالله، خيرالله، مرجع سابق، ص١٠٩-١١٠.

(٤) بلقزيز، عبدالإله، ١٩٩١م، المغرب العربي والقضايا القومية العربية، المستقبل العربي، المجلَد١٤، العدد١٥٢، ص٥-٩.

شهدت المغرب معارضة سياسية منذ عهد الاستقلال، إلّا أنّها مرّت بمراحل اتّسمت بالتوافق والصدام مع النظام، حيث شهدت مرحلة الاستقلال نوعاً من التوافق بين النظام والحركة الوطنية السياسية، إثر إعلان حالة الاستثناء والملاحقات السياسية، توتّرت العلاقة بين السلطة والمعارضة، فأُوقف العمل بالأحزاب السياسية حتى عودتها في منتصف السبعينيات، ولكنها هذه المرة كانت بتوجُّهات جديدة نحو الانفتاح الديمقراطي والمشاركة السياسية، وحاولت هذه الأحزاب التأقلم مع توجُّهات النظام الجديدة، إلّا أنّها لم تجد تغيُّراً في نهج النظام، فعاد الضغط الجماهيري على الحكومة ولكن بطابع سلمي، وكان على رأس أحزاب المعارضة في هذه الفترة (الإتّحاد الاشتراكي)، و(التحرُّر والاشتراكية)، و(منظمة ٢٣ مارس)[١].

نشطت الأحزاب الإسلامية المعارضة في السبعينيات، وكان على رأسها (منظمة الشبيبة الإسلامية) التي تأثّرت كثيراً بالحركات الإسلامية في مصر، وجاء بعدها (منظمة المجاهدين) عام١٩٨٤م و(جماعة العدل والإحسان) عام١٩٨٧م، و(التكفير والهجرة)، و(سلفية المجاهدين)، وتيار إسلامي آخر عُرف بتيار (التوحيد والإصلاح)، كما أنَ هنالك (جمعية الشروق)، و(جمعية الإصلاح)، اللّذان شكّلا فيما بعد رابطة الدعوة الإسلامية في عام ١٩٩٢م، أمّا رابطة (المستقبل الإسلامي) فقد تأسّست عام ١٩٩٦م، كما تشكّلت حركة(التوحيد والإصلاح) كحركة غير معارضة، إلّا أنَ نجاحها كان من خلال حزب (العدالة والتنمية)، وفي عام ٢٠٠٥م ظهر الحزب البديل الحضاري[٢].

بقيت أحزاب المعارضة تطالب بمزيد من الإصلاح السياسي، حيث لقيت دعماً جماهيرياً لا بأس به، وازداد ضغطها بعد تأسيس "الكتلة الديمقراطية" في العام ١٩٩٢م والتي شملت أحزاب المعارضة الفاعلة وهي:(الإتّحاد الاشتراكي)، و(حزب الاستقلال)،

---

(١) بلقزيز، عبدالإله، ٢٠٠٧م، السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي المعاصر(حالة المغرب)، ط١، المركز الثقافي العربي- المغرب، ص١١٤-١٢١.

(٢) حسن، سمير عبدالله، ٢٠١١م، التنظيمات السياسية الإسلامية في المغرب وعلاقتها بالمؤسسة الملكية، النهضة، المجلّد١٢، العدد الأول، ص١١٢-١١٦.

و(حزب التقدم والاشتراكية)، و(منظمة العمل)، واستطاع هذا التجمُّع صياغة مطالب موحَدة تعكس توجُّهات الشعب. كما نجحت أحزاب المعارضة في إضعاف دور الأحزاب اليمينية، مثل(حزب الإتِّحاد الدستوري)، و(الحزب الديمقراطي الوطني)، و(حزب الحركة الشعبية)[1].

ومن الملاحظ أنَ العلاقة التي تربط السلطة بالمعارضة في المغرب كانت توافقية، "إلى حدٍّ ما"، في معظم مراحلها، كونها وجدت استجابة من النظام لمطالبها في الإصلاح والتغيير .

(١) ولد الحاج، شعيب عمر، ١٩٩٨م، التحوُّل الديمقراطي في المغرب، مجلة شؤون الأوسط، العدد٧١ نيسان، ص١٢٧-١٢٨.

المبحث الثاني

الإصلاحات السياسية في المغرب، وأثرها على استقرار وثبات النظام

المطلب الأول: فترة حكم الملك الحسن الثاني (١٩٦١ -١٩٩٩)

بالرغم مما شهده عهد الاستقلال من عدم استقرار للعلاقة بين السلطة والشعب، إلَا أنَ ذلك لم يمنع الملك الحسن الثاني والقوى الوطنية ممثلة بالمعارضة، من التشاور في قضايا الوحدة الوطنية والديمقراطية. إذ أدرك الملك الحسن الثاني أنَ المعارضة ضرورية، وإنَ وجود الأحزاب جزء مهم من الكيان السياسي للدولة. وتحقيقاً للديمقراطية في البلاد ابتكر الملك فكرة "التناوب"؛ وتعني الانتقال نحو الديمقراطية المؤسساتية الحقيقية. فانتهج أسلوب التراضي والتوافق للوصول إلى ذلك، وعمل على المواءمة بين سلطة الدولة وما يتطلبه تحقيق الديمقراطية، وبين ما هو تقليدي وحديث، والدعوة إلى الوسطية والاعتدال في التعامل مع القضايا الداخلية. ورأى الملك أنَ الدستور هو الحافظ والضامن لكيان الدولة والمنظِّم لممارساتها السياسية. لذا كان الدستور الأول للمملكة في العام ١٩٦٢م قد أُنجز في عهده، والذي اهتمَ بقضايا سيادة الأمَة وانتخاب البرلمان، والفصل بين السلطات، وتفعيل المشاركة السياسية والحزبية، والحرية وحقوق الإنسان[١].

وضع دستور عام ١٩٦٢م حداً للخلافات على مجموعة من القضايا التي دامت سنوات، ففي فصله الأول حدد طبيعة النظام السياسي بكونه ملكياً دستورياً ديمقراطياً واجتماعياً. وفي الفصل الثالث منع نظام الحزب الواحد، وتكلَم الدستور في الفصل التاسع عشر عن الملك بوصفه أميراً للمؤمنين، وجاء الحديث عن البرلمان بمجلسيه النواب والمستشارين في الفصل (٣٦)، استمرَ العمل بهذا الدستور حتى العام ١٩٦٥م، وإعلان حالة الاستثناء التي استمرَت خمس سنوات، وصدر دستور عام١٩٧٠م لينهي حالة الاستثناء لكنَه ركَز السلطات بيد الملك ممَا شكَل تراجعاً عن دستور ١٩٦٢م، وظهرت في

(١) مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مرجع سابق، ص٦٥و٦٧و٧٣و١١٧-١١٨و١٢٩-١٣٠.

هذه الأثناء "الكتلة الوطنية" كردَة فعل على عدم الرضى عن الدستور، تبعها الاحتجاج على القصر في العام ١٩٧١م، فجاء نتيجة لذلك دستور عام ١٩٧٢، والذي خفَض مدة العضوية لمجلس النواب من ست إلى أربع سنوات، ورفع نسبة المنتخبين بالاقتراع إلى الثلثين، كما حدَد اختصاصات المجلس الوزاري، ولمّا لم تستطع الدساتير الثلاثة السابقة من تحقيق كامل الإصلاحات المنشودة في البلاد، طالبت أحزاب المعارضة بدستور جديد يلبي مطالب الشعب في التغيير، فصدر دستور عام ١٩٩٢م(١).

يُعد دستور عام ١٩٩٢م نقلة نوعية في التاريخ السياسي المغربي، وذلك باتِّجاه دولة القانون والمؤسسات، حيث منح الحكومة صلاحيات أكثر ممّا كانت عليه من قبل، وأعطى المنتخبين الحق في مراقبة الأداء الحكومي والاهتمام بحقوق الإنسان. كما تنازل الملك عن بعض صلاحياته لتفعيل دور مؤسَسات الدولة وتحديد علاقته بالبرلمان، وجاء تعديل الفصل (٢٤) الذي أصبح فيه "الملك يعيِّن الوزير الأول وباقي أعضاء الحكومة يعيِّنهم الوزير الأول"، بدلاً ممّا كان ينص عليه الدستور سابقاً: "الملك يعيِّن الوزير الأول والوزراء"، واستكمالاً لمسيرة الإصلاح قام النظام المغربي في عام ١٩٩٦م بمراجعة دستورية لدستور عام ١٩٩٢م، وما ميَز الدستور الجديد أنّه جمع بين الإصلاح السياسي والاقتصادي، فعلى المستوى السياسي بُدئ العمل بنظام المجلسين (النواب والمستشارين)، وذلك لتوسيع دائرة المشاركة السياسية وإعطاء الحق للجميع في التمثيل البرلماني والمراقبة الجدية من البرلمان على الحكومة، أمّا اقتصادياً فلقد تمَ العمل على تفعيل دور المؤسسات الاقتصادية القائمة بشكل أكثر فاعلية، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس الأعلى للإنعاش والتخطيط، والمجلس الأعلى للحسابات(٢).

---

(١) موقع إلكتروني- الشامخ، إدريس، ٢٠٠٩م-قراءة نقدية في التجربة الدستورية المغربية-جريدة منبر هسبريس- عن الموقع الإلكتروني: http://hespress. com/opinions/16921. html تاريخ المشاهدة ٢٣-١-٢٠١٤م.

(٢) موقع إلكتروني- زين الدين، محمد، ٢٠٠٦م، سؤال الإصلاح الدستوري في مغرب التسعينات، الحوار المتمدن-، ص١-١٢. عن الموقع الإلكتروني: /http://www. ahewar. org تاريخ المشاهدة ٢٥-١-٢٠١٤م.

من خلال تتبع تاريخ الدساتير المغربية منذ دستور عام ١٩٦٢م حتى دستور ١٩٩٦م، نجد أنَ النظام السياسي المغربي حاول في جميع المراحل أن يُحدث نوعاً من التغيير في الحياة السياسية، مستجيباً بذلك لمطالب المعارضة دون الدخول في صدام مباشر معها، وهكذا استطاع أن يستوعب المعارضة وأن يخلق نوعاً من التوافق معها .

أمَا الحياة البرلمانية فقد مرَ على المغرب خمسة برلمانات منتخبة منذ عهد الاستقلال حتى العام ١٩٩٣م، لكنَها لم تعكس تمثيل انتخابي حقيقي لكافة القوى السياسية داخل الدولة. ففي عام ١٩٦٢م كان البرلمان الأول بعد الاستقلال حيث لم يدم أكثر من سنة ونصف بسبب إعلان حالة الاستثناء في العام ١٩٦٥م، وكانت الانتخابات التالية مع صدور دستور عام ١٩٧٠م وانتهاء فترة الاستثناء، ومع إيقاف العمل بدستور عام ١٩٧٠م وصدور دستور عام ١٩٧٢م، ظلَ الأخير مجمداً بسبب الظروف الداخلية حتى العام ١٩٧٧م، وفي السنة التي تلتها أُجريت الانتخابات البرلمانية حيث أتمَ هذا المجلس مدَته لأول مرة، جاء بعد ذلك برلمان عام ١٩٨٤م، إذ تميَزت هذه الانتخابات بمشاركة الأحزاب المعارضة، وفي العام ١٩٩٣م شهدت البلاد انتخابات برلمانية بعد تأجيلها لعدد من المرات، بسبب أحداث حرب الخليج والجزائر عام ١٩٩١م، وقضية الصحراء، وما ميَز هذه الانتخابات صدور المرسوم الملكي بزيادة أعضاء البرلمان من(٣٠٦-٣٣٣)عضواً، وأصبح الاقتراع المباشر لثلثي المجلس، كما شارك في هذه الانتخابات عدد كبير من الأحزاب، ويعتبر انتخاب هذا المجلس بداية التأسيس للديمقراطية من جديد وتفعيل دور السلطة التشريعية. وفي العام ١٩٩٧م جرت الانتخابات النيابية بعد التعديلات الدستورية التي شهدتها البلاد عام ١٩٩٦م، لتؤكد مواصلة النهج الحكومي نحو تقوية جسور الثقة بين المعارضة والسلطة، والتي شهدت تأزُماً ملحوظاً فترة التسعينيات، حيث فُتح الباب بشكل أوسع لأحزاب المعارضة – التي سبق ذكرها– بممارسة العمل السياسي[1].

(١) خطايبة، عماد ياسين، ٢٠٠٣م، التطوُر الدستوري والنظم الانتخابية في المغرب ١٩٩٢-٢٠٠٢دراسة حالة في التحوُل الديمقراطي، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير، جامعة آل البيت، ص١٠٠- ١٠٥.

إنَ المتَعمُّق في أربعة عقود أمضاها الحسن الثاني في حكم المغرب، يجدها مليئة بالأحداث السياسية الداخلية والخارجية، التي قد يعجز أي نظام آخر أن يحافظ على بقاءه واستمراره في ظل نفس الظروف، فقد جابه الملك الحسن الثاني محاور سياسية وإجتماعية واقتصادية أسَست لمغرب حديث، بالرغم ممَا تعرَض له الملك في آخر عشر سنوات من عهده، من محاولات الانقضاض على حكمه من داخل القصر أومن خارجه.

المطلب الثاني عهد الملك محمد السادس (١٩٩٩ - ٢٠١٣م)

اعتلى الملك محمد السادس عرش المغرب في حقبة مليئه بالصراعات الداخلية والخارجية على مختلف المستويات، حيث أدرك أنَ النسق السياسي الذي حكم المغرب لفترة طويلة، لا يلبي تطلُّعات الملك والشعب في تنمية المغرب بمختلف المجالات، ونتيجة لتلك المتغيِّرات فقد أطلق الملك سياسة جديدةً فتح على أثرها آفاق سياسية لجميع التكتلات والأحزاب السياسية، المعارض منها أو غير المعارض، فالنهج الأمني الذي ساد في عهد أبيه أصبح من مخلَفات تلك المرحلة التي حكمت ظروفها وأحوالها. وعلى ضوء هذا الوضع دخلت المغرب مرحلة الانفتاح السياسي العام والبحث عن المشروعية السياسية، فاستفاد الملك من حالة الاختناق السياسي النسبي التي عاشها المغرب في عهد أبيه، وذلك بتسريع وتيرة الإصلاحات التي فاجأت النخب السياسية، باهتمامه بالشؤون السياسية والمدنية في المجتمع، وهذه الإصلاحات شملت مختلف المناطق الجغرافية المهملة سابقاً، وقد أثَرت في ديناميكية التفاعل السياسي والاجتماعي في البلاد، ومن أشكال هذه الإصلاحات التي ركَز عليها الملك، مرحلة تركيز السلطة وضبط المجتمع(١).

وفي مرحلة تركيز السلطة كان الاتِّجاه نحو مأسسة العهد الجديد، وتجديد البناء المؤسسي لمختلف البنى السياسية والقانونية والإدارية والتشريعية، التي تعتبر القواعد الأساسية في تحديد مضمون العهد الجديد، حيث طُرحت العديد من مشاريع القوانين

---

(١) موقع إلكتروني-الشباري، عبدالمؤمن، ٢٠٠٥م، خمس سنوات من حكم محمد السادس ومسؤولية اليسار لمغربي، الحوار المتمدن، العدد١٢٨٦، http://www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=٤٣١٢٥ تاريخ المشاهدة ٢٦-١-٢٠١٤م.

الجديدة في تلك الحقبة المبكرة من عهد الملك محمد السادس (كقانون الأحزاب، قانون الحريات العامة، مدونة الشغل، مدونة الأسرة، وقانون الإرهاب....). وكذلك استُحدثت مؤسسات تعمل خارج نطاق مسؤوليات الحكومة، والوزير الأول مثل (حقوق الإنسان، هيئة الإنصاف والمصالحة، ديوان المظالم، قضايا المرأة، والقضية الأمازيغية) حيث ربطها الملك بمؤسسته الملكية[1].

أمَا على مستوى الأحزاب فقد تفاعل الملك محمد السادس مع الأحزاب السياسية، في شأن مطالبتها بتوسيع نطاق مشاركتها السياسية، حيث تكفَل الملك بعدم احتكار السلطة والقرار السياسي في يد النظام، وجعل الحكم بيد الأغلبية النيابية، كما ضمن الملك للشعب وللأحزاب حرية التعبير والرأي والاجتماع والمشاركة الإعلامية في المناسبات الرسمية وتمويل الأحزاب ومراقبة عمل الحكومة في البرلمان[2].

وبقيت **قضية الصحراء** المغربية تشكِّل الهاجس الأكبر في سياسة الملك محمد السادس، وحل النزاع حولها بما يضمن سيادة المغرب عليها، وذلك في الإطار الذي حدده الملك الحسن الثاني سابقاً، فقد رأى الملك محمد السادس أنَ النزاع الحدودي مع الجزائر لا يُحل إلَا بالتسوية السلمية، التي تُرضي جميع الأطراف، وعليه طرح الملك في عام ٢٠٠٥م مبادرة "الحكم الذاتي" لأهل الصحراء المغربية تحت السيادة المغربية[3].

استمرَ الملك محمد السادس في عملية الإصلاح السياسي وبناء الدولة الحديثة، وتحقيقاً لذلك وضع برنامجاً إصلاحياً لحكومة التناوب، يضمن حياة ديمقراطية للمواطنين عنوانها احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، والعمل على إصلاح الجهاز الإداري في الدولة لضمان تقديم خدمات بمستوى عالٍ من الكفاءة، كما اشتمل البرنامج الحكومي على آليات لمكافحة الفساد والرشوة، وإصلاح الجهاز القضائي، وإخلاء سبيل السجناء

---

(١) المرجع السابق.

(٢) بلقزيز، عبدالإله، ٢٠١١م، مرجع سابق، ص٣٤و٤٥.

(٣) موقع إلكتروني-محمود معروف، السويسريون-swissinfo. ch نقلاً عن المصدر: وكالة الأنباء الفرنسية أ. ف. ب. ٢٠٠٩م. تاريخ المشاهدة ٢٧-١-٢٠١٤م.

السياسيين، كخطوة نحو المصالحة ما بين النظام وأفراد شعبه. كما دعا الملك إلى ضرورة المتابعة الميدانية وعن قرب لهموم الشعب واحتياجاتهم. وتحقيقاً لمبدأ المساواة بين الجنسين فقد أولى المرأة اهتماماً بارزاً، حيث أخصَها بمقاعد نيابية ومناصب تنفيذية وسياسية. ومهما يكن الأمر صعباً في تحقيق جميع تلك التطلعات على المدى القريب، إلّا أنها تبقى محاولات جادة من النظام للوصول إلى دولة ديمقراطية حديثة، ولا يغيب عن الذهن هنا أنَ قضية الصحراء المغربية، ومشكلة اللاجئين في الجزائر، كانتا من أولويات اهتمام الملك محمد السادس، وذلك تحقيقاً لمبدأ وحدة التراب المغربي(١).

وبعد ما يقارب العقد ونصف من تولي الملك محمد السادس الحكم، واستمراره في سياسته الإصلاحية وانفتاحه السياسي، فقد حقق المغرب في هذه الفترة نجاحات واسعة على المستوى السياسي والاقتصادي. فلقد شهد عام ٢٠٠٤م اعتماد مدونة قانون الأسرة الجديد، الذي بدوره أعطى المرأة المغربية كامل حقوقها(٢)، وجاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في العام ٢٠٠٥م لتضع الإنسان على رأس أولويات اهتمام النظام، وذلك بتعزيز المواطنة لدى الجماهير واحترام حقوقها، والعمل على تقليص الفوارق الاجتماعية بين الأفراد(٣) .بالإضافة إلى ذلك كلّه كان لهيئة الإنصاف والمصالحة دور كبير بالاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، خصوصاً ضحايا "سنوات الرصاص"، وفي العام ٢٠٠٨م دخلت البلاد اتفاقية السوق الأوروبية، حيث مُنحت المغرب معاملة خاصة في علاقاتها التجارية مع أوروبا، كما احتلَت المغرب مرتبة جيدة في مجال التنمية وفقاً للتقرير العالمي للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨م(٤).

---

(١) اليازغي، محمد، مرجع سابق، ص١٠٥-١١١.

(٢) موقع إلكتروني- موقع الملك محمد السادس، ٢٠٠٩م، عشر سنوات من حكم الملك محمد السادس، http://chtiouiroyal. canalblog. com/archives/2009/07/13/14388672. html#comments تاريخ المشاهدة ٢٨-١-٢٠١٤م.

(٣) موقع الكتروني- المبادرة-الوطنية-للتنمية-البشرية. http://www. pncl. gov. ma/grandchantiers/Pages aspx تاريخ المشاهدة ٢٩-١-٢٠١٤م.

(٤) موقع إلكتروني- موقع الملك محمد السادس، مرجع سابق.

المطلب الثالث: ملامح الإصلاح في النظام المغربي

أولاً: التعديلات الدستورية التي أجراها الملك محمد السادس لعام ٢٠١١م

لقد جاءت التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١م لتعكس الرغبة الأكيدة في الإصلاح والتغيير وقبول مطالب الجماهير المغربية. ولتؤكد أنَ عجلة الإصلاح في المغرب مستمرة في التقدم نحو ما هو أفضل لدولة مدنية حديثة قوامها الشعب وسيادة القانون. وهكذا تجلَت أهم هذه التعديلات في النواحي التالية(١):

أ- التأكيد على مبدأ التعددية للهوية المغربية الموحدة الغنية بتنوعها، وجعل اللغة الأمازيغية لغة رسمية للبلاد إلى جانب اللُّغة العربية. وهذه تمثِّل المكونات المترابطة في مجملها للمواطن المغربي المؤمن في وطنه وترابه .

ب- ترسيخ دولة القانون والمؤسسات من خلال توسيع دائرة الحريات العامة وضمان تفعيل دور مؤسسات حقوق الإنسان وهيئة الإنصاف والمصالحة مما ينعكس على توفير بيئة اجتماعية متكافئة تقوم على العدالة الاجتماعية .

ج- الوصول بالقضاء إلى أعلى درجات الاستقلال، وتعزيز دور المجلس الدستوري ضماناً لسمو الدستور وسيادة القانون والتزام الجميع به. مما يعزِّز من ثقة المواطن بمؤسسات الدولة، وانتقالها التدريجي من الصفة الشخصية إلى الصفة المؤسساتية.

د- التأكيد على مبدأ فصل السلطات وتعميق الديمقراطية، وتحديث مؤسسات الدولة بانتخابات برلمانية حرَة بعيدة عن التزوير، يتصدَر فيها مجلس النواب المكانة الممثِّلة للشعب، وذلك باحترام هيبتها وسلطتها المستمدَة من الشارع، والتوسُّع في الاختصاصات القانونية الجديدة، التي تكفل تعزيز مبادئ التمثيل والتشريع والرقابة.

---

(١) موقع إلكتروني- جنداري، إدريس، ٢٠١١م، الإصلاحات السياسية في المغرب وسؤال الدولة المدنية، الحوار المتمدن، العدد٣٣٧٨، http://www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=260767 تاريخ المشاهدة ٣٠-١-٢٠١٤م.

هـ- الوصول إلى حكومة منتخبة تعكس إرادة الشعب وتحظى بالثقة من قبل مجلس النواب، ويستدل من ذلك التوجُّه نحو إرجاع مصادر السلطات فيها إلى الشعب ليختار من يمثِّله.

و- تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي أو ائتلاف مجموعة أحزاب، والذي حظي بأغلبية مجلس النواب. وهذا بدوره يؤكِّد على النهج الديمقراطي الذي تبناه النظام السياسي.

ز- جعل مكانة الوزير الأول كرئيس للحكومة، ومنحه صلاحيات كاملة كرئيس للسلطة التنفيذية، يتولَى المسؤولية الكاملة عن الحكومة وإدارة شؤون البلاد. وهذا يؤكِّد على مبدأ توزيع السلطات والصلاحيات.

ح- دسترة هيئات الحاكمية الجيِّدة، ودسترة مؤسسة مجلس الحكومة وبيان اختصاصاته. مما ينظِّم عملية ممارسة السلطة ضمن إطار القانون.

ط- تقوية دور الأحزاب السياسية والمعارضة البرلمانية ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك بسن قوانين تنظِّم أدوارهم.

ي- دسترة الهيئات المعنية بحقوق الإنسان والحريات العامة.

أبرز الانتقادات التي وجهتها الأحزاب السياسية للدستور الجديد

تعرَض دستور عام ٢٠١١م لمجموعة من الانتقادات من قبل أحزاب المعارضة والمهتمين بالشأن السياسي في المغرب، ونستعرض مجمل هذه الانتقادات على النحو التالي[(١)]:

-في مجال السلطة التنفيذية

١- أنَ احتفاظ الملك في الفصل (٤٧) من الدستور بحقِّه بعد استشارة رئيس الحكومة

---

(١) موقع إلكتروني-النوضة، عبدالرحمن، ٢٠١٣م، تحليل دستور ٢٠١١م:هل هو ديمقراطي أم استبدادي؟ المتمدن-العدد: ٤٣٢١ http://www. ahewar. org / تاريخ المشاهدة ١-٢-١-٢٠١٤م.

أن يُقيل أحد أعضائها أو أكثر من مهامهم الرسمية، يعني أنَ الملك يتحكَم في أعضاء الحكومة .

٢- إنَ رئاسة الملك لمجلس الوزراء كما في الفصل (٤٨) من الدستور، يعني أنَه يسيِّر شؤون البلاد بطريقة مباشرة، وهذا يتنافى مع مبدأ فصل السلطات .

٣- في الفصل (٧١) أنَ رئاسة الملك لمجلس الوزراء تجعله يحسم إصدار القوانين التشريعات الصادرة من البرلمان، وهذا يعني تحكُّمه في المجلس النيابي بطريقة غير مباشرة .

٤- في الفصل (٥٩) يتناول هذا الفصل المسؤولية المشتركة للبرلمان والحكومة فيما يتعلَق بالشؤون المالية بالدولة، وبما أنَ الملك فوق جميع السلطات وهو المبادر بتشييد المشاريع الاقتصادية الهامة الخارجة عن تدابير الحكومة، فإنَ المسؤولية المالية للحكومة والبرلمان تعتبر مقيَدة .

٥- في الفصل (٩٢) يحدِّد الملك القضايا التي يتم تداولها في مجلس الحكومة، وفي الفصل نفسه لم تُوضَح آلية اتِّخاذ القرارات في المجلس، وهذا من شأنه أن يعطي الملك صلاحيات في إعاقة أو تمرير أي قرار .

٦- في الفصول (١٧١-١٧٥) يتحدَث دستور ٢٠١١م عن آلية مراجعة الدستور والاستفتاء عليه، حيث رُبطت هذه العمليَة بمجملها بموافقة الملك .

- في مجال السلطة التشريعية

١- في الفصل (٥١) للملك حق اتِّخاذ قرار حل مجلسي البرلمان أو إحداهما مسبباً ولا يشترط استشارة أو إخبار رئيس المحكمة الدستورية، أو رئيس الحكومة أو رئيسي غرفتي البرلمان.

٢- في الفصل (٧٩)، يحق للحكومة رفض أو قبول أي مقترح أو تعديل خارج مجال القانون، وهذا يعني أنَ المجالات المفتوحة للاقتراح أو التعديل من قبل البرلمان محدودة.

٣- في الفصل (٩٥)، يحق للملك أن يطلب من البرلمان مراجعة أي قرار يصدر عنه.

-في مجال السلطة القضائية

١- في الفصل (١١٣)، أنَ رئاسة الملك للمجلس الأعلى للسلطة القضائية يتنافى هذا مع نص الدستور، الذي يؤكِّد على استقلالية القضاء .

٢- في الفصل (١٢٤)، تصدر الأحكام وتنفَذ "باسم الملك"، وهذا يتنافى مع استقلال القضاء عن سلطة الملك، وكان من الأفضل أن تصدر الأحكام باسم "القضاء المغربي ."

٣- في الفصل (١٣٠)، تتألف المحكمة الدستورية من اثني عشر عضواً، ستة أعضاء يُعيِّنهم الملك والستة الآخرين مناصفة بين مجلسي البرلمان والمستشارين، ويكون التصويت على الأسماء المرشحة بأغلبية ثلثي أعضاء البرلمان، وهذا يخلق إشكالية في إجراء التصويت عليهم .

ثانياً: الإصلاحات الدستورية وأثرها على استقرار النظام وثباته في ظل الربيع العربي

لقد بدأ الإصلاح في المغرب مبكراً منذ عهد الاستقلال، إلّا أنّه لم يصل إلى مرحلة النضوج حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين، التي شهدت فيها البلاد تعديلات دستورية حقيقية ومتوالية، فتحت المجال لممارسة السلطة بشكل ديمقراطي تشاركي. تجسَدت تلك الإصلاحات في مشاركة الأحزاب السياسية والمعارضة في الحكم، وإلغاء القوانين التي كانت تحد من الحريات العامة. وكان ممّا عزَز مسيرة التحوُّل الديمقراطي عدم وجود خلاف على الثوابت الأساسية للدولة، فالمعارضة على اختلاف توجُّهاتها السياسية ليست ذات طابع راديكالي، وهذا ما أشار له الملك الحسن الثاني في خطابه سنة ١٩٩٣م بقوله: "لا خلاف مع أي حزب سياسي معارض في الطروحات النظرية بعد انهيار الأيديولوجيات"، وهذا من شأنه أن يظهر عدم تحيُّز الملك لأيٍ من تلك الأحزاب. ولعلَ انتخابات عام ١٩٩٧م والتي وصلت بها أحزاب "الكتلة الديمقراطية" المعارضة إلى تشكيل الحكومة، خير دليل على نزاهة تلك الانتخابات وصدق نية النظام نحو الإصلاح(١).

---

(١) عبدالله، ثناء فؤاد، مرجع سابق، ص٢٥٦-٢٥٩.

وفي ظل موجة ما عُرف **بالربيع العربي** خلال سنة ٢٠١٠م، والتي طالت مجموعة من البلدان العربية، كان المغرب على موعد مع تلك الحراكات كغيره من الدول العربية، وهو من الملكيات الكبيرة على مستوى إفريقيا والعالم، وذو بعد حضاري وتاريخي ضارب في القدم. عاش المغرب مراحل نمو ديمقراطي نحو تمثيل حقيقي للشعب، قبل أن تنادي جماهير ثورة ٢٠ شباط ٢٠١١م بمطالبها، والتي تمثَّلت بدستور ديمقراطي ومحاربة الفساد، وقضاء مستقل ونزيه، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، والاعتراف باللغة الأمازيغية(١). وفي ظل هذه الظروف كان موقف حزب العدالة والتنمية يتَصف بالاستخفاف والتقليل من شأن الحركة، وهي رسالة من الحزب يُطمئن فيها النظام بوقوف الحزب إلى جانبه، وبهذا التكتيك فقد ضمن الحزب علاقته بالنظام وفي نفس الوقت بقي مؤازراً لحركة ٢٠ شباط، وهذا ما لم تنتبه إليه باقي الأحزاب(٢).

استطاع المغرب بنظامه وملكه محمد السادس أن يتكيَفا مع تحوُّلات العصر ومتطلبات المرحلة الجديدة، من خلال التصديق على دستور جديد في تموز٢٠١١م، وإجراء انتخابات نيابية مبكرة في نفس العام، وصل من خلالها حزب (العدالة والتنمية) المعارض إلى الحكم، وبذلك حقق النظام توازناً واستقراراً سياسياً، وأكَد نيَته نحو الإصلاح والتغيير استجابة لمطالب الشعب، ولتجنيب البلاد الدخول في احتجاجات عارمة، من شأنها أن تعيق مسيرة التقدم والإصلاح(٣).

أدرك النظام المغربي حجم التحديات التي تواجه المنطقة العربية، فتطلَع إلى ضرورة تقييم المرحلة الحالية، وحصر الاختلالات بمشاريع إصلاحية تنموية ومنظومة دستورية ديمقراطية، لذا جاءت التوجُّهات الملكية لتركِّز على الثوابت الوطنية التي يندرج تحتها:الإسلام كدين للدولة، وإمارة المؤمنين، والنظام الملكي، ووحدة التراب المغربي. واستناداً إلى هذه الثوابت نادت التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١م بتعددية الهوية المغربية،

---

(١) مراحي، عبدالجلال، مرجع سابق، ص٥٤-٥٧.

(٢) موقع إلكتروني- الكحل، سعيد، الحوار المتمدن- مرجع سابق.

(٣) مراحي، عبدالجلال، مرجع سابق، ص٥٥-٥٦.

وفتح المجال أمام الحريات العامة، واستقلال القضاء، وفصل السلطات، والسماح للأحزاب بممارسة عملها بحرية أكثر، وربط ذلك كلّه بمراقبة ومحاسبة للأداء في الدولة على مختلف المستويات. بالإضافة إلى ذلك جرى دسترة هيئات الحاكمية الجيدة وحقوق الإنسان، تجسيداً لمبدأ العدالة الاجتماعية. وبعد أن جرى التعديل الدستوري عُرض على لجنة استشارية، ضمّت مختلف أطياف المجتمع المغربي(١)، ومن ثمّ تمّ الاستفتاء الشعبي عليه في الأول من حزيران ٢٠١١م، حيث بلغت نسبة تأييد التعديل ٩٨٪ ممّن يحق لهم بالاستفتاء(٢).

وهكذا كان النص الدستوري المعدّل لعام ٢٠١١م قد استُقبل بتأييد وموافقة من قبل الشعب، ومؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب المعارضة، حيث كان تأييد هذه القاعدة الشعبية الكبيرة للتعديلات الدستورية دور في ضمان استقرار البلاد(٣).

يتّضح من خلال المشروع الإصلاحي الشامل الذي بادرت به المغرب، أنّ هنالك إرادة قويّة لدى النظام نحو منهجية جديدة قوامها الدستور، تنطلق في رؤيتها من خلال تبني سياسات موجّهه إلى الاهتمام بمصلحة المواطنين، والتحرُّر من كافة أشكال المركزية في الحكم، وإعطاء الأفراد الفرصة للمشاركة السياسية(٤). فبدا واضحاً أنّ الوضع قد تغيّراً وأصبح المواطن ينتقد الحكومة بشكل أكبر، ويعبّر عن رأيه بحريّه تامة. وهذا من شأنه أن يبني جسوراً من الثقة بين النظام والشعب، وبالتالي يتفاعل المواطن بشكل إيجابي مع التوجهات الحكومية، ويقف داعماً لها في سبيل نجاح التجربة الديمقراطية(٥).

---

(١) التوازني، حكيم، ٢٠١١م، مقتضيات الإصلاح الدستوري المرتقب في ضوء الحراك الاجتماعي المغربي، المستقبل العربي، المجلّد٣٤، العدد٣٩٤، ص٧٢-٧٣.

(٢) موقع إلكتروني-ويكيبيديا، استفتاء على دستور المغرب ٢٠١١مhttp://ar. wikipedia. org تاريخ المشاهدة ٢-٢-٢٠١٤م.

(٣) بلقزيز، عبدالإله، ٢٠١١م، مرجع سابق، ص٤٣-٤٤.

(٤) الغالي، محمد، ٢٠١٣م، دستور المملكة المغربية لسنة ٢٠١١ في ضوء الربيع العربي جدلية الثابت والمتحول، تبيُّن للدراسات الفكرية والثقافية، المجلّد الأول، العدد٤، ص١٢٤.

(٥) اليازغي، محمد، مرجع سابق، ص١١١.

تقييم لمسيرة الإصلاح في النظام السياسي المغربي:

لقد تميَّز النظام السياسي المغربي منذ العهد الدستوري بمواكبة قواعد الدولة العصرية الحديثة، مع التزامه في نفس الوقت بموروثه التاريخي والديني، الذي اتّسمت به فترة ما قبل دستور عام ١٩٦٢م[١]. مرَت عملية الإصلاح الحقيقي في النظام المغربي بمراحل مختلفة كانت بدايتها العام ١٩٧٧م، الذي شهد العديد من الحراكات الحزبية والنقابية، وكان لهذه الحراكات دور في التعديلات الدستورية المستمرة التي أجراها النظام. فمنذ عام ١٩٦٢م حتى العام ٢٠١١م عرف المغرب ستة دساتير، وهذا يعكس مدى قبول واستجابة النظام السياسي لمطالب الشعب في التغيير. ولعلَ من الإصلاحات الجذرية التي كان لها أثر واضح على مسيرة النظام السياسي المغربي، أن حظرت الدساتير المختلفة نظام الحزب الواحد، ممّا أعطى النظام السياسي نوعاً من التوازن بين مختلف القوى السياسية في الدولة[٢].

وعلى مستوى العلاقة بين السلطة والمعارضة، أوجد النظام المغربي ميثاقاً تعاقدياً بينه وبين النخب السياسية المعارضة، منذ أن تولَى الملك الحسن الثاني الحكم. حيث لم يمنع الأحزاب السياسية من أخذ دورها على أرض الواقع. واستخدم النظام لغة الحوار مع الفاعلين الأساسيين من معارضة ومؤسسات مجتمع مدني. أمّا سلطات الدولة فقد أقام النظام توازناً بينها فعمل على إنشاء قضاء دستوري مستقل، وفيما يتعلَق بالنظام الانتخابي فقد ظلَ النظام يسعى إلى برلمان منتخب من الشعب، حتى وصل إلى انتخاب جميع أعضاء مجلس النواب بالاقتراع المباشر. وهكذا يبدو أنَ تفعيل مبدأ المشاركة السياسية وسيادة القانون، كان قد بدأ مبكراً في المغرب منذ عهد الاستقلال[٣]. ولا بد هنا من الإشارة إلى أنَ

---

(١) التوازني، حكيم، ٢٠١٢م، الوثيقة الدستورية والانتقال الديمقراطي في المغرب، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٤١، ص١٢٣-١٢٤.

(٢) خطايبة، عماد ياسين، مرجع سابق، ص١.

(٣) موقع إلكتروني- عزوزي، عبدالحق، ٣-٩-٢٠١٣م، الميثاق التعاقدي. . . التجربة المغربية، جريدة الإتّحاد. http://www. alittihad. ae/wajhatdetails. php?id=74494 تاريخ المشاهدة ٣-٢-٢٠١٤م.

فترة حكم الملك الحسن الثاني تخلّلها بعض المناكفات مع الأحزاب المعارضة، وصلت بعض الأحيان إلى توتر العلاقة مع النظام.

تابع الملك محمد السادس معظم عمليات الإصلاح التي انتهجها والده، واتّسمت العملية الإصلاحية في هذه الفترة بأجراء مراجعة دستورية لمؤسسات الدولة في مختلف المجالات، والتي من شأنها أن تعيد النظر في بنية الكيان السياسي، وطبيعة العلاقة بين سلطات الدولة من جهة وعلاقتها بالمواطن من جهه أخرى، لذا أُعطيت صلاحيات واسعة للحكومة البرلمانية في إصدار القوانين والتشريعات، والعمل على استقلالية القضاء، ومحاربة كافة أشكال المحسوبية والفساد والفقر، كما جاءت مبادرة الملك محمد السادس في إنشاء هيئة الإنصاف المصالحة لتؤكد على مبدأ حقوق الإنسان. إنَ المراجعة الدستورية سنة ٢٠١١م التي سبق ذكرها، أظهرت مدى استجابة النظام المغربي لمطالب الشعب في الإصلاح، حيث قُنِّنت تلك الإصلاحات لتصبح نصوص دستورية تعبِّر عن نظام مغربي جديد(١).

(١) موقع الكتروني-قوي، بوحنية، مرجع سابق.

الفصل الخامس

النظام السياسي الجمهوري العربي (مصر دراسة حالة)

لقد تناول الفصل السابق بشكل تحليلي ومفصَل حالة دراسية تمثِّل النظام الملكي العربي في (المغرب)، ويأتي هذا الفصل استكمالاً لمتطلبات الدراسة ليتناول حالة دراسية أخرى تمثِّل النظام الجمهوري العربي في(مصر)، ليساعدنا ذلك على المقارنة بين النظامين في فصل لاحق. وهكذا فقد جرى دراسة هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: النظام السياسي المصري(النشأة والتطوُّر، الشرعية، التعددية والمشاركة السياسية، توزيع القيم السلطوية وتداول السلطة، وطبيعة النظام).

المبحث الثاني: المطالب الإصلاحية والنظام السياسي.

المبحث الأول

النظام السياسي المصري

المطلب الأول

نشأة وتطوُّر النظام، ومصدر شرعيته

أولاً: نشأة النظام وتطوُّره

إنَ الخوض في دراسة نشأة النظام السياسي المصري يستدعي العودة إلى التاريخ المصري الطويل، حيث وقعت مصر تحت الحكم الأجنبي لفترات طويلة قبل ثورة يوليو عام ١٩٥٢م. إذ تناوب على احتلال مصر في الفترة الممتدَة بين عام ٥٢٥ق. م-١٥١٧م كل من الفرس والإغريق والرومان انتهاءً بالمماليك. جاء بعد ذلك الحكم العثماني الذي استمر حتى بداية الحرب العالمية الأولى. كما وغزا الفرنسيون مصر في العام ١٧٩٨م أثناء الحكم العثماني لها، إلَا أنَ التحالف العثماني البريطاني كان قد أجلاهم عن البلاد(١).

وفي أعقاب الثورة الفرنسية وتدهور قوة المماليك خلت الساحة للأتراك، وظهر محمد علي قائد الحامية الألبانية التي حاربت الفرنسيين في العام ١٨٠١م. وسعى منذ ذلك الحين إلى السيطرة المطلقة على مصر. فعمل على التقرُّب إلى زعيم الشعب آنذاك "عمر مكرم" من خلال اهتمامه بالشعب المصري. وقد تحقَق له ما يريد واستطاع بذلك أن يقيم حكماً وراثياً في أسرته، حيث أصبحت مصر تُحكم بالنظام الملكي في القرن العشرين(٢).

وفي العام ١٨٨٢م، احتلت بريطانيا مصر واستمر حكمها عن طريق المعتمد البريطاني حتى عام ١٩٢٢م، حيث حصلت مصر على الاستقلال الشكلي، وقامت في هذه

---

(١) زهرة وتيم، مرجع سابق، ص١٦-١٩.

(٢) عبدالعزيز، عمر ورزق، يونان لبيب، ٢٠٠٤م، عصر محمد علي وتحديث مصر: ما له وما عليه، كراسة منتدى الحوار، مكتبة الإسكندرية، ص١٢-١٣و١٧.

السنة الملكية البرلمانية تحت الإشراف البريطاني قبل أن تستقل البلاد بشكل نهائي على أثر ثورة يوليو ١٩٥٢م[١].

ومع قيام الضباط الأحرار بثورتهم في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، انتقلت البلاد من الحكم الملكي إلى حكم جمهوري. شُكِّلت الجمهورية الأولى (١٩٥٢م-١٩٥٤م) برئاسة اللواء محمد نجيب، استمرت لسنتين إلى أن جاءت الجمهورية الثانية(١٩٥٤م-١٩٧٠م) برئاسة جمال عبدالناصر، حيث انفرد الأخير بالسلطة، ورسم خطة النظام السياسي للسنوات القادمة[٢].

لقد عمل عبدالناصر بعد استلامه للسلطة على وضع دستور مؤقت للبلاد وخطة للتنمية، والتي كانت من الأهداف الأساسية للثورة، والاهتمام بقضايا العالم العربي-إيماناً منه بالقومية العربية-وخاصة القضية الفلسطينية، والوحدة مع سوريا(١٩٥٨م-١٩٦١م)، كما جرى في عهده بناء السد العالي وتأميم قناة السويس، فارتفع بذلك الدخل القومي للبلاد بشكل ملحوظ، لكن تجربة جمال عبدالناصر في التنمية الشاملة، ما كان لها أن تدوم، فقد خُطط لإنهائها من قبل الغرب وإسرائيل وكان ذلك في حرب عام ١٩٦٧م[٣].

انتهى الأمر بعد وفاة عبدالناصر في ٢٨-أيلول- ١٩٧٠م إلى تولي محمد أنور السادات الحكم. حيث اتّخذ السادات مجموعة من القرارات فور استلامه السلطة توحي بأن مصر ستسير على نهج جديد يقلِّص من سلطات الحاكم ويُفعِّل دور مؤسسات المجتمع المدني. وتجلَّى ذلك من خلال إصدار دستور عام ١٩٧١م. ومع انتصار مصر في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م تغيَّرت الصورة وأصبحت السلطة بيد الرئيس (حكم القلَة). بقي

---

(١) زهرة وتيم، مرجع سابق، ص١٩.

(٢) سطوحي، إبراهيم، ١٩٩٣م، نهاية حكم العسكر، الناشر بهاء لطفي-دار الكتب-القاهرة، ص٨-٩.

(٣) إمام، عبدالله، ١٩٩٧م، عبدالناصر كيف حكم مصر؟، ط١، دار الجيل-بيروت، ص٢٤٧--٢٥٦و٢٦٧و٣٥٧-٣٥٨.

الرئيس السادات متمسكاً بمبدأ تحالف قوى الشعب العاملة تحقيقاً للديمقراطية، والتأكيد على صيغة الإتِّحاد الاشتراكي، وبالتالي وُصف النظام المصري في هذه المرحلة "بنظام الحزب الواحد ذي الطبيعة الخاصة"[1].

تسلَم محمد حسني مبارك السلطة في نفس في العام ١٩٨١م بعد اغتيال السادات، حيث تعهَد على المضي بسياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وإعادة العلاقات مع الدول العربية، وتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، إلَا أنَ ممارساته السياسية أثبتت عجز النظام عن تحقيق التحوُل الديمقراطي المنشود[2].

وهكذا غابت الرؤية الشاملة في تسوية الأزمات التي مرَت بها البلاد، فظهرت الاحتجاجات على النظام السياسي وخاصة بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠م، وتبنيه موقف سلبي ضد العراق عام ٢٠٠٣م، واتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م. وعندما تصاعدت مؤشرات رغبة النظام بالتوريث في السنوات الأخيرة، ظهرت "حركة كفاية" عام ٢٠٠٤م كأحد الأحزاب المعارضة التي نادت بعدم توريث الحكم، ووصلت مطالبها إلى سقف الإطاحة بالنظام. وهذا يُظهر أنَ النظام السياسي المصري تعرَض لضغوطات شعبية للقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية، ثم تصاعدت حدَة هذه الضغوطات بعد انتخابات عام ٢٠١٠م، التي أسفرت عن فوز الحزب الوطني الحاكم بأغلبية ساحقة، انتهت هذه المرحلة بتنحي مبارك عن كرسي الرئاسة في العام ٢٠١١م، بعد موجة من العنف السياسي والعسكري التي قُتل على أثرها مئات من الشعب المصري[3].

من الطبيعي بعد العدوان الذي قام به مبارك على مبادئ النظام الجمهوري أن تنتهي فترة حكمه، وبذلك تسلَم المجلس الأعلى للقوات المسلحة المرحلة الإنتقالية،

---

(١) العادلي، أسامه أحمد، ٢٠٠٠م، النظام السياسي المصري الهياكل الدستورية وقوى الحياة السياسية ١٨٦٦-١٩٨١، دار الجامعة الجديدة للنشر-الإسكندرية، ص٥٠٩-٥١٠ و٥١٢ و٥١٤ و٥٥١-٥٥٢.

(٢) الجوجري، عادل، ٢٠١١م، مبارك آخر الحكام الفراعنة ط١، دار الكتاب العربي-القاهرة، ص٩-١٢.

(٣) المرجع السابق، ص١٢-١٤.

بدعوى حماية شرعية ثورة ٢٥- يناير- ٢٠١١م، حتى يتسنى لقوى الشعب تحديد مهامها ورسم خطة الطريق للمستقبل. بقيت البلاد في هذه المرحلة تعيش حالة خلاف بين القوى، فكان لكلٍ من المجلس العسكري بقيادة "الطنطاوي" والقوى السياسية والإخوان المسلمين، رؤيته الخاصة فيما يتعلَق بخارطة الطريق لمصر[١].

استطاع المجلس العسكري بصفته وصياً على البلاد في ١٩- تموز-٢٠١١م، المصادقة على بعض التعديلات على دستور عام ١٩٧٢م، اشتملت على تسع مواد من بينها ما يتعلَق بمجلس الشعب ومجلس الشورى، حيث أُجريت الانتخابات النيابية في ١٤- حزيران-٢٠١١م وفقاً للدستور الجديد لعام ٢٠١١م[٢].

جرت في شهر أيار من العام ٢٠١٢م الانتخابات الرئاسية، حيث وصل الإخوان المسلمون إلى الحكم بقيادة محمد مرسي- كأول رئيس من خارج الجيش- بدا واضحاً نقص الخبرة السياسية لدى الإخوان في ممارستهم للسلطة، فلم تنجح سياسة مرسي الاقتصادية والاجتماعية في استقرار مصر، كما لم تكن لديه رؤية واضحة للسياسة التي سينتهجها داخل الدولة، فعاد الشارع إلى الانقسام بين مؤيِّد ومعارض[٣]، وانتهت تلك الاحتجاجات بعزله عن السلطة في ٣- يوليو- ٢٠١٣م، من خلال الإعلان الذي أصدره وزير الدفاع الفريق عبدالفتاح السيسي، على أن يتولَى السلطة في هذه المرحلة رئيس المحكمة الدستورية العليا، لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، بعد الاستفتاء على دستور عام ٢٠١٣م[٤].

(١) هيكل، محمد حسنين، ٢٠١٢م، مصر إلى أين؟ ما بعد مبارك وزمانه، ط١، دار الشروق-القاهرة، ص١١٧و٢٤٥-٢٤٧.

(٢) عمر، خيري، ٢٠١١م، الانتخابات والخارطة الانتخابية في مصر ما بعد الثورة، مجلّة دراسات شرق أوسطية، المجلّد١٥، العدد، ص٦٩ و٨٠.

(٣) عبدالمجيد، وحيد، ٢٠١٢م، ورقة العمل مصر إلى أين؟ في مفترق ثلاثة طرق، المستقبل العربي، المجلّد٣٥، العدد٤٠٤، ص١٧-٢٠.

(٤) عطية، محمود، ٢٠١٣م، السيسي قصّة رجل أنقذ مصر، ط١، دار الحياة للنشر والتوزيع، ص٢٠١-٢٠٣.

ثانياً: شرعية النظام

اندلعت ثورة يوليو عام ١٩٥٢م والتي ظهر على أثرها نظام حكم جديد "جمهوري" حاول هذا النظام أن يستمد شرعيته من مجموع ما حققه من إنجازات على المستوى الداخلي والخارجي. فنجح بذلك بالتقليل من دور الحركات السياسية الأخرى التي كانت قائمة، وقد تبنَى عبدالناصر نظام الحزب الواحد في حكمه معتمداً على أجهزة الدولة، فلم يستطع أن يقيم تنظيماً سياسياً فعّالاً، يعتمد على مشاركة الجماهير في القرار السياسي، وهذا من شأنه أن يُضعف شرعية نظامه، إلَا أنَ الشخصية الكاريزمية وثقة الشعب الشبه مطلقة التي استند عليها عبدالناصر، كانا داعمين أساسيين لشرعيته، ولولا الإنجازات التي حققها النظام الناصري على المستوى الداخلي لانهار النظام، خاصة بعد هزيمة عام ١٩٦٧م[١].

مثَلت التجربة الناصرية مرحلة تحرُّر من النفوذ البريطاني ومحاولة لإرساء قواعد المجتمع الحديث، والدعوة إلى القومية، والوحدة بين أقطار الوطن العربي. كما برز النظام الإشتراكي كنظام سياسي واجتماعي واقتصادي في البلاد، وذلك لتحرير المواطن من الاستغلال والتبعية، التي كانت تُمارس ضدَه من الطبقات البرجوازية. وأعطى هذا عبدالناصر نوعاً من الشرعية، التي تمثَلت في التفاف الشعب حوله، وتأييد مساعيه نحو الإصلاح والنهوض بالقومية[٢].

وبعد رحيل عبدالناصر في أيلول ١٩٧٠م، وصلت السلطة إلى السادات، حيث بدأ بصناعة شرعيته بنفسه، فهو يرى في كتابه "البحث عن الذات" أنَ ثورة يوليو ارتكزت على أُسس ومبادئ تُلزم من قاموا بها أن يوفوا بعهودهم، وكان أول عمل قام به السادات القضاء على مراكز القوى التي خلَفها عبدالناصر، والتي كانت قد شلَت مصر لسنوات

---

(١) نافعة، حسن، ١٩٨٨م، النظام السياسي العربي: حالة مصر، الإدارة السياسية لأزمة التحوُّل من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدُّد الأحزاب في مصر، المستقبل العربي، المجلَد٥، العدد١١١، ص٧٤-٧٥.

(٢) الزيدي، مفيد، ١٩٩٤م، مصر بين مرحلتين: الثورة الناصرية.. والانفتاح الساداتي، مجلة الباحث، المجلَد ١٣، العدد٣-٦٣، ص٩٢-٩٤.

عديدة، كما أنهى بعض القيادات السياسية من أتباع الإتّحاد السوفييتي. وهكذا حاول السادات أن يبحث عن جميع السبل التي من شأنها أن تقوّي شعبيته أمام الجماهيراً وتضفي على حكمه نوعاً من الشرعية. فكان يؤكّد دوماً على معاني الحرية والكرامة والمساواة والانفتاح، ويبحث عن ذاته التي يعتبرها هو ذات مصر[1].

بيّنت الأحداث أنَ السادات منذ توليه الحكم كان يخطّط دوماً للتخلص من كل ما يتعلَق بثورة يوليو ومبادئها ورجالاتها، معتمداً في ذلك على مبدأ المفاجأة والتمويه، الأمر الذي أضعف شعبيته فيما بعد، وخاصة بعد تراجع مشروع القومية العربية، وإبرامه لاتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨م، وإهماله للقضية الفلسطينية، والعلاقة مع الأمريكان. ويكون بذلك قد فقد الشرعية التي أولاها إياه أبناء شعبه، بحثاً عن ذاته ورغباته، وراحت به أوهام البطولة إلى نهاية بنفس الأسلحة التي واجه بها أبناء بلده[2].

ومع وصول مبارك للسلطة عام ١٩٨١م، فقد ظلَ طيلة فترة حكمه مقتنعاً بفكرة أنَ البلاد بحاجة إلى الاستقرار، ففي سنواته الأولى حاول القيام ببعض الخطوات الحذرة لفتح الإقتصاد والنظام السياسي. إلَا أنَ تخوُّفه (المزعوم) من انعدام الأمن كان يقف عائقاً دون ذلك. في ظل هذه الظروف، زاد القمع والاستبداد ضد المعارضة والجماعات الإسلامية، وأصبح النظام أكثر بطشاً سياسياً وأكثر بطئاً اقتصادياً، حتى وصل الإصلاح إلى مرحلة الجمود. أثبتت الممارسات السياسية للرئيس مبارك أنَه فاقداً لشرعيته، لذا جاءت التطورات السياسية والاقتصادية، في العشر سنوات الأخيرة من حكمه، لتعكس تزايد عدم رضى الشعب تجاه النظام السياسي، فظهرت الاحتجاجات المطالبة بالتغيير، وانتهت بتنحي الرئيس في سنة ٢٠١١م، والبحث عن الشرعية[3].

(١) السادات، أنور، ١٩٧٨م، البحث عن الذات، ط١، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ص٢١٩-٢٢٣و٢٢٨و٢٣٥و٢٣٧.

(٢) داود، ضياء الدين، ١٩٩٨م، مذكرات ضياء الدين سنوات عبدالناصر أيام السادات، ط١، دار الخيال للنشر، ص٣٠٣-٣٠٨.

(٣) القطاطشة، محمد، مرجع سابق، ص١٨٣-١٨٤.

وعليه يمكن تقسيم قضية الشرعية في مصر، منذ الحكم الملكي في ظل الاحتلال الإنجليزي، حتى العام ٢٠١٠م إلى أربعة مراحل: المرحلة الأولى (١٩٢٣م-١٩٥٢م) بدأت بتحقيق الاستقلال الشكلي، وتميَّزت بتعدُّد الأحزاب وبنظام اقتصادي حراً رغم الظروف القاسية والوجود البريطاني التي عاشتها البلاد، إلَا أنه ومع ظهور الحركات المنادية بالتغيير، بدأت شرعية النظام تضعُفاً حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م بالانقلاب العسكري على النظام الملكي وأُعلنت الجمهورية، وعُرفت المرحلة الثانية (١٩٥٢م-١٩٧٠م) بالمرحلة الثورية، حيث غابت المنافسة السياسية وقامت الشرعية على تنظيم سياسي واحد، تركَزت فيه السلطة بيد شخصية عبدالناصر "الكاريزمية"، التي كان لها دور في الدعوة إلى القومية العربية، وتحقيق استقرار النظام، أمَا المرحلة الثالثة منذ عام (١٩٧٠م-١٩٨١م) فقد كانت في عهد الرئيس السادات، وعُرفت هذه الفترة بالتحوُّل من من تنظيم سياسي واحد إلى نظام التعددية السياسية المقيَدة، رُفع من خلالها شعارات تنادي بدولة القانون والمؤسسات، لكنَ التأييد الشعبي الذي حظي به النظام السياسي في هذه الفترة، كان قد ضعُف في ظل الممارسات السياسية للنظام[١].

المرحلة الرابعة (١٩٨١-٢٠١٠م)، حاول مبارك بداية تسلُّمه السلطة أن يسبغ على حكمه نوعاً من الشرعية، وذلك بتغيير الممارسات السياسية لسابقيه، فدعا إلى الحرية والديمقراطية وتعدُّد الأحزاب، وإطلاق المشاريع التنموية في البلاد[٢]. لكن الواقع خلال أكثر من ربع قرن أثبت غير ذلك، فقد بقي الحزب الحاكم طول هذه الفترة محتكراً للسلطة، يحكم من خلال انتخابات وُصفت بأنها مزيَفة أبطالها الرئيس وأعوانه، خطف أولئك شرعيتهم بالقوة، إذ أصبح القانون شبه مغيَب وانتشر الفساد والرشوة في البلاد. إن المتتبِّع لسياسة مبارك لا يجد أية تغيير يصبُّ في مصلحة أبناء شعبه بشكل مباشر، فهو يرفض

---

(١) موقع إلكتروني-ج. براون، ناثان وآخرون، ٢٠١١م، مصر-بعد مبارك، http://www. carnegie-mec. org/ تاريخ المشاهدة ٩-٢-٢٠١٤م.

(٢) الأنصاري، ناصر، ١٩٩٤م، موسوعة حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم مع صورهم وأعلامهم ورموزهم، ط٥، دار الشروق-القاهرة، ص١٣١.

الاستجابة للرأي العام والقوى السياسية، ويرى أنَ ذلك التغيير ليس في مصلحة البلاد، فلم يتطرَق طيلة فترة حكمه (إلَا قبيل تنحيه عن السلطة) إلى الإصلاح السياسي الحقيقي أو التغيير الدستوري، وتبقى الشرعية هنا مرهونة بمدى تقبُّل الحاكم لمطالب شعبه في الإصلاح والتغيير وبمدى تمسُّكه بالسلطة[1].

حكم مصر منذ سقوط مبارك في العام ٢٠١١م حتى انتخاب محمد مرسي في٢٤-يونيو-٢٠١٢م المجلس العسكري، حيث سعى المجلس إلى تقوية شرعيته ووصايته وتضمينها في الدستور ورأى الجيش أنَه يستمدُّ شرعيته من واجب المحافظة على أمن البلاد ومنع وقوعها في حرب أهلية. وأخذ بذلك المجلس في الدفاع عن امتيازاته السياسية ومكانته الاجتماعية في الدولة. وكان ممَا عزز موقف المجلس العسكري، أنَ الثورات الشعبية رفعته إلى واجهة الصدارة، وبالرغم من محاولة الجيش المحافظة على موقف متوازن تجاه جميع الأطراف لإعادة استقرار البلاد، إلَا أنَ المؤسسات المدنية ظلَت تنظر إلى المجلس العسكري على أنَه يمثِّل الحكم السلطوي الذي عانى منه الشعب لعقود من الزمن[2].

بقيت البلاد في حالة اختلال سياسي مع عدم وضوح للرؤيا حتى وصل محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة. ورغم ما أحاط هذه العملية من انتقادات، إلَا أنَ شرعية هذا الرئيس (كما ذكر مؤيدوه)، يُعد أول حاكم مدني منتخب بصورة "نزيهة" يصل إلى السلطة عن طريق صناديق الاقتراع منذ العام ١٩٥٢م. لكنَ سياسته كان ينقصها الرؤيا الواضحة والخبرة في إدارة شؤون البلاد، كما لم تستطع حكومة

---

(١) عيسى، إبراهيم، ٢٠٠٨م، كتابي عن مبارك وعصره ومصره، ط١، مكتبة مدبولي، ص١٨و١٤٩-١٥٢و١٥٩و١٦٦-١٦٧و١٨٥و٣١٩.

(٢) موقع إلكتروني-صايغ، يزيد، ٢٠١٢م، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، مؤسسة للسلام الدولي-ص١و٣و٢٦-٢٧ .

http://carnegie-mec. org/publications/?fa=48996 تاريخ المشاهدة ١٠-٢-٢٠١٤م.

الإخوان تلافي تدخلات المجلس العسكري، الذي كان قد أرسى قواعده في الشأن السياسي[1].

والأهم من ذلك كلِّه أنَ حكومة الإخوان كانت قد طبَقت السياسة لخدمة أيدولوجيتها(أخونة الدولة)، فعادت الانقسامات من جديد، حتى تدخل الجيش بقيادة السيسي وقام بعزل الرئيس مرسي في ٣ يوليو ٢٠١٣م، وتمَ تسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية كرئيس مؤقت إلى حين قيام انتخابات رئاسية (كما أسلفنا سابقاً).

والذي ينظر في النظام المصري منذ عهد الاستقلال حتى يومنا هذا، يجد أنَ شرعيته في معظمها ثورية- كاريزمية، إذا ما استثنينا انتخابات عام ٢٠١٢م، وبالرغم من أن الشعب هو مصدر السلطة في هذا النظام كما تنص الدساتير المصرية، إلَا أنَ ما تمَ ممارسته على مدى عقود كان يخالف ذلك. استمد النظام المصري شرعيته كذلك من أيديولوجية تمثَلت في إبرامه لمجموعة من الوعود لأفراد الشعب، كتحقيق الديمقراطية، والعدالة، والمساواة، والتحرُّر من المستعمر، والوحدة العربية، مقابل أن تلتزم الجماهير بتأييد النظام وطاعته. وبالتالي أشغل النظام الشعب عن حقه في المشاركة السياسية والتعددية. ولَما عجز النظام السياسي عن الالتزام بوعوده تأزَمت العلاقات بينه وبين أفراد الشعب، ودخل النظام في أزمة الشرعية فلجأ إلى مصادر أخرى لتقوية نفوذه واستمراره في السلطةأ فظهر العنف والتهميش والإقصاء ضد الشعب بصورة جلية، ومُنع المواطن من ممارسة أبسط حقوقه السياسية، وسيطر نظام الحزب الواحد على السلطة وبالتالي فقد النظام شرعيته[2].

---

(١) عبدالمجيد، وحيد، ٢٠١٢م، مرجع سابق، نفس الصفحات.

(٢) إبراهيم، سعدالدين، مرجع سابق، ص٩٣و١١٠-١١١و١١٥.

المطلب الثاني

التعددية السياسية، توزيع القيم وتداول السلطة، وطبيعة النظام

أولاً: التعددية والمشاركة السياسية

إنَ الحديث عن التعددية والمشاركة السياسية مرتبط بمدى تمكين الأفراد من أخذ حقِّهم في صنع القرار السياسي وتنظيم الأحزاب بعيداً عن سياسة الإقصاء للجماعات ومؤسسات المجتمع المدني[1]، وإذا نظرنا إلى النظام المصري نجده قد عرف التعددية في بعض مراحله السابقة، كان أولها (الحزب الوطني القديم) في العام ١٨٧٩م، و(حزب الاستقلال)، و(جمعية مصر الفتاة)، وكان ظهور هذه الأحزاب مرتبط بالرغبة في مواجهة الاحتلال الأجنبي ظهر بعد ذلك مجموعة من الأحزاب الجديدة في العام ١٩٠٧م منها (الحزب الوطني)، وفي عام ١٩٠٨م ظهر (الحزب الوطني الحر)، وجاء (حزب مصر الفتاة) في العام ١٩٠٩م، و(حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية) عام ١٩١٢م. ويلاحظ أنَ ظهور هذا العدد من الأحزاب، إنَما هو دليل على وجود يقضة سياسية مبكرة في البلاد، لكنَ هذه الأحزاب لم تكتمل في ظل ارتباطها بمؤسسيها وتشابه براجها، وعدم وجود نص دستوري يحميها[2].

ومع صدور دستور عام ١٩٢٣م بدأت مرحلة جديدة للتعددية والعمل الحزبي المقيَد، انتقلت مصر فيها من دولة تابعة إلى دولة مستقلَة شكلاً. وكان مما تضمَنه الدستور التأكيد على الحريات العامة وسيادة القانون والمساواة. ونتيجة لذلك ظهر نشاط الأحزاب

---

(١) إسكندر، أمين وآخرون، ٢٠٠٧م، نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت، ص٥١.

(٢) عزباوي، عبدالله، ٢٠٠٢م، الحركة السياسية المصرية الأحزاب السياسية-النشوء والتطوُّر، مركز زايد للتنسيق والمتابعة-أبو ظبي، ص٩-١٠و١٦و٢٢و٢٥و٢٨-٢٩و٣١-٣٣و٣٥.

على الساحة السياسية، دون أن تتعرَض لقيود من النظام[1]،وكان من أهمها:(حزب الوفد)في عام ١٩١٨م، و(حزب الأحرار الدستوريين)عام ١٩٢١م، و(حزب الإتِّحاد)عام ١٩٢٤م، و(جماعة الإخوان المسلمين)عام ١٩٢٧م، و(حزب الشعب)عام ١٩٣٠م، و(الهيئة السعدية) في عام ١٩٣٦م، و(حزب الكتلة الوفدية)عام ١٩٤٢م، وهكذا يبدو أنَ هذه المرحلة من أكثر المراحل التي نشط بها العمل الحزبي في البلاد، استمرَت حتى قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢م[2].

ومع وصول الجيش إلى السلطة في العام ١٩٥٢م بدأ حكم الحزب الواحد، حيث تمَ إلغاء الأحزاب السياسية وتقلَصت الحريات العامة، ومورست سياسة التهميش والاستبعاد وبالتالي أُصيبت الحياة السياسية بنوع من الجمود في بعض مراحلها، بالرغم ممَا حقَقه عبدالناصر من إنجازات داخلية في مصر. استمر هذا الحال حتى عودة التعددية السياسية في عام ١٩٧٦م[3].

أعلن السادات عن إعادة العمل الحزبي فصدر قانون الأحزاب رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧م، سبقه في العام ١٩٧٥م انعقاد مؤتمر لإعادة النظر في تطوير النظام الأساسي للإتِّحاد الإشتراكي، الذي تمَ تنظيمه في عهد عبدالناصر عام ١٩٦٢م. حيث بقي إنشاء الأحزاب السياسية مرهوناً بموافقة الإتِّحاد الإشتراكي[4].

وهكذا جاء قانون الأحزاب مقيِّداً للتجربة الحزبية، حيث لا يقوم أي حزب إلَا من خلال لجنة الأحزاب التي شكَلها النظام السياسي. ووفقاً لتلك المعايير فلم توافق اللجنة على قيام أحزاب جديدة سوى (حزب الطليعة الوفدية)، و(حزب الجبهة الوطنية)،

(١) المصري، صباح مصطفى، ٢٠٠٧م، النظام الحزبي(الماهية-المقوِّمات-الفاعلية)دراسة تأصيلية ومقارنة، المكتب الجامعي الحديث-الإسكندرية، ص٧٥-٨٢.

(٢) عزباوي، عبدالله، مرجع سابق، ص٣٧و٥٧و٦٨و٧١و٧٥و٨٨و٩٩.

(٣) إسكندر، أمين وآخرون، ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٥٢.

(٤) علي، جمال الدين محمد، ٢٠١١م، مستقبل الحياة الحزبية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، الهيئة العامة للإستعلامات، ص١٧-١٨.

و(الحزب الوطني الجديد). بقيت الأحزاب الثلاثة تتصارع وحدها على الساحة، حتى سمح السادات بإعادة إنشاء حزب "الوفد"، أملاً في استمالته لصف النظام الحاكم وبالتالي إضعاف قوى اليسار. ولمّا لم ينجح الحزب الحاكم في كسب حزب الوفد لجانبه، أصدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨م، وهو"قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الإجتماعي"، الذي عُرف فيما بعد بقانون العزل السياسي. وبموجب هذا القانون حُظر على كل من ساهم في حملات إفساد الحياة الإجتماعية قبل ثورة يوليو الإنتماء إلى الأحزاب، وكان هذا القانون بمثابة ضربة لحزب (الوفد) و(التجمُّع) معاً. وهكذا تجمَدت تجربة التعددية السياسية وعاد الحزب الواحد ليحكم من جديد(١).

بدأ مبارك بإعادة النظر في حالة الاحتقان وعدم الاستقرار التي كانت تشهدها البلاد، وذلك بتفعيل تجربة التعددية السياسية، حيث حرَر بعض الصحف، وأفرج عن المعتقلين السياسيين، وفتح المجال للحريات العامة، حتى وصل عدد الأحزاب في بعض مراحلها إلى ستة عشر حزباً، على رأسها الحزب الحاكم الذي ينتمي إليه مبارك وهو (الحزب الوطني الديمقراطي) عام ١٩٨١م، سبقه (حزب الأحرار)الذي كانت بداياته في عام ١٩٧٦م، وفي عام ١٩٨٢م ظهر(الحزب العربي الديمقراطي الناصري)، كما كان كلٍّ من(حزب الوفد الجديد) و(حزب الأمة) و(حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي) في عام ١٩٨٣م، وفي عام ١٩٩٠م ظهر(حزب العمل) و(حزب الخضر المصري) و(الحزب الاتِّحادي الديمقراطي)، وجاء في عام ١٩٩٣م (حزب الشعب الديمقراطي) و(حزب العدالة الاجتماعية) و(حزب مصر العربي)، وفي عام١٩٩٥م (حزب التكافل)، وفي العام ٢٠٠٠م (حزب الوفاق القومي) و(حزب مصر). وعلى الرغم من تعدُّد الأحزاب في هذه الفترة، إلّا أنّها واجهت صعوبات كثيرة في تفعيل دورها والظهور على الساحة السياسية، حيث هيمن الحزب الحاكم على السلطة، واستمر النظام بإعاقة عمل

(١) السيد، مصطفى وآخرون، ١٩٩٦م، حقيقة التعددية السياسية في مصر دراسات في التحوُّل الرأسمالي والمشاركة السياسية، مكتبة مدبولي-القاهرة، ص٧٨-٨٠.

الأحزاب وعدم إعطائها الفرصة في التمثيل الشعبي، وبالتالي ظل الحزب الحاكم لا يؤمن بفكرة تداول السلطة خارج نطاق الحزب[1].

لذلك كان من الضروري الالتفات إلى بعض الأحزاب السياسية والتنظيمات الشبابية غير الحزبية، التي نشطت في عهد مبارك، وكيف ساهمت إلى جانب المطالب الشعبية بتقويض النظام .

دور الأحزاب والحركات الشبابية ما قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير

شهدت مصر خلال السنوات العشرة الأخيرة من حكم مبارك العديد من الحركات الاحتجاجية على الوضع القائم، والتي كان لها دور في اندلاع ثورة ٢٥ يناير الشعبية، فلقد بدأت تلك الحراكات تنادي بتحسين الظروف المعيشية، حتى وصلت إلى إسقاط النظام، وكان مما زاد حالة الاحتقان الشعبي تلك الممارسات السياسية للنظام، المتعلقه بقضيتي توريث الحكم وتزوير الانتخابات المستمر وخاصة في عام ٢٠١٠م، وتمثلت تلك الحركات بالأحزاب السياسية والتنظيمات الشبابية الغير حزبية، ولم يكن اندلاع الثورة وليد اللحظة فلقد اكتسبت تلك الحركات في الفترة الأخيرة من عمر النظام، رؤية سياسية وخبرة نضالية ميدانية، من خلال إدراكهم للأهداف التي يسعون إليها، وكانت بداية هذه الرؤية في العام ٢٠٠٤-٢٠٠٥م، حيث ظهرت حركة كفاية تحت شعار"لا للتمديد لا للتوريث"، والحملة الشعبية للتغيير(الحرية الآن)، والتجمع الوطني للإصلاح، والجبهة الوطنية للتغيير، ولقد ساهم الإعلام المرئي والمكتوب بدرجة كبيرة في عملية التعبئة والتنظيم بين هذه الحركات، أمّا الجيش فلقد كان هو الحامي الوحيد للثورة، حيث وقف موقف المحايد بين النظام السابق وتلك الحركات قبل أن تؤول له السلطة[2].

---

(١) أبو النصر، مدحت، ٢٠٠٤م، الوظيفة الإجتماعية للأحزاب السياسية إحدى مسارات تفعيل العمل السياسي وتدعيم حقوق الإنسان ، ط١، إيتراك للنشر والتوزيع-مصر الجديدة، ص١٨-٢٣و٤٠-٤٢.

(٢) موقع إلكتروني- عبد اللطيف، أميمة، ٢٠١١م ، الثورة الشعبية في مصر: القوى المحركة وتحديد الأدوار في المرحلة الانتقالية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات http://www. dohainstitute. org تاريخ المشاهدة ٢٣-٤-٢٠١٤م .

وهكذا فقد عمّت الإضرابات والاحتجاجات معظم مدن مصر في السنوات الأخيرة، شارك فيها معظم أطياف الشعب، حتى بلغ عدد الاحتجاجات عام ٢٠٠٧م حوالي ١٠٠٠وقفه احتجاجية، ومن رحم هذا الكم الهائل من الاحتجاجات، ظهرت التنظيمات الحزبية والشبابية التي كانت المحرك الرئيسي لثورة ٢٥ يناير، مثل(حركة كفاية)، و(حركة ٦ أبريل)، و(مجموعة كلنا خالد سعيد)، و(الجمعية الوطنية للتغيير)، (وحزب الغد(، و(شباب الإخوان)، و(معاً نغير)، وحملة دعم الدكتور محمد البرادعي، وحركة شباب من أجل العدالة والحرية (حنغير)، وشباب كل من حزبي الجبهة الديمقراطية مثل(اتحاد شباب التجمع) و(الناصري)، و(حركة شعبية ديمقراطية للتغيير)، و(شباب حزبي العمل والوفد)، و(جبهة الشباب القبطي)، ومع أنَ أكثر المصريين لم يكونوا متفائلين بنجاح هذه الثورة، وذلك لكثرة الإخفاقات التي مُنيّت بها جهود الإصلاح والتغيير، لكنَ هذه الثورة أثبتت العكس، فلقد بدت سلميه لأيامها الأولى، استجابة لدعوات شبابية وشعبية، وتضامناً مع الشاب خالد سعيد الذي توفي على يد الشرطة المصرية في ٦ يوليو ٢٠١٠م، حيث تمَ اختيار ٢٥ يناير للتظاهر والذي يصادف يوم عيد الشرطة، وفي هذا اليوم وقع أربعة قتلى نتيجة الصدام مع قوى الأمن، ومع الاستخدام المفرط للقوة زاد عدد القتلى والجرحى في أعقاب تلك المظاهرات مما زاد الاحتقان الشعبي، حتى وصل عدد المتظاهرين في ميدان التحرير إلى المليون، حيث تبلور المطلب الأساسي لتلك الحركات برحيل الرئيس وإسقاط النظام[1].

وتعود أسباب نجاح ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م إلى الدور الذي لعبته القوى السياسية، ممثَلة بالأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والتجمعات الشبابية، وذلك بمواكبة الأحداث في الشارع المصري، من خلال حشد الأعداد الهائلة من المواطنين للتنديد بالنظام، إذ لعبت هذه الأحزاب دور المفاوض مع السلطة، وبالتنسيق مع الحركات الشبابية واللجان الشعبية، وكما كان للأحداث التي رافقت الثورة وأسفرت عن مواجهات

(١) موقع إلكتروني- رضوان، المتفع، ٢٠١٢م، بحث إجازة في القانون العام، الحراك الاحتجاجي بمصر-أسباب وتداعيات ثورة ٢٥ يناير-جامعة محمد الخامس-السويسي، موقع العلوم القانونية http://www. marocdroit. com تاريخ المشاهدة ٢٣-٤-٢٠١٤م.

مع الشرطة، أن تغيَر موقف الأحزاب الكبرى الثلاثة(الوفد والتجمع والناصري)، حيث أعلنت عن مشاركتها في الثورة بعد أن كانت رافضة لذلك، فبدأت هذه الأحزاب التنسيق مع الحركات الاحتجاجية الأخرى، ولا ننسى هنا دور تقنيات التواصل الاجتماعي التي استخدمتها القيادات الميدانية وجميع الفئات المشاركة، من خلال الفيسبوك، والتويتر، والهاتف المحمول، حيث كان لها دور كبير في عملية التعبئة والتنظيم لتلك الاحتجاجات، إذ كانت نقطة البداية عند تأسيس أحد النشطاء واسمه (خالد غنيم) موقعاً على الفيس بوك أسماه (كلنا خالد سعيد)، دعا من خلاله إلى تظاهرة ٢٥ يناير، كما لا بد أيضاً من ذكر دور القوات المسلحة في حماية الشعب والظهور بشكل محايد، متفهماً لدوافع الثورة والوقوف وراء المطالب المشروعة لها، إذ لم يُذكر أنَ الجيش قد استخدم القوَة مع المتظاهرين، ومما يميز هذه الثورة أنَ جميع المشاركين التقوا على هدف واحد، ألا وهو إسقاط النظام دون أيَة مساومات[١].

ومع استمرار الثورة وتمسُكها بمطالبها، فقد تنحي مبارك عن السلطة بعد ثمانية عشر يوماً من قيام الثورة، وكان من المفروض أن ينتقل النظام السياسي من نظام الحزب الواحد السلطوي إلى نظام يقوم على التعددية والمشاركة السياسية الفعلية، والتداول السلمي للسلطة عن طريق انتخابات حرة. ويبدو أنَ مرحلة ولادة أحزاب جديدة ظلَت مستمرة حتى بعد سقوط النظام، فقد ظهر في هذه الفترة مجموعة من الأحزاب السياسية، كان بعضها ذا توجُه ديني، كحزب(الحرية والعدالة)، و(حزب الريادة)، و(حزب النهضة)، و(حزب الإصلاح والتنمية)، والتي انشقَت جميعها عن جماعة الإخوان المسلمين، وبرز أيضاً (حزب النور) ذو التوجُه السلفي، و(حزب النهضة)و(حزب الفضيلة) ذوا التوجُهات الإسلامية، و(حزب الامَة المصرية) ذو المرجعية المسيحية. وهنالك أحزاب ارتبطت بالثورة (كشباب التحرير)، و(شباب ٢٥ يناير)، و(١١ فبراير)، ومن الأحزاب الوسطية حزب (العدل)، وهنالك أحزاب استندت إلى قاعدة ليبرالية مثل(حزب المصريين الأحرار)[٢].

---

(١) المرجع سابق.

(٢) علي، جمال الدين محمد، مرجع سابق، ص٢٨-٣٣و٣٨و٤١.

ويمكن القول أنَ مصر شهدت نشاطاً سياسياً بعد ثورة ٢٥ يناير لم تعهده البلاد من قبل، ولكنَ وجود المجلس العسكري وتدخُّله المباشر في الممارسات السياسية، شكَل عائقاً أمام تقدم مسيرة تلك الأحزاب والمؤسسات المدنية. وعليه لن يتمتَع النظام في مصر بمشاركة سياسية وتعددية حزبية في ظل استمرار القيود القانونية على الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني وانفراد فئة بالسيطرة على مؤسسات الدولة .

ثانياً: توزيع القيم السلطوية وتداول السلطة

ظلَ المواطن المصري بعيداً عن السلطة لفترات طويلة قبل حدوث ثورة يوليو عام ١٩٥٢م، وذلك بسبب ما تعرَضت له البلاد من حركات استعمارية مختلفة، وهذا ما أوجد إشكالية لديه فيما بعد في نظرته إلى السلطة. وعندما وصل الجيش إلى الحكم، أصبح هو التنظيم السياسي الأوحد الذي أحكم قبضته على البلاد، فسلطة الحزب الحاكم كانت هي البديل عن الأحزاب والمؤسسات الأخرى، من هنا فإنَ البنية الأساسية للإدارة المدنية والسياسية والثقافية والإنتاجية في الدولة هي بنية عسكرية، إذ سيطر العسكريون على المناصب العليا في الدولة، فبلغ عدد نواب رئيس الجمهورية بين عامي ١٩٥٢م-١٩٨٠م تسعة، من بينهم سبعة أعضاء من مجلس الثورة واثنان من الضباط الأحرار. وفي الفترة بين عامي ١٩٥٤م-١٩٨٠م، بلغ عدد رؤساء الوزارات اثني عشر، من بينهم ثمانية عسكريين، أمَا نسبة السفراء من العسكريين، فلقد تراوحت بين ٥١٪-٦٥٪ في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦١م-١٩٦٩م. والملاحظ أنَ العسكريين قد ركَزوا على الوزارات ذات الثقل السياسي كالحربية والداخلية والخارجية والإعلام والثقافة والتربية والتعليم، وبذلك أشرفوا بشكل مباشر على دائرة صنع القرار في البلاد[1].

ولَمَا كانت السلطة محصورة في جماعة معيَنه من الجيش كان لا بد أن ينعكس ذلك على المجالس التشريعية. حيث لم تكن هذه المجالس تمثِّل جميع شرائح المجتمع، كما لم

(١) شكري، غالي، ١٩٩٠م، المثقفون والسلطة في مصر، ط١، دار أخبار اليوم-القاهرة، ص٣٥٩و٣٦٣-٣٦٥.

تعكس توجُّهات مختلف الأطياف السياسية، وبذلك ظهرت سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، بالرغم من أنَ الدستور نص على الفصل بينهما. إنَ من شأن هذه التبعيّة أن تؤثِّر على طبيعة التشريعات، إذ لم تصدر عن طريق حوار ديمقراطي تشاركي، يعبِّر عن مختلف طبقات المجتمع المصري، لذا فقدت فاعليتها وجدارتها في تنظيم الحياة السياسية(١).

إنَ ممّا يدعم شرعية النظام السياسي عدالة توزيع القيم السلطوية فيه، فلا يحتكر طرف السلطة دون الآخر، وتركيز السلطة في فئة أو مجموعة واحدة يعتبر خللاً في التنظيم الهيكلي الدستوري للدولة، الذي من شأنه أن يؤدي إلى الظلم والإستبداد. وبالتالي فإنَ البيئة السياسية التسلُّطية أفرزت نظاماً غير متوازن في أدائه، ينعكس سلباً على حقوق المواطنين وحرياتهم(٢).

إنَ المتتبِّع لممارسة السلطة في مصر منذ الإستقلال وحتى الآن، يجد أنّها مركَزة في يد الحاكم، إذ لم يُفتح المجال للمصريون بالمشاركة في السلطة، فاستسلموا للأمر الواقع وفقدوا الأمل في الإصلاح، وعليه اتَسمت العلاقة بين السلطة والجماهير بالتوتر وعدم الثقة(٣).

لم يطرأ على المشهد السياسي للإنتخابات النيابية والرئاسية حتى العام ٢٠١٠م - ٢٠١١م أي تغيير يلحظ على الخارطة السياسية للبلاد. فغالباً ما تكون هذه النتائج مُعدَه مسبقاً، من خلال سيطرة الحزب الحاكم على مقعد الرئاسة ومعظم مقاعد مجلسي الشعب والشورى. وفي مثل هذه الحالة، فلا يُتوقع من النظام السياسي السير بعملية توزيع القيم السلطوية بعدالة(٤).

(١) فرحات، محمد أنور، ٢٠٠٠م، البحث عن العدل (السلطة والقانون والحرية)، ط١، سطور للنشر والتوزيع، ص١٤٢.

(٢) عبدالفتاح، نبيل، ٢٠٠٥م، القضاة والسلطة:السعي إلى الإستقلال، مجلة الديمقراطية، المجلَد٥، العدد١٩، ص١٥٥-١٥٧.

(٣) غانم، محمد حسن، ٢٠٠٤م، السلطة والمصريون المعاصرون، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع-الإسكندرية، ص٣٧-٤٣.

(٤) موقع إلكتروني-أوتاوي، مارينا، ٢٠١٠م، مصر:من شبه السلطوية إلى البعد الواحد http://www. carnegieendowment. org/files/ottaway_egypt_ar. pdf تاريخ المشاهدة ١٤-٢-٢٠١٤م.

إنَ عدالة توزيع القيم السلطوية مرتبط بالديمقراطية، فالدولة التي تسعى إلى إحداث تطوُّر ديمقراطي، لا بد لها من أن تقيم العدالة بين أفرادها ومؤسساتها، بحيث يشعر المواطن بأنَه شريك في السلطة وصنع القرار. ولقد افتقرت مصر في العقود الماضية إلى عمل جدي وايجابي نحو العدالة في توزيع السلطات، ويعود ذلك إلى تمسُّك الحزب الحاكم بمقاليد السلطة، حيث المناصب العليا في الدولة محصورة فيه لا يشاركه فيها أحد. فالمشاركة في السلطة بالنسبة للحزب الحاكم يعتبر تهديداً لنفوذهم[1].

أمَا حقيقة تداول السلطة في مصر فقد مرَت **بمراحل ثلاثة، أولها** المرحلة التي سبقت عهد الملكية وصدور دستور عام ١٩٢٣م، والغالب على هذه المرحلة أن حكامها منذ عهد محمد علي وانتهاءاً بالملك فاروق، كانوا قد حددوا مبدأ الوراثة في انتقال السلطة، لكنَ نجح الخديوي إسماعيل في تغيير مبدأ الوراثة، إلى نظام البكورة (الأكبر سناً في العائلة) في وراثة حكم مصر. والملاحظ على هذه الفترة أنَه لم يحكمها قوانين لانتقال السلطة، بل كان الأمر يسير عُرفاً، فلم يكن هنالك نزاع على الحكم، سوى بعض الحالات التي لم تخرج عن نطاق العائلة المالكة، أمَا **المرحلة الثانية**، فتبدأ بصدور دستور عام ١٩٢٣م وتحوُّل مصر إلى النظام الملكي، حيث تمَ لأول مرة تقنين قواعد انتقال السلطة على أساس البكورة في أسرة محمد علي، فجاء الملك فؤاد حاكماً على البلاد، استمرَ الأمر في ذريته حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م وانتهاء الحكم الملكي، وإعلان النظام الجمهوري. ويلاحظ على هذه المرحلة أنَ عملية انتقال السلطة أصبحت منظمة دستورياً، أي بمعنى الإعداد المسبق لها ضمن مبدأ الوراثة[2]. **المرحلة الثالثة** جاءت بعد زوال النظام الملكي في العام ١٩٥٢م وقيام الجمهورية، حيث تولَى اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية، لكنَ حكمه لم يستمر أكثر من سنتين بسبب الخلافات التي ظهرت داخل مجلس قيادة الثورة، والتي أفضت إلى

(١) شلبي، محمد عبدالمنعم، ١٩٩٨م، مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في مصر، مجلة رواق عربي، المجلَد٣، العدد١١، ص٤٦.

(٢) زرنوقة، صلاح سالم، ٢٠١٢م، مرجع سابق، ص٢٠٧-٢١١.

القيام بانقلاب عسكري ضده، انتهى بتولي عبدالناصر رئاسة الجمهورية حتى وفاته في العام ١٩٧٠م[١].

تسلَم السلطة من بعده نائبه السادات حتى أُغتيل في العام ١٩٨١م، اجتمع بعدها مجلس الوزراء، حيث جرى تنصيب مبارك رئيساً للجمهورية خلفاً للسادات، بقي مبارك في الحكم حتى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م التي انتهت بتنحيه عن الحكم، واستلام المجلس الأعلى للقوات المسلَحة مسؤولية إدارة شؤون البلاد. وهكذا فلقد مرَت مصر منذ انقلاب يوليو ١٩٥٢م حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م بعدَة أشكال لتداول السلطة، كانت قد بدأت بانقلاب عسكري وانتهت بثورة، كما كان معظم من وصلوا إلى السلطة من العسكريين، فكان الغالب على طريقة الوصول إلى السلطة استخدام القوة. ومن الجدير بالذكر أنَ فترات الحكم لمن تناوبوا على السلطة تراوحت بين السنتين لمحمد نجيب، وستة عشر سنة لعبد الناصر، وإحدى عشر سنة للسادات، وثلاثون سنة لمبارك. وهذا ما لا يتوافق مع أسس النظام الجمهوري، الذي يحدِّد مدة الرئيس بفترة رئاسية ينص عليها الدستور، وقد استطاع حكام مصر التلاعب في دستور بلادهم، ليعطوا لأنفسهم الحق في الحكم مدى الحياة، فأصبحت بذلك قواعد تداول السلطة في الدستور مسألة شكلية[٢].

كان من المفروض أن تكون انتخابات عام ٢٠١٢م، بداية عهد جديد لمصر في قضية تداول السلطة، فقد مثَلت هذه المرحلة المرة الأولى التي يصل فيها الرئيس للسلطة من خلال انتخابات وُصفت بالحرة، وبناءاً على دستور يحدد مدة الرئاسة وعددها. كما كانت مؤشراً على الخروج من حقبة طويلة من الاضطراب السياسي المتعلِّق بتداول السلطة. إلَا أنَ هذه الحكومة لم يكتب لها الاستمرار في ظل تدخلات المجلس العسكري ونقص الخبرة السياسية، التي تمخض عنها أن قام الإخوان بتوظيف السياسة لخدمة

---

(١) حمروش، أحمد، ١٩٨٢م، قصة ثورة الثالث والعشرين من يوليو: البحث عن الديمقراطية، دار ابن خلدون-بيروت، ص٩٧.

(٢) زرنوقه، صلاح سالم، مرجع سابق، ص٢١٢-٢١٤و٢١٧.

أيديولوجيتهم، فنتج عن هذه الممارسات أن عُزل الرئيس مرسي من منصبه في ٣ يوليو ٢٠١٣م عن طريق تدخل الجيش[1].

ويرى المؤلف أنَ مبدأي توزيع القيم السلطوية وتداول السلطة مشوبين بالارتباك والاختلاف داخل المجتمع المصري، بانتظار تحولات جديدة تضمن سلامة هذين الأمرين، وبالتالي تحقيق أسس الدولة الحديثة.

ثالثاً: طبيعة النظام السياسي

لقد مرَ النظام السياسي المصري بأربعة مراحل بالإضافة إلى مرحلة ما قبل الملكية، والتي تُعد فترة تبلوُر النظام السياسي، إذ لم يكن واقع الحياة السياسية في مصر قبل الاستقلال وظهور دستور عام ١٩٢٣م مستنداً سوى إلى قوانين تحدِّد شكل الدولة والنظام السياسي. فكانت سلطة الحاكمين مطلقة إذ تغوَلوا على سلطات الدولة، كما لم تكن المجالس التشريعية التي أُنشئت في تلك الفترة معبِّرة عن مصالح الشعب، بل كانت تعكس رغبات وأطماع من قاموا بفرضها. وبذلك بقيت "الوزارة" مطمعاً لكلٍ من أسرة محمد علي والاحتلال الإنجليزي وقوى الحركة الوطنية، إلَا أنَ الواقع أظهر إنفراد الاحتلال البريطاني في إدارة شؤون البلاد، ممَا جعل المشاركة السياسية محدود فيها، بالرغم من ميلاد تجربة حزبية كانت قد شهدتها الفترة الأخيرة قبل الاستقلال[2].

وهكذا بدأت المرحلة الأولى (١٩٢٣م-١٩٥٢م) مع استقلال مصر وقيام الملكية كنظام حكم في البلاد، حيث صدر دستور عام ١٩٢٣م ليرسي قواعد الدولة، ويُجسِّد التوازن بين إفرازات ثورة عام ١٩١٩م والنظام السياسي ممثلاً بالملك والوجود الإنجليزي. كما تضمَن الدستور تقنيناً لتوزيع السلطات بين الملك والبرلمان، ونصَت المادة الأولى من الدستور على أنَ حكومة مصر "ملكية وراثية وشكلها نيابي"، كما جاء في الدستور نصوص تؤكِّد على مبادئ الحرية والمساواة وحقوق الإنسان. وقد أُطلق على

---

(١) موقع إلكتروني-صايغ، يزيد، مرجع سابق، ص٣.

(٢) العادلي، أسامه أحمد، مرجع سابق، ص١٩٧-٢٠١.

الفترة الممتدة من عهد الاستقلال عـام ١٩٢٣م، حتـى ثـورة يوليـو ١٩٥٢م إسـم الحقبـة "الليبرالية". وهكذا فإنَ دستور عام ١٩٢٣م عكس متطلبات العصر مـن حريـات عامـة، وسيادة القـانون، وحقـوق الشـعب، متجاوبـاً بـذلك مـع القـوى الشـعبية التـي طالبـت بالتغيير[1].

المرحلة الثانية (١٩٥٢م-١٩٧٠م) والتي عُرفت بالثورية أو الناصرية، بدأت بعد قيام الجمهورية في عام ١٩٥٢م وظهور التوجُّهات القومية، حيث صدر دسـتور للـبلاد في عام ١٩٥٦م. نصَت المادة الأولى فيه على أنَ "مصر دولة عربية مستقلة ذات سـيادة، وهـي جمهورية ديمقراطية، والشعب المصري جزء من الأمة العربيـة". ثـمَ جـاءت الوحـدة مـع سوريا عام١٩٥٨م، وبرزت التوجُّهات الاشتراكية. وجـاء دسـتور الـبلاد لسـنة ١٩٦٤م لينص في مادته الأولى على أنَّ "الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية، تقـوم على تحالف قوى الشعب العاملة، والشعب المصري جزء من الأمة العربية"[2]. وجرى على غرار ذلك إلغاء دستور عام ١٩٢٣م "الليبرالي" وإيقاف العمل الحزبي، وتعطيـل السـلطة التشريعية، واتَّجهت البلاد بذلك إلى حكم الحزب الواحد، وحاول عبدالناصر العمل عـلى تقويـة اقتصـاد الدولـة عـلى أيـدي أبنائهـا، وتهمـيش القـوى الرأسـمالية والبرجوازيـة والإقطاعية. وبذلك تكون ثورة يوليو عام ١٩٥٢م قد أنهت بقايا النظام القديم[3].

أدخلت ثورة يوليو بقيادة عبدالناصر مفاهيم جديدة للنظـام السـياسي المصـــري، كفكرة الاشتراكية والقومية. وظهرت تجليات القومية العربية من خلال الوقوف إلى جانب الجزائر في تجربتها ضد الاستعمار، وثورة العراق عام ١٩٥٨م، وحركة المقاومة الفلسـطينية

---

(١) عيسى، محمد عبدالشفيع، ٢٠١٢م، الدستور والثورة:درس المـاضي ونـداء المسـتقبل(حالة مصرـ)، المستقبل العربي، المجلَد٣٥، العدد٤٠١، ص١٣٦-١٣٨.

(٢) هلال، علي الدين، ٢٠١٠م، النظام السياسي المصرـي بـين إرث المـاضي وآفـاق المسـتقبل ١٩٨١م-٢٠١٠م، ط١، الدار المصرية اللبنانية-القاهرة، ص٣٣.

(٣) حرب، أسامة الغـزالي، ٢٠٠٠م، مصرـ تراجـع نفسـها، نهضـة مصرـ للطباعـة والنشرـ والتوزيـع، ص٤٥-٤٧.

١٩٦٥م، وثورة اليمن الديمقراطية، والواقع أن المشاركة السياسية وسيادة الشعب لم تكن من أولويات المشروع القومي الناصري، بل كان يمثِّل الشعب وينوب عنه في كثير من الأحيان، كما لم تصل مصر من خلال هذا المشروع إلى الديمقراطية الحقيقية التي كانت تسعى لها الجماهير(١) .

أمَا المرحلة الثالثة (١٩٧٠م-١٩٨١م) فقد بدأت بعد أن تولى السادات الحكم في العام ١٩٧٠م، حيث بدأ النظام السياسي مرحلة جديدة من التعددية الحزبية المقيَدةًا بدلاً من نظام الحزب الواحد الذي كان سائداً فترة حكم عبدالناصر، فصدر دستور عام ١٩٧١م (الدستور الدائم)، الذي أعطى صلاحيات كثيرة لرئيس الجمهورية وأخذ بنظام المجلسين. ومما يلاحظ على النظام المصري في هذه الفترة، سيطرة السلطة التنفيذية ممثَلة بالرئيس على باقي السلطات، وحداثة نشوء الأحزاب السياسية، وزيادة تدخل شبكات القوة غير الرسمية بعمل مؤسسات الدولة، وهذا من شأنه أن يُضعف دور النظام السياسي وكفاءته. أمَا الجانب الاقتصادي فقد انتهج السادات سياسة الاقتصاد المفتوح، فشجَع الاستثمارات الأجنبية وقبِل سياسة رفاهية الاقتصاد مقابل السلام(٢).

يبدو أنَ الرئيس السادات كان ينوي إيجاد تعددية سياسية مقيَدة تخدم مشروعه نحو الانفتاح، لكنَ ممارسات النظام السياسي كانت عكس ذلك، فلقد جاء التعديل الدستوري الذي قام به في المادة (٧٧)، والذي نص على إعادة انتخاب الرئيس لأكثر من مرة دون تحديد، بمثابة ضربة لمشروع التعددية وتداول السلطة، كما جاءت بعد ذلك اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨م، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩م، لتعزل مصر عن العالم العربي والإسلامي. ومع أن السادات أغلق الطريق أمام المعارضة، إلَا أنَ حجمها قد

---

(١) المديني، توفيق، ١٩٩٤م، النظام الإقليمي العربي من الصعود الناصري إلى الإنحدار التاريخي، مجلة الوحدة، المجلَد١٠، العدد١٠٥، ص١٥٣-١٥٥.

(٢) أبو عامود، محمد سعد، ١٩٨٨م، صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية، المستقبل العربي، المجلَد١١، العدد١١٢، ص١٢١-١٢٤.

تضاعف. وهكذا فلقد ظهر أنَ الطريقة التي سلكها السادات في الانتقال إلى التعددية السياسية وصلت إلى طريق مسدود، جاءت بعد ذلك العملية الأكثر عنفاً لتنهي حياة الرئيس(١).

بدأت المرحلة الرابعة بوصول مبارك إلى الحكم بعد اغتيال السادات في العام ١٩٨١م، حكم مبارك مصر لفترة طويلة امتدَت ٣٠ عاماً، حيث سار في أول عهده على نهج سابقه في التوجهات السياسية والاقتصادية والدستورية، وظلَت البلاد تعمل وفق دستور عام١٩٧١م، الذي وُضع أيام السادات مع بعض التعديلات البسيطة في عام ١٩٨٠م، و ٢٠٠٥م، و٢٠٠٧م، واشتملت هذه التعديلات على بعض النواحي الدستورية، وسيادة القانون والمواطنة والشريعة الإسلامية، والتعددية، والديمقراطية، وكذلك حقوق الإنسان والحريات العامة. وبقيت هذه المرحلة رهناً بمدى قدرة النظام السياسي على تحقيق تلك التوجُّهات، حيث أثبت سقوط النظام عام ٢٠١١م، عدم فعالية أو جدية تطبيق تلك الشعارات(٢).

لقد أشار مبارك في محافل عديدة إلى أنَ سياسته لن تختلف كثيراً عن سابقيه، فهو لن يغلق الباب أمام الاقتصاد كما لا يفتحه، وسيلتزم باتفاقيات السلام، وبذلك انتهج سياسة الالتزام والإبقاء على ما تمَ تحقيقه في العهود السابقة(٣). وهكذا أصبح مفهوم الديمقراطية عنواناً (دون مضمون) للمضي قدماً نحو التعددية المقيَدة، وعليه فإنَه يندرج تحت هذا المفهوم حرية الرأي والتعبير، وإجراء انتخابات نيابية كقاعدة عامة وضمن حدود، بحيث لا تؤثِّر على سيطرة الحزب الحاكم(٤).

---

(١) نافعة، حسن، ١٩٨٨م، الإدارة السياسية لأزمة التحوُّل من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدُّد الأحزاب في مصر، المستقبل العربي، المجلَد١١، العدد١١٢، ص٨٢-٨٣.

(٢) المرجع السابق، ص٢٩و٣٢و٣٨-٤٠و٥٠.

(٣) أمين، جلال، ٢٠١١م، مصر والمصريون في عهد مبارك"١٩٨١-٢٠١١"، ط٢، دار الشروق-القاهرة، ص٤١-٤٤.

(٤) السيد، مصطفى كامل، ٢٠٠٠م، أضواء على النظام السياسي المصري، محاضرة أُلقيت في منتدى عبدالحميد شومان الثقافي، ص٥٩.

وعلى الرغم من توجه النظام السياسي المصري منذ ثلاثة عقود للتخلص من نظام الحزب الواحد، والتوجُّه نحو التعددية الحزبيـة المقيَـدة، إلّا أنَ الواقـع السـياسي يُظهـر أنَ البلاد لم تشهد تحوُّلاً ديمقراطياً حقيقياً، وفي ظل عدم قـدرة النظـام السـياسي عـلى تحقيـق الديمقراطية، فلقد انكشف العديد من مظاهر الضعف البنائي للنظام المصري، حيث غاب مبدأ التوازن بين السلطات، واحتكر رئيس الجمهورية الحيـاة السياسـية، وغـاب التـداول السلمي للسلطة بسبب ضعف أحزاب المعارضة من القيام بدور فاعل (كحزب التجمع)، و(الحزب الناصري)، و(حزب الوفد الجديد)، و(الجبهـة الديمقراطيـة). إن تبنـي النظـام السياسي لقانون الطوارئ منذ عام ١٩٨١م عمل على تقييد الحريات العامة، والاعتماد على الأجهزة الأمنية في مواجهة المعارضة السياسية، فضعفت المشاركة السياسـية في ظـل عـدم وجود أحزاب ذات قواعـد شـعبية، وأصـبحت الانتخابـات محسـومة في رئـيس الحـزب الوطني الحاكم[١].

وعلى صعيد موقف النظام المصري تجاه القضايا العربية في هذه الفترة فإنَه يكاد يكون ضعيف، فلقد اقتصر دوره بما يتعلَق بالقضية الفلسطينية على الاستنكار والشجب، حتى أنَه كان قد تخلَى في بعض المراحل عن الصراع العربي-الإسرائيلي، كما لم يتَخذ موقفاً إيجابياً إزاء العدوان الأمريكي على العراق، بالرغم من مطالبات الشارع المصري بالوقوف إلى جانب أشقائهم العراقيين[٢].

إنَ ما ينص عليه الدستور المصري يناقض الممارسات والواقع السياسي، ففي حين يتحدَث الدستور عن "نظام اشتراكي ديمقراطي"، لكن الواقع يشير إلى أنَه نظام أقرب ما

---

(١) موقع إلكتروني-إبراهيم، حسنين توفيق، ٢٠١١م، النظام السياسي المصري:التوازن بين السـلطات ومعضـلة الشرعية، مركز الجزيرة للدراسات

http://studies. aljazeera. net/files/2011/08/201187105658651422. ht تـاريخ المشـاهدة ١٣-٢-٢٠١٤م.

(٢) العيسوي، إبراهيم، ٢٠٠٣م، السيناريو البديل:ماذا لو ارتفعت مصر الرسمية إلى مسـتوى الحـدث، المستقبل العربي، المجلَد٢٦، العدد ٢٩١، ص٩٨-٩٩.

يكون إلى الرأسمالي منه إلى الاشتراكي، واستبدادي منه إلى الديمقراطي، وورد أيضاً في الدستور الحديث عن "تحالف قوى الشعب العاملة"، "والتضامن الاجتماعي"، "وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين"، إلَا أن ممارسات النظام تناقض ذلك، وبالتالي فإنَه بالرغم من وجود النصوص النظرية المتعلِّقة بالتحوُّل الديمقراطي في النظام المصري، إلَا أنَه من الناحية العملية بقي نظاماً مغلقاً بعيداً عن التعددية والمشاركة السياسية. وفي ضوء ذلك لم يعد النظام المصري نظام حكم فردي متسلِّط فقط، وإنَما أخذ في عهد مبارك يسير نحو التوريث والتحوُّل من حزب حاكم إلى أسرة مالكة(1).

وعن **طبيعة التوريث** التي ظهرت في السنوات الأخيرة من حكم مبارك، فقد أسهم اندماج المال والسياسة داخل النظام وحزبه الحاكم إلى ظهور فكرة نقل السلطة إلى جمال مبارك النجل الأكبر للرئيس السابق حسني مبارك، حيث رأى النظام أنَ بقاءه يعتمد على مدى الاحتفاظ بكرسي الرئاسة، لذا عمَق هذا الحزب نشاطاته وتوجُّهاته، نحو تمكينه من أن يكون المفردة الوحيدة القادرة على السير بالدولة نحو المستقبل، وبرز ذلك من خلال شعارات الحزب في مؤتمراته مثل (نحو المستقبل ٢٠٠٤م)، و(نحو المستقبل ٢٠٠٥م)، إلَا أنَ هذا التوجُّه استوجب توسيع سلطات الأجهزة الأمنية، في تضييق الخناق على الأحزاب والحراكات الطلابية، التي رأت أنَ فكرة توريث السلطة سوف تُخرج تلك الأحزاب والمنظمات السياسية من المشهد السياسي، وكذلك كان لرجال الأعمال دوراً بارزاً في تشكيل بعض الحكومات المصرية، كحكومة أحمد نظيف ٢٠٠٤م، حيث سيطر بعض رجال الأعمال على مقدرات الدولة، عبر توليهم وزارات في حكومة النظيف، فقد اعتمد عليهم النظام ليكونوا المروجين لمشروع التوريث، وهكذا فاقم مشروع التوريث الأزمة الداخلية التي كانت تعاني منها البلاد في ظل حكم الحزب الواحد(2).

---

(١) موقع إلكتروني- نافعة، حسن، ٢٠٠٥م، خصائص نظام الحكم المصري من منظور علم السياسة: www. aljazeera. net/specialfiles/pages/6b3f4455-9c46-46ad-9bee-5c30fa7246 تاريخ المشاهدة ١٤-٢-٢٠١٤م.

(٢) عبدالمجيد، وحيد، ٢٠١١م، نهاية الإهانة: ثورة ٢٥ يناير ضد "النظام الهش" في مصر، المستقبل العربي، العدد١٨٤، المجلد٤٦، ص٦١-٦٤.

ويبدو أنَ **مشروع التوريث**، كان له دور في إسقاط النظام، فقد زاد ذلك المشروع الاحتقان الشعبي ضد ممارسات النظام، فلولا التوريث لما سارت الانتخابات الأخيرة بتلك الطريقة المهينة لمبادئ النظام الجمهوري، ولما ظهر جمال مبارك على الساحة السياسية، فالبداية الحقيقية لوقوف المعارضة بوجه نظام مبارك كانت مع ظهور مشروع التوريث، وتولي جمال مبارك أمانة السياسات بالحزب الوطني، حيث كان من أوائل الحركات المناهضة لذلك هي حركة (كفاية) في العام ٢٠٠٤م، وكانت هذه بداية التراكمات لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م[١].

أظهرت الأحداث التي شهدتها مصر قبل الثورة عدداً من الإضرابات السلمية المستمرة المطالبة بالإصلاح، إذ تبيَن أنَ إرادة الشعب فوق إرادة الحاكم، وها هو الشعب المصري بجميع أطيافه، استطاع أن يجبر الرئيس مبارك على التنحي عن السلطة، وأن يتم الإعلان رسمياً إنهاء مشروع (توريث الحكم)، الذي بقي شعاراً يتردَد في مصر خلال السنوات الأخيرة من عمر النظام، وهكذا كانت طبيعة التوريث التي انتهجها مبارك من العوامل التي هيَجت الشعب ضد النظام، حيث اعتبر ذلك اعتداءً على مبادئ النظام الجمهوري، وبالتالي أدى ذلك إلى تقويض النظام[٢].

وبعد تنحي مبارك في العام ٢٠١١م ووصول السلطة إلى الجيش، فقد انتهى عهد التوريث وبدأت مرحلة جديدة للنظام السياسي، لكن هذه الفترة اتَسمت بعدم وضوح الرؤية لطبيعة النظام السياسي الجديد، فهو لم يكتمل بعد في ظل التناقضات الموجودة داخله، فالمجلس الأعلى للقوات المسلَحة أدار المرحلة الانتقالية بطريقة تسمح له تثبيت قواعده في أركان الدولة، والإخوان المسلمين لم يستمروا في الحكم سوى عام واحد في ظل غلبة أيديولوجيتهم على سياسة الدولة[٣].

---

(١) نافعة، حسن، ٢٠١١م، مشروع التوريث أسقط النظام المصري، مجلة الشرق الأوسط، العدد ١١٨٣٤ .

(٢) موقع إلكتروني-المقاطع، محمد عبدالمحسن، ٢٠١١م، نهاية التوريث. وإصلاح، القبس-جريدة كويتية يومية سياسية شاملة http://www. alqabas. com. kw/node/536733 تاريخ المشاهدة ٢٤-٤-٢٠١٤م.

(٣) عبدالمجيد، وحيد، ٢٠١٢م، ورقة العمل مصر. . إلى أين؟في مفترق طرق، المستقبل العربي، المجلَد٣٥، العدد٤٠٤، ص٣٤.

المبحث الثاني

المطالب الإصلاحية والنظام السياسي.

المطلب الأول: الاستجابة وتقويض النظام في مصر

واجه النظام المصري الحديث منذ نشأته مجموعة من التحديات، تمثَلت في مطالب شعبيةأ عكست طموحات الشعب المصري في إقامة نظام سياسي متصالح مع شعبه، حيث نادى معظمها بالإصلاح السياسي والاقتصادي، ومحاربة الفساد، ومنع الإقصاء السياسي، والمشاركة في صنع القرار .

لم تختلف الممارسات السياسية ضد المعارضة والمطالب الشعبية مع وصول مبارك إلى السلطة في العام ١٩٨١م، فلقد بدأت أحزاب المعارضة بالاحتجاج على قانون الانتخاب في العام ١٩٨٧م، وقانون الطوارئ عام ١٩٨٨م، وطالبت الأحزاب بعد ذلك بضرورة القيام بإصلاحات سياسية على دستور البلاد، إلَا أن ذلك كان يجابه من قبل الحزب الوطني الحاكم، الذي يتمتَع بالأغلبية العظمى في مجلسي الشعب والشورى، وبالتالي تضعُف أيَة مطالبات نحو التغيير[١].

يبدو أن نظام مبارك لم يأبه كثيراً لما تسعى إليه جماهيره في الحصول على حياة كريمة، فلم يضع المواطن المصري في أولوياته، ولجأ إلى تحجيم المعارضة وتهميش قضايا الشعب السياسية، حتى أنَ النجاحات الاقتصادية كان معظمها يصُب في مصلحة حزبه الحاكمأ وهذا من شأنه أن يزيد الفجوة بينه وبين المعارضة، لتصل إلى المواجهة مع أفراد المجتمع. وتكشف الطريقة التي تعامل بها نظام مبارك مع الاحتجاجات، بالاستقواء الأمني عليها واتهامها بالتآمر على النظام[٢].

---

(١) عبدالله، ثناء فؤاد، ٢٠٠١م، الحياة الحزبية في مصر، المستقبل العربي، المجلَد٢٤، العدد٢٧٤، ص٦٤-٦٦.

(٢) السنوسي، السنوسي محمد، ٢٠١١م، رسالة من تونس والجزائر ومصر تهميش المواطن. . . معركة خاسرة ولو بعد حين، البيان، المجلَد٢٦، العدد٢٨٤، ص٤٩-٥٠.

من ينظر إلى طبيعة النظام السياسي في مصر خلال فترة مبارك، لا يجد أيَة مفارقات فيما يتعلَق بموقع الحزب الحاكم. ففي عام ٢٠٠٥م دخلت بعض الأحزاب المعركة الانتخابية مع الحزب الوطني الحاكم مثل(حزب الوفد)، و(الغد)، فيما قاطع الانتخابات كل من(جماعة الإخوان المسلمين)، و(حركة (كفاية)، و(التجمُع الناصري)، لعدم ثقتها بنزاهة سير العملية الإنتخابية. وهنا يمكن تحميل نظام مبارك حقيقة الاضطهاد الذي يمارسه النظام السياسي ضد أحزاب المعارضة، مانعاً بذلك أيَة طريق نحو التغيير(١).

لقد أثبتت جماعة الإخوان المسلمين نفسها فترة حكم مبارك، حيث أصبحت ثاني قوة بعد الحزب الوطني الحاكم، ويُذكر أنَ الإخوان وصلوا إلى هذه المرحلة من التقدم، رغم القيود المفروضة عليهم من النظام. فالنظام المصري بقي يخاف من إتِّساع نفوذ الإخوان، لذا منعهم لفترات طويلة من ممارسة حقوقهم السياسية، حتى استطاع الإخوان في السنوات الأخيرة وقبل ثورة ٢٥يناير ٢٠١١م من التعبير بحريَة وإيصال رسالتهم للجماهير، حيث حقَقوا إنجازات غير مسبوقة في اكتساب قاعدة شعبية كبيرة(٢).

وكما ذكرنا سابقاً، فلم تكن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م بداية الحركات الإحتجاجية، المنادية بالحرية والعدالة الإجتماعية، فلقد سبقتها حركات احتجاجية كثيرة، كالتي ظهرت في العام ٢٠٠٤م، منادية بالحرية والتغيير. ومن الحركات التي نشأت في هذه الفترة (كفاية) في العام ٢٠٠٤م، و(شباب ٦ أبريل) في العام ٢٠٠٨م. ويمكن القول أنَ فاعلية معظم الحركات الإحتجاجية ونشاطها تصاعدت في العام ٢٠١٠م، حيث خرجت على قيود النظام السياسي وبدأت تعمل علناً، وكان من بينها حركة (شباب من أجل العدالة

---

(١) حمزاوي، عمرو، ٢٠٠٥م، المعارضة المصرية ودلالات الإستحقاق الرئاسي، الديمقراطية، المجلَد٥، العدد٢٠، ص٧١-٧٢.

(٢) الزيات، منتصر، ٢٠١٠م، المعارضة الإسلامية والإستقرار بين سياسات الحكومات وتوجهات الحركات الإسلامية (مصر، السودان، الأردن، فلسطين)، مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلَد١٤، العدد٥١، ص١١٨.

والتغيير)، حتى وصلت تلك الإحتجاجات إلى ذروتها عند قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م التي أطاحت بنظام مبارك[١].

بعد تنحي مبارك عن الحكم وتسلُّم المجلس العسكري للسلطة أخذ الجيش في توطيد نفوذه، عن طريق إصداره مجموعة من القوانين والتشريعات، التي تمكِّنه من تقييد صلاحيات الإخوان المسلمين في حال فوز مرشحهم، ومع وصول محمد مرسي إلى سدة الحكم، بدأ باعتماد إستراتيجية تحجيم المجلس العسكري، وبالتالي آلت العلاقة بين الإخوان والمجلس العسكري إلى صدام سياسي، دون الاهتمام لقضايا الشعب المصري وطموحاته. حيث سيطر الإخوان على السلطة ولم يستجيبوا لمطالب الإصلاح، بل عملوا على(أخونة الدولة)، وبالتالي لم يحقِّقوا أيَة إنجازات ملموسة من الوعود التي قطعوها للمواطنين. ظل المجلس العسكري يناور لإثبات نفسه على الساحة السياسية، حتى انتهى الأمر بعزله للرئيس مرسيا وتسليم رئيس المحكمة الدستورية إدارة شؤون البلاد بانتظار انتخابات حرة[٢].

المطلب الثاني: الحزب الوطني الحاكم وتداعيات الربيع العربي في مصر

استيقظ الحزب الوطني الحاكم في ٢٥ يناير ٢٠١١م على صوت قرع طبول الثورة، التي هزَت أركان الحزب الواحد، الذي هيمن على السلطة منذ ثورة يوليو عام ١٩٥٢م، حيث شهدت هذه الأحداث عودة الشرعية ولأول مرَة إلى أصحابها الحقيقيين، وهم الجموع المتعلِّمة المسكة بأدوات التواصل العصري، والممتلكة للمفردات الإقتصادية والسياسية، والقادرة على التعبير عن الحريات والحقوق المدنية[٣].

إنَ التداعي السريع للنظام السياسي في مصر لم يتنبَأ به أكثر المتشائمين سياسياً، إلَا أنَ هذا الإنهيار فرض علينا تساؤلاً حول هيكلية النظام السياسي في مصر، فهل يُعقل أن

(١) رسلان، أحمد فؤاد، مصر الثورة التحدي والإستجابة، ط١، مكتبة الآداب-القاهرة، ص٢٠٤-٢٠٥.
(٢) الرشيدي، حسن، ٢٠١٢م، رئيس بنصف سلطة، مجلة البيان، المجلَد٢٧، العدد٢٩٩، ص٥٢-٥٤.
(٣) العوفي، نور الدين، ٢٠١١م، الربيع الديمقراطي العربي:الاستثناء يؤكِّد القاعدة، المستقبل العربي، المجلَد٣٣، العدد٣٨٦، ص١٣٩.

يسقط نظام استمرَ فترة تزيد عن ٣٠ عاماً في ثمانية عشر يوماً ؟إنَ هذا التساؤل دفعنا لمعرفة هيكلية النظام من حيث:

أولاً: هشاشة النظام

عاش النظام السياسي الجمهوري المصري حقبة طويلة من الزمن، بعيداً عن القواعد الشعبية التي تُبنى عليها النظم السياسية الناجحة، كما هو الحال في الأنظمة الغربية، فقد استهان هذا النظام بالقاعدة الشعبية واستعاض عنها بتمكين علاقاته برجال المال والثروة، الذين انعدم فيهم الانتماء والولاء إلّا لمصالحهم الفردية، وبذلك هيمن الحزب الحاكم على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فأدار هذا النظام جميع محاور الدولة من خلال حزبه، ولجأ إلى الأجهزة الأمنية المتغلغلة في الشعب، من أجل كبح جماح الأحزاب المعارضة، ممّا دفع ذلك إلى نمو أنماط جديدة من التحالفات ضد هذا النظام، لذا عندما جاء الربيع العربي تساقطت مُركَبات هذا النظام الهشة لعدم شرعيته[1].

ثانياً: الحزب الوطني الحاكم: (نشأته، علاقته بالنظام، مبادئه، سقوط الحزب).

أ - نشأة الحزب:

تأسّس هذا الحزب في عهد الرئيس أنور السادات في العام ١٩٧٨م وتولى رئاسته بنفسه، حيث انضمَ أغلبية قيادات حزب مصر العربي الاشتراكي، الذي تأسس في عام ١٩٧٦م إلى الحزب الوطني الديمقراطي، باعتباره الوريث الطبيعي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، ولكل الحركات السياسية الأخرى، كهيئة التحرير، والإتّحاد القومي، والإتّحاد الاشتراكي، وحزب مصر، وهكذا يلاحظ أنَ انصهار تلك الحراكات في الحزب الوطني الديمقراطي قد أعطاه امتداد سياسي كبير، بحيث أصبح يمثّل الأغلبية المطلقة في مجلسي

---

(١) عبدالمجيد، وحيد، ٢٠١١م، مرجع سابق، ص٦٢-٦٣.

الشعب والشورى، نتيجة لفوزه في جميع الانتخابات التي جرت في مصر، وفي أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، سقط الحزب بسقوط نظام مبارك[١].

ب - علاقة الحزب بالنظام

منذ نجاح الحزب في ضم الكثير من القيادات السياسية إلى تكوينه، فقد هيمن على مؤسسات الدولة في عهد كل من السادات ومبارك، فأصبح هنالك خلط بين الحزب والنظام السياسي، وترسَخت هذه العلاقة بشكل كبير فترة حكم مبارك، من خلال رعاية الحزب للإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتشكيل الهيئات واللجان، وفتح الفرص أمام الشباب والنساء للمشاركة في الحياة العامة. ويلاحظ أنَ تلك الإصلاحات أصبحت ترسم وتُنفَذ من خلال الحزب الحاكم[٢].

ج - مبادئ الحزب وتوجهاته:

سعى الحزب من خلال هيئاته ولجانه الداخلية إلى وضع إطار عام لنشاطاته وتوجُّهاته التي تجلَت فيما يلي:[٣]

١- الترويج للحزب ولبرامجه وسياساته

٢- دراسة مشاكل الجماهير واقتراح وسائل حلِّها.

٣- تأييد ودعم مرشحي الحزب في الانتخابات النيابية.

٤- تشجيع الجماهير على المشاركة في الانتخابات وتسهيل ذلك لهم.

٥- تشجيع ودعم مشاركة الشباب والمرأة في عضوية ونشاط الحزب.

---

(١) المصري، صباح مصطفى، مرجع سابق، ص٧.

(٢) موقع إلكتروني-مؤسسة كارنيجي، الحزب الوطني الديمقراطي، http://www. carnegieendowment. orgتاريخ المشاهدة ١٣-٢-٢٠١٤م.

(٣) موقع إلكتروني-السياسي، الحزب الوطني الديمقراطي(تم حله وإلغاءه). http://www. elsyasi. com/civil_detail. aspx?id=5 تاريخ المشاهدة ١٥-٢-٢٠١٤م

٦- تنفيذ قرارات المؤتمر العام للحزب ومؤتمراته السنوية، ورفع تقارير دورية للمستوى الأعلى.

٧- العمل على بناء الديمقراطية الاشتراكية التي تضمن حقوق المواطن وحرياتهم، ومشاركة الشعب المصري في اتّخاذ القرارات، وتوفير حياة كريمة لجميع المواطنين.

٨- الحفاظ على روح القيم الدينية والتقاليد الاجتماعية.

٩- تحقيق المصالحة الوطنية والتفاعل مع العالم، في إطار يدعم السلام والاستقرار الإقليمي والدولي.

د - سقوط الحزب.

كان من الطبيعي أن يسقط الحزب الوطني الديمقراطي في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وذلك نتيجة لسقوط النظام الذي شكّل الحزب مجمل هيئاته وحكوماته لثلاثة عقود، حيث أفسد الحزب مركبات المجتمع المصري، وذلك بقمعه للمعارضة وتزويره للانتخابات التي كان آخرها في العام ٢٠١٠م، ممّا أدّى بدوره إلى مزيد من الاحتقان الداخلي الذي فجَر ثورة يناير، حيث أُحرقت مقرات الحزب جميعها. وبذلك صدر قرار قضائي بحل الحزب في سابقة تُعد الأولى من نوعها في تاريخ مصر الحديث، ولتنتهي سياسات ومبادئ الحزب التي وصفتها الجماهير بالمزيَفة والكاذبة[1].

المطلب الثالث: الإخوان المسلمون والوصول إلى السلطة (حزب العدالة والتنمية)

سيتم من خلال هذا المطلب التطرُّق لجماعة الإخوان المسلمين من حيث النشأه، وعلاقة الجماعة بالنظام، ومن ثَم تناول مبادئ وتوجُّهات (حزب العدالة والتنمية)، الذي خرج من رحم هذه الجماعة، وأسباب سقوطه.

(١) المرجع السابق.

أولاً: نشأة جماعة الإخوان المسلمون

نشأت جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨م على يد الشيخ حسن البنا، كاتّجاه مضاد لكثير من الحركات الدينية المتطرِّفة، مثل جماعة التكفير والهجرة، والجهاد، والناجون من النار، وتكفير التكفير، وجماعة طلائع الفتح وغيرها. سعت في بداية تكوينها إلى ممارسة الإصلاح الأخلاقي والديني أ من خلال مواجهة انتشار التبشير والفساد والتحلُّل القيمي وازدياد النفوذ الاستعماري. وفي عام ١٩٤١م حدَد البنا إستراتيجية التغيير في فكر الحزب من أجل تحقيق غايتين: الأولى هي المساهمة في الخير العام أياً كان اتّجاهه ونوعه، أمَا الثانية فهي الهدف الأسمى للإخوان وهي الإصلاح الذي يريدونه ويهيئون له أنفسهم، والذي يشمل جميع الأمور في الحياة. ولتحقيق غاياته قام الحزب بطرح رسالة النظام الاقتصادي في عام ١٩٤٨م في سبيل الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي(١).

ثانياً: علاقة جماعة الإخوان بالنظام

اتَسمت العلاقة بين الإخوان والأنظمة التي حكمت مصر بالاضطراب الشديد، فعلى الرغم من توجُهات الحزب الاجتماعية، إلَا أنَ الظروف الداخلية وما رافقها من فساد واستعمار وكذلك احتلال فلسطين، جعلت الإخوان يغيِّروا اتّجاههم نحو الممارسات الراديكالية، حيث جرت ملاحقتهم في كثير من المواقع، وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢م وصعود الفكر اليساري للحكم، طارد النظام الجديد جماعة الإخوان، حيث أصبحت هذه الجماعة محظورة من ممارسة العمل السياسي العلني أ على الرغم من أنَ الجماعة وجدوا في الضباط الأحرار المساعد لهم في الوصول إلى السلطة، في حين رأى الضباط في الإخوان قاعدة شعبية من الممكن أن تساعدهم في السيطرة الكاملة على الحكم، وعندما استحال أن يحقق كل طرف مصالحه على حساب الآخر، حدث صدام بينهم واستمرَت العلاقة بينهما على نفس النهج في أغلب الأحيان(٢). وفي بداية التسعينيات نجح الإخوان في توسيع قاعدة

---

(١) حسن، أحمد حسين، ٢٠٠٠م، الجماعات الإسلامية والمجتمع المدني، ط١، الدار الثقافية للنشر- القاهرة، ١٨٧-١٩٠.

(٢) عبدالمجيد، وحيد، ٢٠١٠م، "الإخوان المسلمون" بين التاريخ والمستقبل كيف كانت الجماعة. . وكيف تكون؟، ط١، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع-القاهرة، ١٢٥-١٢٦.

العمل السياسي، من خلال بروز قيادات إصلاحية كانت على الاستعداد لقبول بقواعد اللعبة السياسية والديمقراطية، حيث أصبح لهذه الفئة نشاطاً سياسياً بارزاً داخل الجماعة خصوصاً في انتخابات ٢٠٠٥م(١). ولعبت المتغيُّرات الدولية والمحلية دوراً هاماً في تبدُّل نمط العلاقة بين الإخوان والنظام، لا سيّما عندما ظهر مشروع التوريث، فاضطر النظام إلى مهادنة الإخوان على أمل تمرير مشروع التوريث، إلَا أنَ أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١م وسقوط النظام غيَرت المشهد السياسي(٢).

وعلى أثر هذه الأحداث تشكَلت عدَة أحزاب ذات التوجُّهات المختلفة، وكان(حزب العدالة والتنمية)الذي تأسس في ١٦-١٠-٢٠١١م ذو التوجُّه الإسلامي محور هذه المرحلة، خصوصاً عندما فاز بالانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢م برئاسة ممثل الحزب محمد مرسي، لذا لا بد من التطرُّق لمبادئ وتوجُّهات هذا الحزب وسبب سقوطه(٣).

ثالثاً: مبادئ وتوجُّهات "حزب العدالة والتنمية"

على الرغم من قصر عمر حزب العدالة والتنمية من حيث النشاط السياسي، إلَا أنَه يعتبر امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين ذات التاريخ الطويل في العمل الاجتماعي والسياسي، وتوجُّهات هذا الحزب جاءت متأثرة بعاملين:أولها التحوُّلات الداخلية في جماعة الإخوان بظهور التيار الإصلاحي البراغماتي، وثانيها ثورة ٢٥ يناير وما اجتمعت عليه الأحزاب من توجُّهات(٤).

---

(١) المديني، توفيق، ٢٠١١، مرجع سابق، ص١٢٢.

(٢) عبدالمجيد، وحيد، ٢٠١١م، مرجع سابق، ص٦٤.

(٣) موقع إلكتروني-الهيئة العامة للإستعلامات، ، حزب العدالة والتنمية المصري www. sis. gov. eg تاريخ المشاهدة ١١-٢-٢٠١٤م.

(٤) رفعت، سعيد، ٢٠١٢م الثورات العربية بين نزعات الإحباط وإرادات الصمود، شؤون عربية، العدد١٤٩-ربيع ٢٠١٢م، ص١٠-١١.

وهكذا جاءت توجُّهات الحزب على النحو التالي:(1)

١- القضاء على الإرهاب بكافة أشكاله ومصادره.

٢- احترام الدستور والقانون والمحافظة على استقلال البلاد والوحدة الوطنية.

٣- استعادة هيبة ودور مؤسسات الدولة داخل المجتمع.

٥- احترام الديانات والتعايش السلمي والالتزام بحقوق الإنسان.

٦- الالتزام بنصوص الدستور فيما يتعلَق بالموازنة العامة وتفعيل دور أجهزة الرقابة.

٧- محاربة الفساد في مؤسسات الدولة.

٨- المضي في مشروع الحريات حتى النهاية، من أجل بناء مجتمع ديمقراطي مدني.

٩- الابتعاد عن الأيديولوجيات في مجال اتِّخاذ القرارات والمواقف السياسية.

١٠- وضع سياسات وقوانين تعزِّز من مكانة الطبقات المهمَشة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

١١- تطبيق الحد الأعلى للأجور، وتوسيع شبكة الضمان الاجتماعي.

رابعاً: سقوط الحزب وعودة العسكر

نجح الإخوان ممثَلاً "بحزب العدالة والتنمية" بالوصول إلى الحكم من خلال فوزه بالانتخابات البرلمانية وبأغلبية ٣٧٪ من المقاعد، وهكذا نجح مرشح الحزب محمد مرسي برئاسة الجمهورية. كانت توجُّهات الحزب تسير نحو الاهتمام بالشأن الداخلي بالدرجة الأولى، محاولة إصلاح ما أفسده النظام السابق، حيث شهدت السنة التي حكم فيها الإخوان تعديلات دستورية ومشاريع وإصلاحات متعددة، إلَا أنَ تجربة حكم الإخوان في مصر تلقَت ضربة قاسية، حيث لم تستطع أن تقدِّم النموذج الإسلامي الذي كانت تدعو إليه، والذي نظر إليه الشعب بترقُّب. إنَ الخلاف الذي حدث بين الجيش

(١) موقع إلكتروني-حجاب، محمد، والمرسي، عبير، الأمن والعولمة والتنمية، أهم مطالب القوى السياسية والحقوقية من الرئيس الجديد. ahram. org. eg تاريخ المشاهدة ١٢-٢-٢٠١٤م.

والإخوان حول ما سمي "بشرعية الصناديق"، "والشـرعية الشـعبية"، أدى إلى التصـادم بينهما وسقوط حكم الإخوان[1].

وعليه يمكن إجمال الأخطاء التي وقع بها الإخوان قبل سقوط حكمهم بما يلي:[2]

١- عدم الانحياز للثورة والتغيير والتمسُّك بسياسة مبارك في الحكم.

٢- قيام حكم الإخوان على المغالبة دون المشاركة بالاتِّحاد مع السلفيين.

٣- عدم الالتزام بالواجبات الوطنية وسبل تحقيق الأمن القومي.

٤- التناقض بين المناداة برفض التبعية للولايات المتَحدة الأمريكية وتحرير فلسطين، وبين ما هو ممارس على أرض الواقع.

٥- تأييد الإخوان لحكم الدولة المدنية والترويج بين التيارات الإسلامية بأنَه حكم قائم على الإسلام.

٦- استخدام معياري الشرعية الثورية والقانونية ما دامت تحقِّق مصالحهم.

٧- عدم القدرة على إيقاف تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

٨- السيطرة على أركان الدولة الهامة واستبعاد القوى السياسية المختلفة معها بالأيديولوجية.

٩- عدم وضوح سياستها الخارجية وإهمالها الأمن القومي المصري، خصوصاً في قضية سيناء وسد النهضة الأثيوبي.

والأهم من ذلك أنَ الإخوان حاولوا "أخونة الدولة"، من خلال تطبيق السياسة لخدمة أيديولوجيتهم فأخفقوا بذلك في إدارة شؤون البلاد.

---

(١) عتريسي، طلال، ٢٠١٣م، أخطاء الإخوان الإستراتيجية قبل ٣٠ يوليو، شؤون عربية، العـدد ١٥٥، ص٤٣-٤٤.

(٢) شـومان، محمـد، ٢٠١٣م، صـعود وانهيـار حكـم الإخـوان المسـلمين في مصرـ، مجلَـة الدراسـات الفلسطينية، العدد٩٦، ص١٤-١٩.

أمَا على الجانب الآخر من الصراع السياسي، فقد كان لقيادات الجيش أثناء حكم مبارك ميِّزات كبيرة جداً فيما يتعلَق بالمنافع التي كان يجنيها كبار الضباط، من خلال الوعود التي قطعها مبارك على نفسه بمنحهم امتياز "بدل ولاء" مقابل عدم انخراطهم بالعمل السياسي أو الحزبي، تعويضاً لهم عن تدني رواتبهم، وكذلك إعادة توظيفهم في مؤسسات الدولة العامة، لذا شكّل انتهاء حكم مبارك معضلة كبيرة أمام المجلس الأعلى للقوات المسلَحة، لذا اضطروا إلى الوقوف في وجه هذا النظام. وجد المجلس الأعلى للقوات المسلَحة برئاسة المشير الطنطاوي الذي تسلَم السلطة التنفيذية والتشريعية في شباط ٢٠١١م صعوبة في وضع إطار دستوري لتحديد كيفية انتقال السلطة من بعد مبارك، فقد شاب تلك العملية الكثير من الفوضى والتشويش، وهذا يعكس مدى ولاء الطنطاوي ومجلسه لمبارك ونظامه "السابق". إنَ النظام السلطوي الذي حكم مصر لأكثر من ٣٠ عاماً معتمداً على الجيش الذي تغلغل نفوذه في جميع مجالات الدولة، كان من الطبيعي عندما يتسلَم السلطة فيه المجلس العسكري، أن يضع قواعد دستوريه تحمي نفوذه وامتيازاته، وتُقيِّد النظام القادم بإعلانه للدستور المكمِّل(١).

بعدما تولى محمد مرسي رئاسة الجمهورية، عمل على الحد من نفوذ الجيش في الدولة، من خلال إبطال مفعول الدستور المكمِّل وإصدار تعديلات دستورية، عمَق فيها صلاحيات رئيس الجمهورية، إلَا أنَه لم ينجح مرسي وحكومته في إدارة الدولة بشكل يبعدها عن المؤامرات والصدامات الداخلية والخارجية، حيث خرج الشعب المصري في ٣-يوليو-٢٠١٣م إلى الشارع احتجاجاً على حكومة مرسي، ممَا أدى إلى تدخُّل المجلس العسكري مرَة أخرى، ولكن هذه المرة بقيادة عبالفتاح السيسي، الذي بدوره عزل الرئيس وتسلَمت المحكمة الدستورية إدارة الدولة، لحين القيام بانتخابات رئاسية شرعية(٢).

---

(١) الرشيدي، حسن، مرجع سابق، ٥٣-٥٤.

(٢) موقع إلكتروني-ويكيبيديا الموسوعة الحرة-عبدالفتاح السيسي. ٢٠١٣م. www. wikipedia تاريخ المشاهدة ١٦-٢-٢٠١٤م.

من خلال تتبُّع مسيرة النظام المصري منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م وصولاً إلى المحكمة الدستورية عام ٢٠١٣م، فإنَ القبول والاستجابة في هذا النظام قد مر بمرحلتين: امتدَت المرحلة الأولى منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م حتى ١١-٢-٢٠١١م، اتَسمت هذه المرحلة بسيطرة القيادات العسكرية المختلفة بشخصياتها، دونما أن يكون هنالك اختلاف في أساليب حكمها، والملاحظ على النظام السياسي في هذه الفترة أنَه كان يعاني من نقص شرعيته، فلجأ النظام إلى سياسات تمكِّنه من الاستمرار والبقاء، دونما تقديم أيَة تنازلات للشعب من شأنها تهديد وجوده. فالاستجابة في هذه المرحلة للشعب تكاد تكون معدومة. وبعد سقوط النظام الشمولي عادت الشرعية إلى الشعب في أعقاب ثورة ٢٥- يناير- ٢٠١١م، ليفوُّضها إلى سلطة مدنية مختارة بانتخابات حرة، ولتشهد بذلك البلاد بداية المرحلة الثانية من القبول والاستجابة، حيث مارسها الشعب بحرية وإرادة عندما اختار من يمثِّله من بين عدد من المتنافسين الذين سعوا لخدمة بلادهم، إلَا أنَ هذه المرحلة لم يكتب لها الاستمرار، حيث انقلب أركان النظام السابق (العسكر) على الشرعية وخيارات الشعب، لتعود أزمة القبول والاستجابة إلى الظهور ثانية كمعضلة أساسية في شرعية النظام.

وهكذا فقد وقع الشعب المصري المنادي بالإصلاح والتغيير ضحية تلك المرحلتين، وذلك بعدم تقبُّل النظام سواء في مرحلة حكم العسكر، أو في مرحلة الحكم المدني لمطالبهم في التغيير.

الفصل السادس

المقارنة والنتائج

المبحث الأول

مقارنة بين النظام الملكي والجمهوري العربي: (القبول والاستجابة)

مقدمة

إنَ الدراسات السياسية والتاريخية والاجتماعية التي عُنيت بدراسة الأنظمة السياسية عبر الأزمنة المختلفة، احتاجت بحثاً مضنياً في معرفة خصائصها وأركانها. ويعتبر المنهج المقارن من أهم أدوات الدراسة العلمية، في سبيل معرفة نقاط التشابه والاختلاف بين العناصر التي سيجري مقارنتها، وبعد الاستفاضة في مناقشة هذه الدراسة، وتحليل النظامين الملكي والجمهوري العربيين، سيتم معرفة مدى تطابق الفرضية مع واقع الدراسة، حيث يُعنى هذا الفصل بدراسة الأنظمة الملكية والجمهورية العربية، من خلال مقارنتها بعضها البعض، ومعرفة مدى القبول والاستجابة لمطالب الإصلاح والتغيير في كليهما، وذلك من خلال عدَة نقاط وهي:الشرعية، التعددية السياسية، التحوُّل الديمقراطي، انتقال أو تداول السلطة، العقد الاجتماعي، الإصلاح السياسي، توزيع القيم السلطوية، والاستقرار والثبات .

أولاً: الشرعية

ملكي :

استمدَت الملكيات شرعيتها من مصدر ديني وقبلي وتاريخي، بالإضافة إلى العقد الاجتماعي الذي أعطاها القدرة على الاستمرار، وهكذا فقد حقَقت الأنظمة الملكية العربية معيار الشرعية، عندَما قامت على أساس التفاهم والولاء المتبادل بين الحاكم والمحكومين،

إذ أمِن المواطنون على حقوقهم، وأمِن النظام على سلامة شرعيته، فاندفعت تلك الأنظمة نحو الاجتهاد في تلبية احتياجات الرعية والاستجابة لمطالبها، فبدأت سلسلة من الإصلاحات التي فرضتها عليها الأوضاع الداخلية والإقليمية والاستحقاقات الدولية، والانتقال التدريجي بمكونات البلاد السياسية والاقتصادية إلى مستوى متطوِّر، جعلها قادرة على القبول والاستجابة لمتطلبات التحوُّل الدولي والإقليمي، خاصة في فترة ما عُرف بالربيع العربي، حيث استطاعت هذه الأنظمة ببعدها التاريخي، المحافظة على كياناتها مستبقة رياح التغيير التي عصفت بالمنطقة .

كما استندت شرعية الأنظمة الملكية إلى الولاء الديني والقبلي المحافظ، وهذا يمثِّل قاعدة ثابتة للاستقرار ورمزاً للولاء والانتماء، حيث يؤكِّد ذلك المفكر ماكس فيبر حيث يرى أنَ "النظام الحاكم يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر معه مواطنوه أنَ ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة"[1]. من هنا فإنَ مفهوم الشرعية يتحدَد من خلال القبول والرضا الحر من قبل المحكومين بالحاكم، بشرط أن تتوفَر فيه صفات الحاكم المتمثِّلة في رعاية مصالحهم، وتوفير الأمن والدفاع عن حقوقهم، وإقامة العدل بين أفراد المجتمع والمشاركة في السلطة[2]. كما يرى "هدسون" أنَ شخصية العاهل وصفاته وأعماله التي تصب في مصلحتهم، هي التي تجعل الجماهير تلتف حولها، حيث يكون لها دور أساسي في تكوين الشرعية[3].

تظهر الأبوية في النظام الملكي من خلال الرابطة القبلية التي يكون عنوانها العائلة والعشيرة، وبالتالي تفصل بين الأنا والآخرين وتعزِّز الولاء للسلطة، فسلطة الأب والزعيم القبلي هي من توجِّه الأفراد نحو قيم الولاء على أساس من الرضا، بحيث يتجسَد ذلك في المجتمع الواحد، ويبدو جلياً أنَ العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكومين في معظم الملكيات

(1)Max Weber،The Theory of Social and Economic Organization (Oxford:New York:Oxford University Press ،1947) ،pp ،124-126.

(٢) إبراهيم، سعدالدين، ١٩٨٤م، مرجع سابق، ص٩٤ و١١٨.

(٣) والي، خميس حزام، مرجع سابق، ص١٠٦-١٠٧.

العربية، تتجسَد في العقد الإجتماعي الذي قام بينهما، والذي بُني على أساس الرضا الحر بين الطرفين، فلا يمكن تصُور الولاء مع الخضوع وعدم توفُّر العدل، اللذان يمكن أن يمارسهما النظام ضد المجتمع، لذا فالهدف من القانون والعقاب، ليس إلَا الإصلاح وإعادة العلاقات الإجتماعية إلى طبيعتها وحماية حقوق المواطنين(١).

جمهوري:

استندت معظم الجمهوريات العربية في شرعيتها إلى قاعدة ثورية انقلابية، من خلال تبنيها شعارات تنادي بالحرية والقومية والتحرُّر من الاستعمار، حيث أشارت الدراسات خلال العقدين الماضيين، إلى أن تلك الشعارات كانت قد فقدت بريقها تدريجيًّا؛عندما اكتشفت الشعوب زيف تلك الوعود التي أبرمتها معها تلك الأنظمة، مقابل التنازل عن حقوقها في الحرية والمشاركة السياسية، فوجدت تلك الجماهير نفسها خانعة تحت حكم أنظمة شمولية عسكرية، يسيطر عليها حزب واحد، وفي سبيل المحافظة على استمراريتها، عملت معظم الأنظمة الجمهورية التي كادت أن تتحول إلى ملكيات، على مزيد من القمع للحريات، وسلب الثروات، والقضاء على كل عناصر المعارضة داخل الدولة، فلم يعد لشعوب تلك الدول أيَة قنوات قانونية ومدنية للتعبير عن غضبها، ممَا أدى إلى تراكم كبير للاحتقانات في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تمثَل في أحداث الربيع العربي(٢).

كما أن الجمهوريات كانت قد بررت جزءا من مشروعيتها بالقضاء ما سمته الأنظمة الرجعية(الملكيات)، لكن الواقع أثبت اليوم أن تلك الجمهوريات هي من يمارس العنف ضد شعوبها وذلك بتمسُّكها بالسلطة وهي بذلك تكرِّس الرجعية. فالملكية لا تمثِّل الرجعية بل سلطة الحزب الواحد في الجمهوريات هي معيار الرجعية. والملكية هي مصدر الاستقرار؛ فالجمهورية الليبية رغم إمكاناتها النفطية لم تستطع إقامة دولة حديثة، بينما

(١) شرابي، هشام، مرجع سابق، ص٤٧و٦٤-٦٦.

(٢) موقع إلكتروني-أبرامز، إليوت، مرجع سابق.

سلطنة عمان رغم الإمكانيات المالية الضعيفة أصبحت دولة حديثة تستجيب لمطالب شعبها في الإصلاح[1].

وهكذا فلقد استندت الجمهوريات إلى شرعية انقلابية عسكرية، ثارت من خلالها على أنظمة قانونية، فحاولت تثبيت سلطتها عن طريق الشعارات القومية، والشخصية الكارزمية، وربط نفسها بأيدولوجيات من خارج مجتمعاتها، وتفرّدت بذلك بالسلطة فلم تعيدها لأصحابها الحقيقيين (الشعب)، وبذلك كانت شرعيتها ناقصة، لذا عندما هبّت رياح التغيير في المنطقة العربية(الربيع العربي)، ثارت عليها شعوبها لعدم قبولها واستجابتها لمطالبهم.

ثانياً: التعددية السياسية

ملكي :

تنبَهت الأنظمة الملكية مبكراً إلى ضرورة تدعيم شرعيتها، وذلك من خلال إعطاء قدر يسير للتعددية والمشاركة السياسية بجميع أشكالها، فلقد سبقت بعض الملكيات العربية مطالبات الشارع في الدعوة إلى الإصلاح، ومشاركة جميع مؤسسات المجتمع المدني في اتّخاذ القرار السياسي، وكان ذلك من العوامل التي دعَمت عملية الاستقرار والثبات فيها[2].

سعت معظم الأنظمة الملكية إلى رفع نسبة المشاركة السياسية وتوعية أفرادها بحقوقهم السياسية، وضرورة انخراطهم في جميع مجالات الحياة، كون التعددية والمشاركة السياسية من عوامل نجاح العملية الديمقراطية، التي تدل على مدى نضوج المجتمع

---

(١) الحميد، طارق، ٢٠١١م، الشرق الاوسط جريدة العرب الدولية، العدد ١١٨٩١.

(٢) إبراهيم، سعدالدين، ١٩٨٤م، مرجع سابق، ص١١٦.

سياسياً وثقافياً واجتماعياً، وممارسة الشعب لحقوقه المدنية التي كفلها الدستور والقوانين والتشريعات، بغض النظر عن الجنس وذلك بشكل يضمن رضا الجميع[1].

أفسحت بعض الأنظمة الملكية كما هو الحال في المغرب والأردن، المجال أمام جميع الأطياف السياسية لتأخذ دورها في إدارة الدولة، وتجلَت تلك الأدوار من خلال التفاعل مع الحركات الحزبية والنشاطات السياسية التي شهدتها البلاد، كما اعتمد النظام الملكي على التعددية السياسية التي هي عنوان الديمقراطية، حيث آمن بأنَه من حق كل مواطن أن يعيش بحرية وكرامة، فابتعد النظام بذلك عن مفاهيم التفرُّد بالسلطة، وذهب إلى الأخذ بسياسة الاحتواء القائمة على التفاهم وقبول الرأي والرأي الآخر .

لعبت الأحزاب السياسية دوراً هاماً إلى جانب النظام في استقلال الملكيات، وبالرغم من التضييق عليها في بعض مراحلها، إلَا أنَ العلاقة بين الأحزاب والنظام وُصفت بالمستقرَة، فاستمرَت في أداء دورها السياسي والمطالبة بمزيد من الإصلاح، دون اللجوء إلى أيَة توجُّهات راديكالية، وأدى ذلك إلى تفاعل النظام الملكي مع حراك تلك الأحزاب، وفسح المجال لها في ممارسة العمل السياسي التنفيذي والتشريعي، وفي مرحلة متقدمة من تلك العلاقة شهدنا استجابة من الملكيات بتوسيع صلاحيات الأحزاب فزاد حجم مشاركتها، لذا لم نشهد أثناء الربيع العربي صدامات دموية بين الأحزاب والنظام، بل كانت مطالبهم تصب في مزيد من الإصلاح والتغيير[2].

جمهوري:

أشغلت الأنظمة الجمهورية شعوبها بقضايا التحرر والاستقلال والمناداة بالقومية العربية، فكان اهتمام الأنظمة بهذا الأمر يُعد مبرراً لها لتأجيل الديمقراطية والمشاركة السياسية، وعدم إدراجها ضمن أولوياتها، كما أنَ معظم الأنظمة الجمهورية كانت قد

(١) الروابدة، عبدالرؤوف وآخرون، ١٩٩٩م، الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن، ط١، دار الفارس للنشر-عمان، ص١٩و٤٧.

(٢) إبراهيم، سعد الدين، ١٩٨٩م، مرجع سابق، ص١١٥.

اتجهت نحو أيديولوجيات خارجية كالشيوعية والاشتراكية، والتي كانت مواقفها ضد الديمقراطية، كذلك ادعت الأنظمة الجمهورية أن شعوبها لم تصل إلى مرحلة النضوج السياسي لممارسة الديمقراطية(1).

وجدت الأنظمة الجمهورية أنَ المشاركة السياسية تؤثر بشكل سلبي على نسيج الوحدة الوطنية، لكنَ الواقع أثبت أنَ الوحدة الوطنية لم تستطع الوقوف أمام التحوُّلات الاجتماعية والسياسية والحركات الإستقلالية، كما لم تقف الوحدة الوطنية سداً مانعاً أمام ممارسات الأنظمة الجمهورية في تغييب لغة الحوار والتعددية، ممّا أدّى إلى وقوع إنقسامات حزبية داخل السلطات الحاكمة في الدولة(2).

اعتمد النظام الجمهوري على نظام الحزب الواحد منذ وصوله إلى السلطة، فقام بإقصاء جميع الأحزاب التي من شأنها التأثير على مصالح حزبه الحاكم، وبذلك يكون قد حجَم المشاركة السياسية. والحزب الواحد لا يمثّل إلّا فئة قليلة مهما اتّسعت مساحة مؤيديه، وهو مرتبط بحكم القلّة في تلك الجمهوريات وإن كان في غطاء حزبي، وفي ظل سيطرة الحزب الحاكم لجأت الأحزاب الأخرى إلى ممارسة العمل السياسي في الخفاء، وعندما فُتح لها المجال لممارسة العمل بحرية، أصبحت تطالب بمزيد من الحريات، إلّا أن الأنظمة الجمهورية أحكمت قبضتها على مقدرات الدولة، من خلال السيطرة على النتائج الانتخابية، وحصرها بأغلبية تمثّل الحزب الحاكم، فكان التمثيل السياسي شكلي، فأحزاب المعارضة وإن اجتمعت لا تستطيع الوصول إلى السلطة. وعندما مرت المنطقة العربية بالمتغيرات السياسية في العام ٢٠١٠م، استمرَ النظام بعدم تقبُّل مطالبها بالإصلاح، واستطاعت هذه الأحزاب أن تقود الحراك الشعبي إلى إسقاط تلك الأنظمة(3).

---

(١) الكتبي، ابتسام وآخرون، مرجع سابق، ص٥٣.

(٢) عبدالله، ثناء فؤاد، ٢٠٠١م، الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، مرجع سابق، ص١٧٨-١٨١.

(٣) هادي، رياض عزيز، مرجع سابق، ص٤٥-٤٩.

ثالثا: التحوُّل الديمقراطي

ملكي:

ممَا لا شك فيه أن الأنظمة الملكية العربية كانت قد تأثرت بموجات التحوُّل الديمقراطي، التي غزت العالم في العقدين الماضيين، حيث ساعد ذلك في توجُّه تلك الأنظمة نحو التعددية والمشاركة السياسية، وعدم تهميش دور مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان في سعيها نحو الانفتاح السياسي، ونبذ سياسة التسلُّط والإقصاء، ولقد واجهت الملكيات موجة من المعارضات السياسية خلال تبنيها للعملية الديمقراطية، ولكنَها استطاعت احتواء تلك المعارضة من خلال إقامة عقد اجتماعي جديد معها، مبني على مزيد من الانفتاح والتعددية[1].

لا يمكن تصوُّر نظام ديمقراطي دون وجود معارضة سياسية، وخاصة في ظل انتشار مؤسسات المجتمع المدني التي تنادي بالحرية وحقوق الإنسان، وعندما اختارت الأنظمة الملكية سياسة التحوُّل نحو الديمقراطية، فإنَ هذا يقتضي منها وجود معارضة سياسية، تحقيقاً لمبدأ حرية الرأي والتعبير التي نصَت عليها دساتيرها[2].

استجابت الملكيات لمطالب التحوُّل الديمقراطي بشكل تدريجي عندما وجدت إدراكاً ووعياً لدى جماهيرها ورغبة في ممارسة العمل السياسي. وعلى الرغم من الظروف التي رافقت نشأة هذه الممالك، إلَا أنها تسارعت في فتح مجالات التمثيل الديمقراطي لمؤسسات الشعب المنظَمة والغير منظَمة، وكان لهذا التحوُّل الديمقراطي دورٌ كبير في التخفيف من حدَة الإحتجاجات التي مرَت بها المنطقة العربية في الفترة الأخيرة، فجاءت الإصلاحات الديمقراطية الأخيرة استجابة للجماهير واستكمالاً للتحوُّلات الديمقراطية السابقة[3].

---

(١) عساف، نظام، في التعددية السياسية، فيلادلفيا الثقافية، المجلَد الأول، العدد الأول-نيسان، ص٣٥-٣٦.

(٢) الكسواني، سالم، ١٩٨٣م، مبادئ القانون الدستوري الأردني، مع دراسة تحليلية للنظام الدستوري الأردني، مطبوعات الجامعة الأردنية-عمان، ص٣٠٣وما بعدها، وص ٣٣٠ وما بعدها.

(٣) التل، سعيد، ١٩٩٩م، الميثاق الوطني، المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، ص٩٨-٩٩.

ويمكن القول بأنَ المعارضة السياسية وُجدت في الملكيات منذ قيامها، لكنَها إختلفت في فاعليتها من فترة إلى أُخرى، واستطاع النظام الملكي التعامل معها واحتوائها في كثير من الأحيان، حيث أعطى المعارضة مساحة واسعة داخل النظام السياسي للتعبير عن مطالبها، كما وعمل النظام السياسي الملكي على الإستجابة لمطالب الجماهير، وعليه فقد رأينا أنَ الأنظمة الملكية سجَلت حالة من الرضى بينها وبين المواطنين، تمثَلت في عقلانية المطالب وأحقيتها من جهة، وحسن استجابة تلك الأنظمة لهذه المطالب وإدارة الدولة بموجبها من جهة أخرى. ومن هنا فقد خرجت معظم الأنظمة الملكية من حالة الإرتباك، التي أصابت عدداً من الأنظمة السياسية العربية، وأدخلتها في حزمة من المتاهات والفوضى خلال فترة الربيع العربي .

جمهوري:

لقد اتَسعت الفجوة في الأنظمة الجمهورية بين السلطة السياسية والمواطن، خلال فترة العقدين الماضيين من عمر تلك الأنظمة، ويعود ذلك إلى تراجع دور مؤسسات المجتمع المدني، والقضاء على الحركات المعارضة، وبالتالي تعاملت هذه الأنظمة مع مشروع التحوُّل الديمقراطي الذي أصبح من متطلبات النظام العالمي الجديد، بمنتهى الاستخفاف والتهرباً بالرغم من سعي شعوب تلك البلدان المستمر للمطالبة بالحرية والعدالة والاجتماعية، وكان من شأن تلك الممارسات السياسية للنظام، أن توجد تفاوتاً طبقياً بين الطبقة الحاكمة وأفراد المجتمع، ممّا انعكس بشكل سلبي على الواقع السياسي لتلك البلدان. من هنا يمكن القول بأنَ الأنظمة الجمهورية العربية، ما زالت متمسِّكة بالفلسفة الشمولية القديمة، فهناك جمود في عملية التحوُّل الديمقراطي، ويبدو أنَه لا توجد لديها نيّة حقيقية نحو الإصلاح والتغيير.

استندت الأنظمة الجمهورية العربية إلى قاعدة انقلابية، بالرغم من أنَ معظم دساتيرها تنص على أنَ الحكم للشعب، دعت من خلالها إلى تكريس أيديولوجية لدى الأفراد بأنَها تعمل لصالحهم وتعتني بشؤونهم، وقد استطاعت هذه الأيديولوجية اكتساب

مصداقية عند الجماهير، إلى حد ما، كونها نادت بالوحدة والحرية والاستقلال، إلّا أنّها تخلّت عن وعودها فيما بعد، وأصبحت نظم دكتاتورية بعيدة عن الديمقراطية، يسيطر عليها حكم الحزب الأوحد، وسعت بذلك إلى الاستمرار بالحكم دون الاهتمام للجماهير، وأبدت السلطة انحيازها إلى حزبها، ممّا أدى إلى نشوء نزاعات على السلطة لسنوات عديدة[1].

كما أنَ معظم دساتير الجمهوريات نادت بالديمقراطية، إلّا أن الممارسات السياسية لتلك الأنظمة أثبتت عكس ذلك. فاعتمدت هذه الأنظمة على شعارات تنادي بالحرية والديمقراطية دون تطبيقها، كما تبنَت أيديولوجية من خارج التركيبة الاجتماعية للبلاد، فكانت مساحات المشاركة السياسية للشعب محدودة، خاصة أثناء ظهور الحزب الواحد المهيمن على أركان النظام السياسي، كما أنَ دور الأحزاب الأخرى كان شكلياً في الدولة، فكانت الديمقراطية تشكّل تهديداً للأنظمة الأحادية، وبذلك تهرَبت هذه الأنظمة من فكرة القبول والاستجابة للديمقراطية وذلك باستنكارها، والاستخفاف بمطالب الشعوب بذلك، وكان هذا من العوامل التي أدَت إلى تداعي أو انهيار بعض الأنظمة الجمهورية كما حدث في فترة الربيع العربي[2].

رابعاً: انتقال/ تداول السلطة

ملكي:

حقَقت معظم الأنظمة الملكية العربية تفوُقاً على غيرها من الأنظمة في قضية انتقال السلطة، فالوصول إلى السلطة يجري بسلاسة وهدوء، وذلك وفقاً للعقد الاجتماعي الذي اتَفق عليه الحاكم والمحكوم، وهذا ما منح النظام شرعية إلى جانب قدر كاف من الاستقرار والفاعلية، وفي ظل هذا العقد فلم تشهد هذه الأنظمة وجوداً للنزاعات على السلطة ولا

---

(١) والي، خميس حزام، مرجع سابق، ص١١١.

(٢) المرجع السابق، ص١١١-١١٢.

فراغاً سياسياً، واستطاع النظام أن يُنجح هذه الآلية وأن يُقنع الجماهير بأنَ العلاقة التي تربطه بهم علاقة أبوية، قائمة على حماية مصالحهم وتحقيق طموحاتهم، والأنظمة الملكية تتميَز "بالتكامل" من حيث ترك السلطة واعتلائها ومواجهة الحالات الطارئة، وهذا ما يجعل آلية انتقال السلطة واضحة، كما أنَ من يصل إلى السلطة يكون قد مارس العمل السياسي بالمعنى الصحيح(١).

تميَزت معظم الأنظمة الملكية بوجود دستور ينظِّم عملية الانتقال السلمي للسلطة، يحظى باحترام الجميع ويعطي مساحة واسعة للأحزاب كي تأخذ دورها، حيث أنَ انتقال السلطة في هذه الأنظمة يسير حسب ما ينص عليه نظام وراثة العرش في الدستور، فلم تشهد معظم الملكيات نزاع على السلطة كما هو الحال في الجمهوريات، فالأردن والمغرب مثلاً منذ عهد الملكية وحتى يومنا هذا لم تشهدا عمليات صراع على الحكم، وهكذا فلقد مرَت عملية انتقال السلطة في الملكيات دون أيٍّ تنافسات على الحكم، وكان هذا بفضل صياغة آلية دستورية ضمنت الانتقال السلمي للسلطة(٢).

حدَدت الدساتير الملكية طريقة انتقال السلطة فيها بنظام الوراثة، ممَا أعطاها سمة الثبات والاستقرار، فأخرجها من دائرة المنافسة والنزاع عليها، كون انتقال السلطة محسوم فيها بمن سيتولى الحكم، وعليه قبلت الشعوب بتلك الملكيات وأنظمة الحكم فيها، فاستجاب النظام لذلك القبول بتمثيل تلك الشعوب والاستجابة لرغباتها. وممَا يلاحظ أنَه في فترة الربيع العربي لم تخرج الحراكات على فكرة انتقال السلطة في الملكيات، مما ساعد على ثبات واستقرار تلك الأنظمة .

جمهوري:

عانت معظم الأنظمة الجمهورية العربية من عدم وجود التزام بين ما نصَت عليه دساتيرها، وبين ما هو معمول به على الجانب التطبيقي، وبالرغم من أنَ معظم دساتير

(١) زرنوقه، صلاح سالم، مرجع سابق، ص١١٧، ١٢٣، ١٢٨.

(٢) موقع إلكتروني-خربوش، صفي الدين، مرجع سابق.

الجمهوريات عملت على توضيح مفهوم تداول السلطة وآلياته، إلَا أنَه يُعد من المشاكل التي تسيطر على هذه الأنظمة، ومن أجل المحافظة على السلطة في يد فئة معيَنه، قامت معظم هذه الأنظمة بتغيير القوانين التشريعات التي لا تخدم حزبها الحاكم. وهكذا تنوَعت طرق الاستيلاء على السلطة في الأنظمة الجمهورية بين الانقلابات العسكرية، والثورة، والاغتيال، والإعفاء، والإقصاء. وغلب على هذه الأنظمة حكم الحزب الواحد، حتى استطاع بعضها الاستمرار في السلطة من خلال الحزب الأوحد المسيطر، فلم يبقى للمواطن دور في الحياة السياسية، بالرغم من أنَ هذه الثورات قامت بها الشعوب من أجل المطالبة بحقوقها وحريتها[1].

بقيت هذه الأنظمة الجمهورية ضعيفة وغير فاعلة، حتى بعد أن وصل قادة الانقلابات إلى السلطة، إذ كان لديهم فرصة إقامة نظام جمهوري جديد يضاهي الجمهوريات العالمية، إلَا أنَها لم تختلف عما سبقها، كما كان للعوامل الخارجية دوراً في عملية تداول السلطة، وذلك حسب مصالح الدول الغربية من النظام الحاكم، والملاحظ أنَ الأنظمة الملكية بنظامها الوراثي المحسوم دستورياً بمن سيتولى السلطة، لم تفتح المجال للتدخلات الخارجية، فجاء التدخُل محدوداً، في حين أنَ الجمهوريات العربية لم يُعرف من سيأتي إلى الحكم مما فتح المجال للتدخُل الخارجي. وهكذا وبالرغم من لجوء بعض الجمهوريات إلى الإصلاح، لكنَ تلك المحاولات لم تكن جديَة، فلم تكن تمس جوهر عملية تداول السلطة، وبالتالي عندما فقدت هذه الأنظمة مصداقيتها أمام شعوبها، انعدمت الثقة بها فكانت النهاية فقدان تلك الأنظمة لشرعيتها[2].

لم تتحدَد طريقة تداول السلطة في الجمهوريات العربية كما هو مطبَق في الجمهوريات العالمية، حيث لم تُعِد الشرعية إلى أصحابها بعد الانقلابات بل استأثرت بها لنفسها، معتمدة على القوَة العسكرية التي تمثِّلها، ممَا خلق معضلة في إيجاد طريقة لتداول السلطة، فكثرت النزاعات الداخلية الطامعة في الوصول إلى الحكم وحُسم الأمر للأقوى.

---

(١) الحضرمي، عمر حمدان، مرجع سابق، ص٤٦٧-٤٧٢.

(٢) زرنوقه، صلاح سالم، ٢٠١٢م، مرجع سابق، ص٣٦و١٢٢-١٢٦.

وبذلك لم تستطع هذه الأنظمة الجديدة من وضع أسس حقيقية لتداول السلطة، كونها الممثِّل غير الشرعي لشعوبها، حيث لم تعرض نفسها على شعوبها ليتم قبولها كأنظمة شرعية. وبالتالي فإنَ فكرة القبول والاستجابة لتداول السلطة في الجمهوريات العربية- بأحسن أحوالها غير واضحة وغير صريحة. لذا فإنَ ما أُخذ بالقوّة لا يسترد إلّا بالقوّة، لذا سقطت هذه الأنظمة عندما تغوّلت على حقوق الشعب، وحاولت انتزاع حقِّهم في الوصول للسلطة، من خلال خلق أنظمة توريث داخل أنظمتها الجمهورية .

خامساً: العقد الاجتماعي

ملكي:

أظهرت الأنظمة الملكية التزامها بالعقد الاجتماعي الذي أبرمته مع شعوبها، فجاءت الممارسات السياسية لسلطات الدولة ضمن أحكام الدستور وتطبيقاً للقانون، وهذا من شأنه أن يجعل الحاكم أكثر قبولاً لدى الأفراد، كما أنَ هذه الأنظمة ومن خلال كفاءة مؤسساتها في إدارة شؤون البلاد، تميّزت عن غيرها من أنظمة حكم مماثلة لها في المنطقة العربية. وفي الوقت نفسه إذا كان الأداء السياسي لا ينسجم مع طموحات وإرادة الشعوب، فلن يتمتّع الحاكم والنظام بالشرعية التي تمكّنه من الاستمرار والبقاء[1].

إنَ أهم ما يميز العقد الاجتماعي الذي قام بين الحاكم والمحكومين في الأنظمة الملكية أنّه بُني على أساس الشراكة المعكوسة، والحالة هنا اختلفت عن غيرها من أنظمة حكم أخرى، فالشعوب في الملكيات العربية هم من أجمعوا فيما بينهم بعد التداول والتشاور على إقامة عقداً اجتماعياً مع من يحكمهم، مبني على رضا الطرفين، وبذلك كان العقد الاجتماعي قد وُقِّع من قبل المحكومين ومنحوا القيادة لمن يجدوا فيه صفات الحاكم التي يطمحون إليها[2].

---

(١) حسين، عدنان السيد، ١٩٩٦م، السلطة ومصادر الشرعية في البلدان العربية، المستقبل العربي، المجلّد١٩، العدد ٢٠٧، ، ص٩٢.

(٢) محافظة، علي، ١٩٧٢م، تاريخ الأردن المعاصر عهد الإمارة، ط١، عمان، ص١٦.

إنَ سلامة العقد الاجتماعي في الأنظمة الملكية أعطاها حق التفرُّد بالسلطة، ممَا فرض عليها في الوقت نفسه الاستجابة لمطالب شعوبها وإرادتهم. وإنَ استمرار صيانة هذا العقد والمحافظة عليه، قد جعل القبول والاستجابة في الأنظمة الملكية كبير ومرن، فأصبح هناك معالم واضحة لفكرة العدالة والمشاركة السياسية، وغيرها من مكونات العقد في هذه الأنظمة، وبذلك أصبح العقد الاجتماعي بحد ذاته طريقة للتخلُّص من الظلم والمصالح الخاصة والمنازعات على الحكم. ويمكن القول بأنَ العقد الاجتماعي يعتبر الإطار العام لشرعية النظام، لذا فإنَ الاحتجاجات التي حدثت في الأنظمة الملكية خلال الربيع العربي، لم تتعرَض في أغلبها إلى شرعية النظام(١).

جمهوري:

لم تُبنى العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الأنظمة الجمهورية العربية على أساس من التفاهم والرضا المتبادلين، فلقد شابها الكثير من التوتُّر والغموض، من هنا تظهر أهمية "العقد الاجتماعي" في الأنظمة الملكية، ودوره في حل المشكلات التي يمكن أن تنشأ بين المتنافسين على الحكم، ولمَا فشلت الأنظمة الجمهورية في تحقيق ذلك العقد، ولم يختار الأفراد من يحكمهم، سيطر على القرار السياسي فئة من الشعب (حكم القلّه) وغابت التعددية والمشاركة السياسية. فالعقد يمنح الحاكم نوعاً من الشرعية ليحكم الشعب. ويرى"روسو" أنَ العقد الاجتماعي يمكن أن يكون طريقة للتغلب على المنازعات على السلطة والمصالح الشخصية، فيكون الاستقرار والثبات والانسجام هو الصفة التي تميِّز النظام السياسي، لذا فإنَ غياب العقد الاجتماعي في الأنظمة الجمهورية، أدخلها في مشكلات مع شعوبها، أصبح فيها المواطن غير آمناً على نفسه وممتلكاته وخاضعاً لإرادة الحزب الحاكم(٢).

غيَبت معظم الجمهوريات العربية شعوبها وأخلَت بشروط العقد الاجتماعي،

---

(١) روسو، جان جاك، مرجع سابق، ص٥-٨.

(٢) المرجع السابق، ص٥و٧.

الذي بُني على أساس أنَ سلطة الحاكم في النظام السياسي يجب أن تحتكم لإرادة الشعوب، التي بدورها تمنح السلطة لمن تجد فيه ما يصبُّ في مصلحتها، فدخل النظام بذلك في دائرة النزاع على الحكم، وعدم قدرته على القضاء على الظلم والفساد في المجتمع، وتحقيق الحرية والمشاركة السياسية[1].

لم تقُم الأنظمة الجمهورية على فكرة العقد الاجتماعي كما في الملكيات، فقد جاءت عن طريق انقلابات عسكرية، وادَعت أنَ سلطتها نابعة من قدرتها الذاتية، وبذلك سلكت نهجاً فوقياً على شعوبها وتفرَدت بالسلطة، وعليه فإنَ شرعية هذه الأنظمة تعتبر ناقصة، كونها خالفت الاتفاق بين الطرفين كما هو في العقد الاجتماعي، لذلك كانت ردة فعل الشعوب عندما استفحلت هذه الأنظمة في الاستبداد، أن جابهتها بأساليب مختلفة على مدار سنوات طويلة، انتهت بإسقاط هذه الأنظمة خلال الربيع العربي .

سادساً: الإصلاح السياسي

ملكي:

أثبت الواقع أنَ مسيرة الأنظمة الملكية العربية في الإستجابة لمطالب الجماهير كانت مبكرة، فلقد سبقت هذه الأنظمة مطالب شعوبها في الإصلاح والتحوُّل الديمقراطي، وانتهج معظمها عملية بناء حديثه لدولها، ومواكبة المتغيرات على الساحة الإقليمية والعالمية، وتمثَل ذلك في إعادة الحياة البرلمانية، وتحرير وسائل الإعلام، وفتح المجال للعمل الحزبي والمشاركة السياسية بشكل أكثر فاعلية، وبذلك تكون الأنظمة الملكية قد بادرت بالإصلاح قبل قدوم رياح الربيع العربي نهاية عام (٢٠١٠)، وهذا ما جعل هذه الأنظمة تستقبل تلك الموجه من خلال الإسراع في تعميق مفاهيم الإصلاح والديمقراطية، والتركيز على الحوار في معالجة المطالب الجماهيرية[2].

---

(١) عبدالمجيد، احمد فؤاد عبدالجواد، مرجع سابق، ص٢٥٢-٢٥٣و٢٦٤-٢٦٥.

(٢) الموسى، عصام سليمان، ٢٠١٢م، الرقمنة والربيع العربي في الأردن، دراسة حالة، المستقبل العربي، المجلَد٣٥، العدد٤٠١٤، ص٩٣.

لقد جاءت استجابة الأنظمة الملكية لما شهده الشارع من مسيرات احتجاجية مطالبة بالإصلاح، في محاولة منها إلى عدم تحويلها إلى ثورة عارمة، وذلك من خلال الإعلان عن مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في البلاد(١)، والأهم من ذلك أنَ تلك الوعود الإصلاحية قد تمَ ترجمتها على أرض الواقع، حيث تمَ التعامل معها بشكل جدي، وفُتح باب الحوار السياسي المبني على التشاركية في مواجهة مثل هذه الظروف، فانتهجت هذه الأنظمة سياسة الاحتواء ومنع الصدام مع الحركات الاحتجاجية، وسمحت للمسيرات بالخروج للتعبير عن مطالبها دون الاحتكاك معها، ويبدو أن الأنظمة الملكية من خلال مبادراتها وخطواتها نحو الإصلاح والتغيير استطاعت، إلى حد ما، أن تضمن الاستقرار السياسي في البلاد في مراحل قادمة(٢).

أثبتت الممارسات السياسية للأنظمة الملكية بأنَ هنالك نية حقيقية للإصلاح والتغيير، وإن كانت تسير في بعض الأحيان بتدرُّج، وبالرغم من بعض المسيرات والاحتجاجات التي شهدتها بعضها، إلَا أنَ استجابة هذه الأنظمة كان له دور في التخفيف من وطأة تلك الحراكات، ولإدراك النظام لما يمكن أن تسبِّبه الخطوات الغير منضبطة من إثارة للفوضى، وتعطيل الحياة العامة، وبالتالي حافظ النظام الملكي على التوازن الاجتماعي داخله ممَا أعطاه صفة البقاء(٣).

إنَ استناد النظام الملكي إلى الشرعية قد أعطاه القدرة على تقبُّل الإصلاح بشكل كبير؛ وذلك بتنازل الملك عن جزء من صلاحياته، دون أن يخشى على السلطة، كذلك تكون هذه الأنظمة فعَالة أكثر في الإصلاحات الدستورية المستمرَة، وبإدخالها المواد

(١) علي، خالد حنفي، ٢٠١١م، الإنتفاضات المتتالية: انهيار النظم السياسية في المنطقة العربية، مجلَة السياسة الدولية، العدد١٨٤، المجلَد٤٧، ص٥٦.

(٢) أبو رمان، محمد، ٢٠١١م، الصفقة المزدوجة: التغيير في الأردن "بين الثنائية الديموجرافية" والممانعة الرسمية، مجلَة السياسة الدولية، العدد١٨٤، المجلَد٤٧، ص٨٠. و٨١.

(٣) أبو عرقوب، إبراهيم وآخرون، ٢٠١٢م، مستقبل مسيرة الإصلاح في الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد٦١، المجلَد١٦، ص٩٢-٩٣.

الجديدة على الدستور، التي تفعّل دور المجتمع المدني والأحزاب والحقوق المدنية، ولذلك فإنَ مسيرة الإصلاح في الأنظمة الملكية رغم بطئها، إلّا أنها تتَسم بالثبات والتَدرُّج والفاعلية، لذا لا بد من الإشارة هنا إلى أنَ القبول والاستجابة لهذه الإصلاحات كان متدرِّجاً، تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية التي تمرُّ بها المنطقة، وبالتالي عندما تزايدت المطالب الشعبية للإصلاح في هذه الأنظمة بعد عام ٢٠١٠م، لقيت قبولاً واستجابة ملحوظة من النظام السياسي .

جمهوري:

أهملت الأنظمة الجمهورية العربية قضية الإصلاح في الدولة، فانخفض بذلك مستوى الاهتمام بالمصلحة العامة إلى الخاصة، وإلى التركيز على فئة بعينها، والسعي وراء مصالح الحزب الحاكم، فوصل التهميش والاستبداد ذروته في هذه الأنظمة، وذلك من خلال القضاء على دور مؤسسات المجتمع المدني، وتقييد الحريات العامة والمشاركة السياسية، وبذلك عندما أوقف النظام مشروع الإصلاح فقد ألغى النظام نفسه. وتؤكِّد السنوات الأخيرة من عمر هذه الأنظمة تفرُّدها بالسلطة، مع عدم اعترافها بوجود المعارضة، ففقد الحزب الحاكم بذلك قدرته على التعامل مع الواقع، وبقيت هذه الأنظمة عاجزة عن القيام بإصلاحات تلبي طموحات شعوبها، وهكذا أصبح الحزب الحاكم عقبة أمام الإصلاحات وقبول التغيير الذي يطمح إليه المجتمع[1].

في ظل ما تعاني منه الجمهوريات العربية من غياب للمشروع الإصلاحي، فلقد اصطدمت هذه الأنظمة بالحركات الاحتجاجية المطالبة بالحرية والعدالة والمشاركة السياسية، فكان هذا من شأنه أن يزعزع النظام السياسي ويجعله مهدداً بعدم الاستقرار.

حاولت الأنظمة الجمهورية تثبيت أركانها واستقرارها، ولتحقيق ذلك قامت بالإصلاحات التي تعزز من دورها السياسي وبقاؤها كسلطة عليا في الدولة، فشهدنا مع نشوء الجمهوريات تطوُّراً اقتصادياً متسارعاً، يقابله بطئاً إصلاحياً سياسياً، لا يتماشى مع

---

(١) المديني، توفيق، ٢٠١١م، مرجع سابق، ١٢٢-١٢٥.

طموحات وإرادة الشعوب، وكون هذه الأنظمة ناقصة الشرعية، فإنَ أيَ إصلاح سياسي حقيقي سيهدِّد أركانها، فكان لا بدَ لها من اللُّجوء إلى التحايل على إرادة الشعوب، وذلك بسن قوانين وتشريعات تُعمِّق من سلطاتها. وعندما حاولت هذه الأنظمة الاستجابة لمطالب الحراكات السياسية والشعبية، لم تقدِّم إصلاحات عملية شاملة تقنع بها المواطنين ممَا هدَد بقاؤها واستمرارها[1].

سابعاً: توزيع القيم السلطوية

ملكي :

سعت الأنظمة الملكية العربية من خلال محاولاتها الجادة إلى توزيع الأدوار والمناصب السياسية في الدولة توزيعاً متوازناً، "إلى حدٍّ ما"، فلقد غلب على بعضها طابع التوازن الجهوي في توزيع القيم السلطوية كالأردن والمغرب، وهو طابع يركز على المناطق الجغرافية والقوى الاجتماعية ذات الثقل السياسي، وقد عملت هذه الطريقة على استقرار تلك البلدان وأعطاها نوعاً من الشرعية، كما وخلقت حالة من التعايش السلمي بين أفراد المجتمع، ومن العوامل التي وفَرت بيئة داخلية ساعدت الأنظمة الملكية على القيام بأدوارها، هي عملية التوازن بين كل ما هو قديم وحديث، فنجد أنَ معظم هذه الأنظمة غالباً ما تفتح المجال أمام الأجيال الجديدة، من خلال تأهيلهم وتنشئتهم سياسياً، وتفعيل دورهم في المشاركة السياسية، كما وتهتم بالوجهاء التقليديين وتفوِّض لهم بعض الصلاحيات في إدارة الحكم، مع أنه وفي مرحلة لاحقة، ومع ما شهدته المنطقة العربية من تطورات وتحولات سياسية واجتماعية على مستوى النظام السياسي، تمثَل في ظهور مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب وجماعات الضغط السياسي بشكل أكثر فاعلية، أصبح الأخذ بهذا المنهج نسبياً، إلَا أنَ تأثيره ظل ظاهراً في هذه الأنظمة[2].

---

(١) الحضرمي، عمر حمدان، مرجع سابق، ص٤٦٧-٤٧٢.

(٢) الطويسي، باسم، ٢٠١١م، دور العوامل الإجتماعية في التجنيد السياسي دراسة في النخبات الحكومية الأردنية في بداية مرحلة التحديث، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٣١، ص١٤١و١٤٩و١٥٦.

يبدو أنَ الأنظمة الملكية كانت قد تبنَت سياسة تحفظ للمواطنين حقوقهم، وتساوي بينهم في الواجبات في ظل تطبيق نصوص الدستور، وفي هذا الصدد غالباً ما تؤكِّد مبادرات الإصلاح في هذه الأنظمة، على ضرورة تفعيل محور المشاركة السياسية الفاعلة لفئات المجتمع كافة، وقيم العدالة والمساواة وسيادة القانون، وذلك لإدراك هذه الأنظمة بأنَ مفهوم القيم السلطوية وعدالة توزيعهاا يرتبط بضرورة تعزيز التنمية السياسية وما يندرج تحتها من أطر الديمقراطية، والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان، وهذا يستدعي وجود إرادة قوية لدى النظام السياسي لتحقيق ذلك(1).

أظهرت الأنظمة الملكية توجُّهاً نحو توزيع القيم السلطوية في الدولة، فإرادة التوزيع العادل كانت متوفِّرة لديها، حيث تجلَى ذلك من خلال محاولات الإصلاح والتغيير، وتنازل هرم الدولة عن بعض صلاحياته إلى السلطات التي تليه، لتقوم هي كذلك بتفويضها إلى الإدارات المختصة لتنفيذ عملها بطريقة تشاركية، إلَا أنَ هذه العملية شابها بعض العيوب، فلم يكن توزيع القيم عادلاً تماماً وحسب ما نصت عليه الدساتير، والأمر لا يتعلَق هنا بالملك وإنَما بمن مُنحوا تلك القيم ومارسوا السلطة، وما زال هذا الموضوع مدار جدل وخلاف بين النظام السياسي والقوى السياسية والشعبية، وظهر هذا جلياً في مطالب الحراكات أثناء الربيع العربي ٢٠١٠م، وذلك بضرورة أعادة توزيع القيم السطوية بعدالة ومحاربة الفساد(2).

جمهوري:

لم يتم توزيع القيم السلطوية في الجمهوريات بشكل عادل، بالرغم من وجود نصوص دستورية تحدِّد توزيع هذه القيم من رأس الهرم في الدولة حتى أدناها، فمنصب رئيس الجمهورية على سبيل المثال يعتبر قيمة سلطوية يجوزلأي فرد الوصول اليه، بعد أن

---

(١) البطاينة، رافع شفيق، ٢٠٠٩م، الإصلاح السياسي في الأردن رؤية للتنمية السياسية، ط١، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع-عمان، ص٢٨٧-٢٨٨.

(٢) مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص١٤٦-١٤٨.

تنطبق عليه شروط الترشُّح لهذا المنصب، إلاَ أنَ هذه الأنظمة احتكرت هذه القيمة السلطوية بيد فئة محددة من الشعب، ووزَعت القيم الأخرى داخل هذه الفئة، سواء على شكل حزب أو ائتلاف أحزاب، ممَا أدى إلى حصول خللاً في التنظيم الهيكلي والدستوري للدولة(1).

لقد أثبتت الأنظمة الجمهورية ما ذهب إليه المفكر "ديفد إيستون" عندما رأى أنّه إذا لم يكن هنالك توزيع عادل للقيم فإن الأقلية في البلاد ستشعر بالنقص وعدم الرضا، وبالتالي لن يتوقَعوا تغييراً في ظروفهم من قبل النظام، وهذا من شأنه أن يخلق نوعاً من الانشقاق بين أبناء النظام الواحد، فلقد شعرت شعوبها بالتهميش وغياب العدالة، ففقدت هذه الأنظمة قوّتها وشرعيتها، وذلك لعدم قدرتها على تحقيق مطالب الجماهير بشكل عادل، ويُقاس مدى نجاح النظام بمدى قدرته على توزيع القيم بنسب متساوية، والأنظمة الجمهورية لم تحقِّق هذا المعيار، لذا احتجَت شعوبها منادية بإعادة تلك الحقوق لأصحابها(2).

كان للخلل الذي حصل في عملية التوزيع العادل للقيم السلطوية في الأنظمة الجمهورية، دور في إبراز فئة على أخرى، من خلال سيطرتها على السلطة والخدمات والموارد في الدولة، وبالتالي كانت النتيجة هي حرمان الغالبية العظمى من شعوب هذه الأنظمة من التمتُّع بها، وانحصارها فقط في نخبة معيّنه، وهذا من شأنه التأثير على عملية الإنفتاح السياسي بالدولة، وعدم السماح بالمشاركة السياسية، ويكون ذلك مؤشراً على عدم تحقيق التنمية السياسية داخل النظام(3).

---

(1) عبدالفتاح، نبيل، مرجع سابق، ص١٥٥-١٥٨.

(2)David, 1965, A Systems Analysis Of Political Life, New York: Wiley Easton, pp. 406-407.

(3) المجمعي، محمد شطب عيدان، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد١، العدد٤، ص١٤٨-١٤٩.

ثامناً: فاعلية الدستور

ملكي:

تميَزت الأنظمة الملكية العربية بوجود دساتير فاعلة تُنظِّم الحياة السياسية والاجتماعية، وتحظى باحترام الجميع، من هنا يكمن معيار التمييز بين النظم السياسية، وبالتالي عكس احتكام هذه الأنظمة للدستوراً عملية الانتقال السلمي للسلطة بعيداً عن المنازعات، والالتزام بإعطاء مساحة واسعة للأحزاب كي تأخذ دورها، وكان هذا بفضل صياغة آلية دستورية ضمن الشعب من خلالها حقوقه، والتزم النظام من جانبه بتنفيذ ذلك.

كان للفاعلية التي اتَسمت بها الأنظمة الملكية العربية دور في تعزيز شرعيتها، فلقد ارتبط مفهوم الشرعية بالفاعلية، ومن خلال هذين المعيارين استطاعت هذه الأنظمة الوصول إلى نوع من الاستقرار، وهكذا فإنَ الفاعلية التي ظهرت في هذه الأنظمة جاءت من خلال كفاءتها، ومحاولتها الإستجابه للمتغيرات وتحقيق طموحات شعوبها، وتتجلَى فاعلية الدستور عن طريق التعديلات الدستورية التي تصب في مصلحة الشعوب، لتعكس مدى اهتمام هذه الأنظمة بمواكبة كل ما هو متطوِّر وحديث في أساليب الحكم.

تعتبر الدساتير الملكية من أكثر الدساتير ثباتاً واستقراراً في نصوصها، لاستنادها إلى أدبيات دستورية عالمية كالدستور البريطاني والفرنسي، مع مراعاة التركيبة الاجتماعية الداخلية لتلك الملكيات، وهذا أعطاها ثباتاً في الإطار العام ومرونة داخلية، حيث وضوح النصوص فيما يتعلَق بالملكية الوراثية وانتقال السلطة، وشكل ودور السلطات الأخرى في النظام، فعندما يتنازل الملك عن بعض صلاحياته تفعيلاً لدور السلطات الأخرى، فإنَ الدساتير تراعي هذه التنازلات بنصوص دقيقة ومحددة وحديثة. لا يكفي وجود النص الدستوري فلا بدَ من تفعيل النص الدستوري على أرض الواقع، من خلال السلطات المختصة بتفعيلها، فالرقابة التشريعية على فاعلية تلك النصوص من ممثِّلي الشعب. قدَمت الملكيات دساتير فاعلة إلى حدٍّ كبير، وذلك من خلال مرونة نصوصها في التعديل والإلغاء

بما يواكب متطلبات العصر، وظهر هذا جلياً في فترة التغيُّرات العربية الأخيرة خصوصاً بعد عام ٢٠١٠م، حيث لاحظنا مرونة وجرأة في التعرُّض إلى أكثر النصوص الدستورية حساسية، سواء في التعديل أو الإلغاء، مستجيبة بذلك لمطالب الجماهير في الإصلاح والتغيير. ولا بدَ من الإشارة هنا إلى أنَ الأحكام الاستثنائية التي صدرت في الملكيات، قد أثَرت على فعالية الدساتير وعطَلت البعض منها(١).

جمهوري:

استندت معظم الجمهوريات في دساتيرها إلى أدبيات عريقة كالدستور الفرنسي، بعد انقلابها على دساتير الملكيات، فجذَرت فيها نصوصاً توضِّح طبيعة العلاقة بين مكوِّنات النظام الجديد، من حيث طبيعة تداول السلطة، وسلطات الدولة، ومؤسساتها، وتوزيع القيم السلطوية فيها. إنَ فعالية الدساتير في الجمهوريات قد تأثَر بالأيديولوجية التي تبنَتها تلك الأنظمة، فمنذ ظهور هذه الأيديولوجيات كُرِّست فعالية هذه الدساتير لخدمتها، فجرت معظم التعديلات في دساتيرها لتمكين النظام الحاكم، وذلك بتفعيل النصوص التي تخدم حزبها. ولم تمس التعديلات المتوالية صلاحيات رئيس الجمهورية، بل وسَعتها إلى درجة التوريث، وفي الجانب الآخر لم تتطرَق هذه التعديلات إلى جوهر العملية الإصلاحية التي نادى بها الجماهير، فخلقت فجوة بين النظام والشعب. وتجدر الإشارة هنا إلى أنَ الجمهوريات كانت تقوم بإجراء تعديلات دستورية وذلك بإضافة أو إلغاء نصوص من أجل تسهيل الطرق أمام نخبة المنتفعين من النظام القائم، سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي. لذا لم تسعفها التعديلات الشكلية عندما ثار الشارع عليهم فترة الربيع العربي(٢).

أثبتت التجربة العملية للأنظمة الجمهورية، أنَ ما جرى على أرض الواقع كان يتنافى مع ما نصَت عليه دساتيرها، فالأصل أنَ التعددية والمشاركة السياسية هما عنوان هذه

(١) الحميد طارق، مرجع سابق.

(٢) خليل، أحمد خليل، مرجع سابق، ٣٨-٤٤.

الأنظمة، لكن وجدنا أنّه بمجرد وصول حكام هذه الأنظمة إلى السلطة، بعد مجموعة من الوعود التي التزموا بتحقيقها، بدأوا بتغيير الدساتير لما يتناسب مع مصالحهم، وتبيّن زيف وعودهم من خلال تمسُّكهم بالحكم وسيطرة حزبهم الحاكم، وبالتالي أصبحت السلطة محصورة في قادة وأعضاء ذلك الحزب، من هنا ظهر ضعف فاعلية دساتير هذه الأنظمة حتى أنّها أصبحت شكلية(1).

تاسعاً: الاستقرار والثبات

ملكي:

تميَّزت الأنظمة الملكية العربية ببعدها التاريخي والديني والقبلي التي استمدَت منها شرعيتها. لذا نمت الحركة السياسية فيها بشكل متسارع ومتكيِّف مع حاجات شعوبها، بالإضافة إلى مواكبتها للتحوُّلات الديمقراطية العالمية، التي تمَ على أساسها توزيع القيم السلطوية وفتح المجال للتعددية السياسية. كذلك كان لسلامة العقد الاجتماعي الذي قامت عليه الملكيات دور في استقرارها. والأهم من ذلك المرونة التي أبدتها هذه الأنظمة تجاه التحولات السياسية في فترة الربيع العربي، حيث هبّت للوقوف إلى جانب شعوبها في مطالبهم، وذلك لمزيد من التمثيل والمشاركة في صنع القرار، فأدى ذلك كلّه إلى الحفاظ على مقدرات البلاد وثبات النظام .

أظهرت الأنظمة الملكية العربية بأنّها عنصر وحدة واستقرار وثبات، فلقد مرّت هذه الأنظمة بحركات اجتماعية، لم تَقِلّ في حجمها عن تلك التي شهدتها الدول العربية الجمهورية، إلَا أنَ الفرق كان يكمن في كيفية القبول والاستجابة لتلك الاحتجاجات، وفي طريقة تعاطي النظام مع هكذا أحداث، وبذلك فقد استطاعت هذه الأنظمة من تحقيق الاستجابة لمطالب جماهيرها في الإصلاح المنشود، وتخطَت مرحلة الاحتجاجات التي عاشتها المنطقة خلال فترة الربيع العربي، الأمر الذي جعل المواطنون يقبلون بها. وهذا

(1) الخطيب، نعمان، مرجع سابق، ص٢٥٨-٢٦١.

أعطاها ميِّزة تحمُّلها للمسؤولية، ومحاولتها البحث عن سبل تحسين وسائل التنمية والتقدُّم، وبالتالي فقد اكتسبت هذه الأنظمة شرعية عن طريق بناء حالة من الرضا الحر مع المواطنين، حيث عملت هذه الشرعية على تعزيز استقرارها وثباتها .

جمهوري:

عانت الأنظمة الجمهورية العربية من عدم الاستقرار السياسي لفترات طويلة، فقد جاءت معظم هذه الأنظمة بعد أن انقلبت على أنظمة ملكية قانونية قائمة، جعلها تستفرد بالسلطة وتحكم من خلال حزبها الأوحد، فضعُفت بذلك عملية المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية، وأصبحت هذه الأنظمة غير قادرة على تحقيق مطالب شعوبها بالإصلاح، ومن الطبيعي في مثل هذه الحالة أن تظهر المنازعات على السلطة، لذا شهدت الأنظمة الجمهورية سلسلة من الانقلابات بعد انقلابها الأول على الحكم، جعلها تعاني من عدم الاستقرار، وبالتالي أصبح هنالك فجوة بين النظام والمواطنين، تولَد عنه حالة من عدم الرضا الشعبي، الذي عكس الاحتجاجات الواسعة في معظم هذه الأنظمة(١).

اعتمدت معظم الجمهوريات العربية على شرعية ثورية انقلابية، وسيطر عليها نظام الحزب الواحد، الذي عمل على تقوية وجوده، وذلك بإقصائه باقي الحركات السياسية، وهكذا تعطَل العمل السياسي والحزبي في بعض مراحله، وعندما استؤنف في فترة لاحقة، كانت البلاد قد تبنَت شعارات أيديولوجية قيَدتها من التوجُّه نحو الديمقراطية، والتوزيع السلطوي للقيم. لذا لم تبد هذه الأنظمة مرونة في التعامل مع مطالب جماهيرها نحو الإصلاح، وخاصة بعد الحراكات التي غزت المنطقة قبل وبعد العام ٢٠١٠م، فظلَت التغييرات التي أجرتها بعيدة عن حاجات شعوبها في المشاركة السياسية، والحرية، والعدالة الاجتماعية، مما هدد استقرارها .

(١) بطرس، رعد عبودي، مرجع سابق ، ص٣٠-٣١.

المبحث الثاني

نتائج الدراسة

بعد التتبع والتحليل والمقارنة بين الأنظمة السياسية الملكية والجمهورية العربية، فقد توصَلت الدراسة إلى النتائج التالية:

لقد استمدَت الأنظمة الملكية شرعيتها من بُعد ديني قبلي، بالإضافة إلى بعد تاريخي قانوني مقاوم للاستعمار؛ حيث جاء معظمها بعد ثورات من شعوبها ضد الاستعمار سيَدتها عليهم، بينما جاءت الأنظمة الجمهورية بعد الانقلاب على ملكيات قانونية؛ قادها فئة من الجيش ضد إرادة الشعب والنظام القائم.

وفي الوقت الذي لم تُقصِ الأنظمة الملكية معارضيها من ممارسة العمل السياسي والحزبي، بل كان بعضها متسامحاً مع معارضيها؛ قامت الأنظمة الجمهورية بإقصاء وإبعاد معظم معارضيها من الوجود السياسي؛ حتى عجَت معظم سجونها بالمعتقلين السياسيين. وهكذا كان التحوُل تدريجي ومتباين في كل من الأنظمة الملكية والأنظمة الجمهورية فيما يتعلَق بالأحزاب السياسية، حيث يعود تاريخ الأحزاب في الأنظمة الملكية إلى ما قبل الاستعمار، استمرَت في مسيرتها المتباينة في النشاطات السياسية، حتى أصبح لها مشاركة فاعلة في السلطة التنفيذية، بالمقابل ضيَقت الأنظمة الجمهورية على أحزاب المعارضة المشاركة السياسية، منذ قيامها حتى عهد الثورات العربية عام ٢٠١٠م.

قامت الأنظمة الملكية في بداية نشأتها على نمط تقليدي يتناسب مع مكونات الشعب، ثمَ تجاوبت مع التحوُل فيها نحو مزيد من الديمقراطية ومحاولة توزيع السلطة، حتى وصلت إلى درجات متقدمة في الديمقراطية الحديثة، وفي الجانب الآخر انتشرت مع ظهور الأنظمة الجمهورية الشعارات المنادية بالديمقراطية وحكم الشعب، إلَا أنَ هذه الأنظمة تنصَلت من وعودها، فسيطر عليها نظام الحزب الواحد، حيث تبنَت أيديولوجيات خارجية، كالاشتراكية والشيوعية والبعثية. لذا لم تتنازل الأنظمة الملكية عن حقِّها في المُلك وذلك امتثالاً لإرادة الشعب المتمسِّكة بها، في حين لم تُعِد الفئات الإنقلابية

في الأنظمة الجمهورية السلطة إلى أصحابها الحقيقيين، بل احتفظوا بها. (إلغاء نظام الوراثة الجينية، واستبداله بنظام الوراثة الحزبية) .

يشير الواقع إلى أنَ الأنظمة الملكية بما فيها من علاقة أبوية بين الملك والشعب، أثبتت بأنَها أقرب إلى تلمُّس هموم وأحوال شعوبها من الأنظمة الجمهورية، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي. لذا أظهرت التعديلات الدستورية المتوالية في الأنظمة الملكية، والتي كان آخرها في دستور عام ٢٠١١م في كلٍ من المغرب والأردن، حالة استجابة للمتغيرات التي حدثت بالمنطقة، بينما يعكس تمسُّك الأنظمة الجمهورية بإجراء تعديلات شكلية على دساتيرها عدم جديتها في الإصلاح الحقيقي وبُعدها عن الاهتمام بمصالح الجماهير .

أظهرت الدراسة أنَ الأنظمة الملكية لم تقم بتوجيه شعوبها نحو نمط من الأيديولوجيات أو المعتقدات، والتزمت بما نصَت عليه القوانين من مصادر شرعيتها، بينما أغرقت الأنظمة الجمهورية البلاد بأفكار وشعارات وايدولوجياً موجَهه لتغيير نمط التفكير في شعوبها، ليتناسب مع انتماءات الأنظمة الأيديولوجية .

وعلى الرغم من وصول الشعارات الاحتجاجية في الأنظمة الملكية إلى تجاوز الخطوط الحمراء، التي بُنيت على أساسها تلك الأنظمة، إلَا أنَها استجابت إلى مطالب الشارع، فكانت الاستجابة حداً فاصلاً بين الفوضى واستقرار النظام، في حين أنَ تعنُّت قيادات الأنظمة الجمهورية بعدم الاستجابة الجدية لمطالب الشعب، أدخل تلك الأنظمة في فوضى وعدم استقرار، فوصل الحال بمعظمها إلى السقوط. من هنا كان من العوامل التي ساهمت وبشكل مباشر على استقرار الأنظمة الملكية تلك التنازلات التي قدَمها الحكام عن بعض صلاحياتهم للسلطة التنفيذية، بينما لم تتعرَض الأنظمة الجمهورية إلى إجراء أي تعديلات تحد من صلاحيات الرئيس بل وسَعتها .

جاءت قضية انتقال السلطة في الأنظمة الملكية محسومة ضمن الدستور، فابتعدت بذلك عن المنافسة والنزاع على السلطة وسارت العملية بهدوء إلَا أنَ عملية تداول السلطة في الأنظمة الجمهورية كان محتكراً في فئة معيَنه(حزب واحد) سيطر على منصب الرئيس

لفترات طويلة، وبذلك تكون قد حرمت فئات من الشعب من التطلّع لـذلك المنصـب.لذا اتّجهت هذه الأنظمة في السنوات الأخيرة نحو مشروع توريث الحكم، للإستمرار في السيطرة على السلطة كما هو الحال في مصر وسوريا.

أظهرت الأنظمة الملكية خلال فترة الاحتجاجات في الربيع العربي، تكيُّفاً، ومرونة، في التعامل مع جماهيرها، من خلال الاستجابة الواقعية إلى مطالبهم، أمّا الأنظمة الجمهورية فقد مالت نحو العنف والتعنُّت وعدم الاستجابة للشعب. وهكذا وجدنا أنَ الجيش لم يُقحم نفسه في الخلافات السياسية بين الأنظمة الملكية وشعوبها، بينما في الأنظمة الجمهورية تدخَل الجيش بالعمل السياسي وحاول أن يُثبِّت أركانه فيه .

لقد توصَلت الدراسة إلى أنَ التوزيع السلطوي للقيم لم يصل في الأنظمة الملكية والجمهورية إلى الحد المقبول والمتوقَع، كما هو الحال في الأنظمة السياسية العالمية وبالرغم من بعض المحاولات في الأنظمة الملكية لتوزيع هذه القيم بعدالة، لكن بقي دون المستوى المطلوب، وفي المقابل لم تنجح الجمهوريات في ذلك .

لقد ثبت أنَ التحوُّل نحو التغيير لم يكن ممنهج في الأنظمة الجمهورية حيث كانت الظروف الداخلية والخارجية هي المسبب لمجمل تلك المتغيِّرات. مع الإعتراف بوجود بعض المحاولات في الأنظمة الملكية نحو التغيير وخصوصاً في النظامين الملكيين المغربي والأردني وبعض دول الخليج العربي كالكويت.

الخاتمة

لقد بدت الأنظمة الملكية العربية أكثر تقبلاً لعمليات الإصلاح والتغيير عن غيرها خلال العقد المنصرم، فلقد تفاعلت الأنظمة الملكية في الأردن والمغرب والسعودية مع الاحتجاجات التي شهدها ما عُرف "بالربيع العربي"، وبشكل يجنبها الوقوع في أزمات حقيقية، فقامت بمجموعة من الإصلاحات والقرارات التنموية لتلافي حالة الغضب في الشارع، فأثبتت حكمتها في التعامل مع الجماهير، والمبادرة في الإصلاح وتنفيذه على أرض الواقع.

وعلى العكس تماماً كانت استجابة معظم الأنظمة الجمهورية، فلجأت بعض هذه الأنظمة إلى التقليل من أهمية تلك الاحتجاجات، كمصر، وتونس، واليمن، كما استخدم البعض الآخر الآلة العسكرية ضد تلك الاحتجاجات، مثل ليبيا وسوريا. وبذلك سعت إلى مصالحها الضيِّقة دونما إعطاء قبول واستيعاب لتلك الحركات، مما أدى إلى زيادة مستوى العنف في هذه البلاد بين الأنظمة والمعارضة، فوصل معظمها إلى طريق مسدود ساعد على انهيارها.

لقد دخلت معظم الأنظمة الجمهورية في مأزق في مرحلة تحقيق الولاء المتبادل بينها وبين المواطنين، فعمدت إلى إلهائهم بقضايا التحرُّر، والاستقلال، بدلاً من ذهابها إلى مرحلة الاستجابة لمطالب الإصلاح والتغيير، بل أنَ بعضها قد حذَر المحكومين من أنَ الأوضاع في العالم العربي لا تحتمل التطوير التغيير، لأنَ في ذلك كما رأت – تلك الأنظمة – دخولاً للفوضى وعودة إلى التبعية والاستعمار.

يبدو أنَ التزام الأنظمة الملكية بنصوص العقد الاجتماعي الذي وقَعته مع مواطنيها، والقائم على تميُّزها بالاستفراد بالحكم، اضطرها مختارةً إلى تحقيق المشاركة السياسية. أمَا الأنظمة الجمهورية، فقد رأت أنَ توليها للسلطة قد جاء بقدرتها الذاتية،

والذي تحَول إلى مكاسب تتمسّك بها، ممّا أفضى- إلى استمرارها بالحكم لفترات زمنية طويلة، فذهب ببعضها للتوُّجه إلى التوريث، أو محاولة التوريث، الأمر الذي أخَل بمفهوم العقد الاجتماعي الواجب الأخذ به.

وإنَ ما شهده عالمنا العربي في ظل ما سمى بالربيع العربي، من سقوط للأنظمة الجمهورية العربية، ما هو إلَا نتاج للممارسات السابقة الذكر، والتي أفقدتها عنصري القبول والاستجابة لمطالب الجماهير.

لقد أظهرت الدراسة من خلال أخذ نموذجين عربيين ملكي وجمهوريا أنَ المغرب عاشت فترة طويلة من الاستقرار السياسيا وذلك بانتهاجها سبل ديمقراطية إصلاحية تشاركية، فقد صارت هذه العملية على نحو تدريجي، يتناسب مع المكونات الداخلية للدولة والعوامل المؤثِّرة فيهاا والتي تعود إلى الجانب الديني والتاريخي. فغلب على هذا النظام سمة النظام الأبوي المتسامح، لامتداده إلى نسل النبي "صلى الله عليه وسلَم".لذا مع تولي الملك محمد السادس السلطة، فقد شهدت البلاد تطوُّراً سياسياً واقتصادياً وتوجُّهاً نحو الإصلاح والديمقراطية، وتسارعت خطوات التقارب السياسي بين أفراد العقد الاجتماعي، فانفتح الملك على الشعب، وبادر بتقليل صلاحياته وتفويضها لهم، حيث تمثَل ذلك في دستور عام ٢٠١١م، والذي يعتبر متقدِّم على جميع الدساتير في المنطقة.

وتشكَل دراسة حالة مصر نموذجاً لعدم الاستقرار منذ أن صعد الجيش إلى السلطة، فالدولة المدنية على علاتها وإخفاقاتها تبقى معبِّرة عن التوافق السلمي بين حكامها وشعوبها. إذ شهد العهد الملكي في أواخر أيامه نوعاً من التعددية والمشاركة السياسية في ملمحها العام، فقد كان لهذا النظام دستوراً يحكم البلاد بالرغم من وجود التدخلات الأجنبية. وتميَزت هذه الفترة من تاريخ مصر بتكالب القوى الاستعمارية عليها، ممّا كبَلها داخلياً وخارجياا وهيأ الأجواء لانقضاض الجيش على الحكم تحت غطاء إنهاء التبعية، ثمَ استفرد بالحكم خمسون عاماً تقريباً، حكمها خلال هذه الفترة أربعة قادة عسكريين، انتهجوا أساليب وأيديولوجيات من خارج تركيبة المجتمع المصري .

لقد جاء الملمح العام للسياسات المصرية فترة حكم مبارك حتى ثورة يناير ٢٠١١م وسقوط النظام يشير إلى أنها:

١- عمقت فكرة الحزب الواحد الذي انتهج فكراً خارجياً لا يتناسب مع القيم الداخلية .

٢- لم يُجر هذا النظام أي استفتاء شعبي رسمي على شرعيته .

٣- استغلال النظام للأحداث والمتغيِّرات الدولية والقضايا العربية في تثبيت أركانه واستمراره .

٤- اعتماد الشخصية الكارزمية في تمثيل الشعب دون الاتِّجاه للفكر المؤسسي، الذي يكرِّس تداول السلطة بشكل سلمي وحضاري .

٥- إنَ سياسة البطش والتهميش التي مورست طول تلك المرحلة على اختلاف تدرجاتها، قد ساهمت في كراهية الشعب للسلطة الحاكمة، وظهور القوى المتطرِّفة فكرياً وعسكرياً .

٦- إنَ التنمية الاقتصادية والتصنيعية والسياسية، قد اتجهت نحو فئة محَدَدة من الشعب وحرم منها الباقي الآخر .

٧- إنَ نشاط المعارضة السياسية قد مرَ بمراحل متباينة، فمن قمع نهائي إلى عمل مقيَد إلى انفتاح شكلي بلا جدوى.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

المصادر الأولية:

- الدستور المغربي، ٢٠١١م.
- الدستور المصري، ١٩٧١م.

الكتب

- آل محمود، أحمد محمود؟]-١٩م[، **البيعة في الإسلام تاريخها وأقسامها بين النظرية والتطبيق**، دار البيارق للنشر-عمان.
- آلموند، جابرييل إيه والابن، جي بنغهام باويل، ١٩٩٨م، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية**، ط١، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ترجمة هشام عبدالله-عمان.
- إبراهيم، سعد الدين، ١٩٨٩م، **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**، ط١- منتدى الفكر العربي-عمان.
- أبو الشعر، هند غسان، ١٩٩٩م، **بناء الدولة العربية الحديثة تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق**، مطابع الدستور التجارية.
- أبو النصر، مدحت، ٢٠٠٤م، **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية إحدى مسارات تفعيل العمل السياسي وتدعيم حقوق الإنسان**، ط١، ايتراك للنشر والتوزيع- مصر الجديدة.
- ابو عامود، محمد سعد، ٢٠٠٨م، **النظم السياسية في ظل العولمه**، ط١، دار الفكر الجامعي- الاسكندرية.
- إسكندر، أمين وآخرون، ٢٠٠٧م، **نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر**، ط١ مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت.
- إمام، عبدالله، ١٩٩٧م، **عبدالناصر كيف حكم مصر؟**، ط١، دار الجيل- بيروت.

- أمين، جلال، ٢٠١١م، **مصر والمصريون في عهد مبارك"١٠٨١-٢٠١١"**، ط٢، دار الشروق-القاهرة.
- أمين، سمير وآخرون، ١٩٩٢م، **التبعية في عالم متغير**، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر-قبرص.
- أمين، سمير وآخرون، ١٩٩٢م، **العرب في عالم أحادي القطب**، دار كنعان للدراسات والنشر- دمشق.
- الأنصاري، ناصر، ١٩٩٤م، **موسوعة حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم مع صورهم وأعلامهم ورموزهم**، ط٥، دار الشروق-القاهرة.
- بخيت، عبد الحميد، ١٩٦٧م، **المجتمع العربي الاسلامي**، ط٢، دار المعارف-القاهرة.
- بدران، ودودة وآخرون، ٢٠٠٣م، **المدخل الى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية** ج١+٢، المكتب العربي للمعارف-القاهرة.
- بريماكوف، أفجيني، ١٩٨٥م، **الشرق بعد انهيار النظام الاستعماري**، دار التقدم-موسكو.
- البطاينة، رافع شفيق، ٢٠٠٩، **الإصلاح السياسي في الأردن رؤية للتنمية السياسية**، ط١، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع-عمان.
- بشور، امل، ٢٠٠٣م، **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر**، ط١، توزيع جروس برس- طرابلس.
- بشور، وديع، ١٩٩٤م، **سوريا صنع دولة وولادة أمة**، دار اليازجي- دمشق.
- بلقزيز، عبدالإله، ٢٠٠٧م، **السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب)**، ط١، المركز الثقافي العربي- المغرب.
- بن بركة، المهدي، ١٩٦٦م، **الإختيار الثوري في المغرب**، ط١، دار الطليعة- بيروت.
- بوتفليقه، عبدالعزيز وآخرون، ٢٠٠١م، **النظام العربي إلى أين**، ط١، منتدى الفكر العربي-عمان.

- بيلي، فرانك، ٢٠٠٤م، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، ط١، مركز الخليج للأبحاث- دبي.
- توفيق، ابراهيم حسنين، ٢٠٠٥م، **النظم السياسية العربية**، الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.
- التل، سعيد، ١٩٩٩م، **الميثاق الوطني**، المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان.
- ثابت، عادل، ١٩٩٩م، **النظم السياسية-دراسة للنظم الرئيسية المعاصرة ونظم الحكم في بعض البلدان العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر- الاسكندرية.
- الجوجري، عادل، ٢٠١١م، **مبارك آخر الحكام الفراعنة**، ط١، دار الكتاب العربي- القاهرة.
- الجوجو، عبدالله حسن ، ١٩٩٦م، **الأنظمة السياسية المعاصرة، دراسة مقارنة**، ط١، الجامعة المفتوحة.
- جبران، عيسى، ٢٠٠٨م، **أعظم الشخصيات في التاريخ، سياسية، علمية، اجتماعية، فلسفية، دينية**، ط١، الأهلية للنشر والتوزيع.
- الجمل، يحيى، ١٩٦٩م، **الأنظمة السياسية المعاصرة:الديمقراطية التقليدية، الدكتاتوريات الفردية، الأنظمة الماركسية، دول العالم الثالث**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع-بيروت.
- حاطوم، نور الدين، ١٩٦٨م، **يقظة القومية العربية**، معهد البحوث والدراسات العربية-القاهرة.
- حداد، غسان محمد رشاد، ٢٠٠١م، **من تاريخ سوريا المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦ أوراق شامية**، ط١، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية-عمان.
- حرب، أسامة الغزالي، ٢٠٠٠م، **مصر تراجع نفسها**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- حرمل، محمد، ١٩٨٧م، **من الحزب الواحد التعددية:مسيرة مجيدة لتحقيق البديل الديمقراطي**، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.

- حسن، أحمد حسين، ٢٠٠٠م، **الجماعات الإسلامية والمجتمع المدني**، ط١، الدار الثقافية للنشر-القاهرة.
- حماد، مجدي ، ١٩٨٧م، **العسكريون العرب وقضية الوحدة**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.
- حمروش، أحمد، ١٩٨٢م، **قصة ثورة الثالث والعشرين من يوليو: البحث عن الديمقراطية**، دار ابن خلدون- بيروت.
- خدوري، مجيد، ١٩٧٤م، **العراق الجمهوري**، ط١، الدار المتحدة للنشر.
- خطايبة، عماد ياسين، ٢٠٠٣م، **التطوُّر الدستوري والنظم الإنتخابية في المغرب ١٩٩٢-٢٠٠٢م، دراسة حالة في التحوُّل الديمقراطي**، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير، جامعة آل البيت.
- الخطيب نعمان أحمد، ١٩٩٤م، **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، جامعة مؤتة- الكرك.
- الخطيب، نعمان أحمد، ١٩٩٩م، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط١، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- خليل، خليل أحمد، ٢٠٠٣م، **التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة**، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت.
- خليل، محسن، ١٩٨٧م، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، مكان النشر(د. م).
- خليل، نبيل خليل، ٢٠٠٨م، **ملف الإنقلابات في الدول العربية المعاصرة**، ط١، دار الفارابي - بيروت.
- الخوري، فؤاد اسحق ١٩٩٠م، **العسكر والحكم في البلاد العربية**، دار الساقي، بيروت.
- خيرالله، خيرالله، ٢٠٠٧م، **المغرب في عهد محمد السادس ماذا تغير**، ط١، دار الساقي-بيروت.

- داده، أحمد ولد وآخرون، ٢٠٠٢م، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، ط، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.
- داود، ضياء الدين، ١٩٩٨م، **مذكرات ضياء الدين سنوات عبدالناصر أيام السادات**، ط١ دار الخيال للنشر.
- الدجاني، برهان، ١٩٨٩م، **الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل**، ج٢، الناشر:الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة-عمان.
- دوفرجيه، موريس، ١٩٩٢م، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع- بيروت.
- ربيع، جمال، ١٩٩٣م، **ماركسية العرب وانهيار السوفييت**، ط١.
- ربيع، محمد، ١٩٩٤م، **موسوعة العلوم السياسية**، دار الوطن-الكويت.
- رسلان، أحمد فؤاد، ٢٠١١م، **مصر الثورة التحدي والإستجابة**، ط١، مكتبة الآداب- القاهرة.
- رشاد، عبدالغفار، ١٩٩٣م، **قضايا نظرية في السياسة المقارنة**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة- القاهرة.
- الروابدة، عبدالرؤوف وآخرون، ١٩٩٩م، **الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن**، ط١، دار الفارس للنشر والتوزيع-عمان.
- روسو، جان جاك، ٢٠٠٤م، **في العقد الإجتماعي أو مبادئ الحق السياسي**، ط٢، دار المعرفة للنشر- ساحة برشلونة- تونس.
- زبينجو بربجسنكي، ١٩٨٩م، **الفشل الكبير**، ميلاد وموت الشيوعية في القرن العشرين مركز الكتب الأردني.
- الزعبي، خالد، ١٩٩٦م، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**، ط١، المركز العربي للخدمات الطلابية-عمان.
- زهرة وتيم، ١٩٨٨م، **النظم السياسية العربية المعاصرة**، منشورات جامعة قاريونس- بنغازي.

- زهرة، عطا محمد، ٢٠٠٩م، **النظام السياسي الأردني**، ط١، المكتبة الوطنية-عمان.
- زيادة، رضوان، ٢٠٠٥م، **السلام الداني**، المفاوضات السورية الإسرائيلية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.
- السادات، أنور، ١٩٧٨م، **البحث عن الذات**، ط١، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر.
- سارة، فايز، ١٩٩٠م، **الأحزاب والقوى السياسية في المغرب**، ط١، رياض الريس للكتب والنشر- لندن.
- سالم، لطيفه محمد، ١٩٩٦م، **فاروق وسقوط الملكية في مصر(١٩٣٦-١٩٥٢)**، ط، مكتبة مدبولي- القاهرة.
- السباتين، بكر محمود، ٢٠٠٥م، **معطيات الإزدهار في فكر جلالة الملك عبدالله الثاني بين أصالة الدستور وحداثة الرؤى**، دار سباتين للنشر والتوزيع-عمان.
- السبسي، الباجي قائد، ٢٠١١م، **الحبيب بورقيبه المهم والأهم**، دار الجنوب للنشر- تونس.
- سطوحي، إبراهيم، ١٩٩٣م، **نهاية حكم العسكر**، الناشر بهاء لطفي-دار الكتب- القاهرة.
- سعيد، محمد السيد، ١٩٩٢م، **مستقبل النظام العربي بعد ازمة الخليج**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب-الكويت.
- سمارة، إحسان، ١٩٩١م، **مفهوم العدالة الإجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر**، ط٢-دار النهضة الإسلامية- بيروت.
- السيد، مصطفى وآخرون، ١٩٩٦م، **حقيقة التعددية السياسية في مصر دراسات في التحوُّل الرأسمالي والمشاركة السياسية**، مكتبة مدبولي-القاهرة.
- السيد، مصطفى كامل، ٢٠٠٠م، **أضواء على النظام السياسي المصري**، محاضرة أُلقيت في منتدى عبدالحميد شومان الثقافي.

- شامية، جبران، ١٩٨٦م، **آل سعود ماضيهم ومستقبلهم**، رياض الريس للنشر والتوزيع-لندن.
- الشرقاوي ، سعاد، ٢٠٠٧م، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، جامعة القاهرة-القاهرة.
- شعبان، أحمد وآخرون، ٢٠٠١م، **فلسطين والعالم العربي**، ط١، مكتبة مدبولي-القاهرة.
- شكري، غالي، ١٩٩٠م، **المثقفون والسلطة في مصر**، ط١، دار أخبار اليوم-القاهرة.
- شقير، محمد، ٢٠٠٥م، **الفكر السياسي المغربي المعاصر**، مطابع إفريقيا الشرق-المغرب.
- الشيخ، رأفت غنيمي، ١٩٨٣م، **في تاريخ العرب الحديث**، ط٤- دار الثقافة للطباعة والنشر- القاهرة.
- الشيخ، نورهان، ٢٠١٣م، **موقف الإتّحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.
- صالح، نجيب، ١٩٨٥م، **تاريخ العرب السياسي ١٨٥٦-١٩٥٦م**، ط١، دار إقرأ-بيروت.
- صبّاغ، ليلى، ٢٠٠١م، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، جامعة دمشق.
- الصلابي، علي، ٢٠٠٢م، **أبو بكر الصديق**، دار الإيمان-الإسكندرية.
- ضريف، محمد، ١٩٩٦م، **المغرب في مفترق طرق قراءه في المشهد السياسي**، ط١ منشورات المجلّة المغربية لعلم الإجتماع السياسي.
- طربين، أحمد، ٢٠٠٠-٢٠٠١م، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، ط٧، منشورات جامعة دمشق.
- طشطوش، هايل عبدالمولى، ٢٠١٢م، **الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والإقتصادية**، ط١، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع-عمان.
- الطنطاوي، علي، ١٩٥٩م، **أخبار عمر**، دار الفكر الإسلامي الحديث.

- ظاهر، حسين، ٢٠١٣م، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، ط٢، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع- بيروت.
- الظاهري، محمد محسن، ١٩٩٦م، **الدور السياسي للقبيلة في اليمن-١٩٦٢- ١٩٩٠م**، ط١، مكتبة مدبولي-القاهرة.
- العادلي، أسامه أحمد، ٢٠٠٠م، **النظام السياسي المصري الهياكل الدستورية وقوى الحياة السياسية ١٨٦٦-١٩٨١م**، دار الجامعة الجديدة للنشر-الإسكندرية.
- عارف، نصر محمد، ٢٠٠٢م، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة**، ط١، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت.
- عارف، نصر محمد، ٢٠٠٦م، **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة "التحول من الدولة الى المجتمع ومن الثقافة الى السوق"**، ط١، المركز العلمي للدراسات السياسية-عمان.
- العباسي، سرحان غلام حسين، ٢٠١١م، **التطورات السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٣-٢٠٠٩م دراسة تاريخية وثائقية**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت.
- عبدالعزيز، عمر ورزق، يونان لبيب، ٢٠٠٤م، **عصر محمد علي وتحديث مصر:ما له وما عليه**، كراسة منتدى الحوار، مكتبة الإسكندرية.
- عبدالفتاح، سميح، ١٩٩٦م، **انهيار الإمبراطورية السوفياتية**، الإصدار الأول، دار الشروق للنشر والتوزيع-عمان.
- عبدالفتاح، نشأت، ٢٠٠٩م، رسالة ماجستير بعنوان: **الإنتخابات والمعارضة في المغرب: بين التحوُّل الديمقراطي واستمرارية النظام السلطوي**، (١٩٩٧-٢٠٠٧).
- عبدالقادر، عبدالعالي، ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، **محاضرات النظم السياسية المقارنة**، جامعة سعيدة- الجزائر.
- عبدالله، ثناء فؤاد، ٢٠٠١م، **الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت.

- عبدالله، عبدالغني بسيوني، ١٩٨٥م، **النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي:الدولة-الحكومة -الحقوق والحريات العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.
- عبدالمجيد، احمد فؤاد عبدالجواد، ١٩٩٨م، **البيعة عند مفكري أهل السنة والعقد الإجتماعي في الفكر السياسي الحديث**، دراسة مقارنة في الفلسفة السياسية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة.
- عبدالمجيد، وحيد، ٢٠١٠م، **"الإخوان المسلمون" بين التاريخ والمستقبل كيف كانت الجماعة**. . وكيف تكون؟، ط١، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع-القاهرة.
- عجيله، عاصم أحمد، وعبدالوهاب، محمد رفعت، ١٩٩٢م، **النظم السياسية**، ط٥.
- عزباوي، عبدالله، ٢٠٠٢م، **الحركة السياسية المصرية الأحزاب السياسية-النشوء والتطوّر**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة-أبو ظبي.
- عسّه، أحمد، ١٩٧٤-١٩٧٥م، **المعجزة المغربية**، ط١، دار القلم للطباعة-بيروت.
- عفيف، احمد جابر، ١٩٨٢م، **الحركة الوطنية في اليمن**، دراسة ووثائق- دار الفكر، ط١، دمشق.
- عطية، محمود، ٢٠١٣م، **السيسي قصَة رجل أنقذ مصر**، ط١، دار الحياة للنشر والتوزيع، ص٢٠١-٢٠٣.
- علوان، عبدالكريم، ٢٠٠٦م، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع-عمان.
- علوش، ناجي، ١٩٩٧م، **الحركة العربية القومية في مائة عام ١٨٧٥-١٩٨٢**، الإصدار الأول، دار الشروق للنشر والتوزيع-عمان.
- العلوي، زين العابدين، ٢٠٠٨م، **المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني** الجزء الأول، المطبعة والوراقة الوطنية-مراكش.
- علي، صادق عبده، ١٩٩٢م، **الحركات السياسية والإجتماعية في اليمن١٩١٨-١٩٦٧**، ط١، دار الكتاب الحديث للطباعة والترجمة والتوزيع- بيروت.

- العمري، احمد سويلم، ١٩٦٩م، **النظم السياسية الحديثة للدول العربية**، مكتبة الانجلو- القاهرة.
- عيسى، إبراهيم، ٢٠٠٨م، **كتابي عن مبارك وعصره ومصره**، ط١، مكتبة مدبولي.
- عيسى ، علي احمد، ١٩٦١م، **المجتمع العربي**، دار المعارف بمصر- القاهرة.
- غانم، محمد حسن، ٢٠٠٤م، **السلطة والمصريون المعاصرون**، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع-الإسكندرية.
- فرحات، محمد أنور، ٢٠٠٠م، **البحث عن العدل (السلطة والقانون والحرية)**، ط١، سطور للنشر والتوزيع.
- فودة، عز الدين، ١٩٦٦م، **المجتمع العربي**، ط٢، دار الفكر العربي- القاهرة.
- فورمورين، بيير، ٢٠٠٢م، **مغرب المرحلة الإنتقالية**، ط١، منشورات طارق-الدار البيضاء.
- القذافي، معمر، ١٩٨٤م، **الكتاب الأخضر**، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر- طرابلس.
- الكتبي، ابتسام وآخرون، ٢٠٠٤م، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.
- الكسواني، سالم، ١٩٨٣م، **مبادئ القانون الدستوري الأردني**، مع دراسة تحليلية للنظام الدستوري الأردني، مطبوعات الجامعة الأردنية-عمان.
- كلثوم، فيصل، ٢٠٠٤-٢٠٠٥م، **دراسات في القانون الدستوري والنظم السياسية** ط١، منشورات جامعة دمشق.
- الكواري، علي خليفة وآخرون، ٢٠٠٢م، **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.
- كوبلاند، مايلز، ١٩٧٠م، **لعبة الأمم**، ط١، إنترناشونال سينتر، بيروت- تعريب مروان خير.

- كيرنتسوف، فيدوروف، ١٩٧٦م، **عصر انهيار الرأسمالية وتطوُّر الإشتراكية**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر- بيروت.
- لاكور، والتر، ١٩٥٩م، **الإتحاد السوفياتي والشرق الأوسط**، ط١، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر- بيروت.
- لاندو، روم، ١٩٦٣م، **تاريخ المغرب العربي في القرن العشرين**، ترجمة نقولة زيادة، دار الثقافة- بيروت.
- لاندو، روم، ١٩٩٩م، **الحسن الثاني ملك المغرب**، ط٢.
- ليلة، محمد كامل، ١٩٦٧-١٩٦٨م، **النظم السياسية، الدولة والحكومة**، دار النهظة العربية للطباعة والنشر- بيروت.
- المالكي، حبيب، ٢٠١٢م، **الإنتقال السياسي تجربة مغربية**، ط١، المركز الثقافي العربي- المغرب.
- محافظة، علي، ١٩٧٢م، **تاريخ الأردن المعاصر عهد الإمارة**، ط١، عمان.
- المدني، عمر، ١٩٩٨م، **بناة المجد العربي في افريقيا**، الدار المتحدة للنشروالتوزيع- بيروت.
- مرزة، إسماعيل، ١٩٦٩م، **القانون الدستوري دراسة مقارنة للدستور الليبي ودساتير الدول العربية الأخرى**، دار صادر، منشورات الجامعة الليبية- بيروت.
- مزراري، عبدالهادي، ٢٠٠٩م، **محمد السادس المال والسلطة والتغيير**، ط١، المكتبة الوطنية-المغرب.
- المشاط، عبد المنعم، ٢٠١١م، **قاموس المفاهيم السياسية**، ط١، مكتبة الشروق الدولية-القاهرة
- مصباح، عامر، ٢٠٠٩م، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ط١، دار الكتاب الحديث - القاهرة.
- المصري، صباح مصطفى، ٢٠٠٧م، **النظام الحزبي (الماهية-المقوِّمات-الفاعلية)** دراسة تأصيلية ومقارنة، المكتب الجامعي الحديث-الإسكندرية.

- مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠٠٠م، **فكر الحسن الثاني أصالة وتجديد**، الجزء الأول- مطبعة المعارف الجديدة-الرباط.
- مطر، جميل، ١٩٩٩م، **"العولمة والدولة: العسكر عائدون"**، الحياة، الحلقة٢.
- المعلم، وليد، ١٩٨٥م، **سوريا ١٩١٨-١٩٥٨التحدي والمواجهة**، ط١، مطبعة عكرمة-دمشق.
- معوض، جلال عبد الله، ١٩٩٩م، **"التطور السياسي واتجاهاته ومشكلاته في الدول العربية في التسعينات"**.
- المقالح، عبدالعزيز، ١٩٨٣م، عبدالناصر واليمن، **فصول من تاريخ الثورة اليمنية**، ط١، دار الحداثة- بيروت.
- منصور، أحمد إبراهيم، ٢٠٠٧م، **عدالة التوزيع والتنمية الإقتصادية رؤية إسلامية مقارنة** ط١، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.
- المنوفي، كمال ، ١٩٨٧م، **أصول النظم السياسية المقارنة**، ط١، شركة ربيعان للنشر والتوزيع - الكويت.
- موسى، سليمان، ١٩٩٠م، **إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها**، في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦م، ط١، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية-عمان.
- ميرل، روبير، ١٩٧٩م، **مذكرات أحمد بن بلة**، ط١، منشورات دار الآداب- بيروت.
- نافعة، حسن وآخرون، ٢٠٠١-٢٠٠٢م، **مقدمة في علم السياسة، الأيدولوجيات والأفكار والنظم السياسية**، ج١، جامعة القاهرة- القاهرة.
- نصر، محمد عبد المعز، ١٩٨١م، **في النظريات والنظم السياسية**، دار النهضة العربية- بيروت.
- هادي، رياض عزيز، ١٩٩٥م، **العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية**، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد.
- هلال، علي الدين، ٢٠٠٠م، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.

- هلال، علي الدين، ٢٠١٠م، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل ١٩٨١م-٢٠١٠م**، ط١، الدار المصرية اللبنانية-القاهرة.
- هيكل، محمد حسنين، ٢٠١٢م، **مصر إلى أين؟ ما بعد مبارك وزمانه**، ط١، دار الشروق-القاهرة.
- واتر بوري، جون، ١٩٨٢م، **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**، ط١-بيروت، دار الوحدة.
- والي، خميس حزام، ٢٠٠٣م، **اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية:مع اشارة الى تجربة الجزائر**، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط١ - بيروت.
- وهبه، ربيع وآخرون، ٢٠١١م، **الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.
- اليازغي، محمد، ١٩٩٩م، **التجربة السياسية المغربية الراهنة**، محاضرة أُلقيت في منتدى عبدالحميد شومان الثقافي-عمان.
- ياسين، نمير طه، ٢٠١٠م، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ط١، دار الفكر للنشر والتوزيع-عمان.
- يعقوب، محمد حافظ، ١٩٩٢م، **العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي**، ط١، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- رام الله.

دوريات

- إبراهيم، سعدالدين، ١٩٨٤م، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، المستقبل العربي، المجلَد٦، العدد٦٢.
- أبو رمان، محمد، ٢٠١١م، الصفقة المزدوجة:التغيير في الأردن"بين الثنائية الديموجرافية" والممانعة الرسمية، مجلَة السياسة الدولية، العدد١٨٤، المجلَد٤٧.
- أبو عامود، محمد سعد، ١٩٨٨م، صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية، المستقبل العربي، المجلَد١١، العدد١١٢.

- أبو عرقوب، إبراهيم وآخرون، ٢٠١٢، مستقبل مسيرة الإصلاح في الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد٦١، المجلَد١٦.
- أتركين، محمد، شتاء ٢٠٠٨م، النظام السياسي المغربي بعد حدث الإستخلاف وهم الإنتقال الديمقراطي ووضع"خيبة الأمل"، المجلَة العربية للعلوم السياسية، العدد١٧.
- البدري، حسن، ١٩٨٠م، في الوحدة والتعاون العسكري العربي، المستقبل العربي، العدد ١١، المجلَد ٢.
- بطرس، رعد عبودي، ١٩٩٦م، أزمة المشاركة السياسية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، المجلد ١٨، العدد٢٠٤.
- بلقزيز، عبدالإله، ٢٠١٠م، أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي، المستقبل العربي، المجلَد٣٣، العدد٣٧٨.
- بلقزيز، عبدالإله، ٢٠١١م، المغرب والإنتقال الديمقراطي قراءة في التعديلات الدستورية: سياقاتها والنتائج، المستقبل العربي، المجلَد٣٤، العدد٣٩٢.
- بلقزيز، عبدالإله، ١٩٩١م، المغرب العربي والقضايا القومية العربية، المستقبل العربي، المجلَد١٤، العدد١٥٢.
- التوازني، حكيم، ٢٠١١م، مقتضيات الإصلاح الدستوري المرتقب في ضوء الحراك الإجتماعي المغربي، المستقبل العربي، المجلَد٣٤، العدد٣٩٤.
- التوازني، حكيم، ٢٠١٢م، الوثيقة الدستورية والإنتقال الديمقراطي في المغرب، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٤١.
- حسن، سمير عبدالله، ٢٠١١م، التنظيمات السياسية الإسلامية في المغرب وعلاقتها بالمؤسسة الملكية، النهضة، المجلَد١٢، العددالأول.
- حسين، عدنان السيد، ١٩٩٦م، السلطة ومصادر الشرعية في البلدان العربية، المستقبل العربي، المجلَد١٩، العدد ٢٠٧.

- الحضرمي، عمر حمدان، ٢٠٠٦م، تداول السلطة والدساتير في الأنظمة السياسية العربية، دراسات:العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلَد٣٣، العدد٣.
- حمزاوي، عمرو، ٢٠٠٥م، المعارضة المصرية ودلالات الإستحقاق الرئاسي، الديمقراطية، المجلَد٥، العدد٢٠.
- الحميد طارق، ٢٠١١م، الملكية خير وأبقى، الشرق الأوسط، العدد١١٨٩١.
- دياب، أحمد، ١٩٩٨م، الإنتخابات التشريعية المغربية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٢، المجلد٣٤.
- الرشيدي، حسن، ٢٠١٢م، رئيس بنصف سلطة، مجلة البيان، المجلَد٢٧، العدد٣٠٢.
- رفعت، سعيد، ٢٠١٢م الثورات العربية بين نزعات الإحباط وإرادات الصمود، شؤون عربية، العدد١٤٩-ربيع ٢٠١٢م.
- زرنوقه، صلاح سالم، ٢٠١٢م، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي(منذ الإستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٣٦.
- الزيات، منتصر، ٢٠١٠م، المعارضة الإسلامية والإستقرار بين سياسات الحكومات وتوجهات الحركات الإسلامية (مصر، السودان، الأردن، فلسطين)، مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلَد١٤، العدد٥١.
- الزيدي، مفيد، ١٩٩٤م، مصر بين مرحلتين:الثورة الناصرية. . والإنفتاح الساداتي، مجلة الباحث، المجلَد ١٣، العدد٦٣.
- زين الدين، محمد، ٢٠٠٤م، الإصلاحات الدستورية والسياسية في مغرب التسعينات، مجلة فكر ونقد، المجلَد٧، العدد٦٤.
- السنوسي، السنوسي محمد، ٢٠١١م، رسالة من تونس والجزائر ومصر تهميش المواطن . . . معركة خاسرة ولو بعد حين، البيان، المجلَد٢٦، العدد٢٨٤.
- شلبي، محمد عبدالمنعم، ١٩٩٨م، مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في مصر، مجلة رواق عربي، المجلَد٣، العدد١١.

- شومان، محمد، ٢٠١٣م، صعود وانهيار حكم الإخوان المسلمين في مصر، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد٩٦.
- الطحلاوي، أحمد، ٢٠٠٥م، مفهوم معاداة السامية بين الأيدولوجيا والسياسة والقانون: الأبعاد والتداعيات المستقبلية، مجلة النهضة، المجلد٦، العدد٢.
- الطويسي، باسم، ٢٠١١م، دور العوامل الإجتماعية في التجنيد السياسي دراسة في النخبات الحكومية الأردنية في بداية مرحلة التحديث، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٣١.
- عبدالشافي، عصام، ٢٠١١م، الثورة المكبوتة:عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا، مجلَة السياسة الدولية، المجلَد٤٦، العدد ١٨٤.
- عبدالفتاح، نبيل، ٢٠٠٥م، القضاة والسلطة:السعي إلى الإستقلال، مجلة الديمقراطية، المجلَد٥، العدد١٩.
- عبدالله، ثناء فؤاد، ٢٠٠١م، الحياة الحزبية في مصر، المستقبل العربي، المجلَد٢٤، العدد٢٧٤.
- عبدالمجيد، وحيد، ٢٠١١م، نهاية الإهانة:ثورة ٢٥ يناير ضد"النظام الهش"في مصر، المستقبل العربي، المجلَد٤٦، العدد١٨٤.
- عبدالمجيد، وحيد، ٢٠١٢م، ورقة العمل مصر إلى أين؟ في مفترق ثلاثة طرق، المستقبل العربي، المجلَد٣٥، العدد٤٠٤.
- عبيد، منى مكرم، ١٩٩٩م، إشكالية تداول السلطة في العالم العربي:خبرة الماضي وآفاق المستقبل، المنتدى -عمان، المجلَد١٤، العدد١٦٥.
- عتريسي، طلال، ٢٠١٣م، أخطاء الإخوان الإستراتيجية قبل ٣٠ يوليو، شؤون عربية، العدد١٥٥.
- عساف، نظام، ١٩٩٧م، في التعددية السياسية، فيلادلفيا الثقافية، المجلَد الأول، العدد الأول-نيسان.

- عقل، زياد، ٢٠١١م، مجلة السياسة الدولية، ، عسكرة الانتفاضة:الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، المجلد٤٦، العدد١٨٤.
- علي، خالد حنفي، ٢٠١١م، الإنتفاضات المتتالية:انهيار النظم السياسية في المنطقة العربية، مجلَة السياسة الدولية، المجلَد، ٤٧، العدد١٨٤.
- عمر، خيري، ٢٠١١م، الإنتخابات والخارطة الإنتخابية في مصر ما بعد الثورة، مجلَة دراسات شرق أوسطية، المجلَد١٥، العدد٥٨.
- العمران، عامر، ٢٠١٢م، الشباب العربي وأزمة المشاركة السياسية بين الواقع والطموح، مجلة أقلام جديدة، العدد٤٦.
- عوض، محسن، ٢٠١١م، الإنتقال إلى الجمهورية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي، والفعل الثوري، المستقبل العربي، المجلَد٣٤، العدد٣٨٨٠.
- العوفي، نور الدين، ٢٠١١م، الربيع الديمقراطي العربي:الاستثناء يؤكِّد القاعدة، المستقبل العربي، المجلَد٣٣، العدد٣٨٦.
- عيسى، محمد عبدالشفيع، ٢٠١٢م، الدستور والثورة:درس الماضي ونداء المستقبل(حالة مصر)، المستقبل العربي، المجلَد٣٥، العدد٤٠١.
- العيسوي، إبراهيم، ٢٠٠٣م، السيناريو البديل:ماذا لو ارتفعت مصر الرسمية إلى مستوى الحدث، المستقبل العربي، المجلَد٢٦، العدد٢٩١.
- الغالي، محمد، ٢٠١٣م، دستور المملكة المغربية لسنة ٢٠١١ في ضوء الربيع العربي جدلية الثابت والمتحول، تبيُّن للدراسات الفكرية والثقافية، المجلَد الأول، العدد٤.
- الفهداوي، فهمي خليفة، ٢٠٠٧م، الحكم الصالح:خيار استراتيجي للإدارة نحو بناء مجتمع المؤسسية والمواطنة العامة، مجلة النهضة، المجلد ٨، العدد٣.
- القطاطشة، محمد، ٢٠٠٦م، مصادر الشرعية في الأنظمة العربية، مؤتة للبحوث والدراسات: سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلَد٢١، العدد٢-٣.
- كاي، ياشي، ١٩٩٨م، "العولمة"، حقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية، مجلة رواق عربي، المجلد٣، العدد٩.

- الكواري، علي خليفة، ٢٠٠١م، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي، المجلَد ٢٣، العدد٢٦٤.
- كيالي، ماجد ، ٢٠١٢م، مشروعية الثورات العربية في النظم الجمهورية والملكية، مجلة شؤون عربية، باحث فلسطيني-سوري، العدد١٥١.
- مالكي، أمحمد، ٢٠١٣م، قراءة في الهندسة العامة للدستور المغربي الجديد(٢٠١١م)، مجلَة تبيُّن، المجلَد١، العدد٤.
- المجمعي، محمد شطب عيدان، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد١، العدد٤.
- المديني، توفيق، ٢٠١١م، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، المستقبل العربي، العدد المجلَد ٣٣، العدد٣٨٦٠.
- المديني، توفيق، ١٩٩٤م، النظام الإقليمي العربي من الصعود الناصري إلى الإنحدار التاريخي، مجلة الوحدة، المجلَد١٠، العدد١٠٥.
- مراحي، عبدالجلال، ٢٠١٢م، السياسية الخارجية في الدستور المغربي، المجلَة العربية للعلوم السياسية، العدد٣٥.
- الموسى، عصام سليمان، ٢٠١٢م، الرقمنة والربيع العربي في الأردن، دراسة حالة، المستقبل العربي، المجلَد٣٥، العدد٤٠١٤.
- نافعة، حسن، ١٩٨٨م، الإدارة السياسية لأزمة التحوُّل من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدُّد الأحزاب في مصر، المستقبل العربي، المجلَد١١، العدد١١٢.
- نافعة، حسن، ١٩٩٢م، العرب وانهيار الإتحاد السوفييتي، قراءة سياسية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد٢٠.
- نافعة، حسن، ١٩٨٨م، النظام السياسي العربي:حالة مصر، الإدارة السياسية لأزمة التحوُّل من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدُّد الأحزاب في مصر، المستقبل العربي، المجلَد٥، العدد١١١.

- نافعة، حسن، ٢٠١١م، مشروع التوريث أسقط النظام المصري، مجلة الشرق الأوسط، العدد ١١٨٣٤ .
- النبهان، محمد فاروق، ١٩٩٢م، خصوصية النظام السياسي في المغرب، مجلَة دعوة حق. العدد٢٨٨.
- النجار، غانم، ٢٠٠١م، واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج، المستقبل العربي ، المجلَد٢٤، العدد٢٦٨.
- هند عروب، ٢٠٠٧م، الملكية تستشير صانعيها، ، مقالة من مجلة وجهة نظر، العدد٣١، ص٣٣.
- ولدالحاج، شعيب عمر، ١٩٩٨م، التحوُّل الديمقراطي في المغرب الأسباب الداخلية والخارجية، شؤون الأوسط، العدد٧١.
- يسين، السيد، ٢٠٠٦ م، أزمة السلطة في العالم العربي، جريدة القبس الكويتية، العدد١٢٣٢٧.

مواقع إلكترونية

- موقع إلكتروني-أبرامز، إليوت، ٢٠١٢م، ، لماذا صمدت الملكيات وانهارت الجمهوريات أمام الربيع العربي؟، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية- القاهرة- Rcssmideast. org/reviews/ الدوريات / الامتصاص الصدمات html /
- موقع إلكتروني-إبراهيم الحيدري، ٢٠١١م، الحكم الملكي في العراق-محاولة لبناء دولة حديثة، جريدة إيلاف لندن . www. elaph. com
- موقع إلكتروني-إبراهيم، حسنين توفيق، ٢٠١١م، النظام السياسي المصري:التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية، مركز الجزيرة للدراسات.
.htt://studies. aljazeera. net/files/2011/08/2011871056586514 22
- موقع إلكتروني-الأمير، يحيى، ٢٠٠٥م، الحوار المتمدن- أمام الخراب الديمقراطي العربي . . ملكيون. . أم ديمقراطيون خُدَج-العدد:١٠٧٢.
http://www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=29432

- موقع إلكتروني-أوتاوي، مارينا، ٢٠١٠م، مصر:من شبه السلطوية إلى البعد الواحد http://www. carnegieendowment. org/files/ottaway_egypt_ar. pdf
- موقع إلكتروني-إيلاف-النص الحرفي لبيان القوات المسلحة المصرية-٣- ٧-٢٠١٣م. http://www. elaph. com
- موقع إلكتروني - بو العشة، فرج ، ليبيا وطننا، نحو نهاية النظام الرئاسي. http://www. libya-watanona. com
- موقع إلكتروني-(تاريخ الدساتير السورية-الموسوعة السورية-ماض عريق ومستقبل مشرق) http://wikisuriya. org/index. php
- موقع إلكتروني-ج. براون، ناثان وآخرون، ٢٠١١م، مصر بعد مبارك. http://www. carnegie-mec. org
- موقع إلكتروني-الجابري، محمدعابد، ١٩٩٣م، اليمين واليسار اليوم. . . بأي معنى؟ http://www. aljabriabed. net/GAUCHE1. HTM
- موقع إلكتروني-جنداري، إدريس، ٢٠١١م، الإصلاحات السياسية في المغرب وسؤال الدولة المدنية، الحوار المتمدن، العدد٣٣٧٨، http://www. ahewar. org
- موقع إلكتروني-الجندي، شذى ظافر، ٢٠١١م، نحو استراتيجية وطنية للدولة المدنية-المفاهيم -التداول السلمي للسلطة-٤-الحوار المتمدن-العدد ٣٥٦٠.
http://www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=285201
- موقع إلكتروني-حجاب، محمد، والمرسي، عبير٢٠١٤م، الأمن والعولمة والتنمية، أهم مطالب القوى السياسية والحقوقية من الرئيس الجديد. ahram. org. eg
- موقع إلكتروني-الموقع الرسمي لحزب الإستقلال-المغرب.
http://istiqlal. ma/ar/?page_id=3561
- موقع إلكتروني-الموقع الرسمي لحزب التقدم والإشتراكية-المغرب.
http://calameo. com/books/002443506ab88f2875f88

- موقع إلكتروني-الموقع الإلكتروني للحزب-النظام الأساسي لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية ٢٠١٣م، http://partimds. ma/?page_id=35
- موقع إلكتروني-موقع حزب العدالة والتنمية المغربي. http://www. pjd. -ma/secretaire-general/page
- موقع إلكتروني-(حكام مصر من أسرة محمد علي باشا). http://ar. wikipedia. (/org/wiki
- موقع إلكتروني، خربوش، صفي الدين، ٢٠٠٦م، تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات، جريدة المعرفة. http://www. aljazeera. net
- موقع إلكتروني-زين الدين، محمد، ٢٠٠٦م، سؤال الإصلاح الدستوري في مغرب التسعينات، الحوار المتمدن- ص١-١٢ http://www. ahewar. org
- موقع إلكتروني- رضوان، المتنفع، ٢٠١٢م، بحث إجازه في القانون العام، الحراك الاحتجاجي بمصر- أسباب وتداعيات ثورة ٢٥ يناير-جامعة محمد الخامس-السويسي، موقع العلوم القانونية http://www. marocdroit. com
- موقع إلكتروني-سالم، أحمد ولد أحمد، ٢٠٠٤م، الأحزاب السياسية المغربية. http://www. aljazeera. net
- موقع إلكتروني- سالم، سيدي أحمد ولد أحمد، ويكيبيديا الإخوان المسلمين، الأحزاب السياسية، http://www. ikhwanwiki. com
- موقع إلكتروني- سليمان، منذر، ٢٠٠٤م، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، الحوار المتمدن، العدد٨٢٠. www. ahewar. org
- موقع إلكتروني-السياسي، الحزب الوطني الديمقراطي(تم حله وإلغاءه)، ٢٠١١م. http://www. elsyasi. com
- موقع إلكتروني-السيد، محمد محمود، ٢٠١١م، الحوار المتمدن، العدد٣٥٥٥ . http://www. ahewar. org/debat

- موقع إلكتروني-الشامخ، إدريس، ٢٠٠٩م-قراءة نقدية في التجربة الدستورية المغربية-جريدة منبر هسبريس. http://hespress. com/opinions/16921. html
- موقع إلكتروني-الشباري، عبدالمؤمن، ٢٠٠٥م، خمس سنوات من حكم محمد السادس ومسؤولية اليسار لمغربي، الحوار المتمدن، العدد١٢٨٦. http://www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=٤٣١٢٥
- موقع إلكتروني-شبكة البصرة، الأحد ٢ كانون الأول ٢٠١٢م، المسألة الشرقية. . . تأصيل تاريخي، http://www. albasrah. net/ar_articles
- موقع إلكتروني- صايغ، يزيد، ٢٠١٢م، فوق الدولة:جمهورية الضباط في مصر، مؤسسة للسلام الدولي-ص١و٣و٢٦-٢٧. http://carnegie-mec. org
- موقع إلكتروني-عبدالقادر نعناع، ٢٠٠٧م، حركة القوميين العرب-إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية، ص٤و١٠و١٨. http://www. alkawmiyeenalarab. net/news
- موقع إلكتروني-عبد اللطيف، أميمة، ٢٠١١م، الثورة الشعبية في مصر:القوى المحركة وتحديد الأدوار في المرحلة الانتقالية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات http://www. dohainstitute. org
- موقع إلكتروني- المؤرخ عبدالوهاب بن منصور، ٢٠١٣م، قبائل المغرب. http://tribus-maroc. blogspot. com
- موقع إلكتروني-عزوزي، عبدالحق، ٣-٩-٢٠١٣م، الميثاق التعاقدي. . . التجربة المغربية، جريدة الإتحاد. http://www. alittihad. ae/wajhatdetails. php?id=74494
- موقع إلكتروني -علي، جمال الدين محمد، ٢٠١١م، مستقبل الحياة الحزبية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، الهيئة العامة للإستعلامات. Gate. ahram. org. eg

- موقع إلكتروني-فواز أحمد بن فرحان، ١٣-٠٣-١٤٣٣هـ، المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي في ظل الثورات العربية. http://twitmail./com/email/365539825/1
- موقع إلكتروني-قوي، بوحنية، ٢٠١٣م، (الجزائر-المغرب-موريتانيا) في ظل الربيع العربي: إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي؟ http://www. bouhania.com/news.
- موقع إلكتروني-الكحل، سعيد، ٢٠١٢م، حزب العدالة والتنمية من معارضة الحكومة إلى رئاستها، الحوار المتمدن، العدد٣٦٠٥ http://www. ahewar. org
- موقع إلكتروني-كياس، عبدالنبي٢٠١١م، توزيع السلطات في النظام المغربي على ضوء دستور ١٩٩٦م، أطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العام-جامعة محمد الخامس-الرباط، موقع العلوم القانونية، http://www. marocdroit. com/
- موقع إلكتروني-المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. http://www. pncl. gov. aspxma/grandchantiers/Pages/
- موقع إلكتروني-محمد، بهاء الدين، ٢٤-٦- ٢٠١١م، الثورة والديمقراطية، الحوار المتمدن-العدد: ٣٤٠٦ http://www. ahewar. org
- موقع إلكتروني-محمود معروف، ٢٠٠٩م، السويسريون-swissinfo. ch نقلاً عن المصدر:وكالة الأنباء الفرنسية أ. ف. ب.
- موقع إلكتروني- مدونة د. عبدالله الفقيه٢٠٠٩م. http://dralfaqih. blogspot. com/2009/10/blog-post_13. html
- موقع إلكتروني-مغرس- نقلاً عن جريدة المساء المغربية، ٢٠٠٨م، انتقال السلطة داخل الأسرة العلوية كان محفوفاً بالصراعات إلى غاية إقرار دستور عام ١٩٦٢م. http://www. maghress. com/almassae/12656

- موقع إلكتروني-المقاطع، محمد عبدالمحسن، ٢٠١١م، نهاية التوريث. . وإصلاح، القبس-جريدة كويتية يومية سياسية شاملة http://www. alqabas. com. kw/node
- موقع إلكتروني-موقع الملك محمد السادس، ٢٠٠٩م، عشر سنوات من حكم الملك محمد السادس http://chtiouiroyal. canalblog. com
- موقع إلكتروني-مؤسسة كارنيجي، الحزب الوطني الديمقراطي، ٢٠١١م. http://www. carnegieendowment. org
- موقع إلكتروني- نافعة، حسن، ٢٠٠٥م، خصائص نظام الحكم المصري من منظور علم السياسة. www. aljazeera. net
- موقع إلكتروني-الهيئة العامة للإستعلامات، حزب العدالة والتنمية المصري، ٢٠١١م. www. sis. gov. eg
- موقع إلكتروني-ويكيبيديا الموسوعة الحرة، http://ar. wikipedia. org

مقابلات

- مقابلة مع السفير المغربي بالأردن- مبنى السفارة المغربية-الشميساني- تاريخ٢-٧-٢٠١٣م.

ثانياً: المصادر الأجنبية

- C. Hudso, Michael, 1977, Arab Politics:the search for legitimacy London New Haven, CT:Yale University Press.
- C. Macridis, Roy & E. Brown, Bernard, 1968, Comparative Politics Notes and Readings, third edition, The Dorsey press , Homewood , Illinois, Irwan-Dorsey Limited, Nobleton, Ontario.
- Easton, David, 1965, A Systems Analysis Of Political Life, New York: Wiley.
- Easton David, 1968, The Theoritical Relevance of Political Socialization , Canadian Journal of Political Science.
- Eckstein, Harry & E. Apter, David, 1963, Comparative, Politics, The Free Press Of Glencoe.
- H, Chilcote, Ronald, 2000, Comparative nquiry in Pollitics and Political Economy:Theories and Issues (Boulder: westview press.
- Lawrance, mayer, 1989, Redefining Comparative Politics", Promise) versus performance, London sage publication.
- Max Weber, The Theory of Social and Economic Organization (Oxford:New York:Oxford University Press, 1947), pp, 124-126

Inv: 109

Date: 16/2/2016

مكتبة الإسكندرية

التزويد

دار جرير
للنشر والتوزيع

www.darjareer.com

دار جرير
للنشر والتوزيع
www.darjareer.com

الإصلاح في الأنظمة السياسية العربية

دراسة مقارنة بين مصر والمغرب أنموذجاً (2010-2013)

Bibliotheca Alexandrina
15033347

دار جرير
للنشر والتوزيع

عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص
هاتف : 96264651650+ - فاكس : 96264643105+
ص.ب : 367 عمان 11118 الأردن
E-mail: dar_jareer@hotmail.com

9 789957 383572